

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: العلوم الانسانية



الرقم التسلسلي: 163

رقم التسجيل: 07/PG/D/IMD/HIS/18

عنوان الأطروحة:

الجهود الدبلوماسية للدول الأفروآسيوية اتجاه القضية الجزائرية (1955-1962م)

أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في: التاريخ
تخصص: التاريخ المعاصر

إشراف الدكتور:

لخميسي فريح

إعداد الطالبة:

زليخة معلم

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
شهرزاد شلي	أستاذ محاضر (أ)	بسكرة	رئيسا
لخميسي فريح	أستاذ محاضر (أ)	بسكرة	مشرفا ومقررا
علي أجقو	أستاذ	باتنة 01	عضوا مناقشا
محمد الطاهر بنادي	أستاذ محاضر (أ)	بسكرة	عضوا مناقشا
رضا حوحو	أستاذ محاضر (أ)	بسكرة	عضوا مناقشا
نوي بن مبروك	أستاذ محاضر (أ)	خنشلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022م

إهداء

إلى من تمنيت لو كان بيننا يوم مناقشة الأطروحة أستاذي الدكتور
" نصر الدين مصمودي " رحمك الله وأسكنك فسيح الجنان.
إلى من لهما الفضل الوالدين الكريمين " أمي " و "أبي " بعد الله عز
وجل ، إلى ما وصلت إليه اليوم في مساري المهني والدراسي.
وأیضا أهدي عملي هذا إلى اخوتي وأبنائهم وكل من ساندني في انجاز
هذا البحث.

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله بعدد ما كان، وعدد ما يكون ، وعدد الحركات

والسكون

ثم الشكر لأستاذي المشرف الدكتور " لخميسي فريح " الذي كان خير
معينا لي وموجها طوال سنوات البحث.

وإلى كل أساتذتي بقسم العلوم الإنسانية ، خاصة منهم شعبة التاريخ
الذين تعلمت منهم الكثير

وأیضا أشكر موظفي مكتبة المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة
الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وموظفي مكتبة المتحف الجهوي
"العقيد محمد شعباني" بسكرة على تقديم يد العون لي.
وكل أفراد عائلتي، وأصدقائي.

قائمة المختصرات .

ج ت و	جبهة التحرير الوطني
م أم	منظمة الأمم المتحدة
أع أم	الأمانة العامة للأمم المتحدة
م ت أ أ	مؤتمرات التضامن الأفرو اسوي
ح ع إ	حركة عدم الانحياز
ح إ ح د ج	حركة انتصار الحريات الديمقراطية الجزائرية
م و ث ج	المجلس الوطني للثورة الجزائرية
ح م ج ج	الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
ل ت و ت	لجنة التنسيق والتنفيذ

مقدمة

مقدمة.

تعدّ الثورة الجزائرية من أقوى ثورات العالم في القرن 20م، لما أحدثته من صدى كبير في الرّأي العام الدّولي؛ فرغم الإمكانيات والقوة العسكرية والسياسية ل لاستعمار الفرنسي التي سخرها من أجل في إجهاض والقضاء على الثورة ، إلا أنّها اتخذت الا استراتيجية المناسبة للتعريف بقضيتها من جهة، وللوقوف في وجه السياسة الاستعمارية التي تريد النيل منها من جهة ثانية.

من هذا المنطلق، اعتمدت جبهة التحرير الوطني استراتيجية متكاملة، جمعت فيها بين العمل العسكري والسياسي على المستوى الداخلي، والدبلوماسي على المستوى الخارجي ؛ حتى تقنّد المزاعم التيتروج لها فرنسا بأنّ الثورة الجزائرية مجرد أعمال تخريبية يقوم بها أشخاص من قطاع الطرق الخارجي عن القانون، مستغلة في ذلك مكانتها الدولية وامتيازات حقّ النقّوض في الجمعية العامّة للأمم المتحدّة ، الأمر الذي جعل الثورة تعدّ جهازا دبلوماسيا للتعريف بعمق القضية، وعدالة المطالب التّحريرية على المستوى الدولي، خاصة وأنّ العالم في تلك الفترة ينتهج سياسة الانفراج الدّولي في إدارة وحلّ القضايا الدولية بالطرق السّلمية وينبذ استخدام القوة، وهذا ما يتوافق مع مصلحة الثورة فيكسب التأييد المادي والمعنوي.

لذلك تولى الوفد الخارجي مهمة التعريف بالثورة الجزائرية سعيا نحو كسب التعاطف الدولي والتأييد رغم تباين ال مواقف المؤيدين منالدول العربية وبعض دول إفريقيا وآسيا التي منها ما أكدت دعمها فور قيام الثورة،ومنها ما تأخر ذلك لظروف ما، وبين الموالين لفرنسا كدول أوروبا الغربية والقوى الليبرالية التي تساندها.

استجابة لذلك، تحرّكت المساعي الدبلوماسية للدول العربية والأفرواسيوية نحو تداول القضية الجزائرية بالمحافل الدولية الإقليمية على مستوى جامعة الدول العربية وإفريقيا ومؤتمرات

التضامن الأفروآسيوي ثم للأمم المتحدة. ساندت تلك الجهود الدبلوماسية الجزائرية في إقناع العالم بشرعية الثورة لاستعادة السيادة الوطنية، والتصدي لحملة الدعاية الفرنسية بعزل الثورة والقواعد الخلفية المساندة لها في العالم الخارجي.

دواعي اختيار الموضوع:

- تمثلت دوافع وأسباب اختيار موضوع الدراسة في إجابة الإشكاليات المطروحة في تاريخ الثورة الجزائرية من خلال البحث والنقد والتمحيص، وقد تجلّت هذه الأسباب فيما يلي:
- رصد البعد الدولي للقضية الجزائرية من خلال النظر في الجهود الدبلوماسية للدول المؤيدة للثورة ولنشاطها في المؤتمرات الدولية والإقليمية.
 - دراسة الجوانب الأساسية المساعدة في نجاح الثورة الجزائرية على الصعيد الدبلوماسي الدولي.
 - إبراز دور دول إفريقيا وآسيا في السعي المتواصل لدعم استقلال الجزائر.
 - إثراء الرصيد التاريخي لموضوع الدراسة؛ إذ لم ينل العناية الكافية، وأغلب الدراسات تركز على النشاط الدبلوماسي للثورة لدى دول إفريقيا وآسيا وتغفل عن دور تلك الدول في تدويل القضية الجزائرية.
 - كشف السبل الدبلوماسية في فضح المزاعم والدعايات الاستعمارية في إخماد الثورة وتكريس سياستها الاستيطانية وطمس مقومات الشخصية الوطنية.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية الدراسة في إبراز الجهود الدبلوماسية للدول الأفروآسيوية ضمن الإطار الإفريقي والآسيوي والعربي في المؤتمرات والندوات التي انعقدت على مستوى القارتين أثناء الثورة الجزائرية، وبالتحديد مع ميلاد الدبلوماسية الثورية للسعي نحو استقلال الجزائر؛ أي ما بين

1955-1962. ولبيان تلك الجهود والمساعدى للدول الأفروآسيوية، صيغت الإشكالية الرئسية للموضوع كالأتي: ما مدى إسهام الجهود الدبلوماسية للدول الأفروآسيوية في دعم القضية الجزائرية ما بين 1955-1962م.

وتتفرع من هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية الآتية:

- كيف لازم النشاط الدبلوماسى الثورة الجزائرية وساندها على المستوى الخارجى؟
- كيف أسهم النشاط الدبلوماسى للدول الإفريقية في مساندة ودعم القضية الجزائرية؟
- كيف أسهم النشاط الدبلوماسى للدول الآسيوية في مساندة ودعم القضية الجزائرية؟
- كيف انعكس نشاط دول الكتلة الأفروآسيوية على حلّ القضية الجزائرية؟ والإعلام بالثورة وتدويلها في المحافل الدولية؟

منهج البحث.

من الطبعى أنّ كلّ دراسة تختصّ بمنهج يتناسب مع موضوع البحث وطبيعته، ولذلك تتأسس إجابة إشكالية هذه الدراسة من خلال اعتماد المنهج التاريخى في رصد التطور الفكرى والمنطقى والجغرافى والزمنى لفترة البحث من سنة 1955م إلى 1962م. مع اعتماد جانب من التقنيات المتمثلة في تحليل الأحداث والوقائع ومختلف المواقف الرسمية والقرارات الأممية ومقارنتها وتفسيرها لبيان الجهود الدبلوماسية المترامية الأطراف في مساندة الثورة، بالإضافة إلى وصف الأحداث والمواقف الدولية.

أهمية وأهداف البحث

تكمن أهمية الدراسة أساسا في إبراز المساعدى والجهود الدبلوماسية للدول الصديقة

والشقيقة للثورة في مساندة القضية الجزائرية، وهذا من خلال:

- رصد مراحل تطور العمل الدبلوماسي للدول الإفريقية والعربية والآسيوية في تدويل القضية الجزائرية.
 - توضيح مدى حضور الثورة الجزائرية في اجتماعات وقرارات الأمم المتحدة من خلال مواقف الدول المعارضة لها ومواقف الدول المؤيدة لحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.
 - رصد مواقف وردود أفعال الدول الداعمة للقضية الجزائرية في المؤتمرات والندوات.
 - الاعتراف بالجهود التي بذلتها الدول الإفريقية والعربية والآسيوية سواء كمواقف رسمية أو أثناء اللقاءات الدولية في تدعيم العمل الدبلوماسي للثورة الجزائرية.
 - الإحاطة بالعمل الدبلوماسي بحثا وتأريخا؛ إذ هو أسلوب سلمي فرضته الظروف التي عاشتها الجزائر في ظل سياسة التعايش السلمي التي ميزت مرحلة الخمسينات من القرن 20م.
 - إبراز نقاط القوة في الثورة الجزائرية ونقاط الضعف في السياسة الاستعمارية وفشل مخططاتها في القضاء على الثورة والتأثير في الرأي العام الدولي.
 - الاستدلال أنّ الدعم للقضية الجزائرية لم يكن مرهونا بمصالح سياسية أو امتيازات اقتصادية، وإنما كان تعاطفا من الدول المؤيدة لشرعية الكفاح المسلح والدبلوماسي، ودعما منها لنقل الثورة من الإطار الجزائري إلى البعد الإقليمي والدولي.
- خطة البحث.**

قصد تنظيم الجانب الهيكلي لموضوع البحث، تمّ تقسيمه إلى خطة تتضمن مقدمة ثمّ تمهيدا حول إرهابات النشاط الدبلوماسي قبل 1954م، بالإضافة إلى أربعة (04) فصول؛ الفصل الأول معنون بـ: " النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية ما بين 1955-1962؛" حيث اختصّ بدراسة النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية من خلال نشاط الوفد الخارجي لجبهة

التحرير ونشاط الحكومة المؤقتة في تأسيس مكاتب تتولى المهام الدبلوماسية والدبلوماسية في مختلف دول العالم وما يحيط بها من أحداث داخلية وخارجية. وتكمن أهمية هذا الفصل في كونه يبين مدى النشاط الدبلوماسي الثوري الذي بنيت عليه المساعي والجهود على مستوى القارتين الإفريقية والآسيوية.

فيما ورد الفصل الثاني موسوما بـ: "النشاط الدبلوماسي للدول الإفريقية في تدويل القضية الجزائرية 1955-1962م"، ويختص بدراسة النشاط الدبلوماسي على مستوى القارة الإفريقية بما فيها الدول العربية الإفريقية بداية من مصر للاعتبارات التاريخية (إعلان الثورة ومقر الوفد الخارجي بالقاهرة)، مروراً بتونس والمغرب الأقصى، ثم باقي الدول الإفريقية التي كان لها مواقف إيجابية في التعاطف مع الثورة الجزائرية، كما عالج الفصل المؤتمرات المنعقدة على مستوى القارة وموقف الاستعمار منها.

أما الفصل الثالث فجاء بعنوان: "الجهود الدبلوماسية للدول الآسيوية في تدويل القضية الجزائرية 1955-1962م"، والذي تمّ من خلاله توضيح مواقف الدول باختلافها العرقي والديني والإيديولوجي من الثورة الجزائرية انطلاقاً من دول المشرق العربي (معداً مصر) ثمّ الدول الشيوعية كالصين والاتحاد السوفياتي والدول الإسلامية كباكستان واندونيسيا.

وأخيراً جاء الفصل الرابع موسوماً بـ: "تطور العمل الدبلوماسي في تدويل القضية الجزائرية من الكتلة الأفرو آسيوية إلى "م أ م"، وهذا ما شكّل المرحلة الأخيرة لرفع القضية الجزائرية من المستوى القاري إلى المستوى الدولي بداية من مؤتمرات التضامن الأفروآسيوي التي أثبتت قوتها في الصمود بوجه السياسة الاستعمارية التي حاولت القضاء على الثورة.

مصادر ومراجع البحث:

تنوعت وتوزعت المادة العلمية في البحث مع تشعب الموضوع وفصوله من حيث الأصول (المصادر) الجزائرية والعربية والأجنبية، ومن حيث الفروع (المراجع) حسب حاجة البحث. وهي تشمل عموماً بعض الوثائق الأساسية المتاحة على الشبكة العنكبوتية وبعض المذكرات الشخصية، وكذلك مجموعة من الكتب التي كانت في صميم الموضوع مثل: "المهمة المنجزة من أجل الاستقلال" سعد دحلب، "تجربة الثورة في غيينيا الحاضر والمستقبل" سكوتوري أحمد، "قصة الثورة الجزائرية" أحمد الشقيري، "تسريح الحرب"، فرحات عباس. وأما الدراسات السابقة التي تناولت النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية؛ أبرزها تمثل في:

- "دور الدبلوماسية في انتصار الثورة الجزائرية" لعطاء الله فشار: ركزت هذه الدراسة على النشاط الدبلوماسي بشكل عام من ميلاد الدبلوماسية الجزائرية منذ المراحل الأولى للاحتلال الفرنسي إلى غاية الاستقلال. وهي دراسة قيمة، لكنها لمتركز على المؤتمرات العربية والإفريقية والآسيوية ومؤتمرات التضامن الأفروآسيوي، واقتصرت الكلام في تطوّر القضية على مستوى هيئة الأمم المتحدة.

- "المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962" لمريم صغير : كانتدراسة شاملة للمواقف خاصة الدول العربية سواء بإفريقيا أو آسيا، ثم الدول الإسلامية بآسيا وأوجه دعمها المعنوي والمادي، لكن لم تتطرق إلى مواقف دول مهمة في الشأن على الصعيد الدولي والقاري مثل الاتحاد السوفياتي والصين وغانا والهند خاصة مع تبنيهما سياسة الحياد.

- "تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية (1954-1962)" لعمر بوضربة: وقد درست العمل الدبلوماسي وتطوراته على جميع الأصعدة ما بين التضامن الشعبي والجماهيري والمواقف الرسمية والحكومية وصولاً للمؤتمرات التي لها صلة بالتمثيل الدبلوماسي من خلال القنصليات

والإرساليات، إلا أنّ هذه الدّراسة الشّاملة للعمل الدّبلوماسي، كانت شحيحة في معلوماتها من جهة تناول بعض المحطات الأساسية في التّمثيل الدّبلوماسي مثل مؤتمرات التّضامن الأفروأسيوي والمؤتمر الاشتراكي الأسيوي وغيرها من المؤتمرات الإفريقية رغم أهميتها في إبراز تطور العمل الثوري واقترابه من الحل.

- "السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثابت والمتغيرات (1954-1962)" لأحمد بن فليس: رغم أنّ هذه الدراسة كانت ضمن تخصص العلوم السّياسية والعلاقات الدولية، إلا أنّها درست الظروف المحيطة بالعمل المسلح والدبلوماسي الذي دفع بالدول العربية والإفريقية والآسيوية لنصرة الثورة الجزائرية وتكريسها لدبلوماسيتها خدمة لحل القضية الجزائرية، كما ركزت الدراسة على نشاط الثورة الجزائرية بالدول الغربية الحليفة لفرنسا وتحرك أوساطها الجماهيرية بالضغط على الحكومات لتغيير موقفها تجاه الثورة الجزائرية، لكنها بالمقابل لم تركز كثيرا على تطور القضية على مستوى الأمم المتحدة ومسار المفاوضات المؤدية للاستقلال.

- "الثورة الجزائرية وعلاقتها بالبلدان الإفريقية" لعبد الكريم بلبالي: دراسة مقارنة حول أوضاع الجزائر وإفريقيا قبل اندلاع الثورة كمدخل تمهيدي لتحديد الإرهاسات الأولى لعلاقة الثورة بإفريقيا من جميع الجوانب، ثمّ توضيح علاقة الكفاح المسلح والنشاط الدبلوماسي، والدعائي للتعريف بالثورة من أجل كسب التأييد لها على مستوى القارة، وهو ما تمّ فعلا عن طريق طرح المسألة الجزائرية في مؤتمرات الشعوب والدول الإفريقية المستقلة وصولا إلى توضيح مدى تأثير الكفاح الجزائري في القارة، ورد فعل الاستعمار على ذلك.

صعوبات البحث.

تعرض سبيل الباحث في الدراسات التاريخية لمواضيع سابقة حدثت في الماضي سواء القريب منه أو البعيد بعض العقبات والصعوبات على مستوى المنهج والتقارير، وقد تمثلت أبرزها في:

- صعوبة الحصول على بعض الوثائق الأرشيفية من المركز الوطني للأرشيف نتيجة القيود المفروضة عليه من قبل إدارة المركز الوطني.

- يعدّ موضوع الدراسة خاصًا بالعمل الدبلوماسي، لكنه في نفس الوقت عام نتيجة تشعب الأحداث وارتباطها ببعضها ببعض.

- ندرة المادة العلمية في رصد النشاط الدبلوماسي للدول الآسيوية، وهو ما انعكس سلبًا على توازن الخطة بين كثرة المادة في النشاط لدى الدول العربية والإفريقية التي تشهد فصولًا كبيرة الحجم من جهة، وبين فصل البلدان الآسيوية ومؤتمرات الكتلة الأفروآسيوية الأقل حجمًا من جهة ثانية.

- تأثير جائحة كورونا " كوفيد 19 " على مرحلة البحث من حيث جمع المراجع والمصادر الخاصة بالموضوع.

لكن بفضل الله تعالى وكرمه وعونه، تمّ تذليل هذه الصعوبات والعقبات، وتحويل الأطروحة من بادرة وفكرة ومقترح أولي إلى نسخة نهائية حظيت بالطباعة والتقييم العلمي، والشكر موصول إلى الأستاذ المشرف وجميع من كان عونًا في إنجازها وبناء صرحها.

تمهيد

المساعي الدبلوماسية للجزائريين قبل 1954م

أولا-التحركات الدبلوماسية في القرن 19

تعود إرهابات العمل الدبلوماسي للجزائريين منذ السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي، وذلك من خلال نشاط كل من "حمدان بن عثمان خوجة"¹، و"أحمد باي"²، و"الأمير عبد القادر بن محي الدين"، ونوجز فيها التفصيل كآلاتي:

أ-مساعي حمدان خوجة الدبلوماسية.

طلب "حمدان خوجة" من باي قسنطينة أن يمنحه ترخيصا بالسفر إلى فرنسا للتوسط لدى حكومة باريس، قائلا له: ((أعطني 05 أو 06 آلاف دورو، وسأذهب إلى باريس وهناك أقوم بمساعي لصالحكم، وسوف أتمكن من تسوية قضيتكم؛ حيث يتركونكم في أمان)). ولعلّ ما شكّل لديه القناعة بقدرته على حلّ القضية، هو قربه من بعض السياسيين الفرنسيين من جهة، ومن المعارضة السياسية للاحتلال الموجودة في بباريس من جهة ثانية، إلى جانب علاقته مع ممثل الباب العالي السّفير العثماني هناك. وإثباتا للنوايا الحقيقية التي سعى إليها خوجة من مكاسب

¹ - ولد سنة 1773 بمدينة الجزائر، تربى في كنف أسرة محافظة وثرية وذات نفوذ سياسي. ونتيجة للمنصب الذي كان يشغله والده في تدريس أصول الشريعة والفقه، تمكن من تلقيه إتقانه العلوم الدينية والتاريخ والفقه والطب. أصبح فيما بعد كاتباً عاماً للداي، وبعد احتلال فرنسا للجزائر، عينه الجنرال "كلوزيل" في مجلس بلدية الجزائر، وهو ما فتح له المجال ليعلن المعارضة والمقاومة ضد الاستعمار، وبالتالي قامت السلطات الاستعمارية بعزله ونفيه في 1833. توجه نحو الباب العالي "اسطنبول" سنة 1836 لغاية وفاته سنة 1840. ينظر إلى: (بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص: 167).

² - هو "الحاج أحمد بن محمد الشريف"، ولد سنة 1768، والده "محمد الشريف بن الباي أحمد القلعي"؛ الذي تولى الولاية على إقليم قسنطينة لمدة 15 سنة وأمه من عائلة "ابن قانة" شيخ العرب. أتقن أحمد باي الأدب، واللسان، والفروسية، والصيد. تعرف على مظاهر الحياة السياسية والفكرية أثناء جولته بالحجاز ومصر واسطنبول، لأداء فريضة الحج قبل توظيفه من قبل "حسين باشا" سنة 1826، شكل علاقات صداقة مع العديد من الشخصيات مثل "محمد علي" والي مصر وأعلن ولاءه للدولة العثمانية ل. توفي في 30 أوت 1852. ينظر: (أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص: 139-140).

لنفسه أو للدفاع عن الحاج "أحمد باي"، انتقل فعليا إلى العاصمة باريس شهر أبريل من سنة 1833 يحمل تقريرا مفصلا عن القضية الجزائرية¹.

انطلقت مساعي خوجة الدبلوماسية بداية بتقديم شكوى لوزير الحربية الفرنسي "سولت" (Soult) يوم 03 جوان 1833، أين أوضح فيها 18 تظلمًا، لكن الحكومة الفرنسية أبدت تحفظًا مما تضمنته العريضة، وهذا لإدراكها حجم الخطأ الذي قامت به سلطة الاحتلال خاصة أن أغلب ما جاء في العريضة واقعي إلى حد كبير حسب تقديرها. ثم اكتفت بالرد عليه ب: ((هذا إذا أردنا ألا نعوّد الجزائريين على عدم احترام تلك السلطة بقدمهم إلى باريس لإزعاج الحكومة بشاكياتهم العادلة في بعض الأحيان والمبالغ فيها دوما))²

وكما أنه اعتمد على سياسة الحوار المباشر مع بعض الشخصيات العادلة بانجلترا من أجل الدفاع عن القضية الجزائرية، والتوسط لدى الحكومات الأوروبية والبريطانية والمجتمع المدني. فقد أطلق أحد الكتاب الانجليز على هذه الرسالة باسم " نداء من أجل الجزائر " ، كما أنه وجه نحو 2250 شخص من أعيان بايلك الشرق رسالة للبرلمان الانجليزي في ديسمبر 1833 عرضوا فيها العمليات التي قامت بها قوات لاحتلال الفرنسي الجزائر من قمع و ابادة في ظل التدهور السياسي الذي تشهده الجزائر.³

وحيث أن المكانة السياسية التي حظي بها "خوجة" لدى الدولة العثمانية ومنصبه بعد الاحتلال جعل منه شخصية تثق بقدرة السياسيين الغربيين في حل القضية الجزائرية على الرغم من أن بريطانيا على سبيل المثال من الدول المؤيدة لاحتلال الجزائر ، أما الدولة العثمانية التي تتخبط في مشاكل لتحصى ولا تعد بديهي أنها لن تتمكن من تغيير وضع الجزائر إلا أن خوجه

¹ - حميدة عميراي، دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية (1827-1840)، نشر دار البعث، قسنطينة، الجزائر، ط1، 1987، ص:140-141.

² - مرجع نفسه، ص ص: 142-143.

³ - جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص:163.

مازال يثق في قدرتها في التأثير على فرنسا هو ما جعله يتوجه للدفاع عن القضية الجزائرية لفرنسا ذاتها.

ب-المساعي الدبلوماسية لدى الحاج أحمد باي.

وجهت السلطات الاستعمارية منذ احتلال الجزائر سنة 1830 نظرها إلى إقليم قسنطينة، وذلك للتفاوض مع الحاج "أحمد باي" حتى يعترف بسيادة فرنسا ودفع ضريبة لها مقابل تعهدها بالحفاظ على منصبه السياسي. وقد اتصل كل من الجنرال " د بيرمون " و " كلوزيل، والحاكم العام " روفيقو" وغيرهم. غير أنّ باي قسنطينة رفض التفاوض دون موافقة الباب العالي على ذلك. ليتوجهوا بعد ذلك للتفاوض مع باي تونس وخصوم " أحمد باي" وكذلك شخصيات سياسية بإقليم البايك.¹

مقابل ذلك، قام الحاج "أحمد باي" بتسخير علاقاته الدبلوماسية الطيبة مع الباب العالي (الدولة العثمانية) قصد التوسط لدى الحكومة الفرنسية لتتراجع عن فكرة احتلال الجزائر، لكن ضعف الدولة العثمانية وتعاضم الأطماع الأوروبية، جعل موقفها ضعيف في منع احتلال الجزائر وإقناع الحكومة الفرنسية. لذا غير " أحمد باي " استراتيجيته الدبلوماسية بالتركيز على سياسة إقحام الطرف الإنجليزي في المسألة الجزائرية من خلال تعهده لبريطانيا بحصول امتيازات قيمة إذا ما ساندته في وقف التوغل والزحف الاستعماري.²

ت- جهود الدبلوماسية لدى الأمير عبد القادر.

أما الأمير عبد القادر، فقد بعث برسالة سنة 1834 لوم أ وبريطانيا، لكن لم يستجيبا لمطالب الأمير لعلاقتها القوية مع الحكومة الفرنسية، ثم كرر مساعيه في حلّ المسألة بالاتصال بالحكومة البريطانية والإسبانية المتخذتان لنفس الموقف السابق من الاعتراف بشرعية

1 - أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص: 155.

2 - عطاء الله فشار، دور الدبلوماسية في انتصار الثورة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2001، ص: 04 .

احتلال فرنسا للجزائر. وفي نهاية عام 1841، اتصل الأمير بالسلطان العثماني وعبر له عن استيائه رغم كونه رافضا لذلك¹، فبعث بعدها للباب العالي بثلاث رسائل في يوم 10 ديسمبر مع العقيد البريطاني "سكوت" (Scott) إلى كل من السلطان العثماني "عبد المجيد الأول"، والصدر الأعظم "رشيد باشا"، والسيد حمدان خوجة". وقد طلب الأمير "عبد القادر" توسط وزارة الخارجية البريطانية في تسليم الرسائل للقسطنطينية².

ثانيا - الجهود الدبلوماسية للحركة الوطنية الجزائرية.

نقلت تطلعات الأمير خالد إلى مراسلة عصبة الأمم (SDN) بعد نهاية الحرب العالمية الأولى سنة 1919 عن طريق تنظيم اجتماع يدرس عرض القضية الجزائرية على مستوى المنظمة الدولية، وطلب من الحضور التوقيع على التقرير الذي سيرفع للرئيس ولسن الأمريكي (Wilson) بمناسبة انعقاد مؤتمر السلم بفرساي (فرنسا) وطرح الرئيس ولسن فيه مبدأ "حق الشعوب في تقرير مصيرها". ومنه حاول الأمير خالد الضغط على فرنسا بواسطة الو م أ في سبيل وضع الجزائر تحت الانتداب الدولي، وقد ساندته في مساعيه الدبلوماسية هذه اللجنة الجزائرية - التونسية، والتي رفعت مذكرة للرئيس ولسن تطالب فيها باستقلال تونس والجزائر ومنه لمؤتمر السلم³.

المساعي الدبلوماسية لحزب الشعب الجزائري.

¹ - أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير 1830-1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2007، ص ص : 35-37.

² - بشير بلاح، مرجع سابق، ص : 96.

³ - محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939، دار الأمة، الجزائر، 2011 ج1، ص : 132. ينظر أيضا: (عطاء الله فشار، مرجع سابق، ص ص : 06، 07).

كان لمصالي الحاج نظرة استشرافية لمستقبل الأقطار العربية¹ من خلال الخطاب الذي ينص على وحدتها السياسية، والذي جاء فيه: " إن البلاد العربية وحدة تامة لا تتجزأ، وكل ما طرأ عليها من تجزئة لا تقره الأمة ولا تعترف به"، وهذا ما سوف يتحقق باستكمال استقلال أقطاره بعد التخلص من الهيمنة الاستعمارية، وهو ما جعل مصالي الحاج يدعم الثورة في الريف المغربي وينضم لحزب الدستور التونسي الحر في مؤتمر بروكسل (بلجيكا)²، المنعقد ما بين 10-15 فيفري 1927³ من أجل تشكيل رابطة مناهضة الاضطهاد الاستعماري، وهنا طالب مصالي بالاستقلال وبضرورة انسحاب قوات الجيش الاستعماري المرابطة بالجزائر كرئيس للوفد إلى جانب العديد من المناضلين الجزائريين وبحضور زعماء للكفاح التحرري بإفريقيا وآسيا⁴، وإلى جانب مطالبه الاستقلالية حول الجزائر وحدا موقفه مع الوفد التونسي للدفاع عن قضايا المغرب العربي عامة، وجاء بعد ذلك انعقاد المؤتمر الإسلامي بحنيف. وهنا تمكن مصالي الحاج من طرح القضية الجزائرية والمغرب العربي في ظل الهيمنة الاستعمارية، أمّا على مستوى الحكومة الفرنسية، فقد قدم بياناً يتضمن مطالب مستعجلة لحكومة الجبهة الشعبية في

1 - وقد كان قبل ذلك لبعثة الحكومة الفرنسية نحو الحجاز في فتح بوادر الاتصال بين المناضلين الجزائريين والعالم العربي الإسلامي والتعاطف مع الشعب الجزائري وفق ما أبدته الشخصيات السياسية العربية من خلال البعثة التي أرسلته فرنسا لتهنئة لشريف حسين في يوم السبت 02 سبتمبر 1916 بمناسبة انفصال بلاده عن الخلافة العثمانية، ومن بين الوفود التي بعثتها فرنسا السيد الشرشالي كاتب البعثة من الجزائر. ينظر: (2 - محمد علي داهش، دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، الاتحاد الكتاب العرب. دمشق، 2004، ص: 15.

3- يعد انعقاد مؤتمر بروكسل أضخم حدث سياسي على الصعيد الدولي وذلك بحضور قرابة 80 ملايين مناضل في النقابات العمالية، ليدافعوا عن تطلعات وآمال أكثر من مليار نسمة من الشعوب المضطهدة والمسحوقة، كما أنه يعد أول مرحلة عبر فيها نجم شمال إفريقيا عن مطلب الاستقلال، وقد كانت الفرصة مناسبة لتعرف مصالي الحاج على وزعماء في الكفاح التحرري مثل هوشي منه، وجواهر لال نهرو، وأحمد سوكارنو (محمد قناش، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحريين 1919-1939. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر. 1982. ص: 41-42).

4 - محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار القصب للنشر، الجزائر، 2007، ص: 27.

1937 عارض فيها موقف الحكومة الفرنسية المتراخي تجاه قضايا المغرب العربي،
وطالب ببلوغ الحقوق السياسية والوطنية للجزائر خاصة المنطقة المغاربية عامة¹.

ومع الحرب العالمية الثانية، وبعد استئناف حزبه النشاط من جديد تحت اسم
حركة انتصار الحريات الديمقراطية في شهر فيفري 1946، ركز مصالي الحاج على
نقل نشاطه السياسي إلى البعد الدولي من خلال تفعيل حضوره بالمحافل والمؤتمرات
المغاربية والدولية، لذلك اتجه وفد باسم "ح ا ح د ج" يضم كل من الدكتور لمين
دباغين، وفيلالي مبارك للمغرب الأقصى في إطار توقيع اتفاقية تضامن بين الأحزاب
السياسية الثلاثة: الدستور التونسي، وحزب الاستقلال المغربي، وحزب الشعب الجزائري،
وكان هذا التضامن يقضي برفض أي طرف التفاوض مع فرنسا دون اشتراك باقي
الأطراف، كما أنه سعى لتمثل الجزائر بلجنة تحرير المغرب بالقاهرة، وهو يهدف إلى "
تحرير بلدان المغرب من السيطرة الأجنبية وإجلاء جيش الاحتلال، والحصول على
الاستقلال الشامل والتمتع بسيادتها الوطنية التامة والكاملة"².

كما اهتمت "ح ا ح د ج" بتفعيل حضورها على مستوى مؤتمرات الشعوب
الإفريقية والآسيوية؛ ففي جويلية 1948، شارك الحزب في المؤتمر المناهض للإمبريالية
لشعوب إفريقيا وآسيا المنعقد ببروكسل "بلجيكا" الذي عبّر عن تعاطفه مع نداء الشعب
الجزائري والقمع المسلط على الجزائر، أمّا على مستوى الأمم المتحدة؛ فقد طالب نفس
الوفد الأمم المتحدة بتشكيل "جمعية تأسيسية جزائرية سيدة للشعب الجزائري"³. ومن ثمة
قدّمت الحركة في مارس 1949 مذكرة احتجاج حول رفض انضمام الجزائر لحلف
الشمال الأطلسي، نقلها حسين لحول الأمين العام "لح ا ح د ج" في 20 سبتمبر
1950، تضمّنت مجموعة من المطالب كالتالي: الرفض القطعي لهذا القرار الذي

1 - محمد علي داهش، مرجع سابق، ص: 15

2- محفوظ قداش، ج2، مرجع سابق، ص: 1102- 1103.

3 -مرجع نفسه، ص: 1104 - 1105.

يعارض مصلحة وتطلعات الشعب الجزائري، خاصة أن فرنسا اتخذت قرارها دون استشارة الشعب الجزائري الذي يعاني مرارة الاستعمار وسياسته القمعية¹.

المساعي الدبلوماسية لجمعية العلماء المسلمين:

منذ تأسيسها في ماي 1931، اهتم عبد الحميد ابن باديس بقضايا المغرب العربي من خلال علاقاته بالعديد من الشخصيات الإصلاحية والدينية أمثال: عبد الحي الكتاني، وأبو شعيب الدكالي، علال الفاسي، شكيب أرسلان.. وغيرهم، وهذا ما جعلها تتاصر الحركات الاستقلالية والإصلاحية والطلابية في أقطار المغرب العربي؛ فعلى سبيل المثال، لا الحصر نددت الجمعية عبر صحفها الاستعمار الإيطالي في ليبيا².

أما بدول المشرق العربي، فقد نشطت الجمعية من خلال علاقات التعاون والصدقة وتبادل الآراء مع العديد من المنارات العلمية العربية؛ ففي 1936، بعث رئيس الرابطة العربية (الجمعية الأسبوعية) التي تصدر بالقاهرة الأستاذ " أمين السعيد " برسالة إلى عديد من الشخصيات العربية والإسلامية منها أربع علماء جزائريين، وهم: ابن باديس، والطيب العقبي، وأحمد توفيق المدني، والدكتور محمد الصالح بن جلول. تتضمن هذه الرسالة السبل الممكنة لتأسيس دولة عربية موحدة أو فيدرالية للدول العربية، وذلك للتخلص من الانقسام بين الأقطار العربية نتيجة الاستعمار³.

تتمثل الرحلة التي قام بها رئيس جمعية العلماء المسلمين "البشير الإبراهيمي" في بداية سنة 1952 قصد تحقيق ثلاث أهداف في: أولا: التّواصل مع الحكومات العربية لتقديم منح دراسية للطلبة الجزائريين الذين تخرجوا من معاهد العلماء، ثانيا: وهو من جهته

1 - عمر بوضرية، تطور النشاط الدبلوماسي، ص: 56-57.

2 - أبو القاسم سعد الله. أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر. ج4. دار الغرب الإسلامي. بيروت. 1996. ص ص150-151.

3 - يوسف مناصرية. مرجع سابق، ص: 364.

يتوسط لدى الحكومات العربية لتوضيح اللبس الذي أصابهم فيما يتعلق بالقضية الجزائرية بعد الدعاية المضادة التي قامت بها وسائل الدعاية الاستعمارية. ثالثا كما أنه طلب الدعم المادي لتمويل المؤسسات التعليمية التي تسيورها الجمعية وتحقيق هذه المساعي، عمد منذ شهر مارس 1952 للاتصال بالعديد من الهيئات والمنظمات والزعماء العرب والمسلمين في عواصم بعض الدول العربية كالقاهرة، بغداد، دمشق، الكويت، والحجاز من جهة، ومن جهة أخرى حاول المشاركة بالندوات الصحفية والمحاضرات العامة حتى تمكن من جعل للجزائر مساحة في أقلام المفكرين و الإعلاميين¹.

وكان لفرحات عباس زعيم التيار الإدماجي مساعيا في تمثيل الجزائر دبلوماسيا، لكن جاءت متأخرة مع الحرب 1942 من ممثل حكومة الرئيس الأمريكي روزفلت السيد " روبرت ميرفي (ROBERT العالمية الثانية من خلال اللقاء الذي جمع فرحات عباس بالدكتور ابن جلول في سنة MURPHY). وقد قدّم له عباس نصّا يشرح فيه أوضاع الجزائر في ظلّ الهيمنة الاستعمارية، ويطلب النّظر في حلّ المشكل استنادا للأفكار التحررية الأمريكية المعادية للاستعمار، وعلى تصريحات الزعماء الأمريكيين في التّطلعات التحررية، كما يطلب من خلاله توسّط ممثلّ الحكومة لدى الرئيس روزفلت شخصيا² وحضوره إلى جانب حزب الشعب في المؤتمر العالمي المناهض للإمبريالية لشعوب إفريقيا وآسيا المنعقد في جويلية 1948 بالعاصمة البلجيكية " بروكسل". وقد طالب وفد الاتحاد الديمقراطي لبيان الجزائر بمذكرة تشكيل " جمعية تأسيسية جزائرية سيدة"³.

على مستوى جامعة الدول العربية:

1 - نبيل أحمد بلاسي، الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.

1990، ص: 132-133.

2 - عطاء الله فشار، مرجع سابق، ص: 08.

3 - محفوظ قداش، ج 2، مرجع سابق، ص: 1104.

بعد استكمال تأسيسها الرسمي في 22 مارس 1945، جاء دور جامعة الدول العربية لمرافقة تطوّر الكفاح التحرري بالجزائر. وقد كانت " مستتكرة بشدّة هذا الظلم الإنساني المفجع"، لذلك نقلت القضية إلى المستوى العالمي من خلال التّوسّط لدى الدول الكبرى للضغط على فرنسا قصد وقف عدوانها على الشّعب الجزائري، وكذلك بادرت للاتصال بحكومات الدول العربية لإقناعهم بضرورة اتخاذ نفس الموقف في معاداة الاستعمار واستتكار سياسته الوحشية¹. ومن هنا بدأ تداول القضية الجزائرية ضمن أبرز المسائل التي تركز عليها سياسة الجامعة العربية في إطار استكمال مشروع الوحدة العربية. وقد شكلت المجازر الدموية التي ارتكبتها البوليس الفرنسي ضد المتظاهرين الجزائريين في ماي 1945 نقطة تحوّل في القضية الجزائرية على المستوى العربي من خلال الرسالة التي قدمها الأمين العام السيد " عبد الرحمان عزام " إلى الوزير المفوض الأمريكي بالقاهرة السيّد " تاك "؛ حيث تضمّنت الوضع حول الجزائر واستياء الأقطار العربية من الأعمال الشّنيعة ثمّ انتقل في رسالته إلى تحميل الولايات المتحدة الأمريكية المسؤولية أمام منطقة الشّمال الإفريقية، ويبرر ذلك ب: "مادامت قوتها العسكرية قد ساهمت في تحرير شمال إفريقيا، وإعادته إلى النفوذ الفرنسي..". وهذا ما جعله يطلب التّدخل فوراً لوقف أعمال القمع، وبالتالي تمّت مراسلة وزير الخارجية الفرنسي والذي رفع تقريراً أعدّه وزير الدّاخلية ينفي الأعمال الإجرامية².

¹ -محمد علي داهش، مرجع سابق، ص ص 18-19.

² -بشير سعيدوني ، الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي، ج1، دار المداني ، الجزائر ، 2013، ص:

الفصل الأول

النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية

ما بين (1955 - 1962)

الفصل الأول: النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية ما بين (1955 – 1962)

أولاً- التعريف بالقضية الجزائرية دبلوماسياً:

أ- الظروف العامة لتدويل القضية الجزائرية:

ساهمت مجموعة من الظروف التي أثرت في اندلاع الثورة الجزائرية على المستوى الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى ما تعرض له الشعب الجزائري من معاناة وظلم؛ نتيجة السياسة الاستعمارية التي حاولت إجهاد الثورة بكل الطرق والوسائل، كل ذلك جعل جبهة التحرير الوطني تعبئ جميع التشكيلات الشعبية وتدفع بها نحو الزخم الثوري، من خلال ربط مصيرها بمصير الثورة من جهة، وتفعيل الدور الدبلوماسي للوفد الخارجي، من أجل التعريف بعدالة القضية الجزائرية، وكسب كل أشكال الدعم لها من جهة ثانية، استناداً لذلك فإن أهم الأوضاع التي ساهمت في تدويل القضية الجزائرية يتمثل في:

1-الأوضاع الدولية:

يمثل اندلاع الثورة التحريرية والإعلان عنها بالخارج حلقة من سلسلة الأحداث الدولية التي عرفت "بالحرب الباردة" آنذاك؛ التي تميزت بالصراع المذهبي بين القطبين العملاقين المتمثلان في: الاتحاد السوفيتي الذي تزعم الكتلة الشرقية الاشتراكية، والولايات المتحدة الأمريكية التي قادت الكتلة الغربية الرأسمالية، تحقيقاً لرغبة كل قطب بقيادة العالم ونشر إيديولوجيته، عن طريق محاولة كل طرف كسب أكبر عدد ممكن من الدول المؤيدة له. وأمام تأزم الأوضاع بين الطرفين، اقترح السوفييت اللجوء للحل السلمي لإدارة العلاقات والقضايا الدولية. بعدما دخل العالم في

مرحلة خطيرة أصبح من خلالها مهدد بنشوب حرب عالمية ثالثة نووية، خاصة بعد ظهور العديد من الأزمات السياسية في كل القارات.¹

الأمر الذي أشارت إليه مواثيق الثورة؛ فبيان أول نوفمبر 1954 م² تطرق في إحدى فقراته إلى أن الظروف مناسبة لرفع الثورة إلى المستوى الدولي، مستغلة في ذلك التحول الجديد في إدارة العلاقات الدولية، بدعم من الدول العربية والإسلامية. فقد ظهر ذلك من خلال الفقرة التي جاء فيها: ((أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي وخاصة من اخواننا العرب والمسلمين)).³

أدرك قادة الثورة أن الوقت مناسب لفضح الاستعمار أمام العالم، وأن القضية الجزائرية سوف تلقى دعم وتسوية، فهي تعد من بين القضايا؛ التي حتى وإن لم يكن لها تأثير مباشر على الصراع القائم بين الشرق الشيوعي والغرب الرأسمالي في إطار الحرب الباردة. إلا أنها سوف تستفيد من الأحداث الدولية، من أجل كسب تأييد قوي، وناجع للثورة. لذلك أعلن بيان أول نوفمبر أن الثورة التحريرية سوف تأخذ مبدأ الحياد فيما يتعلق بالصراع القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، من خلال تطرقه إلى التزام الثورة بالحياد من كل أشكال الصراع الاقتصادي والإيديولوجي؛ فهي بذلك بعيدة كل البعد عن التحالف في إطار ما يعرف - بسياسة التكتلات- ، إلا أن ظهور سياسة الوفاق أو ما عرف "بالانفراج الدولي"؛ التي فتحت

¹ - يوسف قاسمي، قراءة فكرية وسياسية في بيان أول نوفمبر 1954، الملتقى الدولي الثورة التحريرية الكبرى دراسة قانونية وسياسية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، ص: 13-14.

² - ينظر، الملحق رقم (03) ، ميثاق الثورة.

³ - ((ميثاق الثورة))، المقاومة الجزائرية، لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني، ع:1، 1956/11/01، ص: 4.

الأفق بين القطبين المتصارعين للتعايش فيما بينهما، ودعوتها لحل القضايا الدولية بما فيها الثانوية بالطرق السلمية بعيدا عن استخدام القوة أو التهديد بها؛ كان ذلك مناسبا جدا لأن تكون القضية الجزائرية جزءا من تلك المساعي السلمية.

كما ورد في وثيقة البيان أيضا: ((وبهذا الصدد فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة. إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص و السمعة، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى، الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية أن يمنح أدنى حرية)).¹ تجنبنا للحرب والغوص في ثنيها التزمت جبهة التحرير الحياد في الصراع القائم ، فما تدعو له الثورة نابع من الإرادة الشعبية التي رفضت التدخل الأجنبي، وطالبت بحق تقرير المصير وليس لتأثرها بأي جبهة شيوعية كانت أم ليبرالية.

شهدت منطقة الهند الصينية بعد نهاية مرحلة الاستعمار الفرنسي ،والياباني المزدوج، توطئا دوليا في اطار الصراع الإيديولوجي ، أدى ذلك إلى مواجهة عسكرية بين قوات الجيش الفرنسي وقوات جيش التحرير الفيتنامي بقيادة الجنرال " جياب"؛ انتهت بانهزام بالجيش الفرنسي في معركة "ديان بيان فو" في ماي 1954م وانكسار الدبلوماسية الفرنسية وإحراجها دوليا ، كل تلك الأحداث المتلاحقة وصل صداها للجزائر. من خلال مشاركة الشباب الجزائري الذي تجندا ضمن عناصر الجيش الفرنسي لمواجهة الجيش الفيتنامي. بالإضافة إلى ذلك فقد تقرر في مؤتمر جنيف المنعقد سنة 1954: ((أنه على قوات الجيش الفرنسي المحتلة الجلاء من الهند

1- ((ميثاق الثورة))، مصدر سابق، ع:1، 1956/11/01، ص: 4.

الصينية))، وسوف يتيح ذلك الفرصة لتدويل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة ،وكسب الاعتراف الدولي بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.¹

لقد تتبأت جبهة التحرير الوطني من التجربة الفتامية أن دخولها الصراع الإيديولوجي في اطار النزعة التوسعية قد انعكس سلبا على وحدة التراب الفتامي من جهة، ومن جهة أخرى فإن جبهة التحرير الوطني اعتبرت المسألة الفتامية نموذجا يجب الاهتداء به في مساعيه الدبلوماسية وتأثيراته الدولية لكسب التعاطف الدولي.

وعليه اعتبرت جبهة التحرير الوطني أن عدم التدخل في شؤون الغير مبدأ تسير عليه سياستها الخارجية، مبررة بذلك أنه ليس لأي قوة خارجية تأثير في اندلاع الثورة لأنها ولدت من قناعة ووعي الشعب، وإرادته بطرد الاستعمار، واستعادة سيادته المسلوبة، وبناء دولة وطنية، كما أن الالتزام بالحياد من شأنه أن يجنب الثورة الانغماس في صراع الحرب الباردة، ومحاولة كل طرف استمالتها لما اكتسبته من صدى دولي، وبالتالي تصبح الجزائر بمثابة فتنام ثانية؛ وغير ذلك فإن جبهة التحرير الوطني تدعو للحل السلمي ونبذ استخدام القوة استنادا لمواثيقها الثورية التي رحبت بالمفاوضات مع الطرف الفرنسي.

2- الأوضاع الإقليمية.

شهد العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية؛ انتشار موجة لتحرر بالعديد من المستعمرات، مثل بلدان المنطقة العربية؛ التي تعد من بين أبرز اقطار العالم التي شملها المد التحرري؛ فقد حصلت بعض الدول العربية على استقلالها مبكرا مثل: سوريا ولبنان والعراق ثم

1- مريم صغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص ص: 41-

مصر وصولاً إلى المملكة العربية السعودية واليمن، كان نتيجة ذلك بداية تبلور جهود انشاء الجامعة العربية؛ التي أخذت تهتم بقضايا الشعوب العربية، ومنها القضية الجزائرية في اطار تحرير المغرب العربي من الهيمنة الاستعمارية الفرنسية؛ ففي ماي 1946 م "بقمة أنشاص"¹ بالإسكندرية؛ كانت أوضاع دول المغرب العربي في ظل الهيمنة الأوروبية من القضايا التي درستها القمة ، أين قرر المؤتمر مساندتها في كفاحها التحرري ضد الاستعمار، واستمر ذلك إلى غاية اندلاع ثورة نوفمبر 1954 م².

أثرت الأحداث التي شهدتها المنطقة المغاربية على الوضع الداخلي في الجزائر، نتيجة تزامن الأحداث واندلاع الكفاح المسلح في تونس. ما أدى إلى اعلان الاستقلال بها من طرف رئيس الحكومة الفرنسية "منديس فرانس" (Pierre Mendès France) في 31 جويلية 1954م. أما المغرب الأقصى فقد شن الجيش الفرنسي عليه حملة قمع واسعة بالدار البيضاء ومكناس، بعد عشرة (10) أيام فقط من التصريح الفرنسي الخاص بمنح الاستقلال الداخلي لتونس. وفيما يتعلق بمصر فقد كانت تجري بها أيضا اتفاقيات مع بريطانيا في 19 اكتوبر 1954 م حول جلاء قوات الاحتلال من قناة السويس تتويجا لمشروع الاستقلال الفعلي لأول مرة بعد 437 سنة من الخضوع والسيطرة الاستعمارية.³ كل تلك الأحداث تبين أن الكفاح لم يكن يخص الجزائر

1 - وقعت في 29 ماي 1946 بحضور رؤساء وملوك الدول المؤسسة للجامعة العربية بمدينة (أنشاص) المصرية، حيث تم الاتفاق على "التشاور والتعاون والعمل قلبا واحدا ويدا واحدة من أجل كل ما فيه خير بلاد العرب جميعا" كما عزموا على مساندة الشعوب العربية التي لاتزال تحت الحكم الأجنبي لكي تنال حريتها (ينظر: جامعة الدول العربية، الوقائع الأساسية في مسيرة جامعة الدول العربية 1945-1995، اليوبيل الذهبي، د م ن، د س، ص ص : 08 - 09)

2- نوي بن مبروك، ((من اسهامات الدبلوماسية العربية لإظهار القضية الجزائرية إلى التداول الحقيقي في هيئة الأمم المتحدة 1954-1962))، الملتقى الدولي الثورة التحريرية الكبرى "دراسة قانونية وسياسية"، جامعة قلمة، الجزائر ماي 2012، ص ص : 107- 106.

3- مولود قاسم نايت بلقاسم ، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص: 18.

لوحدها، وإنما هو امتداد مغربي عربي رفض وجود الاستعمار حتى وان اختلفت أساليبه ووسائله، وهو ما جعل الكفاح المغربي الموحد نموذجا عالمي.

وفي افريقيا جنوب الصحراء؛ التي تعد من أكثر المناطق التي عانت من السياسة الاستعمارية. فقد حاولت الدول الأوروبية تفكيك البنى التحتية بها، أدى إلى نمو الوعي وظهور موجة تحرر في بداية خمسينات القرن العشرين، انطلقت بحركة مقاومة من أجل التحرر في غرب افريقيا، أين كانت تتركز المستعمرات البريطانية، فمذ سنة 1958م طالبت كل من ساحل الذهب (غانا)، ونيجيريا، والسرياليون، وغامبيا بالحكم الذاتي بالرغم من اختلاف السياسة الاستعمارية المطبقة في كل منطقة، إلا أن بريطانيا قررت منح الاستقلال لتلك المستعمرات، ذلك ما أثر على المستعمرات الفرنسية التي انتقلت اليها شرارة التحرر والكفاح، وعند وصول الجنرال "شارل ديغول" (Charles de Gaulle) للحكم أعلن عن سياسة جديدة تقوم على منح الاستقلال الداخلي للمستعمرات الفرنسية في إقليم ما وراء البحار، قامت على ربط المستعمرات ضمن دستور نظام الجماعة، وافقت جميع المستعمرات على تلك السياسة. ماعدا غينيا التي عارضت سياسة الارتباط.¹

فيما يتعلق بالاتحاد السوفياتي فقد انتهج موقفا مساندا لقضايا التحرر في افريقيا على منبر "م أ م"، خاصة التي تبنت النهج الماركسي الاشتراكي مثل: الزعيم "ليوبولد سيدار سنغور" (Léopold Sédar Senghor) بالسنغال، و"سلفانوس أوليمبيو" (Sylvanus Olympio) بالتوغو. ثم "أحمد سيكوتوري" (Ahmed Sékou Touré)² بغينيا، و"كوامي نكروما" (Kwame

1- محمد علي القوزي، في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، لبنان، 2006، ص ص : 267-268.

2 - ولد في غينيا يوم 09 جانفي 1922 بفارانا، تعلم القرآن الكريم منذ صغره، شخصيته الطموحة مكنته من ادراك ما يحدث حوله نتيجة الاستعمار، وبعد 1940 حصل على وظيفة في شركة فرنسية وبدأ في تبني العمل النقابي ومن ثمة توجه للعمل

(Nkrumah)¹ بغانا، وحتى "فليكس رولاند مومي" (Flex Roland Maman) بالكاميرون، وما يفسر التقارب السوفيتي مع هؤلاء الزعماء الأفارقة هو السياسة الاستعمارية التي كرست التمييز العنصري بين الفرد الأوروبي الأبيض والمتفوق على الفرد الإفريقي الأسود الدنيء، فقد نظر الأوروبيون للأفارقة نظرة احتقار جعلتهم يبحثون عن الاعتبار والمساواة التي كانت من أهم المبادئ التي ارتكزت عليها الإيديولوجية الماركسية، فطالبو بالمساواة مع الفرد الأوروبي في الحقوق والواجبات ؛ تطور ذلك للمطالبة بتصفية الاستعمار في باقي الأقطار الإفريقية، وقد اضحى مطلب تحرير افريقيا من الهيمنة الاستعمارية حاضرا في العديد من اللقاءات والمؤتمرات القارية والإقليمية؛ التي كان من بينها مؤتمر (باندونغ) بإندونيسيا سنة 1955م.²

أما باقي الأقطار الافريقية ماعدا المستقلة منها كمصر، وليبيا، وليبيريا، وإثيوبيا، فإنها كانت تعاني من همجية الاستعمار أثناء ذلك اندلعت الثورة الجزائرية، لذلك أصبح كفاح الشعب الجزائري رمزا للتحرر لدى شعوب العالم الثالث خاصة الافريقية؛ التي استيقظت ضمائرها وأعادت الثقة في نفوس محاربيها وسخرت كل طاقاتها لترسم مستقبلها بعيدا عن الهيمنة الأوروبية، وذلك

السياسي بعد تأسيسه الحزب الديمقراطي الغيني . كانت له مواقف مناهضة لسياسة الجنرال ديغول بغينيا ورفع شعار "إننا نفضل الفقر مع الحرية عن الغنى مع العبودية"، مما أدى ذلك لدخول الطرفين في مفاوضات من أجل الاستقلال . (أيمن المقدم، الزعيم الغيني أحمد سيكوتوري ، " مجلة افريقيا قارتنا"، الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، ع: 04، أبريل 2013، ص 03-01.

1 -زعيم سياسي غاني، ومن أحد أبرز قادة النضال التحرري بأفريقيا في القرن 20 م، وقد أطلق عليه عدة ألقاب منها " النجم الأسود " و"فخر افريقيا" دعا إلى الاشتراكية كسبيل لتحقيق الاستقلال والوحدة الافريقية كما دعا طلابه في العديد من المناسبات إلى ضرورة انشاء "كومونولث لجميع الأمم " بحيث يكون الجميع فيه حرا ينعم بالسلام العالمي.

(Kwame Botwe-Asamoah , **Kwame Nkrumah's Politico-Cultural Thought and Policies**, Edited by Molefi Asant Temple University.New York-London.2005.p p: 16- 17) .

2- رياض زاهر، استعمار افريقية، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، 1965، ص ص : 432 - 433.

ما أجنبي ثماره فعلا عندما سمحت فرنسا باستقلال العديد من المستعمرات شرط الاحتفاظ بالجزائر وحدها.¹

3- الأوضاع الداخلية.

تميزت الأوضاع الداخلية بالجزائر في النصف الثاني من خمسينات القرن العشرين باندلاع الكفاح المسلح من أجل استعادة السيادة الوطنية، فقد اعتمدت جبهة التحرير الوطني في استراتيجيتها لتحقيق ذلك المطلب الشعبي على أسلوب كفاح مزج بين العمل المسلح والنشاط السياسي، وكذلك على التعبئة الشعبية بحشد مختلف شرائح المجتمع الجزائري، وتوظيف الكل لمواجهة السياسة الاستعمارية؛ التي حاولت القضاء على الثورة في مهدها من جهة، وفي خدمة القضية بالخارج، من أجل كسب التعاطف الدولي من جهة ثانية. ويمكن تلخيص أهم الأوضاع الداخلية التي كان لها تأثير مباشر في مسار التمثيل الدبلوماسي للثورة التحريرية في المحافل الدولية نذكر:

- تفجيرات ليلة الفاتح نوفمبر 1954 م:

اتفق قادة الثورة على توحيد العمليات العسكرية في ربوع الوطن؛ وتمكنوا من تنفيذ 40 عملية، استهدفت مراكز الشرطة والدرك والثكنات، وتخريب أسلاك شبكة الهاتف والكهرباء وغيرها، وقد تميزت تلك التفجيرات بالإمكانات العسكرية المحدودة²، على الرغم من فارق الامكانيات العسكرية بين جيش التحرير الوطني وبين جيش الاحتلال الفرنسي، إلا أن جبهة التحرير كانت مدركة جيدا قدرتها في التأثير على السلطات الفرنسية؛ التي استنفرت كل جهودها

1- جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص: 243.

2- وهيبة سعدي، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص: 25.

لقمع الثوار. والحقيقة أن المراكز التي استهدفتها تفجيرات اندلاع الثورة في الفاتح من نوفمبر كانت على صلة مباشرة مع تطبيق سياسة القمع والتكيل ضد الشعب الجزائري؛ فهي لم تكن موجهة ضد الأبرياء والعزل من المدنيين، فتلك التفجيرات جاءت بعد عقم العمل السياسي وتيقن رجال المقاومة بأن كل مأخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة. أما العام الثاني عرفت الثورة انتشارا وتصعيدا في الكفاح المسلح، والتحاق مختلف الشرائح الجماهيرية بها من طلاب ومتقنين، ونقل الصراع لفرنسا ثم التوجه لباقي دول العالم.¹ بإنشاء هيئة خاصة بجمع الأسلحة منذ سنة 1955م بالقاهرة.² وبعدها تأسست لجنة التنسيق والتنفيذ أنشأت دائرة بجمع الأسلحة. عين على رأسها "عمر أو عمران" يرافقه في ذلك العديد من أعضاء الوفد الخارجي مثل: "محمد خيضر"، "أحمد بودة"، "بن بله"، و"فرحات عباس"، "أحمد فرنسيس"، "أحمد بيوض"، "بوجملين"، "أمين دباغين" وغيرهم، ثم التحق فيما بعد بهم "أحمد توفيق المدني".³ ونلاحظ أن معظم هذه الشخصيات قد لعبت دورا بارزا في المجال الدبلوماسي إلى جانب سعيها في طرح مشكلات وانشغالات الثورة أمام السياسيين، فقد كانت على اتصال دائم بالعديد من العواصم العربية من أجل جمع التبرعات وتوفير الأسلحة لثورة، والذي كان الخطوة الأولى لبداية الدعم الدبلوماسي.

1- بسام العسلي، أيام جزائرية خالدة، دار النفائس، بيروت، ط2، 1986، ص ص : 18- 19.

2 - السيد عمر أو عمران يتحدث عن كيفية تنظيم عملية التسليح قبل انشاء اللجنة، بحيث أنه قال: ((فإن الوفد الخارجي هو الذي كان يتكفل بالتسليح ..، وذات يوم جاءني كريم بلقاسم وعبان رمضان إلى المستشفى بالبلدية، وأخبرني أنه تم تعييني عضوا في الخارج تحت مسؤولية الدكتور الأمين دباغين ونحن كنا قد كلفنا محمي السعيد للذهاب إلى الخارج والتكفل بالتسليح لأنه كان يعرف ألماني)) ينظر: (وهيبة سعدي، مرجع سابق، ص ص : 49-50).

3- وهيبة سعدي، مرجع سابق، ص ص : 49- 52 .

- هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955 م:

كان من أهداف هجومات الشمال القسنطيني التي قادها " زيغود يوسف" قائد المنطقة الثانية. ايصال صدى الثورة للخارج، وإطلاع الرأي العام العالمي. بما كان يحدث داخل الجزائر. وبالتالي الوقوف في وجه الادعاءات الاستعمارية التي حاولت تضليل الرأي العام العالمي عن حقيقة الاضطرابات، وأعمال القمع التي تحدثت داخل الجزائر، فتجسد صورة لموقف الشعب الذي عبر من خلالها عن رفضه التام للوجود الاستعماري من جهة، وتثبت أن جيش التحرير الوطني بإمكانه الرد على كل ما من شأنه أن يحاول تشويه أو القضاء على الثورة، كما أنها أخذت أبعاد أخرى، فرغم أن ملف القضية الجزائرية رفض مناقشته في الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة سنة 1954 م بسبب تصلب الموقف الفرنسي؛ الذي اعتبر أنّ الأمر مشكل داخلي، وليس من شأن أي طرف التدخل في شؤونه، كما صرّحت أيضا أن تلك العمليات التي حدثت ليلة الفاتح من نوفمبر، وما تلاها: هي مجرد أعمال تخريبية قامت بها مجموعة من الأشخاص الخارجين عن القانون.¹ بعد ذلك فالعالم أصبح يدرك حقيقة مساعي القضية الجزائرية العادلة، وأن ما روجت له فرنسا من ادعاءات باطلة، أمام هذا الانتصار الذي حققته هجومات الشمال القسنطيني. عمت الفوضى داخل جهاز الحكومة الفرنسية، مما أدى برئيس الحكومة "غي مولي" للاعتراف بالشخصية الجزائرية، ثم اقتراح اجراء انتخابات حرة، فقد جاء على لسانه مايلي: ((إن حكومة فرنسا تعترف بالشخصية الجزائرية وتقتراح اجراء انتخابات حرة)). أما جبهة التحرير فقد ردت عليه بتصريح صدر من القاهرة حددت فيه شروطها فيما يتعلق بقرار "غي مولي" الذي تضمن: ((يجب الاعتراف الكامل والرسمي بحق الشعب

1- محمد لحسن أزغيدى، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2005، ص ص: 112-113.

الجزائري في الاستقلال ومباشرة السيادة الوطنية .. وأنها مستعدة للتفاوض من أجل ايجاد حل للقضية الجزائرية¹.

- مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م:

يمثل مؤتمر الصومام الذي عقده قادة الثورة بمنطقة وادي الصومام بالولاية الثالثة، بتاريخ 20 أوت 1956 م منعرجا حاسما في مسار الثورة التحريرية، من خلال ما انبثق عنه من قرارات نظمت الثورة وهيكلتها سياسيا وعسكريا؛ من خلال المؤسسات التي انشأها والمتمثلة في المجلس الوطني للثورة؛ الذي اعتبر بمثابة برلمان للثورة، ولجنة التنسيق والتنفيذ التي اعتبرت هيئة تنفيذية. أما في الشق العسكري فقد تم هيكلة جيش التحرير الوطني، بتحديد الرتب العسكرية، وتوزيع المهام، والمسؤوليات، وإعادة تقسيم التراب الوطني إلى ولايات ومناطق عسكرية. وفيما يخص النشاط على الصعيد الخارجي فقد اوصى الميثاق بضرورة العمل على ابرام علاقات صداقة للثورة لتسهيل الحصول ونقل السلاح، والقيام بمهام أخرى، ولتنفيذ هذه القرارات أوكلت المهمة إلى مجموعة من الأشخاص تم اختيارهم لهذا الغرض منهم : "كريم بلقاسم"، "محمد بوضياف"، "أحمد بن بلة" و"أحمد محساس"².

- ميلاد الحكومة المؤقتة الجزائرية:

كان لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 م في اطار التعريف بالقضية الجزائرية ، دور في شرح الأسباب العميقة وراء العمل المسلح؛ بهدف كسب

1- عمار قليل، مرجع سابق. ص: 328-330.

2 - عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الإحتلال إلى استقلال الجزائر، دار دزير أنفو، 2013، ص: 244.

التأييد والدعم الدولي؛ الذي من شأنه أن يدفع بالقضية نحو أروقة "م أم" حتى يتسنى لها اصدار قرار اممي يقر بحق تقرير مصير الشعب الجزائري¹.

- السياسة الاستعمارية الفرنسية:

منذ اندلاع الثورة التحريرية في نوفمبر 1954م لم تتوانى السلطات الاستعمارية الفرنسية في ادخار أي جهد للقضاء عليها، سواء كان ذلك عسكريا أو سياسيا أو حتى اقتصاديا. فعلى الصعيد الدبلوماسي؛ حاولت الحكومات الفرنسية المتعاقبة ما بين 1954 - 1958م عزل الثورة دوليا، واعتبرتها شأن داخلي يخص فرنسا لوحدها. حتى عندما وصل الجنرال "ديغول" إلى سدة الحكم سار على نهج سابقه من خلال محاولته تصفية الثورة، وتوجيه دول العالم بمنع تقديم الدعم إلى جبهة التحرير الوطني، ومنه تستمر الهيمنة الفرنسية على الجزائر، ثم لجأ "ديغول" لبث الإشاعات الكاذبة عبر الأجهزة الدعائية والإعلامية التي روجت على أن الثورة أمر مدبر من جهات خارجية، ووصلت الاستخدام لسان التهديد لك من يمد يد العون لجبهة وجيش التحرير الوطني خاصة دول العالم الثالث. مثل ما حدث مع اندونيسيا؛ التي اعترفت بشرعية الحكومة المؤقتة الجزائرية فطلبت الحكومة الفرنسية سحب اعترافها، وإلغاء فكرة زيارة وفدها بقيادة "فرحات عباس"².

كما وجه اتهام لكل المجاهدين الذين شاركوا ونفذوا تفجيرات ليلة الفاتح نوفمبر 1954م واعتبروا خارجين عن القانون، بدعوة أن المطالبة بالمساواة لا تكون بأعمال العنف ، لهذا فإن ما قام به الجيش الفرنسي هدفه إعادة الأمن والاستقرار العام والحفاظ عليه. لذلك تم تعيين في 25

1- عمر بوضرية ، مرجع سابق، ص: 208.

2- لخضر شريط وآخرون، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص ص : 21، 22.

جانفي 1955 م الحاكم العام "جاك سوستال" (Jacques Soustelle)¹ . خلفا للحاكم "روجي ليونارد" (Roger Léonard)؛ الذي اصدر جملة من الإصلاحات الإدارية والسياسية . نادى من خلالها بمبدأ الإلحاق، لأن الحكومة الفرنسية لن تغادر أرض الجزائر، وقد أطلق "سوستال" على تلك السياسة اسم "التكامل". ثم أعلن "مانديس فرونس" (Mendès France) أن ((الجزائر هي فرنسا)).² وغيرها من التصريحات، والإجراءات التي اعتمدها شخصيات حاكمة بالجزائر وصولا للجنرال "ديغول". ولاشك أنّ الهدف من الإصلاحات التي جاء بها "سوستال" والجنرال "ديغول" هو محاولة تفريغ الثورة من محتواها وعزلها عن شعبها.

ب- أهداف النشاط الدبلوماسي:

يمكن استخلاص أهداف النشاط الدبلوماسي للعمل الثوري من موثيق الثورة التحريرية؛ فوثيقة بيان أول نوفمبر 1954 م قد حددت الأهداف الخارجية للثورة، حيث جاء فيها: ((تدويل المشكل الجزائري...تحقيق وحدة شمال افريقيا في نطاقها الطبيعي وهو النطاق العربي الإسلامي...في نطاق الأمم المتحدة، تعزيز عطفنا الفعال نحو جميع الدول التي تساعد حركتنا التحريرية)). بحيث أن الأهداف الخارجية الثلاث قد شملت أهم الأبعاد الطبيعية للموقع الجيو

1- ولد في مونبليه في 03 فيفري 1912، بعد دراسة الأدب والفلسفة في ليون ، توجه نحو المدرسة العليا في 1929 ومن توجه نحو جامعة السوربون 1931 لانجاز أطروحة حول " النشوة بين الاسكيمو والسيبيريين " وبعيدا عن حياته العلمية كعالم أنثروبولوجي ، التحق بالجنرال ديغول عام 1940 ليتّراس اللجان الفرنسية الحرة بأمريكا الوسطى والمكسيك وبعده توجه للخمة في عدة مناصب بالمستعمرات ثم التحق بالجزائر كا حاكم عام من 1955-1956 ،وعزل من منصبه لكن بعودة ديغول للحكم سنة 1958 أصبح سوستال وزير للإعلام ثم الوزير المنتدب لرئيس الوزراء لغاية 1960 كمسؤول عن الصحراء وادارة الأقاليم ما وراء البحار) ينظر :

Répertoire numérique détaillé de la sous-série, **Fonds Jacques Soustelle** (1912-1990), P 04 -05), 112AJ (112AJ/1-112AJ/88) .

2 -Djamal Kharchi , **Colonisation et politique d'assimilation en Algérie (1830-1962)**, casbah Editions,(Alger), 2005, p p 456 - 457.

استراتيجي للجزائر من خلال أنها تمثل قطر من أقطار العالم العربي والإسلامي، كذلك هي أيضا تمثل أحد أجزاء العالم، بالتالي فإن هيئة الأمم المتحدة مجبرة أن تتصف الشعب الجزائري في كفاحه التحرري باعتبارها أهم هيئة دولية تدعم السلم، وتسعى لتقرير مصير الشعوب وخاصة المستعمرة منها. كما أنّ البيان تطرق إلى أهمية الحلفاء الخارجيين إقليميا وعالميا من جهة، ومن جهة ثانية ربط مصير الثورة بمحيطها المغاربي؛ الذي هو الآخر يخوض نضالا من أجل التحرر، فالشعب الجزائري لا يعيش منعزلا عن ما يحدث في الخارج خاصة بالدول العربية والإسلامية، ما جعلها الجزائر عينة من سلسلة حركات التحرر في العالم الثالث.¹

بالإضافة إلى هذا هو البحث عن سبل وآليات كسب التعاطف والتأييد على المستوى الرسمي للدول، وكذلك على مستوى الرأي العام المدني بمختلف هيئاته وشرائحه الجماهيرية، وبالتالي تتمكن جبهة التحرير من تدويل القضية وكشف حقيقة الاستعمار الفرنسي؛ الذي حاول جاهدا تفرغ الثورة من محتواها، وإبعادها عن قضيتها الوطنية، ذلك بدعوة أن كل الجهود العسكرية والسياسية التي قام بها المجاهدين ما هي إلا سوى أعمال تخريبية لبعض الخارجين عن القانون و مجرمين، وبالتالي تضيي الشرعية لمنع أي جهة مهما كانت التدخل في شأن الجزائر.²

اعتبرت جبهة التحرير الوطني أن نجاح الكفاح من أجل الاستقلال مرهون بالكفاح المسلح والنشاط السياسي الذي يقوم به المجاهدين بالداخل في كل من بالجبال، والقرى، والأرياف، ومدى مجابتههم للمخططات الاستعمارية، و هو أيضا مرهون بصدى الثورة في الخارج، من خلال ما يقدمه الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني من مجهودات ومساعي

1- فرحات عباس، ليل الاستعمار، منشورات ANEP، الجزائر، 2005، ص ص : 238 - 239.

2 - يوسف قاسمي، مرجع سابق، ص : 18.

لضمان استمرار الثورة، وهو ما عبر عنه السيد "فرحات عباس" بقوله: ((طبقا للمبادئ الثورية ونظرا للحالة الداخلية والحالة الخارجية إننا نتابع الكفاح إلى بلوغ غايتنا. ولهذه الغاية تتحمل جبهة التحرير مهمتين أساسيتين تقوم بهما في آن واحد: مهمة داخلية في الميدان السياسي أو في ميدان الجهاد ومهمة خارجية ترمي إلى الجعل من القضية الجزائرية واقعة يلمسها العالم أجمع وذلك بمساندة حلفائنا الطبيعيين)).¹

لذلك توجهت بعثة في جويلية 1954 م نحو سويسرا لإبلاغ المناضلين هناك بقرارات اللجنة الـ 22 المجتمعمة في شهر جوان 1954م، فأبدى "ابن بلة" تأييده لقرارات اللجنة المتعلقة بضرورة فك الصراع بين المصاليين والمركزيين الذي ضرب بوحدة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، والإعداد للعمل المسلح. إنَّ تشكيل لجنة الخارج يعد دليلا كافيا يثبت قناعة الثورة بأهمية العمل الدبلوماسي في مواجهة السياسة الفرنسية، وحشد الدول العربية لتقديم مختلف أشكال الدعم الدبلوماسي. لهذا كان اتصال "ابن بلة" ورفاقه للاتصال بالحكومة المصرية للتعريف بالثورة وإذاعة محتوى بيان أول نوفمبر عبر إذاعة "صوت العرب" بالقاهرة".²

بالإضافة إلى ذلك تعد فكرة التدويل من أهم القضايا التي اهتمت بها جبهة التحرير الوطني؛ فقد عبر "محمد يزيد" في هذا الشأن عن أهمية تدويل المسألة الجزائرية حين قال: ((إن تدويل القضية الجزائرية كان مبرمجا منذ بداية الثورة، وخاصة أن الأشقاء في تونس والمغرب كانت قضيتهما قد طرحتا أمام هذه المنظمة، وكذا بمؤتمر باندونغ (1955)).³

1- فرحات عباس، مصدر سابق، ص : 239.

2- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958-1960، دار الحكمة، الجزائر، ص: 127-128.

3 -أحمد سعيود ، ((تدويل القضية الجزائرية))، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر ، ع:15، 2007، ص 123.

استنادا لما سبق فإن أهداف النشاط الدبلوماسي. التي توضحت أكثر بعد تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية في 19 سبتمبر 1958، الممثل شرعي ووحيد لثورة التحرير، من أجل استرجاع السيادة في ما يلي:

- ((تشكيل هيئة دبلوماسية تمثل البلاد في المحافل الدولية)). من شأنها أن تكون الممثل الوحيد لصوت الشعب الجزائري بعيدا عن تأثير أي حركة انفصالية، أو قوة مهما كانت، وبالتالي يتم احباط المخطط الاستعماري في تغذية ما يعرف بالحركات المناوئة للثورة؛ التي تسعى لاختراق وتشتيت وحدة الشعب، وإبعاده عن مطلبه الأساسي، وإشغاله بمشاكل ثانوية، ومنه ينتصر الاستعمار على الثورة.

- توطيد أواصر العلاقات الدبلوماسية مع عدة دول من العالم، بالتالي يتسع مدى الثورة، بجعلها ذات بعد عالمي متصلة خاصة بالدول حديثة العهد بالاستقلال التي عانت هي أيضا من الاستعمار. هكذا لن تكون محصورة فقط في اطارها المغربي. في كسب التعاطف وتأييد من اجل دعم كفاح لاستعادة السيادة الوطنية.

- ارغام فرنسا والضغط عليها بعد موقفها المتخاذل الذي حاولت من خلاله المماطلة، وكسب الوقت لإيجاد الاستراتيجية المناسبة لضرب الثورة في عمقها الدولي. من خلال اجبارها على الدخول في التفاوض الجدي والرسمي.¹ كما عبر عنه فرحات عباس حين قال: ((نعم إن الكفاح سيكون مرا وطويلا ولكننا لا نشك في النصر المبين. وفي آخر الأمر، انقاء للتأويل المغرضة والمراوغات المخادعة، وإثباتنا لرغبتنا الأكيدة في السلم وحرصا على حقن الدماء، إننا نقدم للسلطات الفرنسية منهاجا سياسيا رصينا يكون أساسا للمفاوضات بشرط أن تكون لهذه السلطات

1- منصف بكاي، دور الجزائر في تحرير افريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية، دار الأمة، الجزائر، 2017، ص ص : 19-21.

مطوية سليمة، ونيات حسنة فتعترف نهائيا للشعوب الراضحة تحت نيرها بحقها وتقرير مصيرها))¹.

- الاستفادة من المنظمات الدولية ومؤتمراتها سواء المنطوية تحت "م-أ-م" ، أو خارجها لعرض القضية الجزائرية ، والمطالبة بحق تقرير المصير مقابل ادانة الاستعمار. حيث أن تلك الهيئات الحكومية أو غير الحكومية، وبمختلف توجهاتها قد تركت زاوية في جدول أعمالها لنصرة القضايا التحررية في العالم. ومن ثمة توجيه الرأي العام الدولي بالتأثير على وسائل الإعلام لصالح الدبلوماسية الجزائرية.²

- تحقيق الوحدة العربية في إطارها القومي والديني(العروبة-الإسلام) ، إذ أن هذا المطلب قديم تطور مع الوقت بتطور وسائل الكفاح والاقتراب من الاستقلال. إضافة إلى تأكيد عطفها الفعال اتجاه جميع الأمم التي تساند القضية التحريرية، ومثلما كان لتلك الدول المساهمة الفعالة في نصرة الثورة فإن الجزائر وشعبها لن تنسى تلك المواقف والمناسبات. ومن خلال أن العمل الدبلوماسي وسيلة وهدفا لتحقيق الاستقلال جعل ذلك ((القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين)).بالإضافة لما سبق فإن اثبات حقيقة ما يجري داخل الجزائر للعالم الخارجي، وما ترتكبه فرنسا بلد الحرية والإخاء والمساواة في حق الشعب الجزائري، وما تدعيه من مغالطات لتوجيه الرأي العام الدولي بأن ما يقوم به المجاهدين ما هو إلا عبارة عن أعمال تخريبية تعرقل الأمن العام.

1- فرحات عباس، مصدر سابق، ص:239.

2- منيرة حروش، " تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية من 1956-1958"، الملتقى الدولي الثورة التحريرية الكبرى " دراسة قانونية وسياسية"، الجزائر، جامعة 08 ماي قالمة 1945، ماي 2012، ص : 219.

- الدعوة للتفاوض والحل السلمي للقضية الجزائرية من خلال ما جاء في بيان نوفمبر: ((فقد أعدنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة، إذا كانت هذه السلطات تحدها النية الطيبة)).¹

- الرد على المزاعم الاستعمارية لضرب وطنية الثورة وعدالة قضيتها، لذلك اعتبرت جبهة التحرير أن عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد مبدأ سارت عليه الجزائر. كما أنها قامت بالتصدي لميلشيات وأسلحة الحلف الأطلسي "NATO"؛ الذي دعم فرنسا في حربها على الجزائر بحجة أن الثورة مدعومة من طرف الشيوعية العالمية، وذهبت لأبعد من ذلك لمنع أي جهة التدخل في شؤون الجزائر باعتبارها جزء لا يتجزأ من فرنسا، ذلك ما جعل جبهة التحرير الوطني : صرحت بمايلي: ((من واجبنا أن نحرص بانتظام للمحافظة على استقلال الثورة الجزائرية استقلالا تاما كما ينبغي القضاء على البهتان الذي أشاعته الحكومة الفرنسية ودبلوماسيتها وصحافتها الكبرى)).²

- التوصيات التي خرج بها مؤتمر الصومام حول أهمية الجهاز الدبلوماسي خاصة فيما يتعلق بدحض ادعاءات الدبلوماسية الفرنسية وإرباكها وعزلها دوليا، وذلك لن يكون إلا بالسعي الحثيث على كسب الدعم والتعاطف الدولي مع القضية الجزائرية.³

1 عمار قليل، مرجع سابق، ص : 186.

2- عمر بوضرية، مرجع سابق ، ص: 129.

3- لزهرة بديدة، العمل الدبلوماسي للثورة الجزائرية من خلال الوثائق والشهادات، جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر. د س، ص: 398

- إن الأهمية الاستثنائية للحرب الدفاعية الدبلوماسية التي تقودها السياسة الخارجية الفرنسية بعد كل دورة أممية للأمم المتحدة. كان من شأنها أن تبرز مدى تطور وانتصار الدبلوماسية الجزائرية.¹

ج- الأبعاد العامة لتدويل القضية الجزائرية:

نظرا لموقع الجزائر الجيو استراتيجي فقد اكتسبت ثورتها أهمية وأبعاد تمثلت في:

1- البعد المغاربي:

اعتبرت الثورة التحريرية أنّ نضال المغاربة ضد الاستعمار يمثل قضية مشتركة من أجل الاستقلال،² وتحقيق الوحدة الشاملة لكل اقطار المغرب العربي الكبير، وهي بذلك تؤكد على أنها تتأثر بما يحدث في داخل جارتها، فقد جاء في بيان أول نوفمبر: ((إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحرري في شمال افريقيا، ومما يلاحظ في هذا الميدان إننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل))³.

ساهم اندلاع الثورة الجزائرية وانتشارها في إسراع الحكومة الفرنسية للتفاوض مع التونسيين ومنحهم الاستقلال في خطوة تالية، من أجل التفرغ للثورة الجزائرية وحدها، باعتبار أنّ

1- محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، دار الرائد للكتاب، الجزائر، ط2، 2005، ص: 162.

2 - حسب شهادة عمار قليل ، أنه أثناء الاجتماع التحضيري للثورة المنعقد بالعاصمة في جوان 1954 فقد اقترح أن يكون انطلاق الثورة يوم 20 أوت 1954م وذلك تزامنا مع ذكرى نفي الملك المغربي محمد الخامس، بحكم أن الثورة قد انطلقت في كل من تونس والمغرب، فكان لا بد من التعجيل بالثورة، ولو أن التحضيرات اكتملت في ذلك التوقيت لا اعتمد تاريخ ذكرى نفي الملك المغربي كحدث تاريخي مصادف للثورة التحريرية ينظر : (عمار قليل. مصدر سابق، ص: 183) .

3- عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة التحريرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007، ص : 59.

الجزائر تمتلك كيانا جيو استراتيجي يضمن بقاء فرنسا بالمنطقة المغاربية ، بالإضافة إلى ما يمكن استنتاجه من بنود الاتفاق الفرنسي- التونسي حول : منح فرنسا تونس الاستقلال ما هو إلا تكتيك يساعد على تفرغ الإدارة الاستعمارية لصيد أكبر الأ وهو الجزائر.¹ وحتى إن اعتبرت تونس أن استقلالها بلا معنى مدام الاستعمار الفرنسي ما زال متجذر بأرض الجزائر. ما يفسر أحد أهم الأسباب التي جعلت الحكومة التونسية مستعدة لتقديم كل أشكال الدعم للقضية الجزائرية وإنصافها.² وفي مقابل ذلك كان لثورة نوفمبر صدى واسع على الأحداث في تونس، خاصة مفاوضات الاستقلال، وعموما فإن السياسة الاستعمارية قد تغيرت حساباتها بعد مفاجئة الثورة الجزائرية لها منذ اندلاعها.³

أما مؤتمر الصومام في وثيقته التي صدرت سنة تحدث حول الهدف واحد بين الأقطار

الثلاث ذلك ما جعل جبهة التحرير الوطني تطالب بالعمل المشترك من خلال:

- وحدة الهدف التونسي والمغربي للضغط على الحكومة الفرنسية.
- تأسيس هيئة مشتركة بين الدول الثلاث، لكسب الدعم الشعبي من البلدين.
- اشراك الجالية الجزائرية المقيمة في كل من تونس والمغرب بربط مصيرها بمصير الثورة.
- تنسيق العمل النقابي بين الدول الثلاث، ودعوته لإدراج المطالب الوطنية ضمن قائمة مطالب وحقوق العمال. حتى يكون تعاون بين الاتحادات الطلابية للبلدان المغاربية الثلاث فيما بينها.⁴

1 -صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6، 1993، ص : 353.

2 -نذير بوصبع، وحبيب حسن اللولب، ((الدبلوماسية التونسية والثورة الجزائرية بين (1955-1962) التحديات والرهانات))، دفاتر السياسة والقانون، تصدر عن جامعة قاصدي مرياح، الجزائر، م: 9: ع 16، ص:141.

3 -عبد الكريم بلبالي، الثورة الجزائرية وعلاقتها بالبلدان الافريقية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة العقيد أحمد دراية أدرار، 2017، ص :57.

4- محمد لحسن زغيدي، مرجع سابق، ص ص: 150-151.

كما أن الحكومة الفرنسية كانت تدرك جيدا مدى الأهمية الجيو سياسية للجزائر بالنسبة لدول الجوار خاصة والإفريقية عامة. بحيث أن أي ارتباك لها في الجزائر سينتقل نحو تونس والمغرب الأقصى وباقي المستعمرات في القارة الإفريقية.¹

2 - البعد العربي:

تعد الجزائر جزءا طبيعيا لامتداد العالم العربي. (مجاله الجغرافي، والتاريخي، والحضاري)؛ فأى مشكل يصيب احدى أقطاره يتأثر به الكل ، بالتالي فإن الثورة التحريرية كان لها صدى كبير على البلدان العربية بإفريقيا وآسيا، بحيث أن الكفاح المسلح قد اكتسب بعد عربي، وأصبح من أولى القضايا العربية التي اهتز لها الوطن العربي، ذلك ما عبر عنه صلاح صبري في قوله: ((ولم تكن الجزائر يوما ما بمفردها في المعركة، فهي جزء من العالم العربي الكبير، وشعبها قطاع من قطاعات الشعب العربي؛ ينفعل بمشاعره ويتفاعل معه اتجاه الأحداث والتطورات التي تحيط به. وإن حقيقة أن الشعب العربي في الجزائر جزء من الأمة العربية يدحض الادعاء المسف الذي تجادل به فرنسا بأنه لم تكن هناك أمة جزائرية بالمعنى الدقيق)).²

تحدثت جريدة البعث³ العربية عن الرابط القومي الذي يجمع بين الثورة الجزائرية والوطن العربي، فأمثل ما أن الكفاح التحرري يعبر عن الاتجاه الوطني "الجزائر للجزائريين" فإنه كذلك يعبر عن تضامن جميع العرب مع الشعب الجزائري في كفاحه، لأنه جزء من نضال الأمة

1- Djamel Kharchi, Op-cit, p : 463.

2- صلاح صبري، الطريق إلى تحرير الجزائر، الدار القومية، القاهرة، 1961، ص ص: 08-09.

3 - يومية سياسية كانت تمثل التيار القومي العربي الناطق باسم حزب البعث العربي السوري، صدر أول عدد لها سنة 1946 م، وكانت تمثل اتجاها معارضا للسلطة الحاكمة مما أدى لتعطل صدورها عدة مرات فمابين 1954-1955 لم يصدر عنها سوى 15 عددا تحدثت ثلاثة منها عن أخبار الجزائر (منشورات البعث المجاهد، أصداء الثورة الجزائرية في جريدة البعث - نماذج لمقالات منشورة عام 1956-، مكتبة الطليعة، تونس د س، ص ص: 01 -02).

العربية. ولذلك نجد أن الثورة الجزائرية قد استمدت روح الكفاح من القومية العربية فأصبحت معاناة الشعب الجزائري هي معاناة الشعب العربي. مثل ما عبرت جريدة البعث حين قالت أن: ((الاستعمار الفرنسي يشن حرب إبادة على الشعب العربي في الجزائر، وبقدر ما نساهم في مساعدته ليتحرر من المستعمر يكون نضالنا ضد الاستعمار صادقا وشاملا ومعبرا عن تجربتنا القومية التي هي تجربة الإنسانية)).¹

على ذلك الأساس كانت الدول العربية خاصة التي خاضت كفاحا مريرا ضد الاستعمار ملتزمة بتقديم الدعم كامل للثورة . ذلك ما جعل أجهزة الدعاية الفرنسية تصف الجامعة العربية على أنها مندفعة لمساعدة الجزائر باسم الوطنية، والدين، والحرية. ورغم أن السنوات الأولى لاندلاع الثورة لم تكن الدول العربية قد تعرفت على الجوانب التفصيلية في الثورة الجزائرية لغاية انشاء البعثة الخارجية لجبهة التحرير بالعديد من الدول العربية.²

أما على الصعيد جامعة الدول العربية فقد أولت اهتماما بقضايا دول شمال افريقيا منذ تأسيسها سنة 1945 م؛ حيث أمرت بتعيين ممثلين عن تلك الأقطار لدى هيأتها ؛ فقد مثلت تونس في الحزب الدستوري الجديد، والمغرب في حزب الاستقلال، أما الجزائر فقد مثلت في حزب الشعب الجزائري، ومن ذلك تأسس مكتب موحد عرف باسم "مكتب أحزاب شمال افريقيا" ووجهت لهم دعوة لتوحيد صفوفهم والعمل المشترك لتحقيق هدفهم المنشود في تخليص الأقطار

1- منشورات البعث المجاهد ، مرجع سابق، ص :10.

2- نبيل أحمد بلاسي، الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1990، ص: 181.

المغربية من الاستعمار، وفي الدورة المنعقدة بتاريخ 04 أفريل 1954 م أعربت الجامعة عن تأييدها لقضايا شمال افريقيا ودعم مشروع الوحدة فيما بينهم.¹

3- البعد الإفريقي:

كونت جبهة التحرير الوطني علاقات صداقة مع العديد من الدول الإفريقية بحكم موقعها الجغرافي؛ الذي يربط القارة الإفريقية بالقارة الأوروبية؛ فقد كانت الجزائر بحكم هذا الموقع بوابة للتوغل الاستعماري والتعمق داخل القارة، ما يبرز ضرورة تحرك الأجهزة الدبلوماسية الإفريقية لتقديم الدعم المادي والمعنوي لثورة نوفمبر.² من ذلك المنطلق وجه فرانس فانون دعوة حول ضرورة توحيد جهود الأفارقة للتخلص من بقايا الاستعمار، و الهيمنة الامبريالية، ذلك بفتح جبهة مالي بأقصى الجنوب الجزائري قصد ترويج للبعد الإفريقي للثورة، والتأكيد على مدى التضامن الكبير بين شمال افريقيا، وجنوبها. ثم ضمان دعم الشعب الجزائري بالجنوب مع الشعب مالي لجبهة التحرير الوطني.³

كما أن الجزائر وثورتها كان لها الدور البالغ في تحرير شعوب اقارة فريقيا⁴ فالعديد من قادة الثوريين قالو بأن: ((كفاح الشعب الجزائري من أجل استقلاله هو جزء من انطلاقة لا رجعة فيها ، وهي حركة التحرر الافريقية ..)). فجبهة التحرير الوطني قد سعت من خلال تبنيها

1- بشري أحمد، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، ط2، دار ثالة، دم، 2009، ص ص : 33- 32.

2- حمادة البخاري، فلسفة الثورة الجزائرية، دار الغرب، الجزائر، 2010، ص: 214.

3- منصف بكاي، مرجع سابق، ص: 28.

4 - عبر نيسلون موندبلا في 1998 عن دور ومكانة الثورة الجزائرية في حركات التحرر الإفريقية بقوله: ((الجزائر كانت وستبقى قلعة الثوار والأحرار ، والسند القوي لكل الشعوب المناضلة من أجل العدالة والحرية ، ومواقفها الأصيلة ترجمتها إلى اعطاء دعم وإسهام مباشر في تحرير القارة الإفريقية ، إن عطاء ثورة الجزائر وجبهة التحرير الجزائرية كان عظيما)). (اسماعيل دبش، مرجع سابق، ص: 163).

مشروع تثوير (نشر الثورة) إفريقيا بربط مصير كفاحها المسلح بباقي أقطار القارة، فالسلام في إفريقيا مرهون بمدى استقرار الوضع في الجزائر. تعون الشعوب الإفريقية مع بعضها البعض سيقضي على المشاريع الاستعمارية كقانون الإطار، والاتحاد الفرنسي الفيدرالي الذين سعت فرنسا من خلالهم ضمان بقائها بقارة إفريقيا. كل ما سبق جعل أهم الشخصيات السياسية الاستعمارية الفرنسية قلقة بشأن انتشار الثورة لكافة القارة خوفا منها أن تهز أركان الامبراطورية الاستعمارية بإفريقيا¹.

فمن جهة كانت "ج ت و" تضغط على فرنسا، ومن جهة أخرى كانت تدفع بالأفارقة نحو المطالبة بالتححرر من الاستعمار الاستيطاني، فنهضت شعوب المستعمرات الفرنسية بجنوب إفريقيا، وروديسيا، وكينيا لتتخذ من الثورة الجزائرية نموذجا يقتدى به في محاربة الاستعمار. وبسبب الأهمية الكبرى للمستعمرة الجزائر نجد أن فرنسا غدت تتخلى عن العديد من مستعمراتها في القارة الإفريقية مقابل وهذا لصب جهودها وإمكاناتها للاحتفاظ بالجزائر.²

سعت جبهة التحرير الوطني لتحقيق مبدأ الوحدة الإفريقية للتصدي للمشاريع الكولونيالية حيث نجد أن جريدة المجاهد في مقال لها بعنوان "إفريقيا بين وحدتين" تتحدث عن دور الاستعمار في عرقلة الوحدة الإفريقية من خلال زرع التفرقة بين أبناء الشعب الواحد والسعي لتشتيت جهود الكفاح، فقد عبرت عن هذا بالقول: ((لم تنتفض شهور قليلة على قيام المجموعة الفرنسية الإفريقية حتى بدأت تتآكل من الداخل بفعل التناقض الموجود بين رغبات شعوبها في

1- عيسى ليتيم، ((تأثير الثورة الجزائرية على السياسة الفرنسية في إفريقيا السوداء (1956-1960))، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، جامعة الوادي، الجزائر، ع: 05، 2016، ص ص: 178-179.

2- عبد الله مقلاتي، الثورة الجزائرية وإفريقيا، وزارة الثقافة، الجزائر، 2012، ص: 06.

الوحدة وبين مطامع الاستعمار الذي لا يعيش إلا في جو التفرة والانقسام، وبدأت تنهد من الخارج تحت تأثير التيار الجارف للوحدة الإفريقية الحقيقية والتحرر التام)).¹

4- البعد الدولي:

أصبحت القضية الجزائرية من أولى القضايا التحريرية التي اهتم بها العالم وذلك لإصرار فرنسا على دحض الثورة بكل قوتها حتى لو كان ضد ما جاءت به المواثيق الدولية، فكلما تمادى الاستعمار في سياسة القمع والبطش والتعقيم الإعلامي كلما زاد صدى الثورة واتسعت دائرة التعاطف معها، فقد أخذت جانب في التضامن الأفرو آسيوي والأمم المتحدة. لقد كان مؤتمر باندونغ باندونيسيا 1955 م نقطة تحول في تدويل القضية الجزائرية، حيث أكد على الأهداف التحريرية لدول العالم الثالث، وحظيت الجزائر من خلال ذلك بقدر متزايد من الاهتمام، واستنكر المؤتمر الموقف المشين الذي تتمسك به فرنسا.²

عرفت جريدة البعث الثورة الجزائرية بأنها فلسفة في النضال، أي جوهر ومرجع، لم تأخذ من أي ثورة ولم تتأثر بأي ثورة، وإنما خلق واقعها فلسفة نوعية قريبة من الشعوب السائرة نحو الحرية والتحرر. هذا العمق الإنساني جعل الثورة الجزائرية مرجعا لشعوب المستعمرة والمضطهدة من أجل حقها في تقرير مصيرها بنفسها.³

في مقابل ذلك؛ سعت "الأمم المتحدة" لتحقيق السلام في حل العديد من القضايا والأزمات الدولية، كأزمة الاووس، والحرب الكورية، إما التوسط بإبرام الهدنة) وقف القتال- التفاهم بين الطرفين) أو بالتدخل المباشر(عسكريا)، في ذات الوقت كانت ترى نفسها - الأمم

1- منصف بكاي، مرجع سابق، ص : 32.

2- صلاح صبري، مرجع سابق، ص ص : 33-37.

3- منشورات البعث المجاهد، مرجع سابق، ص : 12.

المتحدة - الحليف الأساسي لفرنسا، وتعتبر الجزائر قضية دولية وهذا ما جعلها تتجنب التدخل المباشر.¹

ثانياً- النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954-1958:

أ - مكاتب جبهة التحرير الوطني بالخارج:

تعود خلفية العمل الدبلوماسي للدور البارز الذي قامت به الأحزاب السياسية للحركة الوطنية من خلال المناضلين فيها، وعندما اندلعت الثورة التحريرية. توجه أعضاء من اللجنة الثورية للوحدة والعمل "CRUA". المنبثقة عن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بعد الأزمة التي عصفت بالحزب، إلى القاهرة وشكلوا "الوفد الخارجي للثورة هناك، حتى لا تبقى محصورة داخل الأراضي الجزائرية لا سيما أن السلطات الاستعمارية كانت تشن عمليات اعتقال واسعة في أوساط المناضلين، وكل من شكت أن له علاقة بالثورة وذلك لقتل الثورة في مهدها، فكان لابد من جبهة التحرير الوطني من تأسيس هيئة تجابه السياسة الاستعمارية خارج الجزائر، فكان النشاط الخارجي للوفد في البداية يضم بعض المناضلين من المنظمة الخاصة قبل حلها.² ثم توسعت عضوية الوفد بالتحاق أعضاء من اللجنة المركزية لحركة "الانتصار للحريات الديمقراطية"، ومن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وكذا من جمعية العلماء المسلمين، فكل هؤلاء أسهموا بخبرتهم في التفاوض، وكان لهم دور فعال في لعمل الدبلوماسي.³

1- صلاح صبري، مرجع سابق، ص : 43.

2 - Kharchi Djamel, Op-cit , p : 465.

3- عمر بوضرية، ((لمحات عن النشاط الثوري لمجد بوضيف بالخارج 1954-1956))، المجلة التاريخية الجزائرية، جامعة محمد بوضيف، المسيلة، الجزائر، ع:02 ماي 2017، ص ص 51- 50.

الجدير بالذكر؛ أن التعريف بالقضية الجزائرية لم يولد مع الثورة بل يعود لنشاط الحركة الوطنية بمختلف توجهاتها، ومطالبها السياسية، والثقافية، لكن بعد اندلاع الثورة التحريرية وتأسيس جبهة التحرير كمثل ووحيد لشعب الجزائري، انطوت باقي التشكيلات السياسية تحت لواء الجبهة من أجل تحقيق الهدف المشترك والمتمثل في استعادة السيادة الوطنية، فوظف المناضلون خبرتهم في ميدان العمل السياسي في التعريف بالقضية الجزائرية، وكسب التعاطف الدولي لها، مستغلين لذلك علاقات الصداقة التي تربطهم مع العديد من الشخصيات المهمة في العالم، فقد ساهموا في شرح الوضع داخل الجزائر قبل اندلاع الثورة، إضافة إلى ذلك دور المهاجرين الجزائريين في مختلف بلدان العالم في نقل الثورة على الصعيد العالمي.

من جهتها؛ كلفت جبهة التحرير الوطني قادة الخارج بتحديد معالم السياسة الخارجية للثورة. في إطار التواجد الاستعماري، ما جعل العلاقات لا تعدو الطابع الانساني مع شخصيات عرفت بدورها في نصرة قضايا التحرر في العالم. فانطلاقا من القاهرة تم استقطاب في وقت قياسي شخصيات اشتهرت بدورها الدبلوماسي مثل: "محمد يزيد"، و "عبد القادر الشندرلي"، "محمد الصديق بن يحي"، "خضر الإبراهيمي"... وغيرهم.¹

فكان لتلك الشخصيات دور في حصول الجزائر على مختلف أشكال الدعم المادي والمعنوي، من خلال مهام الإعلام والاتصال الموكلة لها عن طريق قيامها بجولات وحملات دعائية، والمشاركة في أهم المؤتمرات الدولية والإقليمية. ونظرا لثبات العديد من الدول العربية والإسلامية على تقديم الدعم للجزائر باستمرار، فقد قرر الوفد الخارجي تأسيس مكاتب بتلك البلدان؛ بداية من الدول العربية؛ فتم تكليف كل من "محمد مهري" بالنشاط في دمشق، "أحمد

1- محمد عباس ، مصدر سابق، ص: 280.

توفيق المدني" بالقاهرة، الشيخ "محمد خير الدين" بالمغرب الأقصى و"المقدم قاسي" وبعده "بوزدة" في دمشق، بعد ذلك تم التوجه نحو جاكرتا بتكليف "محمد الصديق بن يحي" ويساعده "الخضر الإبراهيمي" ، و"حسين آيت أحمد" بنيويورك. ومن ثمة التوجه نحو أحلاف فرنسا بأوروبا الغربية ،فتم فتح مكتب بلندن كلف به "محمد كلو" في 1957، وبألمانيا الغربية عين "حفيظ كيرمان" ، و"صالح محبوب" بروما.¹ وتوجه التمثيل بعد ذلك لدى أسيا بدلهي و جاكرتا وكراتشي في 1957، وانتقلت منها للدول الاشتراكية ببراغ وموسكو ثم بكين وبلغراد، وفي أمريكا اللاتينية بالبرازيل والأرجنتين، وفي إفريقيا بباكوا وأكرا وغيرهما، أما الدول التي لم تستقل بعد فقد اكتفت بإرسال بعثات دعائية لها فقط.²

وعليه اتضح أن جبهة التحرير تمكنت فعلا في مرحلة قياسية من التعريف بالثورة ليس على المستوى العربي فقط ، وإنما انتقل صداها إلى البلدان الإفريقية والآسيوية والأمريكية، وحتى لدى حلفاء فرنسا، على الرغم من تحفظ البعض فقد كان النشاط سري. تمكنت من خلاله جبهة التحرير الوطني من التعريف بالقضية الوطنية ، وكسب الدعم لها. ومن ثم فضح السياسة الفرنسية على مستوى الهيئات الدولية.

انحصر نشاط جبهة التحرير بمنطقة الخليج العربي على المملكة العربية السعودية بعد اندلاع الثورة ، نتيجة النفوذ الغربي بها ، إذ تم فتح مكتب للجبهة في 1958 م من أجل البحث في كيفية تموين الثورة من الدول العربية؛ ففي 03 جانفي 1958 م استقبل الملك سعود بن عبد

1- عمر بوضرية، ((دور مكاتب جبهة التحرير الوطني في العمل الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1955-1962))، مجلة عصور الجديدة، وهران، الجزائر، ع:09، 2013، ص: 52-53.

2- أمينة شعوبي، ((نشاط مكتب جبهة التحرير الوطني بلوزان وموقف سويسرا منه 1956-1959))، المجلة التاريخية للدراسات التاريخية والاجتماعية، م:09، ع: 2018/03. ص: 137.

العزير وفدا لجهة التحرير تعهد الملك السعودي له على عزمه في عقد مؤتمر عام لممثلين بالدول العربية والإسلامية من أجل دعم الشعب الجزائري، وعلى الرغم من تضيق الخناق على نشاط ذلك المكتب إلا أن السلطات السعودية تكفلت بنفقات البعثة.¹

يمكن أن نعتبر في هذا الشأن أن تأخر البلدان الخليجية عن اعلان دعمها للثورة التحريرية ؛ كان متحفظا في الوقت الذي كانت فيه جامعة الدول العربية تنادي بالقومية، وتحث الأقطار العربية على التعاون جنبا لجنب من أجل تصفية الاستعمار في البلدان التي كانت تعاني من التدخل الأجنبي بكل أشكاله، فالنفوذ الغربي بها كان أقوى من تأثير جامعة الدول لأنه كان يتحكم حتى في سياساتها الخارجية.

أما القاهرة فكانت تعد أهم مركز للنشاط الدبلوماسي والقاعدة المركزية لنشاط الجبهة بالخارج، وهو ما أكده "أحمد توفيق المدني" عندما عبر بقوله: ((هي اليوم مركز وفدنا الخارجي ونصيرتنا الأولى ممدتنا بالسلاح والعتاد))؛ فقد استغل الوفد الخارجي وسائلها للإعلام والدعاية والترويج لأهداف الثورة، وكسب التأييد دولي لها. من هنا كانت إذاعة القاهرة "صوت العرب" مضمارا هاما لبث الخطابات خاصة بالوفد الخارجي يوميا إلى غاية العدوان الثلاثي على مصر في 29 أكتوبر 1956م.²

أما تونس والمغرب فقد تم فتح مكاتب لجهة التحرير بهما لمزاولة النشاط الخارجي، فبالمغرب تأسست فيدرالية للجهة بقيادة الشيخ "خير الدين" سنة 1956م، لكنها لم تكن ذات

1- أمال بن صويلح، ((جبهة التحرير الوطني الجزائري بين المساعي الدبلوماسية والنتائج الإيجابية))، الملتقى الدولي للثورة التحريرية الكبرى "دراسة قانونية وسياسية"، جامعة 08 ماي قالمه 1954، الجزائر، ماي 2012، ص236.

2 - أمال معوشي، ((جمد توفيق المدني لمحة عن اسهاماته الثقافية ودوره الدبلوماسي في الثورة الجزائرية))، مجلة البحوث التاريخية، المسيلة، ع: 1، 2019، ص ص : 153 - 155.

فعالية بسبب الظروف الصعبة في البداية ، بالإضافة إلى تيير قيادتها باستمرار حتى سنة 1958 م. أين أدخلت جبهة التحرير اصلاحات هيكلية على الفيدراليتين، بتوحيد الهيئتين الشرقية والغربية وإنشاء هيئة جديدة تشرف على عملهما، انعكس ذلك على ارتفاع عدد المنخرطين بهما إلى (26294) مناضلا يؤطرحهم حوالي (1803) خلية ، كما ارتفع عدد المغاربة الداعمون للشعب الجزائري بالتالي تمكنت الفيدرالية من تغطية نفقاتها المادية.¹

بالمقارنة لذلك فقد تعزز وجود جبهة التحرير الوطني دبلوماسيا بالقارة السمراء من خلال المواظبة على حضور فعاليات المؤتمرات المنعقدة على مستوى القارة، من أجل كسب أصوات الأفارقة إلى جانب الدول العربية في هيئة الأمم المتحدة. أما الدول الآسيوية فقد فتح "مؤتمر باندونغ" باب القارة لنشاط الدبلوماسية الجزائرية إنطلاقا من اندونيسيا و الهند واليابان؛ التي رغم وقوعها تحت الهيمنة الامريكية إلا أنها كانت تساند الشعب الجزائري في كفاحه.

فعن الدور الذي قام به "أحمد توفيق المدني" رفقة مجموعة من الوفود بـ"جاكرتا" العاصمة الإندونيسية من خلال التحدث مع الطلبة هناك، وتعريفهم بمعاناة الشعب الجزائري؛ الذين رفعوا بدورهم رسالة احتجاج للحكومة الفرنسية ينددون بسياستها الاستعمارية. ثم حددوا يوم 30 مارس 1958 م يوما للتضامن مع الشعب الجزائري، ودعم ثورته ماديا بمنحها (500) ألف دولار كهبة، بالإضافة إلى الضغط على الأمم المتحدة للاعتراف بالحكومة المؤقتة؛ ففي 27 ديسمبر من نفس السنة، انتقل الوفد من اندونيسيا نحو ماليزيا لتوسط لدى حكومة الفلبين واليابان بغية

1- محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 الجزائر، 2007، ص ص : 127- 126.

تسهيل النشاط الدعائي للثورة، ككل ذلك النشاط بفتح مكتب بنيودلهي التي أكدت من جهتها على عدالة القضية في إحدى دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة.¹

منذ النصف الثاني من سنة 1957م فتحت مكاتب وأرسلت بعثات لجبهة التحرير نحو دول أوروبا الغربية. في كل من ألمانيا الغربية، وبريطانيا ثم إيطاليا، وسويسرا، ومدريد وصولاً إلى السويد. حصلت الشخصيات الوطنية التي كانت على رأس تلك البعثات هناك على مقرات من سفارات تونس، والمغرب، ومصر. تميز نشاطهم بالثبات والسرية بعيداً عن وسائل الإعلام والدعاية تجنباً لمتابعات بعثات أجهزة الاستخبارات الفرنسية هناك، والحركات المضادة للثورة، إلا أنهم تمكنوا من مزاوله نشاطها بالقرب من المنظمات ذات الطابع الإنساني والنقابي لتوفير المساندة للجالية الجزائرية هناك. فقد تضمن نشاطهم ملف خاص عرف بـ "اللاجئين الجزائريين في تونس والمغرب الأقصى" فكانت تطبع المنشير الخاصة بالجانب الإنساني وتوزعها. ثم تعرض أفلام وثائقية تعبر عن حقيقة المعاناة. وفعلاً نجحت تلك البعثات في كسب تعاطف المنظمات الإنسانية الناشطة بأوروبا الغربية اتجاه اللاجئين الجزائريين من جهة، ومن جهة ثانية إخراج السلطات الفرنسية المعنية نتيجة توجيه أصابع الاتهام لممثلي جبهة التحرير بأنهم صنعوا مأساة اللاجئين وتوظيفها في حملات دعائية ضد الحكومة الفرنسية، وتعرضت بعدها لحرب شرسة دعائية من الاستخبارات الفرنسية تحت غطاء المنظمة الإرهابية المعروفة بـ "اليد الحمراء" وقامت باغتيالات واسعة للمبعوثين كطبيب بولحروف في جويلية 1959 وهذا بتفجير سيارته، كما عانت البعثات من مشكل التواجد الغير قانوني الذي لم تتساهل فيه الدول الغربية.²

1- أمال بن صويلح، مرجع سابق، ص 235.

2- عمر بوضرية، ((دور مكاتب جبهة التحرير الوطني في حشد الدعم للقضية الجزائرية ببلدان غرب أوروبا 1955-1960))، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المسيلة، ع: 20، 2018، ص: 30.

تميز ممثلو جبهة التحرير الوطني بالحيوية والنشاط ذلك ما مكنهم من اقامة علاقات دبلوماسية مع أكثر الهيئات نفوذا كالصحافيين، والنقابيين والمتقنين والجامعيين من الأساتذة وطلاب ومختلف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع الإنسانية.

بلغ عدد المكاتب الخارجية إلى غاية شهر ديسمبر 1959 م ثمانية عشر (18) مكتبا، وبعثة تابعة لوزارة الخارجية، بالإضافة لمكتبي تونس والمغرب الأقصى التابعين لوزارة الداخلية، فقد ارتفع عدد المكاتب إلى اثنان وعشرون (22) مكتبا، يمكن التفريق بينهم من الناحية القانونية كالأتي: -البلدان التي اعترفت بوجود الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أخذت طابع المكتب، -أما الدول التي لم تعترف بالجبهة ولا الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عرفت بالبعثة، وقد كان على رأس كل بعثة أو مكتب مسؤول يساعد نواب يعين من طرف مجلس الوزراء.¹

لقد تكفلت مكاتب جبهة التحرير بالخارج بمسائل الإعلام والدعاية للترويج للقضية الوطنية، وفضح السياسة الفرنسية، فمن خلال تلك المكاتب تمكنت الوفود من جلب المساعدات للاجئين الجزائريين بمختلف البلدان، وتجنيد الطلبة ودعوتهم للالتحاق بالثورة، ومن جهة أخرى كانت تلك البعثات تقوم بمهام للعمل الدبلوماسي، كطلب الاعتراف بالحكومة المؤقتة، والمشاركة في مختلف الندوات، واقناع الدول بدعم الجزائر على منبر الأمم المتحدة، كما انهم سعوا للقيام بمهام القنصلية كالسعي للحصول على رخص الدخول والخروج من جوازات السفر والتأشيرات.²

ب- منابر تدويل القضية الجزائرية:

1- عمر بوضربة، مرجع نفسه، ص: 29.

2- أمينة شعبوني، مرجع سابق، ص: 138.

1- جامعة الدول العربية:

مثل بروتوكول الإسكندرية الموقع في 08 أكتوبر 1944 م بحضور رؤساء كل من مصر، وشرق الأردن، وسوريا، والعراق، ولبنان الأرضية الأساسية لميثاق الاتحاد العربي؛ الذي تضمن مواد تتمحور حول انشاء وتسيير المنظمة؛ التي تجمع الدول المستقلة إلى غاية التوقيع النهائي على بيان التأسيس الفعلي لجامعة الدول العربية يوم 22 مارس 1945 م بمصر، وتعيين عبد الرحمان عزام¹ أمينا عاما للجامعة، اذ قام هذا الأخير بدور فعال في الاجتماعات التحضيرية لإنشاء هذه الهيئة. حيث أنه اعتبارا من ذلك التاريخ أصبح للأقطار العربية هيئة تنظيمية تتولى شؤونهم وتسهر على تحقيق مصالح الدول الأعضاء.²

وفيما يلي سنحاول أن نتعرف على الدور الذي لعبته جامعة الدول العربية في محاربة الاستعمار، ومدى مساندتها للحركات التحررية على مستوى القطر العربي، فقد كانت الكثير من الأقطار العربية عند تأسيس هذه المنظمة فاقدة للسيادة، وخاضعة للهيمنة الاستعمارية.

عند الرجوع إلى النصوص الأساسية لميثاق الجامعة عند التأسيس سنة 1945 م نجد انها لم تتضمن بنود تراعي حق الشعوب العربية الخاضعة للاستعمار في تقرير مصيرها، فاجل مواد الميثاق كانت تخص التعاون المشترك بين الدول الأعضاء التي نالت استقلالها، فما جاء في تلك البنود من أهداف كانت عامة وغير محددة، وتركت أفق التعاون ضمن ما تتطلبه

1 - يعد من أبرز الشخصيات السياسية في مصر ، وهو أول أمين عام لجامعة الدول العربية ، عرف بكفاحه في سبيل تحقيق الوحدة العربية إلى جانب نضاله من أجل محاربة الاستعمار بليبيا ، بالإضافة إلى أنه أول من تبنى فكرة انشاء الجيش العربي الموحد "الجيش المرابط" ، وقد كانت له مواقف مناهضة لدول العرب في الحرب العالمية الثانية مما دفع بمصر للتراجع عن قرارات معاهدة 1936 مع بريطانيا الخاصة بمشاركتها في الحرب. ينظر: (جميل عارف ، صفحات من المنكرات السرية لأول أمين عام لجامعة العربية عبد الرحمان عزام، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ، دس، ج1، ص ص: 07 - 08).

2 - جامعة الدول العربية، مصدر سابق، ص: 05 - 06.

المستجدات والظروف الاستثنائية؛ فمثلا جاء في المادة الثانية: ((النظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية و مصالحه))، يعتبر ذلك قصورا في ميثاق الجامعة العربية اهمالها لأمال وتطلعات الشعوب العربية المستعمرة والحركات التحررية بها، على الرغم من أن هذا المقتطف لم يوضح الشكل القانوني لأي دولة عربية مستقلة كانت أم مستعمرة ، ذلك ما جعل الدول المؤسسة للجامعة توحدها من أجل مساندة حركات التحرر. لذلك تداركت الجامعة الضعف في اغفالها عن مسألة تصفية الاستعمار بالأقطار العربية، حيث بدأت في تهيئة المناخ للقوى الوطنية لمواجهة المستعمر وسعيها لكسب التأييد الدولي لهذه الشعوب العربية.¹

أما فيما يخص علاقة الجامعة العربية بمنطقة المغرب العربي، فقد كانت نقطة التواصل فيما بينهم الأولى عن طريق نشاط المناضلين في مكتب المغرب العربي بالقاهرة؛ الذي كان يضم كل من المغربي "علال الفاسي"، و"الحبيب بورقيبة"، و"الطيب سليم" من تونس. ثم "محمد خيضر"، "الشاذلي المكي" من الجزائر، ومن ليبيا كل من "أحمد السويبي" و"بشير السعداوي" وغيرهم، وقد كان نشاطهم الأساسي يتمحور حول العمل من أجل جعل منطقة شمال افريقيا حرة مستقلة من النفوذ الاستعماري.²

من جهة أخرى؛ نجد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين قد دعت الجامعة العربية إلى الاهتمام بقضية الشعب الجزائري الواقع تحت التسلط الاستعماري الفرنسي، واعتبرت الجمعية أن الجزائر أمة عربية الانتماء فلا يمكن خذلانها أو تناسيها، تبين ذلك من خلال رسالة وجهتها إلى الجمعية العامة للدول العربية في اوت 1954م جاء فيها مايلي: ((إن الشعب الجزائري جزء ثمين من الأمة العربية الماجدة، مازال محتفظا بخصائص العروبة كأقوى ما يمكن الاحتفاظ، ومن ثم

1- علي المحافظة وآخرون، جامعة الدول العربية الواقع والطموح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص: 132-133.

2- جميل عارف، الوثائق السرية لدور مصر وسوريا والسعودية، الهيئة الدولية للنشر، مصر، 1995، ص: 2019.

فهو رأس مال العرب يجب أن تحافظوا عليه وهو كذلك جزء له قيمته من الأمة الإسلامية العظيمة، وما زال محتفظا بشعائره، متطلبا في عقائده الكريمة السمحة، ومن ثم فهو رأس مال عظيم للمسلمين يجب عليهم - حيثما كانوا - أن ينظروا إليه نظرة الأخوة المقتضية للنجدة والنصر¹.

في هذا الإطار قدم الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني نداءً ملحا للسيد "عبد الخالق حسونة"، الأمين العام لجامعة الدول العربية جاء فيه ما يلي: ((إن الفرنسيين قد شنوا حملة إبادة في الجزائر)). إلا أن الموقف الذي أبدته الجامعة لا يدعو كونه إشارة لحقيقة الوضع، إذ أنها امتنعت في الجلسة الختامية يوم 13 ديسمبر 1954 برئاسة "الفريد نقاش" عن المصادقة على قرار اللجنة السياسية الممثل في عرض القضية الجزائرية لأنه حسب رأيها الوقت لم يحن لذلك².

2- المجموعة الأفرو آسيوية:

نتيجة للانتصار السياسي الذي حققته العديد من حركات التحرر في نيل استقلالها المبكر وسرعة انتشار صداها بالعالم، وكذا تصعيد الحرب الإندونيسية - الهولندية (1945-1949). أين اجتمعت خمسة عشر (15) دولة في العاصمة الهندية "نيودلهي" سنة 1949 م حين أصدرت قرار بمعاداة هولندا ومجابتها لدى هيئة الأمم المتحدة، ومن ذلك الحين واصلت الشعوب الإفريقية والآسيوية مسيرتها النضالية في دعم حركات التحرر بدول العالم الثالث وصولا لعقد "مؤتمر باندونغ" سنة 1955 م؛ الذي فتح آفاق العمل النضالي المشترك، ووسع الرقعة الجغرافية ليتخطى بذلك إفريقيا وآسيا نحو أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، الذي توجى

1- فضيل الورثاني، الجزائر الثائرة، دار الهدى، الجزائر، 2007، ص : 191.

2 -مولود قاسم نايت بلقاسم، مرجع سابق، ص: 203.

بتأسيس "حركة عدم الانحياز" في إطار الموقف السياسي الذي اتخذته الشعوب الإفريقية والآسيوية بعدم الانحياز لأي طرف من الطرفين المتصارعين أثناء صراع الحرب الباردة، لتوافق تلك المبادئ مع المبادئ الثورية والأهداف التي سطرها بيان أول نوفمبر بعدم التدخل في شؤون الغير.¹

لقد شكل "مؤتمر التضامن الأفرو آسيوي" الأرضية الصلبة للدفاع عن قضايا التحرر في العالم، وشجع جبهة التحرير الوطني على إرسال وفد نحو البلدان الآسيوية التي شاركت في الاجتماع التحضيري بـ"بوقور" ما بين 28 و 29 ديسمبر 1954م؛ الذي حضرته خمس (05) دول آسيوية تمهيدا لانعقاد مؤتمر التضامن الأفرو آسيوي "باندونغ". تمكن خلاله الوفد الجزائري من التعريف بالثورة، وتوضيح أهدافها لرؤساء الدول الخمسة. الذين تعهدوا بالتوسط لحضور الوفد الجزائري في "مؤتمر باندونغ" كعضو ملاحظ إلى جانب شقيقتيها التونسية والمغربية، لذلك يمكن اعتبار أن هذا الحدث تاريخ ميلاد القضية الجزائرية في دائرة المؤتمرات الأفروآسيوية.²

ساندت مؤتمرات التضامن الأفرو آسيوي بعث القضية الجزائرية في العديد من اللقاءات؛ فقد أكدت حينها على ضرورة إيجاد حل لتسوية القضية الجزائرية من منبر الأمم المتحدة، وعارضت مشروع الاستفتاء للجمهورية الخامسة الفرنسية الصادر في 28 سبتمبر 1958 م؛ لأنه تعارض مع قرارات الأمم المتحدة التي أصدرتها بالدورة الثانية عشرة (12)، كما أن المجموعة العربية كان لها دور كبير كوسيط جمع بين دول الكتلة من القارة الآسيوية و

1- هایل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، د. ن.، الأردن، 2010، ص: 224.

2- صالح حيمر، ((القضية الجزائرية في مؤتمرات الكتلة الأفرو آسيوية 1955-1961))، مجلة البحوث التاريخية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، م: 2، ع: 1، 2018، ص: 175.

الافريقية¹. وعليه فقد تقرر أثناء الدورة الأولى للمجلس الوطني للثورة تعيين وفود للعمل الدبلوماسي. من أجل تمثيل الجزائر في المحافل الدولية خاصة "الأمم المتحدة". نتيجة للدور الفعال الذي ساهمت به مؤتمرات المجموعة الافريقية الاسيوية بالضغط على الأمم المتحدة ، بإصدار قرارات جماعية طلبت من خلالها بحق تقرير مصير الشعب الجزائري، ووقف القتال².

3- مؤتمرات الدول الإفريقية المستقلة:

كان لبعض الشخصيات الافريقية المتعاطفة مع قضايا الكفاح التحرري بالقارة ، دور في دعم العديد من المسائل عن طريق كتاباتها ونشاطاتها السياسية ،مثل "فرانز فانون" ذا الأصول الافريقية³؛ الذي ساهم في تعبئة الجماهير الافريقية نحو الثورة الجزائرية، أو عن طريق المظاهرات والندوات والأنشطة الدبلوماسية⁴.

وهو ما كان يرمي إليه "فرحات عباس" رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية عندما قال :
(وراءنا افريقية الحرة. إفريقيا قمة آكرا))؛ فقد كان يقصد بذلك مؤتمر الدول المستقلة الذي انعقد بغانا سنة 1958 م. أما "شوقي مصطفى" أحد أعضاء الوفد؛ الذي مثل الثورة الجزائرية بقمة

1 - محمد عباس ، مرجع سابق ، ص ص: 585، 586.

2 - محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 1999، ج 2، ص ص: 116-117.

3- ولد في فور دوفرانس بجزر المارتينيك سنة 1925 ، درس وتخصص في الطب النفسي ، تجند أثناء الحرب العالمية الثانية في الجيش الفرنسي ضد ألمانيا النازية ، أصبح فيما بعد طبيبا عسكريا في الجزائر وبعدها توجه نحو مستشفى جوانكيل (البليدة) كرئيس قسم للطب النفسي وهو ما سمح لله للتقرب والنشاط سرا في صفوف جبهة التحرير الوطني، له عدة كتابات تتمحور حول الاستعمار والتحرر بأفريقيا وأسيا ومن أهم كتاباته معذبو الأرض وبشرة سوداء وأقنعة بيضاء، لأجل الثورة الافريقية، والعام الخامس للثورة الجزائرية. ينظر: (فرانز فانون ، معذبو الأرض ، مدارات للأبحاث والنشر ، ط2، 2015، القاهرة ، مصر ، د س.)

4 -اسماعيل دبش، مرجع سابق، ص: 164.

أكرا- فقد قال: ((أن الشعوب المستعمرة يمكن أن تعدل موازين القوى لصالحها - في العلاقات الدولية - إذا عرفت كيف تنظم جهودها وتحافظ على تضامنها قبل وبعد الاستقلال)).

أصبح مؤتمر غانا بمثابة ولادة لنشاط الدول المستقلة في معالجة قضايا الأقطار المستعمرة، كما أنه فتح المجال للاجتماع والتعاون بين الدول الإفريقية مجددا من خلال عقد عدة لقاءات: مثل مؤتمر "منروفيا" (ليبيريا) أوت 1959، ومؤتمر "أديس أبابا" سنة 1960...، وغيرهم من المؤتمرات التي قدمت دعما ماديا ومعنويا للثورة الجزائرية.¹

4 - منظمة الأمم المتحدة:

ولدت منظمة الأمم المتحدة في مرحلة كان فيها العالم بحاجة إلى هيئة تدير العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 م، حيث أكد ميثاق المنظمة على مجموعة من الأهداف تمحورت حول مايلي: ((الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين مع عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة إلا إذا خرجت عن النطاق الوطني وصارت تمس مصالح الدول الأخرى))، حيث أن المحاور الكبرى التي سار عليها النسق الدولي كانت تتماشى كثيرا مع ما نادى به مواثيق الثورة الجزائرية؛ التي بينت احترامها لمبادئ، وميثاق الأمم المتحدة، فقد بررت لجوئها للعمل المسلح كضرورة حتمية فرضتها الظروف القائمة، وزكته السياسة الاستعمارية التي أبت فهم المطالب الوطنية بالطرق السياسية والسلمية، فالأهداف التي قامت لأجلها الثورة الجزائرية تبين مشروعية كفاح الشعب الجزائري في ضد الاستعمار، كما أن ميثاق الهيئة الأممية دعى إلى: ((منع اللجوء إلى القوة في حل المنازعات الدولية التي يمكن أن تهدد السلم والأمن الدوليين، ومن الوسائل السلمية، المفاوضات، التحقيق، والتوفيق، التحكيم، والقضاء)).²

1 - محمد عباس، مرجع سابق : ص ص 586 - 587. ينظر: (عمر بوضرية، مرجع سابق، ص: 162).

2- هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص: 118.

لقد تمكن مجلس الأمن منذ تأسيس المنظمة ، من معالجة العديد من القضايا التحررية: مثل النزاع الهولندي بإندونيسيا سنة 1949 م والايطالي بليبيا 1951 وغيرهم ، وهو ما عدته جبهة التحرير دليلا كافيا تضغط من خلاله على الأمم المتحدة من جهة، بالإضافة إلى ما ورد بالمادة العاشرة (10) من ميثاقها من جهة ثانية. من هنا جاءت الدعوة للأمم المتحدة من أجل تبني القضية الجزائرية لاستعادة السيادة الوطنية. فكما جاء على لسان الرئيس الأمريكي "فورد دالاس" أثناء الدورة الحادية عشر (11) للأمم المتحدة المنعقدة في 24 فيفري 1957م ما يلي: ((إن الولايات المتحدة الأمريكية مقتنعة بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة لا يمكن أن تقدم أية لائحة عملية حول القضية الجزائرية. أتمنى أن لا تحول ذلك الوضع في الجزائر معقد جدا ولا أدري إذا كان يمكن التوصل إلى صياغة نص ذي قيمة في الموضوع، بل إنني أشك في جدوى العمل على إيجاد مثل ذلك)).¹

مما سبق؛ نجد أن سياسة فرنسا الاستعمارية القائمة على عمليات التنكيل والترهيب في حق المدنيين ينافي ما تدعو له من حقوق الانسان، والتزامها بذاك وفق ميثاق الأمم المتحدة. أما هيئة الأمم المتحدة فقد كانت لها مواقف ايجابية في معالجة العديد من القضايا التي تشبه قضية الثورة الجزائرية، وتختلف عنها في الدولة المتعدية. هذا بحكم أن فرنسا أحد الأعضاء الدائمة التي تمتلك حق الفيتو، الذي يخول لها رفض أو قبول أي قرار دولي مهما كان. من هنا رأت جبهة التحرير الوطني ضرورة تفعيل "المادة 10" من ميثاق الجمعية العامة لإقناع هذه الهيئة الدولية لتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمالها.

على هذا الأساس؛ حاولت فرنسا قبل 1957 إبعاد القضية الجزائرية عن الأمم المتحدة، ورغم ذلك فالجمعية العامة أوصت بالمسألة الجزائرية من خلال ما ورد عنها: ((وإذ

1- العربي الزبيري، مرجع سابق ، ص: 116.

تأخذ بعين الاعتبار الحالة القائمة في الجزائر والمسببة لكثير من الآلام والخسائر في الأرواح البشرية)). على الرغم أيضا من أن هذا القرار يشوبه نوع من الغموض. فهو لم يحدد أو يأتي على نكر أن تدهور الأوضاع في الجزائر ناتج عن ما تقوم به فرنسا الاستعمارية، وإنما اقتصر على وصفه للمسببات التي تعود للأوضاع الداخلية، إلا أن ذلك جعلنا نقنع ولو ضمنا بأن الهيئة تعترف بأن ما حدث داخل الجزائر يخص فرنسا لوحدها.¹

ج- توجيه الرأي العام اتجاه القضية الجزائرية:

مثلت وسائل الإعلام والدعاية دورا محوريا في إدارة مختلف الأزمات السياسية والعسكرية، فقد ساهمت في قلب موازين القوى في كثير من الحروب والنزاعات الدولية. من هذا المنبر سنحاول معرفة الدور الذي لعبته وسائل الإعلام الفرنسية المضادة للثورة، وإلى أي مدى استطاع الإعلام الثوري مواجهة الدعاية الفرنسية لدى الرأي العام الجزائري والدولي.

وعليه يمكن أن نفرق بين نوعين من وسائل الإعلام والدعاية التي لها صلة مباشرة بالثورة: منها ما يندرج ضمن ما عرف "بالإعلام الثوري"؛ الذي ضم مختلف الصحف الوطنية، وإذاعة صوت العرب، وبعض الصحف الخارجية التي كانت تساند للثورة الجزائرية؛ أما النوع الثاني يمكن وصفه بالإعلام الاستعماري (الدعاية المضادة): الذي بدوره يضم مختلف الصحف والجرائد الفرنسية منها، والتابعة لبعض الدول الغربية المساندة لفرنسا. فمن خلال ذلك أدركت الثورة الجزائرية أهمية النشاط الإعلامي إلى جانب العمل السياسي والعسكري في كفاحها ضد الاستعمار، وعليه فقد بدا جليا دور وسائل الإعلام الفرنسية في مواجهة الثورة منذ الأيام الأولى من اندلاعها، فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد منها "الجرنال دالجي" (Journal d'Algérie)

1- صبري صلاح، مرجع سابق، ص ص: 39-40.

و"لودباش" (le dépêche)، وجراند "الأقدام السوداء" (Pieds-Noirs) اليمينية، كانت تهاجم باستمرار الثورة وتحاول القضاء عليها من المهد، حيث أن جريدة "الجرنال دالجي" وصفت الثورة بأنها "الإرهاب"، أما صحيفة "الدبيش كوتيديان" (la dépêche quotidienne) فقد كتبت: ((إنّ الذي يلفت النظر أكثر من كل شيء فيما حدث، أكثر من الخسارات المادية الباهظة في كل مكان، هي فجائية هذه الأحداث، وتزامنها الدقيق مما يدل على وجود مخطط تنفيذي صمته وأنجزته منظمة منضبطة... وذلك التزامن الدقيق في التنفيذ)). وصرحت جريدة "العامل الجزائري" اليسارية بما يلي: ((أنّ الشعب الجزائري يريد العمل والخبز وليس القنابل والرشاشات)).¹

على رغم من أنّ تلك الصحف قد أجمعت على ضرورة القضاء على الثورة. إلاّ أنها وصفت حقيقة أن تلك التفجيرات في مختلف نواحي الجزائر قد تميزت بدقة التنظيم، الأمر الذي يعد اعترافا منها، بأن الثورة ليست مجرد أعمال تخريبية لمجموعة من الخارجين عن القانون كما تزعم فرنسا، وإنما هي تخمر وامتزاج لجملة من الظروف مع بعضها البعض لتنتج ذلك العمل الثوري، حتى يتعرف العالم على أن تلك الجهود لن تكون بتلك الدقة لو نفذها مجرمون، وخارجون عن القانون، إنما هي تخطيط وتنظيم وتشاور لمناضلين يمتلكون قدرا كبيرا من الوعي، والروح الوطنية. اتفقوا على ضرورة تغيير الأوضاع. الأمر الذي لن يتحقق إلا بالقضاء على الاستعمار واستئصاله من جذوره نهائيا. وباعتبار أن معظم تلك الصحف ذات توجه شيوعي، فإن ما عبرت عنه كان يخدم الفئة الشغيلة في المجتمع فقط، كما أنها رأت في الحل السلمي مخرجا لتحسين الأوضاع بالرغم من أنها قد غفلت عن تشخيص الغايات الحقيقية للثورة، والممثلة في البحث عن الحرية والاستقلال. لكن مهما كانت الحلول التي وضعتها وسائل

1- مولود قاسم نايت بلقاسم، مرجع السابق، ص ص : 99-101.

الإعلام على الخصوص الفرنسية للمشكلة الجزائرية، فإن تشخيصها يبقى ناقص مادامت تطرح الأسباب والحلول في حدود دائرة الإدماج، على أنه لا خلاص من فرنسا، ذلك من شأنه أن يؤثر على الرأي العام الفرنسي أو من يواليهم. لكن جبهة التحرير قد تتبأت منذ البداية أن المعركة قد تأخذ أبعادا غير حمل السلاح، والمطالب الحزبية إلى الحرب الدعائية؛ التي تسمم الرأي العام ضد عدالة القضية الجزائرية، وبالتالي يصعب اقناع الرأي العام الدولي لصالح تدويل القضية الجزائرية؛ فقد أذاعت بيان باسم الحاكم العام جاء فيه: ((في الليلة المنصرمة، وفي نقاط مختلفة من التراب الجزائري، وبصفة خاصة شرقي محافظة قسنطينة وفي منطقة الأوراس، قامت مجموعات صغيرة من الإرهابيين بارتكاب ثلاثين عملية تخريبية متفاوتة الخطورة. وقد نتج عن ذلك مقتل ضابط وجنديين في خنشة وباتنة...)).¹

أما إذاعة "تولوز" (Radio Toulouse) لجنوب فرنسا؛ التي تمولها الحكومة بمبالغ ضخمة. فقد جندت لها أبرع المراسلين يتميزون بأصوات شبيهة بأصوات المعلقين في البرامج الجزائرية، ذلك بهدف التمويه واستغلال الجماهير داخل وخارج الجزائر، فقد كانت تلك المحطة تبث أخبارا عن المعارك التي يشنها جيش التحرير الوطني؛ وأنها تنتهي عادة بالانتكاس وتراجع المجاهدين، ذلك كان من شأنه أن يؤثر على نفسية الشعب الجزائري، على عكس أصوات "عيسى مسعودي"، و"أحمد سعيد" التي كانت ببراعتها ولهجتها توقظ الروح الحماسية في نفس الشعب، وتعطيه شحنة إيمان قوية لمواصلة الكفاح.²

1- محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة والواقع 1954-1962، تر: كميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، دار الكلمة للنشر، لبنان، 1980، ص: 16.

2- بشيشي الأمين، ((دور الاعلام في معركة التحرير. الملتقى الوطني الثالث -الثورة الجزائرية أحداث وتأملات))، جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، الجزائر، 1994. ص: 185.

إذا ألقينا نظرة على فترة تولي الجنرال "روبير لاکوست" (Robert Lacoste) الولاية العامة بالجزائر من يوم 10 فيفري 1956م إلى غاية يوم 13 ماي 1958م، نجد أنه قد اعتمد على سياسة جد قمعية تقوم على التهذئة، فقد شبهه الشعب الجزائري بزعيم النظام النازي الألماني "أدولف هتلر" (Adolf Hitler). من ذلك المنطلق اعتبر المجاهدين في جيش التحرير الوطني "مجرمي حرب"، ووصفهم "بالمتمردين، ونفذ عملية الاختطاف الجوية في حق "الزعماء الخمسة" في شهر أكتوبر، إلا أنها فشلت في اخماد الثورة.¹

مما سبق، نلاحظ أن الحاكم العام قد حاول التقليل من حجم وشأن الثورة، لأن ما نقلته الصحف الوطنية كجريدة "المقاومة" - لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني - منذ ظهورها سنة 1955 م في مختلف أعدادها في تغطية أغلب الأحداث وتطورات التي مرت بها الثورة التحريرية على المستوى الداخلي والخارجي، بذلك ساهمت بشكل كبير في التعريف بالقضية الجزائرية فقد نقلت نشاط الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني أول بأول؛ كما صورت معاناة الشعب الجزائري نتيجة سياسة القمع، والتعذيب، والقتل التي ارتكبتها الجيش الفرنسي يوم بعد يوم في حق الأبرياء. تمكنت خلال ذلك من التعريف أكثر بقضية الشعب الجزائري. بهدف كسب التأييد الدولي؛ فقد اتصل الوفد الخارجي لجبهة التحرير بالعديد من العواصم العربية والإفريقية والأوروبية، وحتى الأمريكية من أجل تدويل القضية الجزائرية، وإفشال المخطط الكولونيالي؛ الذي يحاول استمالة الرأي العام الدولي وتوجيهه ضد ثورة الشعب، واعتبار أن كل من ساعدها عدوا لفرنسا.²

1- براهيم بلوزاع، نظرة على الجزائريين 1947-1962 من خلال كتابات الجزائريين في الصحافة التونسية، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012، ص ص: 112-113.

2- سعاد بولوجية، ((صدى الثورة الجزائرية في العالم في ضوء جريدة المقاومة)) مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، الجزائر، ع5:، 2016. ص ص 44-45.

ففي السنوات الأولى من اندلاع الثورة نشرت عدة تصريحات لزعماء الثورة، أثناء بعض الندوات الصحفية التي أجريت بعدة خارج الجزائر، حينها قررت قيادة جبهة التحرير انشاء صحف خاصة بالإعلام الثوري، فأنشئت بداية جريدة نقابية خاصة بشؤون العمال تسمى بـ "العامل الجزائري" في أفريل 1956، ثم جريدة "المجاهد" في جوان 1956، للاهتمام وتغطية النشاط الثوري، ومحاولة إحباط السياسة الاستعمارية، لكنها كانت تتشط بسرية.¹

أما إذاعة "صوت العرب" التي كانت تبث من القاهرة، ومن المغرب الأقصى، وتونس، وغيرها من الدول العربية، إلى جانب الإذاعة السرية بالجزائر، دور كبير في التعريف بأهم الأهداف التي سعت الثورة إلى بلوغها خلال تلك الفترة، بالإضافة إلى ذلك فقد كانت جبهة التحرير الوطني تسعى إلى ايجاد حلقة وصل بينها وبين الشعب لإبلاغه بحقيقة ما يجري من جهة، وتعبئة الجماهير الشعبية لتلتف حول الثورة من أجل التصدي لدعاية الفرنسية المغرضة من جهة ثانية، بذلك تتمكن من تحصين المواطنين من الإعلام الاستعماري والحرب النفسية والإيديولوجية التي يخوضها ضد الثورة، بالإضافة إلى مواجهة إعلام العدو والرد عليه ودحض كل دعاياته ضد الثورة. فقد كان بيان أول نوفمبر الذي يعد أول عمل إعلامي موجه للجماهير الجزائرية من يعلن عن ميلاد الكفاح المسلح، مخاطبا اياها بلغة الثورة و التحرر، وقد وجد تجاوب كبير لدى الشعب اتجاه ذلك. أما مؤتمر الصومام الذي انعقد في أوت 1956 أسهب المؤتمرين في الحديث عن الدعاية الجزائرية، وتطرقوا إلى نقطة انعدام التنسيق بين الأجهزة الإعلامية الناطقة باسم الثورة، كما أكدوا على ضرورة ايجاد حلول أكثر فعالية بما يخدم الثورة وأهدافها ، فمن بين ما تتقرر هو: حل جريدة (المقاومة الجزائرية) وتعويضها بجريدة المجاهد.

1- سيف الاسلام الزبير، ((الجانب الإعلامي في الثورة الجزائرية)). جريدة أول نوفمبر، الجزائر، ع 5، 20 أوت 1973، ص: 24.

بالإضافة إلى تطرق القسم الثالث من المنهج السياسي للميثاق إلى "وسائل العمل و الدعاية" في النص الآتي: ((الرد بسرعة وبوضوح على جميع الأكاذيب واستنكار أعمال الاستفزاز وتعريف أوامر جبهة التحرير الوطنية بنشر مكاتب كثيرة ومتنوعة تبلغ جميع الدوائر حتى المحصورة منها، إكثار مراكز الدعاية وتزويدها بآلات الكتابة والطباعة والورق لنسخ الوثائق الوطنية وطبع المنشورات المحلية، طبع رسائل في الثورة ونشرة داخلية للتعليمات والإرشادات الموجهة للإطارات)).¹

ما يستوجب الوقوف عنده أن الإعلام الثوري الذي كان يناهض الدعاية الفرنسية لا يرقى من حيث أجهزته وإمكانياته لمستوى الاعلام الفرنسي؛ إلا أنه استطاع بإمكانياته البسيطة التي انطلقت بنشرات يوزعها المناضلون في الشوارع والمقاهي من التأثير على الرأي العام الجزائري.²

ساهم الاعلام في تحقيق الأهداف الدبلوماسية الممثلة في: عزل الدبلوماسية الفرنسية وإحراجها دوليا، بالإضافة إلى كسب أصدقاء جدد مؤيدين للقضية الجزائرية، ومنه فقد حظيت مؤسسات الثورة سواء المكاتب الخارجية أو فيدراليات جبهة التحرير أو الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالاعتراف الدولي، عن طريق نقلها لحقيقة الوضع السيئ في الجزائر بتوجيه اصبع الاتهام للاستعمار الفرنسي، وسياسته القمعية.³

ثالثا-المساعي الدبلوماسية لنشاط الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

1- سهام بوعموشة، ((الإعلام أوصل صوت الجزائر المكافحة وردّ على الدعاية الاستعمارية))، جريدة الشعب الجزائري، الجزائر، ع:17476، 29 أكتوبر 2017، ص: 17.

2- سيف الإسلام الزويبر، مرجع سابق، ص: 28.

3- عبد النور ناجي، ((دور الإعلام الثوري في النصر الدبلوماسي للثورة التحريرية الكبرى))، الملتقى الدولي الثورة التحريرية الكبرى "دراسة قانونية وسياسية، جامعة 08 ماي قالمة 1954، الجزائر، ماي 2012 ص: 216.

أ- تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

بعد المناقشات التي أفضها اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ ما بين شهر جوان وسبتمبر سنة 1957، فالسيد عمر أوعمران رغم تشاؤمه من الوضع الحرج الذي تمر به الثورة من صعوبات شملت التموين والتسليح ، إضافة إلى فقدان العديد من قادة العسكريين المكونين سياسيا إلا أنه أوصى بثلاثة تدابير جاءت في خطابه كالاتي: ((ضرورة تشكيل حكومة، ونبذ كل موقف استبعادي لبلدان الشرق .. سوف يسبقنا بورقوية الغربي، إلى موسكو، توسيع العمل المسلح ليشمل فرنسا ... ليس وضع الثورة الدبلوماسي باهرا والعدو يتكيف مع الحرب ... فقد انتهى الاستعمار إلى تمالك نفسه منذ رأنا نراوح في المكان ...إن مجيء الجنرال ديغول يوطد كثيرا من قدرة العدو)).¹

على الرغم من أنّ "أوعمران" قدم صورة متشائمة ، إلا أنه حقيقة عرض الوضع الراهن دون مجاملة أو نقصان، فقد بين أن الواقع أصبح ملحا لتشكيل هيئة حكومية تتولى الشؤون الخارجية، وتمثل الثورة سياسيا ودبلوماسيا، لتخرجها من كل المؤثرات الخارجية المتعلقة بالصراع الأيديولوجي وتعاضم النفوذ السوفيتي بالمنطقة العربية، وعليه وجب على الثورة أن تكون أكثر حدة وانتشارا، من خلال نقل ما حدث داخل الجزائر من كفاح مسلح للأراضي الفرنسية، بالإضافة إلى ذلك فقد نبه لمرحلة الانتصارات، التي ظهرت بتوالي عجز الحكومات الفرنسية في القضاء على الثورة، وانتهت بتكيف الاستعمار واستراتيجيته مع تطور الثورة، مما تطلب استدعاء الجنرال "ديغول"؛ الذي شرف فرنسا في العديد من المحطات حسب رأيهم والذي سيستخدم كافة الوسائل للقضاء على الثورة دون محالة.

1- محمد حربي، مصدر سابق، ص: 183.

أما "فرحات عباس" فقد أضاف كلاماً آخر عن ما شرحه السيد "أوعمران" حين قال: ((إذا عجز جيشنا لسبب أو لآخر، وتفتت مقاومة الجماهير الشعبية، لا تعود هنالك حاجة لسياسة عامة ولتضييع الوقت في المستشارات وأمام المحافل الدولية. سيكون كل شيء قد ضاع، وبصورة نهائية. تصبح الجزائر عندئذ فلسطين جديدة)).¹ كما اشترط "فرحات عباس" أن نجاح النشاط الخارجي للثورة مرتبط بمدى قوة وصلابة جيش التحرير، وكفاءة المجاهدين في مجابهة العمليات العسكرية التي تنفذها وحدات الجيش الفرنسي في حق الشعب الجزائري، ومنه ظهرت فكرة إنشاء الحكومة المؤقتة منذ 1956 م؛ التي تبلورت مع قرارات مؤتمر الصومام الذي أوكل مهمة إنشاء حكومة وطنية للمجلس الوطني في اجتماعه المنعقد بين 20 إلى 27 أوت 1957 م بالقاهرة؛ لذلك فوض المجلس لجنة التنسيق والتنفيذ مهمة تشكيل حكومة مؤقتة، ففي شهر فيفري 1958 م قررت اللجنة تأسيس الحكومة، وبدأت في التحضير لكيفية تشكيلها داخل الجزائر أو خارجها.²

لقد جاء تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية في إطار مجابهة سياسية الحكومة الفرنسية بعد تنظيم الانقلاب العسكري؛ الذي قاده مجموعة من المتطرفين من المعمرين بالجزائر في 13 ماي 1958 من أجل تضيق الخناق على أهداف الثورة، ومن ثمة الرد على استراتيجية ديغول الرامية لتوطيد سياسة الإدماج التي أكدت على أن ((الجزائريين كانوا فرنسيين كاملي الحقوق وبعزمها على تطبيق المواطنة)).³

1 - محمد حربي، مصدر سابق، ص: 183-184.

2- سهام بن غليمة، الحرب النفسية في الثورة الجزائرية ما بين 1954-1958 بين التخطيط الاستعماري الفرنسي وردود الفعل الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017، ص: 199، 200.

3- سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص: 82.

كما أن مؤتمر طنجة المنعقد في 27 أبريل 1958 قد دعا المؤتمرين لتأسيس حكومة جزائرية مؤقتة. وبعد النقاشات المطولة بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ التي أصدرت قرارها حول الموضوع، فقد قرر كريم بلقاسم في 05 ماي: أن الوقت المناسب للتأسيس، أما لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف فقد عارضوا ترأس كريم بلقاسم للحكومة الناشئة، فيما تحفظ الأمين دباغين وثلة من الأعضاء عن محتوى التقرير، وكما عارض الزعماء المختطفون الباقون في السجن بفرنسا ترشيح دباغين لرئاسة الحكومة، لكن "الباءات الثلاث" حسموا الأمر باختيار "فرحات عباس"¹ لهذا المنصب، بأن يتم تحويل أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ لوزراء بتلك الحكومة،² باستثناء "عمر أوعمران"، وأن يتم إضافة شخصيات من خارج اللجنة مثل: "بن يوسف بن خدة"، و"أحمد توفيق المدني"، و"أحمد فرانسيس" .. وقد اعتبر الزعماء المختطفين كوزراء دولة، أما قادة الولايات فقد اعتبر ثلاثة منهم ك"كتاب دولة".³ عدا عن ماسبق يضيف "سعد دحلب" بأن تشكيل أول حكومة مؤقتة لم يتم بمن طرف الهيئة التشريعية للثورة (المجلس الوطني)، وإنما تم الاكتفاء بتحويل أعضاء الهيئة التنفيذية إلى أعضاء الحكومة الجديدة، على الرغم من ذلك فقد رحب أعضاء المجلس الوطني بميلاد الهيئة الحكومية الجديدة. وحيث أن مسألة التأسيس هذه كانت مفاجئة سواء بالنسبة لأعضاء جبهة التحرير خارج لجنة التنسيق والتنفيذ أو مجلس الثورة، أو بالنسبة للحكومات الدول الصديقة والشقيقة، فإن ذلك جعل الحكومة

1- وتكمن أسباب اختيار شخص فرحات عباس لذلك المنصب ، كونه سياسي ودبلوماسي محنك، ويعرف بالاعتدال مقارنة بغيره من رجال الثورة ، إلا أن جبهة الكفاح في مصر قد رفضت شخص هذا المرشح لأنه لا يتحدث العربية وهم لا يجدون الفرنسية كما يعتبرونه دخيل على الثورة. ينظر: (عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، لبنان، د س ، ص: 476).

2- ينظر ملحق (08): مخطط تشكيل الحكومة المؤقتة.

3- عبد الله مقلاتي، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص ص: 334-335.

هيئة مستقلة من كل المؤثرات الخارجية .على الرغم من أن الاقدام على ذلك القرار قد يعرض مسألة الاعتراف الدولي بالحكومة المؤقتة للخطر.¹

لقد أعلن المجلس الوطني للثورة الجزائرية عن ((ميلاد أول حكومة حرة للجمهورية الجزائرية داخل الجزائر، وفي عواصم الأقطار العربية)) برئاسة "فرحات عباس" يساعده في أداء المهام المخولة له مجموعة من النواب والوزراء، كما قرر أن الحكومة مسئولة أمام الهيئة التشريعية للثورة، بالتالي بدأت الحكومة بمباشرة أعمالها منذ يوم الجمعة يوم 19 سبتمبر 1958 على الساعة 13:00 زوالاً.²

بعد اعلان ميلاد لحكومة المؤقتة اعترفت ست (06) دول بهذا المحفل السياسي، وهي كالاتي: القاهرة وتونس والرباط وبغداد ثم صنعاء وإسلام آباد، ثم حدد مقرها النهائي بأن يكون داخل الجزائر، وحتى تتمكن من القيام بمهامها سوف تتخذ وزاراتها عواصم الدول الصديقة مقراً لها، وبذلك حل مشكل التمثيل لجبهة التحرير الوطني.³

لقد اعتبرت الحكومة نفسها مؤقتة حرة مستقلة، ولم تتوج بصفة نهائية؛ لأن وجودها كان متعلق بتصفية الاستعمار، ومتى تحقق الاستقلال سوف تعطي للإرادة الشعبية الحق في ترسيم حكومة جديدة بصفة نهائية، رغم أنها قد حصلت على المبايعة والتزكية من كافة التكتلات الجماهيرية. وعبرت عن موقفها في كثير من التصريحات .مثل التصريح الصادر في 28

1 - سعد دحلب ، مصدر سابق ، ص ص: 80 - 81.

2- جريدة المجاهد،ع: 1958/09/19، ص: 01.

3- بسام العسلي، جبهة التحرير الوطني، دار النفائس، لبنان، ط 3، 1990. ص ص: 154- 155 .

سبتمبر حين رحبت بعرض تقرير المصير في ما يلي: ((إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هي المؤتمنة والضامنة لحقوق الشعب الجزائري، إلى أن يعرب عن رأيه بحرية)).¹

أما الوضع القانوني للحكومة المؤقتة من حيث تمثيلها وشرعيتها فينطبق عليها وصف الحكومة المحلية في حالة الحرب، أو بحكومة المنفى، لأنها ولدت بالقاهرة ومارست نشاطها ببعض العواصم لظروف خاصة، وهيفي ذات الوقت تمارس سلطتها على اقليم واسع من التراب الجزائري،² وإذا رأينا أن تأسيس الحكومة قد رافقه اعلان الجمهورية الجزائرية لإعادة بعث الدولة الجزائرية فإن وصفها بحكومة المنفى يسقط أمام هذا؛ لأنها بغض النظر عن كونها مؤقتة أو نهائية فهي تمارس سلطتها الفعلية في تحديد معالم السياسة الخارجية ، كما أنها تمكنت من إقامة علاقات صداقة وتعاون مع الكثير من البلدان التي ساندت القضية الجزائرية في أهم المحافل الدولية.

من جهة أخرى، شكل تأسيس الحكومة المؤقتة دفعا قويا للعمل الدبلوماسي الثوري خاصة مع تعيين "كريم بلقاسم" بخبرته العسكرية كقائد للولاية الثالثة "منطقة القبائل"، ومن ثم وزيرا لشؤون الحرب؛ حيث استطاع تكوين فرقة تتمتع بالكفاءة في التخطيط والتنفيذ وقسم وزارته إلى أربعة أقسام ووزعها كآآتي: القسم الأول خاص بالنشاط السياسي، والثاني خاص بالعمل داخل اوروبا وأمريكا، أما الثالث فكان خاص بالدول الاشتراكية، ومن ثم دول الكتلة الافريقية و الاسيوية، وأخيرا الدول العربية، وعلى الرغم من أهمية تلك الوزارة ، فقد كلفت وزارة الاعلام بقيادة "محمد يزيد" ببعض المسائل الدبلوماسية الخاصة في مجال التواصل مع هيئات الصحافة العالمية من أجل تعريف الرأي العام بتطورات الثورة، ونشاط الحكومة المؤقتة . بالإضافة لذلك

1- محمد بجاوي، مصدر سابق ، ص ص: 107، 108.

2- عبد المجيد بلخروبي، ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها، دار موفم للنشر، الجزائر، 2010، ص: 130.

فقد كان لمختلف الاتحادات والهيئات الجماهيرية مثل: اتحاد الطلاب المسلمين الجزائريين، والاتحاد العام للعمال، والاتحاد العام للتجار الجزائريين. دور في تعبئة وكسب تعاطف العديد من التكتلات العالمية من خلال مشاركتها الفعالة في المؤتمرات والندوات الخارجية. بهدف تعزيز موقف العمل الدبلوماسي.¹

لخصت جريدة المجاهد تتويج حدث التأسيس الذي ختم مرحلة أربع سنوات عاشها الشعب الجزائري من الكفاح والانتصار، ملحقا الهزائم النكراء بقوات الجيش الاستعماري ، كما تطرقت إلى أن تأجيل تشكيل تلك الهيئة الحكومية لغاية 1958م قد تناسب مع تكوين البنية التحتية للمجتمع الجزائري من جديد.الذي تجسد من خلال بيانات الاعترافات المتتالية من الحكومات العربية، وغير العربية التي باركت ميلاد الجمهورية الجزائرية حيث قال البعض عنها ما يلي: ((اعلان الحكومة الجزائرية المستقلة نفسه ليس إلا خاتمة لمرحلة في هذا النضال، وبداية لمرحلة اخرى منه ... وأن اعتراف اخواننا من اقطار العروبة وأقطار آسيا وإفريقيا بالحكومة الجزائرية المستقلة سيكون تجنيدا لثلاثي الإنسانية من الخارج يضم إلى قوة شعبنا المناضل في الداخل لمواصلة المعركة)).²

ولأنّ انشاء تلك الهيئة يعد انتصارا على الاستعمار بحد ذاته. فإن أهدافه تثبت مدى أهمية هذه الهيئة في تحديد، ورسم معالم السياسة الخارجية للثورة المستقلة عن أي تأثير مهما كانت أبعاده، والتي تتمثل في:

1 - سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2003، ص: 502.

2 - جريدة المجاهد، ع1:، مصدر سابق ، ص:05.

- قال "أحمد توفيق المدني": ((المقصود منها إقناع الرأي العام العالمي بأن المفاوضات الجزائرية موجودة، وهو يظهر رغبته في الاتصال ضمن مفاوضات رسمية بالحكومة الفرنسية على مقتضى الشروط التي أعلنتها الثورة)).

- الرد على ادعاءات الدبلوماسية الفرنسية واستراتيجيتها التي سعت للإدماج التام من خلال

محاولتها إرغام الشعب للمشاركة في استفتاء 28 سبتمبر 1958 حول الدستور الفرنسي الجديد.¹

- رفض الجمهورية الفرنسية الرابعة التفاوض مع جبهة التحرير الوطني بحجة أن المجاهدين لا

يمثلون كل فئات الشعب الجزائري، وكذا رفض فرنسا للوساطة التونسية المغربية، والوساطة

الأمريكية البريطانية، فكان لبدا من تشكيل هيئة تقف في وجه ذلك لإعادة بعث السيادة الجزائرية

والرد على ادعاءات ديغول بأنه لم هناك دولة جزائرية قبل وجود فرنسا من جهة، ومن جهة

ثانية الرد على سياسة الإدماج، في ذلك الإطار أكد "عبد الحميد مهري" قائلاً مايلي: ((أن

الهدف من إنشاء الحكومة هو إقناع الرأي العام العالمي بأن المفاوضات الجزائرية موجودة وهو

يظهر رغبته في الاتصال بالحكومة الفرنسية وإجراء المفاوضات، وأن المهمة الأساسية للحكومة

المؤقتة هي تحقيق الاستقلال وتمكين الجزائر من إسماع صوتها في المحافل الدولية)). ومنه

رفع معنويات الشعب الجزائري بعد طول فترة القتال. ذلك ما تضمنه الرسالة التي بعثها "فرحات

عباس" لـ"جمال عبد الناصر". على أنه يجب تأسيس حكومة وطنية بشخصية دولية تختلف عن

فرنسا تقود كفاح الشعب الجزائري وتخدم استراتيجيته وتحقق له مكاسب سياسية وعسكرية.²

لقد أحدث خبر التأسيس صدى واسع داخل وخارج الجزائر، واعتبر عيداً وطنياً، فبعد

الاعترافات الدولية المتتالية بشرعية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، انزعجت فرنسا

1- محمد لحسن زغيدي، مرجع سابق، ص: 190.

2- عبد الله مقلاتي، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص ص: 338-340.

وجنرالها "ديغول" خاصة فقد اختلط عليه الأمر وشرع في وضع استراتيجية للقضاء على الحكومة المؤقتة الجزائرية، ومن ثم الثورة الجزائرية. فقد لقيت تلك الحكومة اعتراف العديد من دول العالم العربي والإسلامي. بداية من مصر والعراق والمغرب وتونس وليبيا.. إلى غاية وقف إطلاق النار في مارس 1962 م وصل عدد الاعترافات إلى 31 دولة.¹

فأثناء دورة طرابلس في ديسمبر 1959م تم تحديد الهيكل السياسي والإداري للحكومة، ثم أدخلت تعديلات على مسؤوليات ومهام أعضاء الحكومة إلى غاية 27 أوت 1962م، ليصل عدد الاعترافات الدولية بها إلى 36 دولة.² بعدما عين "بن يوسف بن خدة" رئيسا للحكومة؛ الذي كان سابق أميناً بحركة انتصار الحريات الديمقراطية، ومن ثم عضواً باللجنة المركزية سنة 1953م بعد انفصاله عن المصاليين، ليصبح أثناء الثورة مسئولاً عن العمليات العسكرية بالعاصمة. إلا أنه عموماً تميز حكمه بالتشدد على عكس "فرحات عباس" الذي عرف بالاعتدال فقد تولى مهمة التفاوض مع فرنسا بعد عجزها عن تحقيق المطالب الوطنية.³

ب- نشاط الحكومة المؤقتة الجزائرية بالدول العربية:

بعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أعلنت العديد من الدول العربية⁴ اعترافها الرسمي بولادة الهيئة الحكومية الجديدة، ما سمح لها أن تكون عضواً مراقباً دائماً في مجلس الجامعة العربية، لذلك عين "أحمد توفيق المدني" أول مندوب للحكومة بالجامعة العربية، وخلفه عين كل من "حمد الشاذلي"، و"علي الأعور"، و"عبد القادر بن قاسي"، و"الأخضر

1 - قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، دار البعث، الجزائر، 1991، ج 2، ص: 148.

2- بلخروبي عبد المجيد، مرجع سابق، ص: 120.

3 - صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة، مرجع سابق، ص: 113.

4 - عبرت ردود فعل الأولية عن ازعاج الدول العربية من سرية التحضير لميلاد الحكومة المؤقتة الجزائرية على الرغم من اعلانها اعترافها بتأسيسها. ينظر: (سعد دحلب، مصدر سابق، ص: 80).

الإبراهيمي". ففي الدورة الـ 29 ربح رئيس الدورة "فائق السامرائي" من العراق بانضمام دول المغرب العربي الثلاث (تونس - الجزائر - المغرب)، وبتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.¹

كانت كل من الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا)، العراق، ليبيا، تونس، المغرب الأقصى قد أرسلت حكوماتها رسائل تهنئة تعترف فيها بشرعية الحكومة في تمثيل الثورة . لتتوسع بعد ذلك دائرة الاعترافات في سنة 1958 م. بانضمام كل من المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية وفلسطين، ثم اليمن، والسودان وصولا إلى لبنان. ذلك ما جعل هذا الاعتراف تتوجيا للدبلوماسية الجزائرية.²

قام الرئيس "فرحات عباس" بجولة حول الدول العربية التي اعلنت اعترافها بالحكومة المؤقتة بداية من القاهرة، كونها المقر الرئيسي لها، وقد تزامنت تلك الزيارة باللقاء الذي جمع الرئيس المصري "عبد الناصر" مع نظيره الاندونيسي "سوكارنو"، حينها قام عبد الناصر بدعوة "فرحات عباس" لتلك المأدبة على العشاء ، هناك التقى بالعديد من الشخصيات، بعد ذلك انتقل نحو المغرب في نوفمبر 1958 للقاء بالملك المغربي، والتوجه نحو ليبيا من أجل مقابلة الملك "ادريس سنوسي"، وفي العام الموالي زار "عباس" المملكة العربية السعودية في شهر مارس و استقبله هناك الملك العاهل "سعود"، وبعدها اتجه نحو تونس في شهر ذات الشهر ، عاد ليكمل جولته بآسيا نحو الهند وباكستان ثم العراق، والكويت والأردن، وأخيرا عاد لإفريقيا، فزار العاصمة السودانية "الخرطوم". لقد بعث جهد الدبلوماسيين الجزائريين أمثال "عبد الرحمان

1- بشيري أحمد ، مرجع سابق، ص :118.

2- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجزائرية سبتمبر 1958 - جانفي 1960، مرجع سابق، ص ص : 60-61.

بلعقون" و"الشيخ محمد الغسيري"، و"أحمد بودة"، وغيرهم الذين تولوا مهمة العمل الاعلامي من التعريف بالقضية الجزائرية. ثم كسب الدعم المادي والأسلحة لها.¹

حددت قيادة الحكومة المؤقتة الاطار العام لسياستها الخارجية لدى الدول العربية القائمة بالأساس على احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية ولا في علاقاتها الخارجية مع بعضها البعض. خاصة إذا كانت العلاقات متوترة. كما أنها تعهدت التزام الحياد تجاه سياسة التكتل والتحالفات التي شكلتها الدول الغربية سواء في اطار نشر القومية العربية أو في اطار ضرب اي تقارب سوفياتي -عربي خاصة لدى الجمهورية المتحدة والعراق. وبالتالي لن تأثر تلك القضايا على الدعم المالي والمعنوي للأقطار العربية اتجاه الثورة الجزائرية. فالحكومة المؤقتة عملت كذلك على استعطف المنظمات والشخصيات الفاعلة بالدول الغربية من خلال مشاركة الدول العربية في محافلها الدبلوماسية.²

فرضت قرارات مؤتمر طنجة المغربي ومساعي الحكومتين التونسية والمغربية لتشكيل هيئة حكومية جزائرية عدم تراجع موقف البلدين، اللذان فرض عليهما الواقع الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية والمضي نحو تحقيق الوحدة المغربية التي ستدفع بالكفاح الدبلوماسي المشترك للحكومات المغربية الثلاث ضد الحكومة الفرنسية، وبالتالي لن تتمكن تونس أو المغرب من الاتفاق مع فرنسا بعيدا عن الاخذ بعين الاعتبار مصالح الحكومة المؤقتة الجزائرية. بهدف تحقيق المطالب الدبلوماسية في اطار الوحدة المغربية تم انشاء وزارة خاصة بشؤون شمال افريقيا بقيادة السيد"عبد الحميد مهري" المعروف بعلاقاته الممتينة مع العديد من السياسيين المغربية، فقد اقتصر دور تلك الوزارة على تحقيق أهداف الثورة في بعدها المغربي مع التأكيد

1 - سعد دحلب، مصدر سابق، ص : 84.

2 - عمر بوضربة، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص ص : 327 - 328.

على الأهمية الاستراتيجية لدبلوماسية الحكومة المؤقتة. لأن تشكيل الحكومة يعد تجاوزا لكل المغالطات والمزايدات لتراجع اي موقف بالبلدان المغاربية.¹

وفي هذا الشأن التقى رئيس الحكومة المؤقتة والسيد وزير شؤون شمال افريقيا ببعض المسؤولين التونسيين مثل: "تليلي" و" طيب مهري" لتهدئة الأوضاع بعد الضغط الذي مارسته السلطات الفرنسية على الحكومة التونسية من أجل استخدام جيش التحرير الأراضي التونسية، فالحكومة التونسية بدورها ضغطت على قوات جيش التحرير الوطني، من خلال الرسالة التي ألقاها وزير القوات المسلحة لدى الحكومة المؤقتة الجزائرية فقد جاء فيها: ((إن وضعيتنا العسكرية جد متردية ، فالضغوط التونسية لم يسبق لها مثيل، فمنذ ستة أشهر لم يعد بمقدورنا إدخال الأسلحة إلى التراب التونسي، إنهم يريدون معرفة تعدادنا ، وحتى ما نأكله ..التونسيون يريدون لعب دور الوسيط بالضغط علينا بمساعدة الأمريكيين، وأما المغاربة فإنهم يلوموننا على استقرارنا في تونس (الحكومة بأكملها) .. يجب أن نقول لهؤلاء وأولئك :)) إذا أردتم لعب دور الوساطة أعطونا الأسلحة ..)). فمضمون كل تلك الأحداث أن دول الغرب كانت تسعى لتحقيق مصالح فرنسا بالمنطقة عن طريق الضغط على حكومتي تونس والمغرب اللتان اشترطتا على الحكومة المؤقتة اذا قبلت بالحل السلمي فسوف تسعى لتمير الأسلحة

ومنذ سنة 1960 حاولت الحكومة المؤقتة تجسيد مبدأ القومية العربية، لتفادي سياسة الانغلاق على المستوى المغربي؛ ودون الإغفال عن دورها على المستوى الأفرو آسيوي للحفاظ على دعم الدول الصديقة، لذلك اتبعت جبهة التحرير الوطني مسلك الجمهورية العربية المتحدة منذ انعقاد فعاليات مؤتمر "التضامن الأفروآسيوي" للتعایش السلمي في 1955م، فقد سعت الدبلوماسية الجزائرية من خلال ذلك إلى توسيع الإطار الاستراتيجي لتدويل القضية الجزائرية

1 - عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية، مرجع سابق، ص ص : 198 - 199.

الذي لا يمكن أن يتم بمعزل عن جهود الجمهورية المتحدة، خاصة وأنّ الاتحاد السوفيتي لم يعر اهتماما كبيرا للبعد المغاربي. فكان لابدا من كسب تأييد الجمهورية المتحدة والكتلة الأفرو آسيوية، من أجل خدمة المصلحة الجزائرية ضد الدبلوماسية الفرنسية.¹

طور "كريم بلقاسم" وزير الخارجية للحكومة المؤقتة الثانية استراتيجية الحكومته للاستفادة من الدعم المادي والدبلوماسي للدول العربية أكثر من خلال تقوية روابط الأخوة والعروبة على أعلى مستوى، والاستمرار في تبني سياسة الحياد تجاه القضايا العربية، حتى تتمكن المجموعة العربية من الضغط على القطبين الشرقي الشيوعي والغربي الرأسمالي، لاضعاف الاقتصاد الفرنسي بالسوق الخارجية بمنطقة الشرق الأوسط، وقطع تعاملاتهم التجارية به. فعن طريق تلك السياسة يرتفع مستوى القضية الجزائرية إلى صراع بين العالم العربي والغرب الحليف الطبيعي لفرنسا؛ فتصعيد العلاقات بشكل أكبر يستدعي عقد مؤتمر قمة لرؤساء الدول حول القضية الجزائرية.²

ج- نشاط الحكومة المؤقتة بالدول الأفريقية -آسيوية:

1-نشاط الحكومة المؤقتة لدى الدول الآسيوية:

قال "فرحات عباس" كانت: ((رسائل تهنئة كثيرة جاءتنا من البلدان الآسيوية خاصة كوريا الشمالية الفيتنام، أندونيسيا، الصين... ودعانا الرئيس "ماوتسي تونغ" لإرسال وفد منا إلى بيكين)). وعلى اثر ذلك استجاب الدبلوماسيون الجزائريون بقيادة "الكولونيل شريف" برفقة "بن يوسف بن خدة" و"سعد دحلب" لدعوة الرئيس الفيتنامي "هوشي منه". فأثناء مكوثهم لمدة ثلاث

1- سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي للثورة الجزائرية، دار الحكمة، الجزائر، 2009، ص: 126.

2- عمر بوضربة، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص ص: 336- 337.

أيام ما بين (19 - 22) ديسمبر استطلعوا ميادين القتال هناك، وبعض المراكز التعليمية (المدارس والجامعات). وفي 23 ديسمبر انتقل الوفد لتلبية دعوة رئيس الصين "ماو". خلال إقامة الوفد هناك لمدة أسبوع توطدت الصداقة والتعاون بين الشعبين.¹

إنّ التجاوب السريع لهذه البلدان الآسيوية دليل على مدى تأثير الثورة فيهم. خاصة أن تلك الدول قد عانت أيضا من ويلات الاستعمار، فالجزائر بالنسبة لهم تمثل حلقة من طوق التحرر الذي انتشر بدول العالم الثالث، لذلك نجد أن تلك الدول رحبت كثيرا بتقديم مختلف أشكال الدعم للشعب الجزائري خاصة الدبلوماسي.

2- نشاط الحكومة المؤقتة لدى الدول الإفريقية المستقلة:

ساهمت وزارة الخارجية لدى الحكومة المؤقتة الجزائرية في التعريف بالقضية الجزائرية على المستوى الإفريقي من خلال دعم مجموعة الخلايا التمثيلية هناك، ومن ثم المواظبة على حضور جميع فعاليات المؤتمرات الإفريقية في إطار التضامن مع الجزائر والوقوف في وجه الدعاية الاستعمارية التي حاولت افراغ الثورة من بعدها الوطني خاصة بعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية² كما أن المناورة السياسية التي اعتمدها الجنرال "ديغول" الرامية لعزل الثورة عن قواعدها الخلفية، فرضت على الحكومة المؤقتة الجزائرية تعزيز نشاطها الدبلوماسي في بعض الدول الإفريقية، وتفعيل دورها في المواظبة على حضور مؤتمراتها لفرض وجهة نظرها فيما يتعلق بصد الدعاية الفرنسية وريح مزيد من الأصوات الإفريقية في الجمعية

1 - فرحات عباس، تشريح الحرب، تر: أحمد منور، دار المسك، الجزائر، 2010، ص: 323.

2- منصف بكاي، دور الجزائر في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية، دار الأمة، الجزائر، 2017، ص: 22.

العامّة للأمم المتحدة، فمن بين أهم تلك المؤتمرات هي: مؤتمر أكرام 1958م؛ الذي مثل فيه "أحمد بومنجل" الحكومة المؤقتة، ثم مؤتمر "الدول الإفريقية المستقلة" في شهر أوت 1959.¹

لقد تمكنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في المحافل الإفريقية من كسب الاعتراف والمشاركة في تلك اللقاءات خاصة وأن بعض بلدان لا تزال متحفظة في اعترافها بالحكومة المؤقتة، التي أخذت صفة "الاعتبار الممنوح" لتتمكن من مباشرة أعمالها لاسيما في المؤتمرات المناهضة للاستعمار والتي تدعو لتصفيته بالعالم.²

د- رد فعل فرنسا من تأسيس الحكومة المؤقتة:

اعتمد الجنرال ديغول على الدعاية المضادة كوسيلة لمجابهة تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية، ومنع أي دولة أو اتجاه الاعتراف بشرعيتها، عن طريق تجنيد مجموعة من الخبراء والمسؤولين للدفاع عن المزاعم الاستعمارية؛ فقد قامت بمنع أي تضامن بدول أمريكا اللاتينية للثورة الجزائرية، وضرب أي نشاط دعائي هناك. كما أنها اعتمدت على أسلوب التهديد والضغط على دول العالم الثالث التي اعترفت بالحكومة المؤقتة الجزائرية، فقد تم تهديد الحكومة الإندونيسية بعد اعترافها بشرعية الحكومة المؤقتة الجزائرية وطلبت من رئيسها الإسراع في سحب بيان اعترافه.³

وفي يوم 28 سبتمبر 1958 م بعد مرور حوالي 9 أيام من الاعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة، نظم الجنرال "ديغول" انتخابات حول الدستور الجديد للجمهورية الخامسة (05)، عن طريق تنظيم استفتاء عام خرجت نتائجه بنسبة 79% نعم للدستور على الرغم من معارضة

1- عمر بوضرية، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجزائرية، مرجع سابق، ص ص: 159-161.

2- عبد المجيد بلخروبي، مرجع سابق، ص ص: 134 - 135.

3 - عمر بو ضربة، نفس مرجع سابق، ص ص: 69 - 70.

جبهة التحرير لذلك، إلا أن الجنرال شرع بعد الانتخابات بزيارة مجموعة من المرافق بالجزائر العاصمة، و قسنطينة في اطار ما سماه ب "المشكلة الجزائرية"، كما أن رئيس الجمهورية الفرنسية الخامسة لجأ لسياسة المهادنة ومحاولة استمالة قيادة الحكومة المؤقتة بطرحه اجراء مفاوضات لوقف القتال كسبيل لتحديد مستقبل الجزائر فقال حينها: ((فنصيب السياسة للجزائر هو الجزائر ذاتها، وإطلاق النار لا تعطى حقوقا للإنسان ولا تحدد قدره، عندما يفتح طريقا للديمقراطية، وعندما ... والآن هذا هو الطريق المفتوح أمام الجزائر)).¹

كما أن اعلان تأسيس الحكومة المؤقتة أدى لتغيير استراتيجية الاستعمار في مواجهة جبهة التحرير الوطني. فالاعتراف الدولي بميلاد الحكومة المؤقتة فرض على فرنسا التخلي عن مزاعمها لضرب الثورة من خلال وصف المجاهدين " بالمتمردين"، وهو ما عبر عنه "ديغول" بطرحه مشروع "سلم الشجعان"؛ الذي كان يرمي مضمونه إلى ترك المجاهدين السلاح مقابل حريتهم. إن الأمر الذي جعل الجنرال "ديغول" يقدم على هذا الاقتراح فحسب "سعد دحلب" الذي قال بأن "ديغول": ((فسر ..الليونة التي ظهرت بها الحكومة م ح ج كطعم للحوار على أنها دليل على ضعفها ورغبتها في انهاء الحرب بأي ثمن)).²

وهو الحدث الذي سوف يجعل الحكومة الفرنسية تسعى لضرب الثورة من خلال الدول المؤيدة لها بالمحافل الدولية. من خلال مناورتها الدبلوماسية؛ فسلم الشجعان بغض النظر عن موقف الحكومة منه فالجنرال "ديغول" سعى من خلاله لتلميع صورة فرنسا الاستعمارية. بأنها مستعدة للحل الديمقراطي المتمثل في إنهاء القتال.

1 - عبد المجيد عمراني، جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي، الجزائر، د س، ص: 125.

2 - سعد دحلب، مصدر سابق، ص: 82-83.

أما الجنرال "ديغول" فقد قال: ((وقد بدا لدى المسلمين ظهور بعض البوادر الايجابية، بدليل أن "فرحات عباس" صرح ببيروت بتاريخ الأول من أيار قائلا: ((إننا مستعدون لمقابلة الجنرال ديغول في بلاد محايدة، ودون شروط مسبقة...)). وما ساعد "ديغول" في تكوين قناعته تلك ترحيب مجموعة من النواب المنتخبين المسلمين وأعضاء من مجلس الشيوخ ونواب بعض المقاطعات في عنابة والجزائر بسياسته في ادارة الأحداث داخل الجزائر.¹ لكنه في حقيقة الأمر تلك المرونة في الموقف كان كمناوره سعت الحكومة المؤقتة من خلالها لربط مسألة التفاوض بوقف القتال، وليس كما زعم "ديغول" في التخلي عن المبادئ الأساسية.² ف"ديغول" نظر للحكومة المؤقتة بأنها ضعيفة في حوارها معه. على الرغم من اصرارها على التفاوض و انتهاء الحرب إلا أنها وضعت مجموعة من الشروط التي تثبت قوة الموقف الجزائري.

وقد تضمنت الرسالة التي بعث بها السيد "أحمد بن عبد الرزاق" (سي الحواس) قائد الولاية السادسة (06) للصاغ الثاني "عميروش" مايلي: ((أن وجود هذه الوحدات المناهضة قد يشكل خطرا حقيقيا على سلطة الحكومة المؤقتة، اذ أن العدو يمكن أن يستعملها ويستغلها لزرع الشك حول السلطة في حالة اجراء مفاوضات بشأن ايقاف القتال أو أي احتمال آخر)). والمقصود من هذه الوحدات أتباع "مصالي الحاج" بالولاية السادسة(06) والمرابطين في منطقتي أولاد جلال وأولاد نايل وغيرهم.³ وتضيف الرسالة بأن خطر تلك الوحدات ظهر واضحا بعد الارتباك الذي أصاب "مصالي الحاج" وأتباعه بعد خبر تأسيس الحكومة المؤقتة؛ لأنهم كانوا

1 -الجنرال ديغول، مذكرات الأمل التجديد 1958-1962. تر: سموجي فوق العادة ، منشورات عويدات ، بيروت ، 1971، ص : 81.

2 -عبد الله مقلاتي، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، مرجع سابق ، ص: 342.

3 - علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة، الجزائر، 1999، ص: 143.

خارج دائرة التحضير لتشكيل الهيئة الحكومية، ولم يتم استدعاء أي عضو من تلك وحدات لها. لأن أي تقارب بين وحدات الحركة الانفصالية والحكومة الفرنسية سوف يضعف تنظيم الثورة من الداخل، ويشكل عائقا أمام وحدة الموقف الجزائري اذ ما استغل "ديغول" ذلك للاعتراض عن شرعية الحكومة المؤقتة في تمثيل الثورة أثناء المفاوضات. وهو ما سيجعله يطلب استدعاء الحركة المصالية لطاولة المفاوضات لعلمه المسبق بالصراع بينها وبين قيادة جبهة التحرير الوطني. وبالتالي سوف تفقد الحكومة المؤقتة حق الدفاع والمرافعة في أروقة الأمم المتحدة عن الثورة الجزائرية، لأنها لا تمثل كافة التيارات والتكتلات داخل المجتمع الجزائري. كما حاول اختراق الحكومة وشرعيتها بطرحه لـ"مشروع قسنطينة" بعد مرور حوالي أسبوعين فقط من تأسيس الحكومة. لقد جاءت تلك المناورة في اليوم الثالث من شهر أكتوبر في اطار الاستفادة من خلق الانقسام داخل الشعب الجزائري بين مؤيد ومعارض.¹

قدم "الجنرال ديغول" من خلال "مشروع قسنطينة" جملة من الاصلاحات الاجتماعية عن طريق توفير مناسب للشغل بحوالي 400 ألف وظيفة في الخمس(05) السنوات الأولى منذ صدوره سنة 1959م، بالإضافة إلى فتح باب التوظيف بنسبة عشرة (10) % للمناصب العليا أمام الجزائريين ، حيث أنه كان ذلك مقتصرًا على ثمانية(08) أشخاص من أصل 824 وظيفة مهمة سنة 1956م، وعدا عن هذا فقد تم اعادة هيكلة قطاع الخدمات والصناعة، وتوفير حوالي ربع مليون مسكن، وحتى أنه تم الاهتمام بقطاع التعليم بإنشاء مدارس جديدة لتستوعب أكبر قدر ممكن من المتمدرسين، حتى أنه أصبح جائزا للجزائريين شراء أراضي من المستوطنين بالتقسيم. حاول "الجنرال ديغول" ضرب الثورة من الداخل عن طريق ترسيخ سياسة الادمج وخلق طبقة برجوازية جزائرية موالية لفرنسا ، لكن الثورة كانت حازمة في التعامل مع كل

1 - محمد عباس ، مرجع سابق ،ص: 802.

الفلاحين الجزائريين، اذا سولت لهم أنفسهم قبول تلك الأراضي.¹ وهو ما سوف يشكل عائقا أمام وحدة الشعب الجزائري بتقسيمه بين مؤيد ومعارض، ومنه رفض شرعية الحكومة وجبهة التحرير الوطني في تمثيل الشعب الجزائري.

نجح "الجنرال ديغول" في افتعال التوتر في العلاقات بين الحكومة المؤقتة وتونس والمغرب الأقصى بعد موقفهما المتخاذل والمتنافي مع مبادئ التضامن التي رسمها مؤتمر طنجة ، فالحكومة الجزائرية قد عجزت عن احتواء معارضة تونس والمغرب ممارسة الثورة نشاطها بالقواعد الخلفية الشرقية والغربية، وفضلت سياسية عدم المواجهة معها حتى لا يتم اعتبار أن الثورة تتدخل في شؤون تونس والمغرب الداخلية . حتى لا يكون ذلك سببا كافيا في توقف العمليات العسكرية على طول الحدود التونسية والمغربية، ومنه فقد أكدت الحكومة المؤقتة الجزائرية أنها: ((ستقنن نشاطها وتبعده عن الأنظار قدر الإمكان، وأنها ستعمل بتكتم حتى لا تشعر الأنظمة أن نشاطها ومؤسساتها تشكل دولة داخل دولة))، وردا على تلك الخلافات فقد اقترحت الحكومة الجزائرية على النظام التونسي والمغربي ارساء تنظيم قانوني لعلاقتها، في مجال توزيع وحدات الجيش ونقل الأسلحة والأموال وغيرها. على الرغم من عدم ترحيب الدولتين بهذا المقترح لكنهما التزمتا الاعتراف بشرعية الحكومة المؤقتة الجزائرية.²

وموزاه لتلك السياسة الفرنسية قامت جبهة التحرير الوطني بإرسال بعثات التمثيل الخارجي للثورة بدول أوروبا الغربية وأمريكا. أين لم يتم بعد الاعتراف لا بالجبهة ولا الحكومة المؤقتة. وعلى ذلك الأساس عين "محمد يزيد" و "عبد القادر شندرلي" بالولايات المتحدة الأمريكية و بعض الدول بجنوب أمريكا و كندا. لقد تمثل نشاط الممثلين الدبلوماسيين الجزائريين بتلك

1 -صلاح العقاد ، الجزائر المعاصرة، مرجع سابق، ص ص 100 - 101.

2 -عبد الله مقلاتي ، العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص ص: 200- 201،

الدول في التغطية الإعلامية والوقوف ضد الدعاية الفرنسية التي تعمل على تشويه صورة الثورة وتفريغها من محتواها الحقيقي. هذا من خلال الإتصال بمنظمات إنسانية ونقابية بهدف مساعدة الجالية الجزائرية هناك من طلبة ومجندين فارين من الجيش الفرنسي. فأهم محور ناضل من خلاله الدبلوماسيين هناك تمثل في: ملف اللاجئين الجزائريين في تونس والمغرب الأقصى، وتقديم صور واقعية تصف معاناة المهاجرين في المنظمات ذات الطابع الإنساني بتلك البلدان. ذلك ما شجع العديد من الدول للتفاعل مع القضية الجزائرية بغية تقديم المساعدات الإنسانية والمالية لها، إلا أن ذلك جعل الحكومة الفرنسية تتذمر وتطلق تصريحات تتهم فيها جبهة التحرير بأنها تستغل وضع اللاجئين لإحراج فرنسا اعلاميا أمام الرأي العام الدولي.¹

1 - عمر بوضرية، دور مكاتب جبهة التحرير الوطني في حشد الدعم القضية الجزائرية في بلدان غرب أوروبا 1955-1962، مرجع سابق، ص ص: 30-31.

الفصل الثاني

النشاط الدبلوماسي للدول الإفريقية في تدويل القضية الجزائرية

(1955 - 1962م)

الفصل الثاني: النشاط الدبلوماسي للدول الإفريقية في تدويل القضية الجزائرية (1955 – 1962م)

أولاً-الجهود الدبلوماسية للدول العربية الإفريقية:

أ-النشاط الدبلوماسي لمصر:

تبنى "جمال عبد الناصر" بعد توليه الحكم في مصر خلفا للواء "محمد نجيب" سنة 1954م سياسة تقدمية تهدف إلى إحياء القومية العربية، ذلك ما جعله يقدم الدعم لمكتب المغرب العربي المتواجد في القاهرة؛ الذي ضم شخصيات مختلفة عبر القطر المغربي، غير أن "فرحات عباس" قدم موقفا مغايرا لما سبق فقال أن "عبد الناصر" كان متحفظا من تقديم المساعدة المالية للثورة بدعاية أن المناضلين لم يكونوا عند التطلعات المنتظرة للعمل الثوري، إذ اشترط دخول الثورة في الكفاح جاد وحقيقي حسب رأيه، لكن في حقيقة الأمر أن مصر كانت تعاني حينها من مشاكل وصعوبات اقتصادية كبيرة.¹

الجدير بالذكر أن القيادة العليا المصرية اطلعت على العلاقة السرية التي جمعت "عبد الناصر" مع أعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني أثناء التحضير الأولي لقيام الثورة المسلحة، هذا ما جعل كثير من الشخصيات الهامة المصرية ترفض ذلك التقارب، لأن مصر كانت تعيش اضطرابات داخلية بعد ثورة 23 يوليو 1952م، ولن تتمكن من الاهتمام بقضايا خارجية، كما لم تؤمن تلك الشخصيات المصرية بالثورة الجزائرية واعتبرتها "مجازفة فاشلة".²

رغم ذلك إلا أن العلاقات العميقة التي تربط العديد من المناضلين بدعاة الاتجاه الناصري الذي يدعم مشروع القومية العربية والكفاح التحرري، كانت أقوى من المعارضة السياسية، لأن الجزائر هي الامتداد الطبيعي للوطن العربي، فقد آمن "عبد الناصر" بشرعية

1 - فرحات عباس، تشريح الحرب، مصدر سابق ، ص:79.

2 - عبد الله مقلاتي ، صالح لميش، مصر والثورة التحريرية ، دار السبيل ، الجزائر، 2019، ص ص: 35- 36.

الكفاح الجزائري من أجل استعادة السيادة الوطنية، وقام في مارس 1953م بتعيين السيد "فتحي الديب" أحد أعضاء المخابرات المصرية مسئولاً للشؤون العربية؛ الذي يتولى مهمة التوسط مع قيادة الجبهة بالقاهرة المتمثلة في "أحمد بن بلة" و"محمد بوضياف" ليلبغهما استعداد حكومته لتقديم الدعم السياسي للثورة الجزائرية. كما تجندت وسائل الإعلام المصرية للتعريف بالقضية الجزائرية، خاصة إذاعة صوت العرب بالقاهرة؛ التي شرحت مساعي الثورة الجهورية وتطلعاتها الدبلوماسية في استعادة السيادة الوطنية، والتخلص من القوى الليبرالية الأجنبية.¹

بناءً على ذلك، برز الموقف الدبلوماسي على مستوى "مؤتمر باندونغ" المنعقد بالفترة الممتدة ما بين 18-24 أبريل 1955م؛ الذي يعتبر فيه "جمال عبد الناصر" أحد الزعماء البارزين، حينها أوصى بالرعاية الخاصة للقضية الجزائرية، وفضح السياسة الاستعمارية التي أعطت لنفسها الحق في امتلاك الجزائر واعتبرتها جزءاً من أراضي الإقليم الفرنسي. دون أخذ الاعتبار برأي الشعب الجزائري الذي له الحق هو أيضاً في تقرير مصيره. بعد ذلك استمر في تقديم صورة حقيقية لأوضاع بلدان الشمال الإفريقي في ظلّ العدوان الاستعماري الفرنسي، وقرر من جهته الإعلان باسم المؤتمر الأفرو آسيوي ((حق شعوب الجزائر والمغرب وتونس في التحرر والاستقلال)). كما دعا الحكومة الفرنسية إلى التّعجيل في تقديم الحلّ السلمي الديمقراطي لسلامة أراضي بلدان المغرب العربي الثلاثة.²

ساهمت الحكومة المصرية في احتضان أغلب اللقاءات الدبلوماسية السرية والاستطلاعية بين ممثلي جبهة التحرير الوطني وبين شخصيات فرنسية طيلة سنة 1956، كما احتضنت بعد ذلك المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد في أوت 1956م. من هذا المنبر نجد أن مصر ساندت الثورة الجزائرية ليس فقط كقاعدة لنقل وتوليد الأسلحة وجمع الأموال،

¹ - أسماء ابلاي، الجمهورية العربية المتحدة ودورها في دعم الثورة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، جوان 2019، ص: 551.

² - عبد الله مقلاتي، صالح لميش، مرجع سابق، ص: 90.

بل تعدى ذلك بطرح أهداف القضية الجزائرية كلما سمحت الفرصة لاساستها أثناء المؤتمرات الداخلية والخارجية خاصة لدى منظمة الأمم المتحدة. وفيما يلي عرض لأهم المحطات الدبلوماسية التي ساندت فيها الحكومة المصرية وهيئاتها القضية الجزائرية:¹

- التوسط في شهر أبريل 1956م للقاء؛ الذي جمع بين ممثل جبهة التحرير الوطني "محمد خيضر" والسيد "فتحي ديب" مع "جوزيف بيجار" (Joseph Béjart) عضو بالحزب الاشتراكي والحاكم الفرنسي بالعاصمة المصرية، إلا أن حضوره لم يكن بصفة رسمية لتمثيل الحكومة الفرنسية، لأن كان يمثل نفسه، وذلك لعدة اعتبارات منها:

- حضوره لم يكن باسم الحكومة الفرنسية حتى لا يفسر ذلك على أنه اعتراف رسمي بوجود جبهة التحرير وشرعيتها في تمثيل الثورة.

- يعدّ اللقاء جسًا للنبض فقط، والتّعرف على نقاط القوة والضعف لدى جبهة التحرير.

- لأن ما سيتمّ مناقشته أثناء اللقاء ونتائجه لن يكون على فرنسا الالتزام به، وكان "فتحي الديب" يبلغ الرئيس المصري "جمال عبد الناصر" بحديثات اللقاء وكل ما تمّ مناقشته.²

- اتصال بعض ممثلي الوفد الخارجي بالسيد "فتحي الديب" من أجل طلب من الرئيس "عبد الناصر" تبني مسألة التعريف بالقضية الجزائرية وفضح السياسة الفرنسية، لذلك اقترحوا خطة عمل لتحقيق الأهداف الآتية:

- التوسط لدى مجموعة الدول الأفروآسيوية للضغط على الأمم المتحدة من أجل النظر في القضية الجزائرية خاصة مع تزايد العدوان الفرنسي وحرب الإبادة التي خاضها ضد الجزائريين.

¹ - نبيل أحمد بلاسي، مرجع سابق، ص: 191.

² - صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص: 412.

- القيام بحملة إعلامية دعائية خاصة بإذاعة صوت العرب لفضح السياسة الفرنسية من جهة، والقيام بالتعبئة الشعبية لرفع معنويات الشعب الجزائري من جهة أخرى حتى يصمد في وجه الاستعمار، ويؤمن بأن الثورة لا زالت مستمرة والاستقلال حاصل لا محالة.¹

على إثر التقارب بين التيار الناصري، الذي قام بملاحقة خصوم جبهة التحرير بالقاهرة وبين "أحمد بن بلة" ورفاقه، وتعاضم دور القيادة الخارجية للثورة هناك على حساب القادة العسكريين في الداخل؛ الذين هم بدورهم رأوا أحقيتهم في قيادة الجبهة لخوضهم غمار الكفاح المسلح في الداخل. وهو ما قد يفسر سبب عدم إرسال دعوى للوفد الخارجي من أجل حضور فعاليات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956. على الرغم أن الحكومة المصرية حاولت تجنب ذلك التوتر بين قادة الداخل والخارج، إلا أن هذا تقارب تأكد من الموقف المصري بعد اختطاف السلطات الاستعمارية الطائرة التي كان على متنها بن بلة وزملائه. وقد تعزز ذلك أكثر بعد العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر 1956.²

وفي ذلك الإطار، استنفرت السلطات المصرية كافة امكانياتها بعد عملية الاختطاف من خلال الاتصال بكل السفارات العربية والأجنبية من أجل اطلاعهم بما حدث. كما قام الرئيس المصري بمراسلة الأمين العام للأمم المتحدة يطالبه بالإفراج الفوري عن المختطفين، بالإضافة إلى ذلك فقد ساهمت إذاعة "صوت العرب" بفضح السياسة الفرنسية التي حاولت إثارة التوتر بالمنطقة المغاربية. وبعد ذلك توجه "عبد الناصر" للمساومة العسكرية، فقد طلب من الملحق العسكري الموجود في الرباط باختطاف بعض القيادات الفرنسية كرهائن بمراكش مقابل الزعماء الجزائريين المختطفين. وعلى الرغم من أن "عبد الناصر" لم يرسل الحكومة

1 - فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990، ص: 194.

2 - صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص: 412.

الفرنسية مباشرة لإطلاق سراح المعتقلين، لكنه اختار المساومة بأخذه الرهائن، وذلك ما يفسر توتر العلاقات بين حكومته وحكومة باريس.¹

أما التمثيل الدبلوماسي، فقد ظهر نشاطه من خلال المشاركة في عدة مؤتمرات ولقاءات، فما بين 09 و 15 ديسمبر 1957 انعقد المؤتمر العام للأدباء العرب بالقاهرة في طبعته الثالثة، والذي أشار في جزء من انشغالاته أن يقدم نداء لـ"م أم" حول تضامنهم مع كفاح الجزائريين من خلال الرسالة التي جاء فيها ما يلي: ((يعلن الأدباء العرب عن تضامنهم مع الشعب الجزائري في دفاعه عن حقه المقدس في الحرية والسيادة والاستقلال ويهيون بأدباء العالم جميعا أن يذكروا في الضمير الإنساني الشعور بعدالة القضية الجزائرية)). فلا يمكن الاستخفاف بالدور الذي تلعبه الحرب الإعلامية في صياغة مطالبها بمختلف اللهجات الفنية والأدبية والعلمية والسياسية وقوة تأثيرها في الجماهير الشعبية. ومن هذا المنبر كان لرسالة الأدباء تأثير في باقي الاتحادات العالمية والتي ستتولى بدورها نصره القضية الجزائرية على مستوى مؤتمراتها دبلوماسيا.²

في ذلك الشأن، استضافت العاصمة المصرية أهمّ المؤتمرات³ الخاصة بإعادة صياغة الهيكل التنظيمي للثورة الجزائرية داخليا بعد التوتر والشرح الذي حدث نتيجة قرارات مؤتمر الصومام 1956. أين تم الاتفاق بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ وأعضاء المجلس الوطني للثورة على أن يتم بشكل مبدئي عقد المؤتمر في أوائل شهر سبتمبر، وعليه قرّرت

1 - مريم صغير، مرجع سابق، ص: 194.

2 - المجاهد، ع: 15، 01-01-1958، ص: 10.

3 - انعقد المجلس الوطني للثورة في 20 أوت 1957 بالقاهرة؛ الذي أجرى عدة تغييرات هيكلية مثل توسيع أعضائه من 34 إلى 54 عضو وغيرها من التعديلات، الاهتمام بالنشاط الدبلوماسي ليس فقط للتعريف بالثورة، وإنما لبعث نظرة واقعية ملموسة عن معاناة الشعب الجزائري من خلال توسيع دائرة التضامن العالمي، ومن هذا المنبر تم الاتفاق على اعتبار يوم 30 مارس يوما وطنيا "للتضامن مع الجزائر"، كما أن هذا المؤتمر أوصى بإنشاء حكومة مؤقتة. ينظر: (محمد لحسن أزغيد، مرجع سابق، ص ص: 181-182)

الهيئة التنفيذية رفقة "محمد الأمين دباغين" رئيس الوفد الخارجي لجبهة التحرير و"محمد يزيد"¹ مندوب الجبهة بنيويورك الخروج قبل معاد المؤتمر متجهين نحو القاهرة قصد التحضير إلى المؤتمر، من أجل دراسة بعض المسائل المتعلقة بالثورة في الفترة التي تلي مؤتمر الصومام، وبحث مستقبل العلاقات الفرنسية الجزائرية في إطار التفاوض من جهة. ومن جهة ثانية، التطرق لمسألة المساعدات المصرية والعربية، وإمكانية الاجتماع مع "جمال عبد الناصر" وبعض الشخصيات الدبلوماسية للحوار حول مستقبل العلاقات مع مصر اعترافا لها بجهودها وإمكانياتها التي سخرتها لخدمة مشروع استعادة السيادة الوطنية. على هذا الأساس، تم اختيار القاهرة لتكون المكان المناسب لاحتضان ذلك المؤتمر.²

في تلك الفترة كانت مصر تشكل أهم المحطات الأساسية في استقبال والدفاع عن المطالب الوطنية لحركات التحرر بدول العالم الثالث من خلال مشاركتها الفعالة في العديد من المؤتمرات التي اهتمت بتصفية الاستعمار والأنظمة الموالية له. كما استطاع "جمال عبد الناصر" كسب ثقة العديد من الشخصيات ورؤساء كثير من الدول في العالم، خاصة العربية منها بعد تبنيه قضية الدفاع عن القومية العربية. كما أنّ السيد "فتحي الديب" تحدث عن أسباب اختيار القاهرة واختزلها فيما يلي: ((خروج جميع القادة الرئيسيين للثورة الجزائرية واجتماعهم بالقاهرة. يشكل تطورا هاما في مسيرة الثورة. إن صدور أية قرارات لقادة ثورة الجزائر من القاهرة معناه مباركة القاهرة لهذه القرارات مما يعطيها مزيدا من القوة بالداخل والخارج...)).³

1- مناضل جزائري بحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية . ولد في البلدة ، درس فيها تعليمه الابتدائي والثانوي، ثم أكمل دراسته الجامعية ببائيس، تم اختياره من طرف قيادة الحزب لانتخابات 1948 الخاصة بالمجلس الجزائري، ألقى عليه القبض لمدة عامين ثم أصبح بعد خروجه من السجن سنة 1950 عضوا في اللجنة المركزية وبعد اندلاع الثورة عين رفقة "ايت احمد" ممثلا لجبهة التحرير في الأمم المتحدة. ينظر: (المجاهد، ع: 19-09-1958، مصدر سابق، ص: 01).

2 - فتحي الديب، مصدر سابق، ص: 343 - 344.

3 - مصدر نفسه، ص: 344.

ويلى ذلك في أواخر شهر ديسمبر 1957م انعقاد دورة الأمم الأفروآسيوية بالقاهرة بعدما أصبحت مصر قبله في تدعيم واحتضان حركات التحرر بإفريقيا. فوجدت هذا المنبر مناسباً لمواصلة كفاحها الدبلوماسي في نصرة جبهة التحرير الوطني وتأكيد المطالب الوطنية من خلال الحث على التّعبيل بالحل السلمي للقضية الجزائرية. وقد وجدت الحكومة المصرية الظرف مناسباً كذلك لدعوة جميع الحضور إلى تنظيم المظاهرات وتسخير الأجهزة الإعلامية للدفاع عن المسألة الجزائرية في المنظمات الدولية، وأن يتم الاتفاق على اعتبار يوم 30 مارس يوماً للتضامن مع الجزائر. وهذا العمل لن يكون له مخرجات إلا إذا كان العمل وفق خطة مضبوطة، من خلال تشكيل هيئة تتولى مهمة التوسط بين جبهة التحرير والدول الإفريقية والآسيوية لنصرة اللاجئيين الجزائريين، والعمل على إرغام فرنسا الكفّ عن ممارسة الإرهاب في الجزائر. وبالتالي محاولة استقطاب وجهات نظر بقية الدول العربية لتدعيم القضية الجزائرية وفق هذا المنبر.¹

أما على المستوى الإفريقي، فقد رفعت جبهة التحرير الوطني تقرير الشعوب الأفرو آسيوية حول الثورة الجزائرية إلى مؤتمر الأمم الإفريقية المستقلة بأكرا "غانا" في شهر أبريل 1958م. حينها ترأس الوفد المصري السيد "محمود فوزي" وزير الخارجية؛ الذي ألقى خطاباً شرح فيه موقف بلاده من القضية الجزائرية. والمتمثل في: ((إن الإنسان بدأ يدرك الخطأ الكبير في سيطرة دولة على دولة أخرى. كما يدرك جنون السياسة المغامرة التي لا أخلاق لها والتي تتبعها فرنسا في الجزائر)). ورغم أنّ هذا المقتطف صغير إلا أنه عبّر وبشكل جوهري على حقيقة ما يحدث داخل الجزائر نتيجة حرب الإبادة التي تخوضها فرنسا في الجزائر، ويواصل خطابة قائلاً: ((فليس لأي دولة مهما كانت أن تتدخل في شؤون دولة أخرى مهما اختلفت من مبررات)). يعد ذلك مبرراً كافياً لجعل دول العالم تناشد الثورة

¹ - عبد الله مقلاتي، صالح لميش، مرجع سابق، ص: 93-94.

الجزائرية وتنصرها في مشوارها نحو الاستقلال، وحتى أن فرنسا بلد القانون والدفاع عن حقوق الإنسان هي الآن في الجزائر تجردت من ثوبها ذلك، فاستنادا لما سبق، طالب ممثل الوفد المصري باسم حكومته من الدول الإفريقية تقديم الدعم اللازم للثورة الجزائرية ولجبهة التحرير الوطني من أجل الوقوف ضد المخطط الإمبريالي القاضي بتقسيم الجزائر.¹

ب - النشاط الدبلوماسي لتونس:

قبل التطرق للموقف الرسمي التونسي حول الثورة الجزائرية وما قدمته الدبلوماسية التونسية لدعم القضية الجزائرية في أهم المحافل الإقليمية والدولية، وجب بداية التعرف على الظروف العامة ومحددات تطور الموقف التونسي من القضية الجزائرية، من خلال دراسة أهم العوامل المحيطة به والمتمثلة في:

- أثر اندلاع الكفاح المسلح في الجزائر في جعل السلطات الاستعمارية تعيد النظر في مسار المفاوضات مع تونس من أجل الاستقلال. خاصة بعد تصاعد العمليات المسلحة بالمنطقة، فقد اشترطت الحكومة الفرنسية وقف القتال لمواصلة مفاوضات الاستقلال، فما كان على "الحبيب بورقيبة". إلا الاختيار بين أحد القرارين أولهما متعلق بمواصلة الكفاح وأهميته، وثانيهما متعلق بكسبه ثقة الفرنسيين من أجل حصول بلاده على الاستقلال. وفي الأخير قرر كسب ثقة الحكومة الفرنسية. عندها توقفت العمليات العسكرية وتم تسليم ذخيرة أكثر من ثلاثة آلاف (3000) مقاوم. إلا أن مسألة التفاوض تجاوزت الوقت المحدد إلى أن وصل رئيس الحكومة الفرنسية الجديد لمنصبه الذي تعهد الإسراع في المحادثات، وبالتالي حصلت تونس فعلا على استقلالها الداخلي مع استمرار فرنسا في السيطرة على العلاقات الخارجية الاقتصادية والسياسية.² لقد وضع "بورقيبة" مشروع الكفاح والاستقلال الموحد

¹ - مرجع نفسه، ص ص: 94-95.

² - القصاب أحمد، تاريخ تونس المعاصر (1881-1956)، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986، ص ص: 652-563.

للأقطار المغاربية هامشا. حينما اختار التقرب من الحكومة الفرنسية لضمان استقلال بلاده أولا فوق كل اعتبار.

- تأثير الصراع الداخلي بين "الحبيب بورقيبة" و"الصالح بن يوسف" حول الاستقلال الذاتي ووقف القتال الذي اتفق عليه مع الحكومة الفرنسية، وانعكاس ذلك على الكفاح المسلح في الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى محاولة "بورقيبة" كسب اعتراف قادة جبهة التحرير الوطني بسيادة التونسية في إطار الاستقلال الداخلي، مقابل تعهد الحكومة التونسية على تقديم كافة أوجه الدعم اللازم للثورة الجزائرية خاصة وأن الأراضي التونسية كانت من أهم القواعد الخلفية لدعم الثورة داخليا وخارجيا. على إثر ذلك، تم تعيين "محمد مهساس" لتولي شؤون الثورة بتونس بعدما تعهد "بورقيبة" بتنظيم ندوة مغاربية لمناقشة سبل مساندة الجزائر، لكن ذلك لم يمنع التقارب بين جبهة التحرير وأنصار "بن يوسف"¹. وانطلاقا من هذا، نجد أن "بورقيبة" حاول من خلال سياسته خلق توازن بين الطرفين، فقد كسب ثقة الفرنسيين دون أن يصرح علنا تخليه عن تدعيم الكفاح المسلح بالجزائر.

- بما أن "صالح بن يوسف" له مسيرة نضالية طويلة في الكفاح المسلح المشترك بين الأقطار المغاربية وتربطه علاقات متينة بالعديد من قادة الثورة الجزائرية المتواجدين بالقاهرة، كما برزت حنكته في التفاوض إثر توليه قيادة الوفد المغربي في مؤتمر التضامن الأفروآسيوي بالعاصمة الإندونيسية "باندونغ" سنة 1955م بحضور كل: "محمد يزيد" و"حسين آيت أحمد" و"علال الفاسي" ثم "عبد المجيد بن جلون" و"الطاهر عميرة". بالإضافة إلى امتياز الدعم الكامل الذي قدمه "جمال عبد الناصر" له.² كل ذلك زاد الصراع بين التيارين حدة بعد تحالف "بن يوسف" مع "ابن بلة" و"عبد الناصر". وهو ما أقلق الحكومة الفرنسية التي خافت من تشكيل جبهة للدفاع عن الأفكار القومية العربية بالجزائر من خلال توحيد الجهود بين مصر

1- مقالاتي عبد الله، لميش الصالح، تونس والثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013، ص ص: 112-113.

2 - الصافي السعيد، بورقيبة سيرة شبه محرمة، رياض الريس للكتب والنشر، د م، 2000، ص: 195.

وباقى الأقطار المغربية، جميع تلك الأحداث جعلت بورقيبة يستفيد من الوضع عندما قال: ((إن مصلحة فرنسا الآن هي أن تدعم سلطة حلفائها في تونس، وتمكنهم من وسائل لإطفاء الحريق الذي يوشك أن يلتحم بالحريق الجزائري)). وقد انتهى الصراع بانتصار "بورقيبة" على اليوسيفيين وإعلان استقلال تونس في 20 مارس 1956 م.¹ فمن هنا برزت قيمة الثورة الجزائرية من خلال تأثيرها المباشر في الصراع حول السلطة بتونس وكيف حاول كل تيار استمالة قادة الثورة لصفه و كسبه كحليف للاعتراف بنفوذه وانتصاره طرف على الآخر.

- على الرغم من الأحداث التي سبقت إعلان الاستقلال، إلا أن الرئيس التونسي صرح عقب إعلان الاستقلال الفعلي في 19 أبريل 1956 م، بأن مشروع استقلال تونس لن يكتمل دون استقلال الجزائر، من هنا سعى لإيجاد حلول سلمية لاستقلال الجزائر، فأعلن في خطاب له في شهر أكتوبر 1956 م أن: ((إن تونس لن تسمح لفرنسا باستعمال ترابها كنقطة انطلاق في الحرب التي تشنها في الجزائر، وعلى فرنسا أن تعلم بأن جيشها المرابط بتونس لا يمكن بأي حال أن ينسق أي عملية مع الجيش الفرنسي المتمركز بالجزائر)).²

- وفي أحد المقطعات التي جاءت في جريدة "لاكسيون التونسية" (L'Action Tunisienne) أن تونس حكومة وشعبا ترفض استعمال أراضيها من قبل الجيش الفرنسي لأغراض تضر بقضية الكفاح الجزائرية، حيث جاء فيها ما يلي: ((لا نريد أن تستعمل القوات الفرنسية بلادنا قاعدة تذهب منها لنجدة الجيوش الموجودة في الجزائر، ولا ملجأ تجعل فيه فرنسا (أحبابها) ولا ميدانا تنصب فيه الحبائل للثوار وأعدائهم))، وبالتالي فإن استقلال تونس يعد ناقصا مادام العمل المسلح مستمرا بالجزائر مما أدى إلى رفع "الحبيب بورقيبة" قضيته نحو "م أم م"³

1 - الصافي السعيد، المرجع نفسه ، ص ص :201- 203.

2 - مقنوش كريم، ((موقف تونس وفرنسا من نشاط جبهة وجيش التحرير الوطني في تونس))، مجلة المصادر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ، الجزائر، ع26، 2012، ص ص : 224-223.

3 - المقاومة الجزائرية، ع: 21، 22، مصدر سابق، ص :02.

- وقد انتقل بعد ذلك للإعلان عن تعاطفه الدبلوماسي اتجاه الجزائر حين قال: ((أتمنى أن يكون الاتفاق الذي أبرم بين تونس وفرنسا فاتحة لحلّ القضية الجزائرية ونحن نشعر بالطبع بأننا متضامنون مع الجزائريين، وأن الالتجاء إلى أساليب البطش بالجزائر يعكر فرحتنا))¹. ومنه ظهر الموقف الرسمي للحكومة التونسية ليس فقط في تأييدها للثورة الجزائرية، بل استعدادها لتسخير كافة الإمكانيات لنجاح الثورة، وإيصال صداها للعالم. ذلك ما جعلها مستعدة للتوسط دبلوماسيا بين ممثلي الثورة الجزائرية والحكومة الفرنسية لتقريب وجهات النظر بين الطرفين.

- أدت عملية الاختطاف الجوية التي نفذتها السلطات الفرنسية ضد طائرة الوفد الجزائري المتجهة لحضور مؤتمر السلام بتونس يوم 22 أكتوبر 1956م، الذي كان من المفروض أن يحضره ممثلون عن الحكومة الفرنسية، وممثلين عن جبهة التحرير وممثلين عن الحكومة المغربية والتونسية لمناقشة مشروع إقامة اتحاد فيدرالي بين دول شمال إفريقيا، بالإضافة إلى موقف فرنسا غير الثابت في التفاوض مع الوفد الخارجي للثورة الجزائرية. تلك الأحداث جعلت الحكومة التونسية ترفع صوتها المساند للدبلوماسية الجزائرية لدى الأمم المتحدة.²

- أعطى استقرار الوفد الخارجي بتونس المتمثل في "حامد روابحية" و"آيت أحمد" بعد تنحية "عبد الحق الأوراسي" وتعيين مكانه "أحمد مهساس"، والتضامن الشعبي مع جبهة التحرير الوطني الذي اعتبر أن كسب الجزائريين كحليف أمر مهم للقضاء على المعارضة السياسية التي قادها "بن يوسف" ضد حكومة الرئيس "بورقيبة"، بالتالي يتحقق الأمن والاستقرار بعيدا عن تأثير الحكومة التونسية، وفي النهاية تتفرغ تونس للدفاع عن قضايا الشمال الإفريقي.

1- سريج محمد، مرجع سابق، ص: 161.

2 - اللولب حبيب حسن، مرجع سابق، ص: 141.

غير أن تلك المساعي لم يكتب لها التوفيق مع تصلب الموقف الفرنسي واعتراضه عن سحب قواته العسكرية من تونس واشتراط تخلي تونس عن مساندة الثورة الجزائرية.¹

- إضافة لما سبق، جعل القرب الجغرافي والمصير المشترك ووحدة الشعبين الجزائري والتونسي؛ الذي لبي نداء الثورة منذ اندلاعها؛ فقد استنفرت كافة شرائح المجتمع المدني والعسكري والسياسي لدعم القضية الجزائرية؛ لأن الكفاح التحريري بالجزائر ما هو إلا امتداد طبيعي للكفاح التونسي في إطار الوحدة والتضامن المغاربي. على إثر ذلك عبر "صالح بن يوسف" قائلاً: ((إن ضمان استقلال تونس مشروط باستقلال الجزائر، لذا فإن مواصلة الكفاح إلى جانب الثورة الجزائرية هو الضمان الفعلي للاستقلال)).²

جعلت الأحداث السابقة القضية الجزائرية أولى اهتمامات الساسة التونسيين في إطار التضامن المغاربي؛ فقد كانت تونس من أكثر الدول تأثراً بالكفاح المسلح جزائري. أين تشكلت جبهة للإمداد بالأسلحة وتمركز قوات جيش التحرير الوطني هناك. فلم يكن باستطاعة تونس أن تتبنى الحياد في عدم التدخل بالشؤون الجزائرية.³ وعلى العموم سنحاول في ما يلي إبراز أهم الجهود التي تبين مدى تطور الموقف التونسي من القضية الجزائرية منذ تنصيب أول حكومة تونسية للجمهورية المستقلة.

من خلال الاجتماع الذي جمع بين الرئيس التونسي و"فرحات عباس" في 05 أوت 1956 بسويسرا ليتناقشا سوية مسألة الاستقلال؛ بين بورقيبة خلال اللقاء أنّ الحرية ليست بالشيء السهل ولا بد من بذل جهد كبير في سبيل ذلك، وعلى البلدين أن يتحدا لتحقيق ذلك

1 - مقالاتي عبد الله، دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية 1945-1962، دار بوسعادة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ج1، ص:73.

2 - جلالة عبد الوحيد، مجزرة ساقية سيدي يوسف وتداعياتها على القضية الجزائرية 1958-1962، دار مقيراحي للنشر، الجزائر، 2019، ص ص: 154-155.

3 - مقالاتي عبد الله، لميش الصالح، تونس والثورة التحريرية الجزائرية، مرجع سابق، ص ص: 147-148.

بالتحضير لعقد ندوة مغربية في 23 أكتوبر 1956، لكن عملية اختطاف القادة الجزائريين حالت دون ذلك.¹

والجدير بالذكر أنّ الحكومة التونسية التزمت الحياد² حيال قضية الاختطاف على الرغم من ذلك؛ فقد استقال السفير الفرنسي بتونس مناهضة لما قامت به السلطات الفرنسية في حقّ الوفد الخارجي. وهو نفس الموقف الذي تبنته بعد العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر 1956.³ وقد يكون تفسير ذلك الموقف الذي أبداه "بورقيبة" موقفا شخصيا (يمثله هو فقط) لا علاقة له بالحكومة التونسية؛ لأنه قبل تلك الحادثة صدرت عدة تصريحات تبين أن الرئيس التونسي يقف مع قادة الثورة جنبا إلى جنب في التخلص من الاستعمار، وهو ملتزم حيال ذلك. وتلى تلك الحادثة عجز الوساطة التونسية في حلّ القضية الجزائرية سلميا نتيجة تصلب الموقف الفرنسي الذي صدر عن طريق تصريحات رئيس الحكومة "غي مولي" (Guy Mollet) الذي قال: ((لا سلم تحت الاستبداد والإرهاب، فلماذا لا يطبقها في حق الجزائريين)). وهو ما جعل بورقيبة يفضح السياسة الفرنسية المتقلبة محاولا أن يلزمها الاعتدال بعيدا عن الازدواجية في المواقف. فبعث برسالة للحكومة الفرنسية صريحة اللهجة، بيّن من خلالها وقوفه التام مع القضية الجزائرية، وأنه يرفض رفضا قاطعا ما تقوم به فرنسا في الجزائر، بناء على ما ذلك سيرفع تقريراً للحدث في دورة الأمم المتحدة المقبلة. وفعلا فقد تمّ ذلك في دورة الثانية والعشرون (22) نوفمبر 1956، أي بعد شهر من اختطاف طائرة الزعماء الخمسة، حيث قام

1 - بوقريوة لمياء، العلاقات الجزائرية التونسية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة وهران، الجزائر، 2005-2006، ص: 110.

2- قد فسر البعض ذلك بأن الرئيس المصري "عبد الناصر" و"ابن بلة" كانا بالأمس أحد أهم الحلفاء الداعمين لأنصار "بن يوسف" في صراعه على السلطة مع "بورقيبة"، والبعض فسر ذلك على أنه رد اعتبار لبورقيبة من هذين الشخصين من خلال مايلي: ((إن بورقيبة كان يبحث عن مشهد للشماتة. ثم كان يعتقد بسذاجة أن هذين الرجلين بن بلة وعبد الناصر قد دخلا إلى مرحلة الانهيار)). ينظر: الصافي السعيد، مرجع سابق، ص: 206).

3 -الصافي السعيد، مرجع سابق، ص ص: 205-206.

في البداية بفضح السياسة الاستعمارية في الجزائر وأنهى حديثه بتقديم اقتراح لحلّ القضية الممثل في: ((نحن نشاهد اليوم حربا طاحنة، تدور رحاها في الجزائر ضد شعب ..تعلقت إرادته بالتخلص من السيطرة الأجنبية .. منذ ما يزيد عن سنتين في غير اكتراث، وهي مجزرة فضيحة تبيد كلّ يوم شبابا من الجزائر فما بال الضمير المتمدن الذي استطاع أن يثور بسرعة عندما استهدف الوطنيون ببودابست (المجر)، فهل يجب أن نعزي ذلك إلى التفرقة العنصرية أم الدينية))؟ ولهذا ناشد "بورقيبة" الأمم المتحدة التدخل السريع لفض المشكل وإيجاد الحل السلمي للطرفين.¹

نلاحظ مما سبق؛ أنّ الخطابات التي صرح بها رئيس الحكومة التونسي حول القضية الجزائرية اعتمدت على الصيغة المباشرة بعيدا عن المراوغة والغموض، إذ طالبت فرنسا بمنح استقلال الشعب الجزائري وبلوغ حياة مثل حياة الفرد الفرنسي، كما تعامل بنفس الحدة أثناء تواجده بالأمم المتحدة؛ فقد طالب بالمساواة بين الدول فمثل ما اهتمت المنظمة بقضايا الدول الأوروبية عليها أيضا أن تلتزم بدفاعها عن قضايا التحرر خاصة الجزائر. وهو في ذلك طالب الأمم المتحدة أن تحقق إحدى أهدافها؛ التي تقوم على احترام سيادة الدول الصغرى واستقلالها.

ذلك الأمر، جعل الحكومة الفرنسية تقوم بتهديد السلطات التونسية بشكل المباشر إذا ما توقفت عن دعمها لجبهة التحرير الجزائرية، أما الرئيس "بورقيبة" فقد ردّ في اليوم 08 فيفري 1957م على ذلك بقوله إنّ: ((الشيء الذي يهمننا بالخصوص هو إيقاف الحرب في الجزائر والاعتراف للجزائر بحقها في الاستقلال)). وعليه فإن أهمية ما حدث في الجزائر وتأثيره على الأوضاع داخل تونس. ساهم في رسم سياستها الخارجية لدى فرنسا.²

1 - اللولب حبيب حسن، مرجع سابق، ص : 142.

2 - المقاومة الجزائرية، مصدر سابق ، ص : 02

مع حلول سنة 1957 تواصل "الحبيب بورقيبة" مع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية "دوايت ايزنهاور" (Dwight D. Eisenhower) للضغط على فرنسا بغية الإسراع في حلّ القضية الجزائرية وفق اقتراحه؛ الذي تضمن إقامة مشروع تحالف لشمال إفريقيا كما طلب عرض الوساطة الأمريكية لدى فرنسا من أجل قبول شرط الاستقلال. وقدّم كذلك في مقترحه ضمانات يتمّ من خلالها اختيار ممثلين جزائريين للتفاوض مع الطرف الفرنسي، يترتب عن ذلك اعتراف فرنسا بشرعية جبهة التحرير، وفي الأخير تجرى المفاوضات بحضور العديد من الشخصيات التي تمثل الدول العربية وبعض دول حوض المتوسط. لكن تلك الضمانات لم تكن مقنعة لجبهة التحرير الوطني، لأنها لم تشمل توضيح مفصل حول مسألتين مهمتين تضمنتهما مبادئ الثورة تمثلتا في مايلي: -الأولى حول وضع الجزائر السياسي بين الحكم الذاتي والاستقلال التام، أما الثانية كانت حول وقف القتال الذي من شأنه أن يضعف الثورة من جهة و يجنب السلطات الاستعمارية خسائر مادية وبشرية من جهة ثانية ، على الرغم من ارتفاع حصيلة الشهداء الثوريين يوماً بعد يوم.¹

من جهتها؛ قدمت لجنة التنسيق والتنفيذ اعترافها بالسيادة التونسية مقابل الدعم التونسي للثورة، الذي تمخض عنه اعتراف جبهة التحرير بهيمنة وسلطة "بورقيبة" على النشاط الثوري بالأراضي التونسية، فتكون بذلك له وحده القرارات في وقف أو استمرار الكفاح وبالتالي التدخل المباشر في شؤون الثورة. ذلك ما يتعارض مع المبادئ التي قامت عليها الثورة والتي تضمنها بيان أول نوفمبر. كما أنّ للسلطات التونسية مأخذ في تحريك التوتر بين لجنة التنسيق والتنفيذ وبين الوفد الخارجي للثورة عندما وقفت لصالح الهيئة التنفيذية.²

1 - بوقريوة لمياء، مرجع سابق، ص ص: 111-112.

2 - عبد الله مقلاتي، صالح لميش، مرجع سابق، ص: 166-167.

وبعد تأسيس الحكومة المؤقتة، حاول الرئيس "بورقيبة" الاستفادة من توتر الوضع كمؤامرة "العموري"¹ وانفصال "حنبلي" وغيرها ضد الحكومة المؤقتة الجزائرية، فعندما زار ممثلو الحكومة المؤقتة الجزائرية تونس في أكتوبر 1959م لَمَح لهم الرئيس بضرورة تسوية القضية الجزائرية انطلاقاً من تصريح الجنرال "ديغول" في 16 سبتمبر 1958م الذي اعترف فيه رئيس الجمهورية الخامسة بـ"حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره"، حيث أنه لا يمكن تحمل مسؤولية نقل مشاكل الثورة الجزائرية للأراضي التونسية. وبعد ذلك وجه اللوم على جبهة التحرير؛ لأنها عارضت مساعي الجنرال "ديغول" رغم أنه كان يحاول من خلال تلك المناورة القضاء على الثورة من جهة وفصل الصحراء من جهة ثانية، ذلك ما بيّن حقيقة موقف "بورقيبة" الذي طمع في أطراف من الصحراء الجزائرية ونصب نفسه طرفاً أساسياً في التفاوض مع حكومة "ديغول".²

ج-النشاط الدبلوماسي للمغرب الأقصى:

برز موقف المملكة المغربية في نصرته القضية الجزائرية من خلال الجهود الدبلوماسية التي قامت بها العديد من الشخصيات مثل: الزعيم المغربي "علال الفاسي" رئيس حزب الاستقلال الذي أسهم في توطيد أفكار الوحدة المغربية للدول المغرب العربي الثلاث بالقاهرة، وتقديم الدعم المناسب لأعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني. كما أنّ "عبد

1 - إحدى الأزمات التي مرت بها الحكومة المؤقتة المتمثلة في محاولة ضباط من الولاية الأولى "الأوراس النمامشة" الإطاحة بالحكومة من أجل نقل الثورة للأراضي التونسية، وتتنحية "الأمير عبد كريم" وزير القوات المسلحة و"محمود الشريف" قائد الولاية الأولى، فحسب رأي العقيد "العموري" أن "محمود الشريف" ليس أولى بالقيادة وأن كريم هو المتسبب في مطاردة رجال المقاومة، أما "مصطفى الأكل" الذي عارض سياسة جبهة التحرير بعد مؤتمر الصومام. قد تحالف مع العموري. بدعم من مصر التي عارضت قرارات مؤتمر طنجة وتأسيس الحكومة المؤقتة دون علمها، وانضم إليهما فيما بعد العقيد "نواورة" والرائد "عواشيه". فقد انتهت الأزمة بقرار المحكمة التي ترأسها العقيد "بومدين" على أن يتم إعدام "العموري" ورفاقه بعد التهم المنسوبة إليهم. كان لهذه المؤامرة تأثير على الحكومة المؤقتة التي فقدت مصداقيتها في فرض النظام. ينظر: (محمد حربي، مصدر سابق، ص: 189-190).

2 - مقنوش كريم، مرجع سابق، ص: 226.

الكريم خطابي"¹ رئيس لجنة تحرير المغرب العربي رأى أن كفاح الجزائر امتداد طبيعي للكفاح المغربي لذلك عارض الاتفاقية المبرمة بين الملك "محمد الخامس"² وفرنسا المعروفة باسم "أكس - ليبان" (Accord X-Liban)³، لأنها كانت ضد مشروع استقلال الجزائر.⁴

شكّل تخلي السلطان المغربي عن مشروع الكفاح الوحدوي للأقطار المغربية الثلاثة في مواجهة القوى الإمبريالية الفرنسية حاجزا أمام الكفاح المشترك. فقد عزل القضية الجزائرية عن شقيقتيها التونسية والمغربية، وهو ما طمح له الاستعمار بالتحديد، لكن السلطان المغربي فور عودته من منفاه استقبل "الدكتور الخطيب" أثناء زيارته له، وأكد استعداد بلاده مواصلة الكفاح التحرري بالجزائر، ثم طلب اللقاء مع "ابن بلة" عقب نهاية مباحثات الاستقلال بمديرد شهر أفريل 1956. أين أكد اهتمامه مجددا بدعم القضية

1- ولد سنة 1882 في قرية أغادير في قبيلة بني ورياغل بالريف المغربي، درس تعليمة الابتدائي في مدينة فاس ثم أكمل دراسته بجامعة القرويين ما بين 1905-1909، بدأت حياته السياسية من خلال معاصرته لحركة تمرد "أبو حمارة" بالريف ومن خلال اطلاعه الواسع على كتب التاريخ الذي تعلم منه ((أن الاستعمار لعنة على الأمم المستضعفة)) وأثناء صراع السلطان "عبد العزيز بن الحسن الأول" وشقيقه "عبد الحفيظ على السلطة. سعى عبد الكريم لتعزيز الوحدة في منطقة الريف رغم موالته "لعبد العزيز" لتبدأ مرحلة كفاحه ضد الاحتلال الإسباني من خلال المناصب التي شغله منذ 1913 م. ينظر: (محمد علي داهش، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، نشر مركز الكتاب الأكاديمي، العراق، د س، ص ص: 159-161).

2- تم نفيه إلى كورسيكا في 20 أوت 1953 ومنها نقل لمدغشقر في جانفي 1954، مما أدى بالشعب للدخول في مواجهة عنيفة ضد سياسة الاستعمار إلى غاية انعقاد اتفاقية "لاسليل - سان - كلو" (La Celle-Saint-Cloud) التي أجازت عودة الملك المنفي في نوفمبر 1955. ينظر: (يوسف مناصرية، دراسات و أبحاث حول الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 2013، ص : 304).

3- جاءت بعد سلسلة من المفاوضات المغربية الفرنسية والمغربية الإسبانية؛ التي هي اتفاق بين ممثلين عن الحكومة الفرنسية وممثلين عن الشعب المغربي، وكذا ممثلين عن الأحزاب السياسية في أوت 1955 في مدينة "اكس ليبان الفرنسية حول قضية العرش للأسرة التشريعية؛ التي أصبحت خاضعة للحماية الفرنسية منذ 20 مارس 1912، وحول تنصيب مجلس العرش لتشكيل حكومة مغربية يقودها السلطان "سيدي محمد بن يوسف" في ظل الارتباط مع الحكومة الفرنسية في المجالات الثقافية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية. ينظر: Laubadère André, *Le statut international du Maroc* depuis 1955, in *Annuaire Français de droit international*, volume 02 ; 1956, p p :122-123. :http://doi.org/10.3406/afdi-0066-3085-1956-num-2-11228.

4 - مقالاتي عبد الله ، دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية 1945-1962، مرجع سابق، ص :130-131.

الجزائرية، فما كان على "أحمد بن بلة" إلا أن يقترب من السلطان المغربي والجهات الرسمية. ولضمان موقفه اشترط عليه 25 بندا للتعامل معه. فوافق السلطان على ذلك بأن تكون الحدود المغربية مجالا حيويا في عملية التسليح من جهة، ومن جهة أخرى التزم بأن يتوسط لدى الحكومة الفرنسية لحلّ القضية الجزائرية.¹

وجه "الخطابي" دعوة لنصرة القضية الجزائرية من خلال التوسط عند الملوك والرؤساء في الهيئات والتجمعات، واحتج عديد المرات لدى جامعة الدول العربية. ففي 26 نوفمبر 1954م نوه بأهمية اندلاع الثورة الجزائرية على قرب نهاية مرحلة الاستعمار والإمبريالية مركزا على أهمية العمل المشترك في إرساء مبادئ العمل الثوري بين الأقطار المغاربية الثلاث من خلال تكوين جيش موحد، لكن ظروف استقلال تونس والمغرب حالت دون ذلك.²

أما "علال الفاسي" فصرح قائلا: ((إن التجاء المجاهدين الجزائريين إلى أراضينا حق لنا لا نسمح فيه دون أن نمس بسيادتنا))، مما يعني التزام الموقف المغربي بالقضية الجزائرية في حدود عدم إلحاق الضرر بقضية استقلال المغرب وجلاء قوات الجيش الفرنسي منه، فرهان مستقبل الاستقلال والسيادة المغربية لكامل أراضيها متعلق بصدى الكفاح المسلح وتأثيره على الاستراتيجية الاستعمارية.³

كل هذا الإصرار دفع فرنسا إلى تغيير الإستراتيجية الاستعمارية بالمنطقة المغاربية، فقد لجأت إلى سياسة المساومة؛ حيث اشترطت على المغرب التخلي أولا عن دعم الثوار الجزائريين إذا حصل على استقلاله، أو الالتزام بالعهد في تدعيم القضية الجزائرية، لكن العاهل المغربي "محمد الخامس" أكد تعاطفه اتجاه الدبلوماسية الجزائرية من خلال خطاب ألقاه

1 - مقالاتي عبد الله، العلاقات الجزائرية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)، مرجع سابق، ص ص : 172-173.

2 - محمد لحسن زغدي، محمد الصالح بوقشور، أصدقاء الثورة الجزائرية، دار هومة، الجزائر، 2017، ص ص: 54-55.

3 - المقاومة الجزائرية، مصدر سابق، ص : 02.

يوم 15 سبتمبر 1956 م بوجده تحدث فيه عن مسائل كثيرة. من بينها مسؤولية السلطات الاستعمارية في معاناة الشعوب. ومن ثم أكد على ضرورة دعم استقلال الجزائر بالطرق السلمية، وهذا حسب ما جاء في خطابه: ((إننا نود أن يوضع حدّ لحرب الجزائر بسرعة حتى نحافظ على علاقات الصداقة بين أقطار شمال إفريقيا وفرنسا)).¹

استنادا إلى ما سبق؛ تطوّر الموقف المغربي تجاه الثورة الجزائرية، بدليل أنّ العاهل المغربي وجه رسالة إلى فرنسا يخبرها بأنه ملتزم بشروط الاتفاقية المبرمة معها ويطمئنّها من خلال خطابه بأنّ تدعيم الجزائر لن يضرّ مصالح فرنسا، والمعنى الذي حملته الرسالة ذو وجهين: وجه ظاهري يؤكد فيه ضرورة تدعيم مشروع استقلال الجزائر سلميا بما يحمله هذا المفهوم من دلالات على أن السلام بالجزائر يعني الأمن والاستقرار بتونس والمغرب، بالإضافة إلى حاجة فرنسا لوقف القتال بالجزائر، رغم أنّ جبهة التحرير أكدت من خلال وثيقة أول نوفمبر على ترحيبها بالحلّ السلمي. ووجه خفي (ضمني) موجه إلى فرنسا يبين التزام المغرب بشروط اتفاقية رفع الحماية الفرنسية عليه سنة 1956م. رغم ذلك فإن السلطات الفرنسية تفاجأت بموقف المغرب الأقصى، ما جعلها تتجه إلى لهجة التهديد واستخدام القوة . حيث أنها أقدمت بعد شهر من ذلك باختطاف طائرة الزعماء الجزائريين المتجهة من المغرب نحو تونس في 22 أكتوبر 1956م. وفي اليوم الموالي، قامت حكومة باريس بوقف مجرى المفاوضات مع المغرب معتبرة أنّ دعم المغرب وإطراءته الرسمية معنويا للجزائر سوف يضر بنفوذها بالجزائر، لأنها من جهة نظرها ملحقّة فرنسية.²

أما المملكة المغربية حكومة وشعبا، اعتبرت ذلك هجوما مباشرا على السيادة المغربية، وعليه طالب الملك المغربي بالإفراج عن المعتقلين. حيث قام باستدعاء السفير المغربي لدى فرنسا ليقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. ثمّ وجه للحكومة الفرنسية رسالة

1- مريم صغير، مرجع سابق، ص: 156.

2- مريم صغير، مرجع نفسه، ص ص: 158 - 159.

تتضمن التهديد الصريح بتقديم شكوى نحو محكمة العفو الدولية ساعة رفض فرنسا إطلاق سراح المعتقلين.¹

ساهمت تلك الأحداث في توضيح الأطر الرسمية للموقف المغربي؛ فقد اهتم بالدفاع عن الكفاح الجزائري استكمالاً لمشروع السلام بالشمال الإفريقي، فوقف عند المطالب الوطنية للجزائريين في الأمم المتحدة مندداً بالإمبريالية الفرنسية وضغط عليها لوقف القمع بالجزائر وبحث في الحلول السلمية للقضية الوطنية، وعليه بعث الملك الأمير "الحسن الثاني" للحكومة الفرنسية بباريس يحمل عريضة يعبر من خلالها عن قلق الشعب المغربي من الوضع في الجزائر، وأنه يأمل في إيجاد حلّ للقضية وإعادة الاستقلال للجزائريين ((كأنه توسط بين جبهة التحرير وحكومة "غي مولي" الفرنسية، وأكد على ضرورة الانتقال لمرحلة التفاوض)).²

وضح محمد حربي الموقف المغربي لأهمية السلام واستقرار السيادة الكاملة والفعلية بالمغرب الأقصى أو تونس مرهون بعدة عوامل من بينها تصعيد الكفاح المسلح بالجزائر الذي من شأنه خلق جماعات ثورة مسلحة على حدود البلدين وتهديد مساعي الحكومتين، وذلك ما جعل المغرب وتونس تسارعان لطرح الحلّ السلمي. وفي ذات الوقت أبرزت تلك الحادثة أن الكفاح بالجزائر لا يزال طويلاً، وأدخل الجزائر في ضغط على الجبهتين خاصة في مجال توفير الأسلحة، والتي تعتبر شرطاً أساسياً لمواصلة الحرب فكانت جبهة التحرير أمام مفترق إما الانسحاق وراء التحالف المغربي بعيداً عن الدور المصري مجبرة على إعادة

1- عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية 1945-1962، مرجع سابق، ص ص: 142-143.

2- رفيق تلي، محمد الخامس والثورة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016، ص ص 163-164.

صياغة أهدافها الثورية، وهذا ما اتضح في محطات لاحقة توجت بانعقاد مؤتمر طنجة 1958 م وندوة تونس من ذات السنة.¹

في إطار التضامن التونسي المغربي لبعث القضية الجزائرية، أرسل الملك المغربي "محمد الخامس" ولي عهد المملكة المغربية " الأمير الحسن " في نهاية سبتمبر 1956 للعاصمة الفرنسية باريس؛ أين اقترح أثناء تواجده هناك أن تتم معالجة للمسألة الجزائرية سلميا. ومما يتضح من الموقف الفرنسي الموافقة المبدئية على هذا الاقتراح. فكان على الملك المغربي الاتصال بممثلي الثورة بالخرج وإقناعهم بذلك المسعى. وقد توج هذا العمل في التحضير لعقد ندوة بتونس². وأثناء زيارة الملك المغربي للولايات المتحدة يوم 25 نوفمبر 1957م في إطار العلاقة بين الدولتين أراد إثر ذلك التوسط للجزائر من خلال حث واشنطن على ضرورة الإسراع في حلّ القضية الجزائرية وفق ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة في أسرع وقت نظرا للظروف الصعبة التي يعيشها الشعب الجزائري. وقد أدى هذا لإصدار بيان مشترك بين وزير الخارجية الأمريكية والملك المغربي يخصّ حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه.³

ورغم الموقف المتخاذل الذي أبداه الملك المغربي والذي من شأنه عرقلة مسار استعادة السيادة الوطنية الجزائرية من خلال فصله بين القضية المغربية والجزائرية في الكفاح المشترك، إلا أن ذلك لم يمنع الملك من تقديم جميع أشكال الدعم للثورة الجزائرية وعلى كافة الأصعدة. فكان لابدّ من ضمان وثيقة الاستقلال المغربية أولا ثم يستمر الكفاح بالجزائر؛ حيث كرّس الاستعمار تحطيم الوحدة المغربية باشتراطه استقلال الأقطار الثلاث بشكل منفصل وذلك ما لاحظناه مع تطوّر الموقف المغربي ومساغيه الدبلوماسية في تدعيم القضية الجزائرية. وليس

1 - محمد حربي، مصدر سابق، ص ص : 176-177.

2 - جلامة عبد الوحيد، مرجع سابق ، ص : 166.

3 - المجاهد ،ع: 13، 01- 12- 1957 ، ص: 25.

لأنّ الملك محمد الخامس. من خلال ما سبق نجد أنّ دولة المغرب الأقصى حكومة وشعبا ربطت مصيرها ومصالحها العليا باستقلال الجزائر في إطار وحدة الشمال الإفريقي، وذلك من خلال وحدة الشخصية الوطنية بين الشعبين والمصير المشترك في مواجهة نفس القوى الاستعمارية الفرنسية، فقد اعتبرت أن الاستقرار في المملكة المغربية يظل منقوصا مادام الكفاح مستمرا في الجزائر. فقد كان لممثلي الثورة بعد النظر في تحليل الأحداث فقد اتبعوا سياسة التوازن من خلال عدم قطع العلاقة مع مختلف الأحزاب ولا السلطان المغربي خاصة وأن موثيق الثورة أكدت في نصوصها على حياد الثورة من صراع داخلي أو خارجي كان.

وبالرجوع للوساطة المغربية لدى الأمم المتحدة، سعت الحكومة المغربية بالضغط على فرنسا لوقف أساليب القمع والترهيب من أجل إيجاد سبيل لحلّ المشكل الجزائري بالطرق الديمقراطية من جهة، ومن جهة أخرى استقطاب مناطق نفوذ لتدعيم الدبلوماسية الثورية الجزائرية، ولكن الظروف الدولية السائدة آنذاك كان لها تأثير على الموقف المغربي المتقارب مع كتلة الغربية الليبرالية والتي اتخذت من تدعيم القوى الاستعمارية الأوروبية منهاجها لاستقطاب الدول المستقلة حديثا، هذا ما جعل الموقف المغربي محافظا في دعم القضية الجزائرية دون المساس بأواصر الصداقة مع فرنسا. فالصيغة التي جاءت بها دبلوماسية المغرب الأقصى اتخذت خطأ معتدلا في الدفاع عن الثورة الجزائرية وفق ما يتناسب الحلول السلمية والتي من شأنها أن تزرع السلام والأمن بالشمال الإفريقي وتجنبه خسائر بشرية وتضحيات جسام على وجه الخصوص وضفتي البحر المتوسط عامة وهذا ما يبيّن عمق القضية الجزائرية بالمنطقة ككل. فضلا عن ذلك، فقط توسطت مختلف القنصليات المغربية لدى دول الأوروبية كسب مختلف أشكال الدعم المعنوي للثورة الجزائرية.¹

1 - عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية 1945-1962، مرجع سابق، ص: 186-187.

إن فشل السلطات الاستعمارية في استمالة الموقف التونسي والليبي لصقها في قضية الصفقة التجارية المربحة، جعلها توجه نظرها نحو حكومة المغرب الأقصى وتقتصر عليها منحها امتيازات بالنفط الجزائري، وذلك ما اعتبره الطرف المغربي مساسا بكرامة الشعب الجزائرية الذي هو بحاجة لإخوانه المغاربة في مواصلة كفاحهم ضد الاستعمار وتحقيق هدفهم في استعادة السيادة¹.

وكان من الانعكاسات التي حدّدت مسار العلاقات المغربية الجزائرية بعد مؤتمر طنجة اتساع مدى الهوة بين البلدين خاصة بعد الضمان الذي قدمه الجنرال ديغول للملك المغربي حول مسألة الجلاء على الرغم من أن هذا الوعد لم يتجسّد على أرض الواقع لأهمية المواقع التي يتمركز فيها الجيش الفرنسي في مراقبة نشاط الثوار هناك، مع التوتر السياسي ما بين فشل حزب الاستقلال في تنفيذ أهدافه السياسية من جهة تعاضم السلطة العليا لنفوذ القصر².

د - النشاط الدبلوماسي في ليبيا³ :

سارع الليبيون بعد اندلاع الكفاح المسلح بالجزائر في البحث عن السبل الممكنة لتقديم الدعم المادي والمعنوي للثورة. وقد جاء على إثر هذا مشروع إنشاء جناح أو هيئة لتدعيم الجزائر، فقد اجتمع كل من الشيخ "محمود صبحي"، و"محمد بن طاهر"، و"عمر طلوبة"، و"راسم باكير"، و"سعد الشريف" وغيرهم، واتصلوا بالجهات الرسمية لأخذ الترخيص والصفة القانونية لبداية عمل اللجنة. وهو ما تمّ فعلا بإجماع قبول الشعب الليبي وحكومته هذا المقترح⁴.

1 - مريم صغير ، مرجع سابق، ص: 160

2 - عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة الجزائرية ، مرجع سابق ، ص ص: 292- 293.

3 - بموجب قرارات الأمم المتحدة لتسويات ما بعد الحرب العالمية الثانية . حصلت ليبيا على استقلالها في 24 ديسمبر 1951 . باعتبارها في تلك الفترة إحدى بؤر التوتر في بلدان العالم الثالث، إذ تشكلت فيها ثلاث محميات عسكرية تضم كل من إدارة بريطانيا على برقة وطرابلس، وإدارة فرنسية أقيم بقران وقاعدة عسكرية على 07 كلم من شرق طرابلس. ينظر: (محمد الصالح الصديق ، الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر ، دار الأمة ، الجزائر 2010، ص: 144).

4 - بسمة خليفة أبو لسين، الليبيون والثورة الجزائرية ، دار الرائد للكتاب ، الجزائر، 2010، ص: 25

يروى "مصطفى أحمد بن حليم"¹ أنّ الرئيس المصري "جمال عبد الناصر" أثناء اجتماعهما المبرم في شهر أكتوبر 1954. قد تطرقا لقضية الكفاح المسلح في الجزائر، فأخبره الرئيس المصري أنّه سيجري اتصالا مع ولي عهد المملكة العربية السعودية "الأمير فيصل" إذا وافقت الحكومة الليبية على التوسط في نقل السلاح والذخيرة نحو الجزائر، ثم قال له وهو يداعبه بكلامه: ((أو لعلك ستخشى الفرنسيين وتخاف بطشهم))، لكن مصطفى بن حليم اعتبر تلك الدعابة إهانة للموقف الليبي فقد أجابه بـ: ((يا ريس ! لعلك لا تعرف أن جد الملك إدريس جاء إلى ليبيا من الجزائر هاربا من الطغيان الفرنسي وأمضى حياته في نشر الدعوة الإسلامية))، وكان بن حليم من خلال كلامه هذا يحاول أن يشرح للرئيس المصري قوة الروابط العرقية والتاريخية التي تجمع المصير المشترك بين البلدين حتى قاطعه الرئيس المصري ليرد عليه بأنّه مدرك تمام الإدراك الدور البطولات التي قام بها الشعب الليبي المجاهدة؛ فقد كان يقصد أن يستفز فيه روح العصبية الإفريقية على حدّ تعبير عبد الناصر.²

وفي المرحلة الأولى من اندلاع الثورة وعلى الرغم من الدعم الشعبي للثورة الجزائرية تميز الموقف الرسمي بالتردد وعدم الوضوح، فقد تميز بالتحفظ ومحاولة فهم التطورات الحاصلة في الجزائر وهو ما أكدّه "الحاج الهادي إبراهيم المشيرقي" بقوله إن: ((الحكومة الليبية كانت حذرة من الإعلان عن تأييدها للثورة الجزائرية، وأن الذي دفعها للإعلان عن

1 - هو رئيس الوزراء الليبي شهد حكمه فترة حاسمة في تاريخ ليبيا المعاصر ما بين الاتفاقيات الليبية مع الدول الغربية (فرنسا-بريطانيا-و الو أ) ودور ليبيا في دعم الثورة الجزائرية وأيضا إرهابات اكتشاف البترول بليبيا وأخيرا التحول السياسي لإلغاء النظام الملكي وتطبيق النظام الجمهوري سنة 1954. ينظر : (مصطفى أحمد بن حليم، صفحات مطوية في تاريخ ليبيا السياسي ، وكالة الأهرام للتوزيع ، مصر، 1992، د ص).

2 - مصطفى أحمد بن حليم، مصدر سابق، ص ص: 50 - 51.

ذلك هو ضغط الجماهير الشعبية. كانت تطلب من حكومتها ضرورة اتخاذ موقف صريح مما يحدث في الجزائر)).¹

كما أنّ "بن حليم" نقل "لجمال عبد الناصر" صورة واقعية لما حدث لبلده نتيجة التدخل الأجنبي؛ فالقوات البريطانية مرابطة على كل من طبرقة، وغرب طرابلس. بالإضافة لذلك فرنسا لا تزال تسيطر على فزان وبنغازي وعلى جهاز الاستخبارات الذي يرأسه " الكومندان نيزا" (Commandant Niza) يساعده في مهامه العديد من العملاء والجواسيس المجندين لهذا الغرض. كل ذلك أدى لتوتر العلاقات البريطانية - الفرنسية بالمنطقة.² بالإضافة لذلك فإن الحكومة الليبية ذاتها كانت تعيش نوع من الفوضى بسبب التوترات السياسية، والتدهور الاقتصادي، والتراجع في المستوى المعيشي الناتجة عن حصولها على الاستقلال الناقص بشروط وضعتها الدول الغربية. إلا أنّ كلّ هذا لم يمنع الحكومة الليبية وشعبها من تجنيد كافة طاقاته لنقل السلاح وغيره من المساعدات. فقد اتفق الملك إدريس الأول مع أعضاء حكومته على ضرورة تقديم المساعدة للثورة الجزائرية وتهيئة الظروف لنقل السلاح والعتاد.³ ونأتي بعد ذلك لاستطلاع الموقف والنشاط الدبلوماسي للحكومة الليبية في تدويل القضية الجزائرية حيث:

مثل انعقاد مؤتمر باندونغ في شهر أبريل 1955 أول محطة تحركت فيها دبلوماسية ليبيا من خلال الوقوف ضد الاستعمار والمطالبة بتصفيته، وقد كان ذلك يمثل المرحلة الحاسمة لتطور الروح الوطنية، ومختلف الإيديولوجيات المعادية للاستعمار والدعوة لتصفيته، وقد كان هذا الموقف نتيجة للموقف العربي الذي كان ينظر للأراضي الليبية، وكأنها قاعدة عسكرية للدول الأوروبية، بالإضافة لبنائها علاقات ودية مع الدول الغربية، كل ذلك أدخل المملكة الليبية في عزلة دولية بالوطن العربي والثورة الجزائرية كانت هي المنفذ

1 - ودوع محمد، الدعم الليبي للثورة الجزائرية 1954-1962، دار قرطبة، الجزائر، 2012، ص: 179.

² - مصطفى أحمد بن حليم، مصدر سابق، ص ص: 351 - 352.

3 - محمد ودوع، مرجع سابق، ص ص: 186 - 187.

الوحيد لتتمكن ليبيا من تلميع صورتها وكسب ثقة الأقطار العربية من جهة وتصفية حساباتها مع فرنسا والضغط عليها بتدعيم الثوار الجزائريين داخليا وخارجيا من جهة ثانية.¹ على إثر هذا، قامت الحكومة الليبية في العهد الملكي بتقديم مختلف أوجه الدعم للقضية الجزائرية، وشكلت هيئة لنصرة الثورة الجزائرية التي اجتمعت مرتين مرة في 1956/05/20 والثانية في 1956/06/20، أين تقرر من خلالهما مطالبة كافة الجهات باتخاذ مواقف مؤيدة للثورة الجزائرية. كما ناشدوا الإعلاميين والصحفيين في العالم لعقد مؤتمر صحفي للاهتمام بالقضية الجزائرية وقامت بإرسال برقيات لمجلس الأمن وبرلمانات دول حلف الشمال الأطلسي وحثهم للسعي وراء الحل السلمي للقضية الجزائرية². وفي ماي 1956 راسل "الهادي المشيرقي"³ العديد من العواصم العربية منها لبنان ومصر والعراق واليمن والسعودية العربية والأردن، وحتى بعض الرؤساء في كل من أندونيسيا وباكستان والسودان وفرنسا في حدّ ذاتها مستغلا المناسبات الدينية والوطنية وانهقاد المؤتمرات الأممية يذكرهم بضرورة تأييد القضية الجزائرية إيمانا منه بعدالة القضية وضرورة وضع حدّ لجرائم الاستعمار الفرنسي بالجزائر.⁴

وبعد قيام فرنسا باختطاف طائرة الزعماء الخمسة المتجهة من المغرب نحو تونس في 22 أكتوبر 1956، برز الموقف للعلن بعدما كان يحاول اعتماده على سياسة التوازن الدولي بتدعيم الثورة الجزائرية سرية من جهة والحفاظ على الوفاق مع الحكومة الفرنسية من جهة ثانية لغاية جلاء قواتها المرابطة بفران. فقد وجه "ابن حليم" لهجة شديدة للقنصل الفرنسي

1 - نفسه، 189 - 190.

2 - خليفة أبو لسين بسمه، مرجع سابق، ص: 158.

3 - ولد يوم 19 جانفي 1908، تعلم مبادئ الدين الاسلامي والنحو والادب من المساجد. بعد ما انقطع عن المدرسة ليتوجه للحياة العملية فقد مارس التجارة وسخر أرباحه لخدمة القضايا التحررية باليمن وفلسطين واريتريا والثورة الجزائرية التي كانت أكبر قضية يهتم بها خاصة بعد مجازر 08 ماي 1945. ينظر: محمد ودوع، مرجع سابق، ص: 159-160.

4 - محمد الصالح الصديق، مرجع سابق، ص: 147.

بترابلس يتهم فيها الحكومة الفرنسية باختراق القوانين الدولية بفعاليتها الشنيعة تلك في اطار الحوار الدبلوماسي. وذلك ما جعل فرنسا تنتبه لموقف ليبيا من الثورة وبالتالي تتراجع عن وعدها في جلاء قوتها العسكرية، إلا أن الحكومة الليبية لم تكتف بذلك وردت على فرنسا بأنها سوف ترفع المسألة لمجلس الأمن، وتطلب الوساطة من الرئيس الأمريكي "دوايت ايزنهاور".¹

قامت حكومة طرابلس على اثر ذلك بمراسلة الجمعية الوطنية الفرنسية مستكرة العمليات الإرهابية، فيما بعثت أيضا برقية للعاصمة الفرنسية، واستدعت السفيرين الايطالي والأمريكي بليبيا، كما قدمت لهما مذكرتين تعبر عن الرفض التام لما قامت به فرنسا. جاء في إحداها مايلي: ((في الوقت الذي كانت فيه الأنظار متجهة إلى المساعي المبذولة لحل القضية الجزائرية حلا سلميا، يحقق الأهداف القومية والوطنية التي يناضل من أجلها الجزائريون)).²

ونتيجة للحرب النفسية والدعائية التي شنها الاستعمار الفرنسي ضد الثورة ووطنيتها. قامت جبهة التحرير الوطني بتعيين بعثات دبلوماسية لتوضح النهج لثورة الصحيح ومبادئها وأهدافها لكثير من الدول في أنحاء العالم، فتم إنشاء مكتب الجبهة بترابلس في جوان 1957م؛ الذي ترأسه "بشير القاضي" لمزاولة النشاط الدبلوماسي والتعاون مع الحكومة الليبية، ثم عين فيما بعد "أحمد بودة" رئيسا للبعثة و"بشير القاضي" نائبا له.³

بعد معركة "إيسين" الليبية⁴ في 03 أكتوبر 1957م طرحت الحكومة الفرنسية مسألة ترسيم الحدود الجزائرية الليبية، فاتصل رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية بالجهات الرسمية

1 - مصطفى أحمد بن حليم، مصدر سابق، ص : 320.

2 - محمد ودوع، مرجع سابق، ص: 210.

3 - محمد الصالح الصديق، مرجع السابق، ص ص : 125-129.

4 - اعتداء طائرات حربية فرنسية على قرية ايسين الليبية في 03 أكتوبر 1957. نتج عنها مقتل شخصين واصابة العديد بجروح، مما أدى بجنود الكتيبة الليبية بضرب الطائرة ،وبالتالي طلب فرنسا من الحكومة الليبية ترسيم حدودها السياسية مع

الليبية وطلب منه تأجيل مسألة ترسيم الحدود لما بعد استعادة الجزائر لسيادتها، لأن ذلك يعد اعترافا رسميا بالتواجد الفرنسي على أرض الجزائر، وذلك من شأنه أن ينعكس سلبا على مسار تطور القضية الجزائرية دوليا. وعليه وافقت السلطات الليبية على تأجيل قضية تعيين الحدود.¹

أما على الصعيد العربي قام السيد "خليل القلال" السفير الليبي بالقاهرة بمناشدة الدول العربية لتوحيد مواقفها أمام الأمم المتحدة، ورفض ذلك المشروع الذي يحاول من جهة إعادة السياسة الفرنسية محاولتها في القضاء على الثورة بصيغة جديدة عن طريق وضع إصلاحات في ظاهرها تخدم الشعب الجزائري وفي حقيقتها تسعى لفصل الثورة عن الشعب.²

بحلول سنة 1958 م توطد حضور جبهة التحرير بالعاصمة الليبية. بعد إعادة هيكلة الجانب التنظيمي بفتح مكتب الشؤون الخارجية للنشاط السياسي والدبلوماسي، وانشاء مصلحة خاصة بالإمداد والتسليح، كما تفاعلت الجماهير الشعبية وقامت بتنظيم أسبوع لدعم الجزائر، أما التيارات الوطنية فقد تكفلت بكسب كل أشكال التضامن المادي والمعنوي من خلال الصحف والمناسبات الوطنية والمهرجانات ونشطت العديد من الشخصيات المهمة مثل "الهادي المشرقي"؛ الذي بعث العديد من الرسائل والبرقيات لشخصيات وزعماء على المستوى الدولي، فعلى سبيل المثال لا الحصر وجه رسالة لممثلي المؤتمر الشعبي العربي طرح فيه "مشروع لجنة عربية لمناصرة الثورة الجزائرية" لكن ذلك لم ينجح.³

الجزائر، لكن الحكومة الليبية رفضت ذلك إلا بعد استقلال الجزائر. ينظر: (القشاط محمد سعيد، ليبيا والعلاقات التاريخية مع دول الجوار، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، 2017، ص: 151)

1 - مرجع نفسه، ص: 151.

2- محمد ودوع، المرجع السابق، ص: 211-212.

3 - عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص: 339-340.

بعد ذلك تواصل أثناء جولاته بين الدول في 17 جانفي 1958 م مع كل من "الطالب حسن ظاهر"، و"عوني حجاجي" والأستاذ "عبد السلام أحمد". المتواجدون بألمانيا للدراسة من أجل مساعدته في التعريف بالقضية الجزائرية، كما أنه حاول تأسيس لجنة دولية بالوطن العربي ثم اقترح على ممثلي المؤتمر الشعبي العربي بالقاهرة في 10 أبريل 1958م تعيين لجنة تضم في عضويتها شخصيات من كل البلدان العربية تهتم بجمع التبرعات وكذا التعبئة الاعلامية والسياسية لنصرة الثورة الجزائرية، وبعد ذلك بأسبوع ناشد المسئولين العرب لنصرة جبهة التحرير على المستوى الرسمي ، جعل ذلك الحكومات في ليبيا المتمثلة في تونس، والكويت، وكذا العراق، والجمهورية العربية المتحدة ، و المملكة العربية السعودية في يوم 17 مارس 1959م لبداية العمل الفعلي والجاد¹.

أما على مستوى الأمم المتحدة. قدم ممثل الحكومة الليبية "سيد الجري" في دورة ديسمبر 1957م بيانا مطولا عبر من خلاله عن موقف بلاده حول ما حدث داخل الجزائر من انتهاكات لحرمة المدنيين الأبرياء تحت ما تسميه فرنسا "عملية التهدئة" ثم أضاف وصفا لكل عمليات القمع والإبادة في حق الشعب البريء بتهمة التعاون مع الثوار الذين يقاتلون في سبيل تحرير الوطن "بالإرهاب" ويضطرون بعد ذلك لمغادرة بيوتهم وقراهم متجهين نحو تونس والمغرب الأقصى اللذان يعيشان أزمات اقتصادية ما انعكس على استقرارهما سلبا. كما عمليات التنقيب للاستيلاء على نفط الجزائر التي أجراها الجيش الفرنسي بالصحراء الجزائرية؛ التي هي في سبيل ذلك مستعدة لضرب الأعراف الدولية في الهجوم على الحدود التونسية والمغربية المتاخمة لصحراء الجزائر، فالأمر أيضا تعدى نحو الصحراء الليبية مثل ما حدث في أكتوبر 1957 م "بآيسن" وينهي خطابه قائلا: ((إننا نرى بكل بساطة أنه يجب على فرنسا ان تتخلص من ثلاثة اعتبارات ليست لها صلة

1 - بسمه خليفة أبو لسين، مرجع سابق، ص ص: 55-56.

بالواقع...)). وبناءً على هذه الاعتبارات نستنتج أن تتراجع فرنسا على ما تسميه الجزائر مقاطعة فرنسية وفق القانون الذي شرعته لنفسها، كما أن الجزائر لا تنحصر في جبهة التحرير؛ وإنما هي الإطار السياسي الذي يمثل وينوب عن الشعب الجزائري في كفاحه من أجل الحرية، وأن المعمرين الأوروبيين غير الفرنسيين ليس لهم مستقبل في الجزائر المستقلة.¹

ومنه وظفت الحكومة الليبية علاقاتها الخارجية مع العديد من الدول للوقوف معها في دعم القضية الجزائرية؛ فأثناء اللقاء الذي جمع الأمين العام للحكومة السوفييتية "نيكيتا خورتشوف" (Nikita Khrouchtchev) بنظيره المصري "جمال عبد الناصر" بالعاصمة موسكو يوم 30 أبريل 1959 م، اتصل بهما "الهادي المشيرقي" ليبلغهما أن الموقف العربي ينتظر من لقائهما هذا موقف حق لنصرة قضية جبهة التحرير في مساعيها حول استعادة السيادة الوطنية، وأعاد الطلب أثناء الاجتماع الذي دار بين الرئيس السوفيتي والرئيس الفرنسي، فأثناء تواجد السكرتير العام للأمم المتحدة "همرشلد" (hammarskjöld) في 08 ماي 1959م بعث له برسالة طلب منه أن يستخدم نفوذه بالهيئة لصالح القضية الجزائرية،² لقد سعت الهيئات الرسمية الليبية لاستغلال أي فرصة أمامها للترويج من أجل مشروع الاستقلال وقضية الجزائر دون مراعاة تأثير ذلك على علاقاتها الخارجية بالإيجاب أو السلب.

أما على مستوى مؤتمرات الأمم الإفريقية. امتنعت عن حضور مؤتمر "لاغوس" بنيجريا فقط لأن القائمين على المؤتمر لم يقدموا دعوة للحكومة المؤقتة الجزائرية، وهذا الموقف يعد من أهم الانتصارات الدبلوماسية التي حققتها الثورة في مجال افشال المخطط الكولونيالي لعزل الثورة عن أهم الجبهات المؤيدة لها بإفريقيا، وعندما ترأست دورة وزراء الخارجية للعرب المنعقدة ما بين (1959-1962م) استغلت ذلك المنبر في تنفيذ قرارات

1 - المجاهد، ع: 14 ، مصدر سابق، ص: 07.

2 - بسمة خليفة أبو لسين، مرجع سابق، ص : 57.

جامعة العربية الداعمة للثورة الجزائرية، وهو ما تبين في تصريح وزير خارجيتها في قمة "اشتورة" في شهر أوت 1960 م بقوله: ((أن الجزائر الآن في اشد الحاجة إلى المساندة حتى يستطيع الجزائريون أن يصمدوا في وجه الاعتداء الفرنسي)).¹

بعد مرور ستة سنوات (06) على اندلاع ثورة نوفمبر 1954م نظمت الجماهير الليبية مؤتمرا شعبيا بالعاصمة بهذه المناسبة ليطالب الحكومة بمقاطعة فرنسا رسميا على جميع الأصعدة الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية، وتم بعد ذلك إعلام ممثل الحكومة المؤقتة الجزائرية بطرابلس، وكذا السكرتير العام لهيئة الأمم، ومن ثم الأمين العام لجامعة الدول العربية، وحتى السكرتير العام لمجلس تضامن الشعوب الأفرو آسيوية بالقاهرة، وكل القنصليات العربية والأجنبية وممثليهم وأطراف من المجتمع المدني واتحاداته والاجتماعية بهذا القرار. تجسيدا لقرارات الأمم المتحدة وكل المحافل الدولية الداعمة لحقوق الإنسان والسلام في العالم. لقد تميز الموقف الليبي بالصلابة والجدية في التنفيذ ومقاطعتها البضائع الفرنسية. ما أدى إلى تأزم علاقاتها التجارية مع الدول الموالية للاستعمار الكولونيالي الفرنسي إلا أن الحكومة الليبية نفذت مطالب شعبها وبلغت أهم المحافل التي طرحت فيها القضية الجزائرية دون أن تراعي لما سيحدث بعد ذلك.²

بعد الانتصار الدبلوماسي الذي حققته مظاهرات ديسمبر 1960م قال رئيس الحكومة الليبية "عثمان الصيد": ((إن حرية وحقوق الانسان تجابه امتحانا قاسيا في البلد العربي الشقيق))، وأضاف: ((إذا فشلت الأمم المتحدة عن اتخاذ قرار رادع عادل ، فإن العرب لديهم الإمكانيات والتصميم على مواصلة الجهاد المقدس)).³ وعليه فإن التصريح بين مدى التزام الموقف الليبي إصراره على استقلال الجزائر حتى لو طال الأمد وأن ملاحظة أهم الهيئات

1 - عبد الله مقلاطي، العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص ص: 539-540.

2- بسمة خليفة أبو لسين، مرجع سابق، ص: 59.

3 - محمد ودوع، مرجع سابق ، ص ص: 213-214.

الدولية الممثلة في الأمم المتحدة؛ التي تعهدت على نفسها في حفظ كرامة الشعوب عن طريق تحقيق السلم والأمن فإن الدول العربية باتحادهم سوف يخرجون الجزائر من عتمة الاستعمار إلى نور الاستقلال.

تمائل الموقف الرسمي الليبي أمام مساعي الحكومة المؤقتة الجزائرية التي اشترطت الوحدة الترابية كأساس لاستكمال مشروع الاستقلال وأنه لا يمكن أن تعتبر الجزائر مستقلة فعليا إذا بقي جزء منها تحت وطأة الاستعمار. ففي دورة ديسمبر 1961م للأمم المتحدة ساهمت في الدفاع عن حق الجزائر في حدودها السياسية التي رسمتها الإدارة الفرنسية لأن القانون الذي نص على الحاق الجزائر بفرنسا لم يقتصر على المناطق الشمالية فقط وإنما امتد حتى نهاية الصحراء لذلك فان الاستقلال يكون بالوحدة الترابية دون أي نقص.¹

هـ - موقف السودان الدبلوماسي:

تحكمت الظروف التي أثرت في صناعة القرار السوداني نتيجة النفوذ الغربي بها، ودور الحكومة الفرنسية التي كانت تضغط، وتهدد أية قوة تفكر في مناصرة الكفاح المسلح بالجزائر، إلى جعل الساسة السودانيين بعيدين عن الاتصال المباشر مع قيادة الثورة في مرحلتها الأولى خاصة وأن حكومة الخرطوم قد انضمت لجامعة الدول العربية إلا بعد استعادة سيادتها وجلياء قوات الاحتلال في 1956. وبعد تأكيد مؤتمر الصومام على توطيد علاقات طيبة مع البلدان العربية. زار وفد دبلوماسي من جبهة التحرير الوطني يضم كل من: الشيخ "العباس بن الحسين"، و"اسماعيل بورغدة"، و"أحمد توفيق المدني" العاصمة السودانية الخرطوم للقاء بالسيد "عبد الله خليل" رئيس الوزراء السوداني.²

1 - عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة الجزائرية، مرجع السابق، ص: 546.

2 - بشير سعيدوني، مرجع سابق، ص ص: 147-148.

على الرغم من تدهور الأوضاع الداخلية¹ إضافة إلى التخلف الاقتصادي للبلاد. فقد نتج عن تلك الزيارة التي أجراها الوفد الجزائري للسودان، ترحيب السلطات السودانية من خلال مجلس السيادة عن أسفها لامتناعها عن تقديم المساعدات المادية لكنها، في ذات الوقت عبر عن تأييده المعنوي للقضية الجزائرية بقوله: ((السودان معكم، كفاحكم شريف وعادل، النصر محقق لكم)).² لذلك كانت مستعدة للدعم الدبلوماسي فقد اقترحت في جانفي 1958 م على وفد لجنة التنسيق والتنفيذ المشاركة في مؤتمر أكرام 1958م المقرر بشهر أفريل، وهي من جهتها سوف تضمن الدعم اللازم للثورة، وهو ما تم فعلا لكن التواجد السوداني وموقفه من الثورة لم يلقى التجاوب المطلوب.³

وبما أن مسألة الاعتراف بالحكومة المؤقتة مهمة للغاية لأنها تعطي دفعا قويا لموقف القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة، فقد وجهت الخرطوم عبر سفيرها بالقاهرة في 22 سبتمبر إشعارا يؤكد الاعتراف الرسمي بشرعية الهيئة الدبلوماسية الجديدة التي أضاف بوصفها بأنها حرة. من خلال الأسباب الشرعية التي أحاطت بمشروع انشاء الحكومة المؤقتة من التخطيط إلى التنفيذ حتى تكون هيئة مستقلة بعيدة عن كل الضغوطات، جاء فيها: ((تهدي سفارة السودان بالقاهرة أطيب تحياتها إلى رئيس وأعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ويسرها أن تنتهي عليكم أن مجلس الوزراء السوداني قد عقد جلسة خاصة وقرر الاعتراف بحكومة الجزائر الحرة)).⁴

1 - عان السودان بعد استقلاله في ماي 1956 م من عدة مشاكل داخلية كان من أبرزها الصراع الطائفي ما بين الشمال والجنوب وفي محاولة لتحقيق الاندماج قامت الحكومات التي توافدت على الحكم بتشجيع انتقال العرب من الشمال نحو الجنوب وتقييد البعثات التبشيرية في إطار احياء الثقافة العربية الاسلامية لكن هذه السياسة أدت لقيام ثورة في مجموعة من المدن خاصة بجوبا. ينظر: (شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، دار الزهراء، الرياض، 2، 2002، ص: 420).

2 - سعيدي وهيبه، مرجع سابق، ص: 66-67.

3 - محمد عباس، مرجع سابق، ص: 294.

4 - محمد بجاوي، مصدر سابق، ص: 155.

شكل تغيير النظام السياسي بالسودان في شهر نوفمبر 1958 دورا في توضيح الموقف السوداني وارتباطه على نحو أكثر فعالية في دعم الثورة الجزائرية، خاصة بعد الإعلان عن اعترافها بالحكومة المؤقتة الجزائرية. فقد نسقت جهودها في العمل مع الجمهورية العربية المتحدة. وعليه أكد رئيس الحكومة السوداني "ابراهيم عبود" عن دعمه الدبلوماسي أثناء زيارة "فرحات عباس" للخرطوم عام 1959 م على الرغم من أوضاعه الصعبة، خاصة المادية.¹

إلى جانب مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة شاركت السودان أيضا في مؤتمرات أخرى مثل منروفيا 1959م، ومؤتمر أديس بابا 1960م على المستوى الإفريقي، كل تلك اللقاءات الرسمية أعطت دفعا قويا في تمثيل القضية الجزائرية بفضل مواقف تلك الدول كالسودان فابعد الضغط والتضامن الجماهيري الذي قدمه شعبها مثل: المناضل "ابراهيم محمد النيل" و"حسين فيري" اللذان كونا علاقات طيبة مع "أحمد بن بلة" و"محمد بوضياف" من أجل تأمين العديد من دفعات الأسلحة للمجاهدين.²

أما مؤتمرات الكتلة الأفرو آسيوية، شاركت السودان لجانب مجموعة من الدول الإفريقية مثل (مصر - إثيوبيا - ليبيا - المغرب وتونس) و الأسيوية، ففي 04 فيفري 1957 م قدمت المجموعة طلب يحمل مشروع قرار (رقم 195) إلى الجمعية العامة في الدورة الحادية عشر (11)، فيما يتعلق بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وفق ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة؛ الذي يسعى لحل القضايا الدولية بالطرق السلمية، ودعوة فرنسا للاستجابة لمطالب الشعب الجزائري بعد أن تكف عن سياستها الترهيبية وإعلان الطرفين بوقف القتال تمهيدا لمفاوضات جدية. ذهب كذلك لنفس الموقف في الطلب الذي قدمته

1 - أحمد سعيد، مرجع سابق، ص : 96.

2 - عبد الكريم بلبالي، مرجع سابق، ص: 149.

بعض الدول الآسيوية¹ تحت قرار رقم (199) لدعوة الأمم المتحدة الضغط على فرنسا والطلب من الطرفين للدخول في مفاوضات سريعة تنهي القتال وتسوي الأوضاع بين الطرفين. وغيرها من القرارات مثل: القرار (197) والقرار (194). أثبتت من خلالهم الحكومة السودانية على أي قرار أو لائحة من شأنها أن تحل القضية الجزائرية بالطرق السلمية.² إلا أن السودان عبرت إلى جانب اخوانها العرب عن موقفها في دعم وادراج القضية الجزائرية، ففي دورة الأمم المتحدة الثالثة عشر (13) المبرمة في 16 جويلية 1958م وقعت السودان على لائحة تسجيل القضية الجزائرية لدى الجمعية العامة بالإضافة للوثيقة المرفقة التي تضمنت شرح حالة الحرب في الجزائر وخطورتها، والسبل ممكنة لتخلص من الارهاب الفرنسي وفق ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة، وحيث أن الوضع الاقتصادي المتدهور حال دون الدعم المالي للثورة الجزائرية وفق ما أكده "أحمد توفيق المدني" في زيارته للعاصمة السودانية الخرطوم التي تأسفت عن عدم قدرتها على توفير الدعم المادي، لكنها مستعدة لتقديم الدعم السياسي. الذي انتهى بنصرة الثورة والدعوة لحلها وفق قرارات مؤتمر أكرا "غانا" 1958م.³

جاء في أحد الجرائد التركية المهتمة بالكفاح الشعب الجزائري أنه في أكتوبر 1960 م ارسلت الحكومة السودانية مذكرة عبر جهازها الدبلوماسي تندد فيه بالممارسات الاستعمارية ضد الأبرياء والمدنيين منتهكة بذلك كل أعراف القانون الدولي التي تجرم العنف والاعتداء على الآخر. وهي من هذا المنبر تطالب الحكومة الفرنسية بوقف حكم الاعدام الصادر في حق 150 جزائري.⁴

1- تقع الدول التي تقدمت بالطلب (اليابان والفلبين و تايلندا) تحت الوصاية الأمريكية وهي أيضا أعضاء بالتكتلات العسكرية الغربية، إلا أنهم سعوا من منبر الأمم المتحدة لطلب مراجعة وتدويل القضية الجزائرية والضغط على فرنسا.

2- عبد الكريم بلبالي، مرجع سابق، ص: 150-151.

3 - مريم صغير، مرجع السابق، ص ص: 305-306.

4 - وهيبة قطوش، ((القضية الجزائرية في الجرائد التركية 1954-1962، جريدة أولوس أنموذجاً))، مجلة قضايا تاريخية، مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة، الجزائر، ع: 09، جوان 2018، ص ص: 186-187.

أثناء الاحتفال بالذكرى السابعة (07) لاندلاع ثورة نوفمبر 1954م عبر السودان عن دعمه للكفاح الثوري بالجزائر وتناقل ذلك تصريح "طلعت فريد" عضو المجلس الأعلى للثورة السودانية قائلا: ((على ديغول أن يعترف باستقلال الجزائر، وإلا فإن الجزائريين سيفرضون إرادتهم، ويجبرونه على الخروج من الجزائر مكللا بالعار)). ومنه فقد وافق أيضا مندوبها "أحمد الصياد" لدى الأمم المتحدة، عن تأييده لقرار الحكومة المؤقتة المتعلق بإجراء الاستفتاء تحت إشراف ورعاية الأمم المتحدة حتى يكتسب مصداقية وشرعية أمام الرأي العام الدولي.¹

ثانيا - النشاط الدبلوماسي لباقي الدول الإفريقية اتجاه تدويل القضية الجزائرية

أ- موقف غانا وغينيا الدبلوماسي:

1- موقف غانا:

انتقلت موجة المقاومة والكفاح التحرري من المستعمرات البريطانية إلى الفرنسية بغرب القارة الإفريقية، ففي ساحل الذهب أسس المثقفون "حزب الشعب" بزعامة "كوامي نكروما" ما بين 1945 – 1949م؛ الذي بدا يدعو للاستقلال في كفاحه ويطالب بالحكم الذاتي، حتى يتمكن الوطنيين من التحكم في بعض الجهات الادارية والنيابية التي ستساعدهم باسم حزب الشعب الوطني في المطالبة بالاستقلال والتحرر ، فقد أعلن "نكروما" العمل الايجابي السلمي وطلب تعميمه في كل المناطق من خلال القيام بحملة عصيان مدني تشمل المقاطعة الاقتصادية لشل النشاط البريطاني بغانا، ذلك ما جعل السلطات الاستعمارية تعلن حالة الطوارئ أمام الغضب الشعبي في الفاتح من سنة 1950 م واعتقال المناضلين وعلى رأسهم "كوامي نكروما"، لكن فوز حزب الشعب في انتخابات فيفري 1951م ساهمت

1 - بشير سعيدوني، مرجع السابق ، ص ص 151- 152.

تقوية وجود الوطنيين بالمصالح البرلمانية للمطالبة بالاستقلال مما اضطر بريطانيا لقبول التفاوض والمباحثات لدراسة مشروع الاستقلال.¹

إن الولاء الشعبي الذي حصل عليه "نكروما" كزعيم تحرري مكنه أن يكون رئيسا للبلاد في ظل الحكم الاستعماري في 1950، ومن ثم كأول رئيس وزراء إفريقي وطني في 1956 حيث قام بتغيير اسم بلاده من ساحل الذهب إلى غانا امتدادا لروابط الامبراطورية الإفريقية الإسلامية بغرب القارة. تمكن في 06 مارس 1957م أثناء الاحتفال بالاستقلال الذي حضره 26 دولة. رفع شعار "الكرامة السلام الصداقة"، وشرع "نكروما" في رسم سياسته بإفريقيا القائمة على الوحدة ودعم السلم العام بإفريقيا ومن هنا دعا لمؤتمر أكرافيا في 1958 تحت شعار (التنسيق لشن هجوم نهائي على الاستعمار والتفرقة العنصرية وتحقيق الحرية).²

جاءت دعوة الزعيم "نكروما" ممثلي الثورة الجزائرية لحضور فعاليات مؤتمر أكرافيا تمهيدا للاعتراف بشرعية الحكومة المؤقتة الجزائرية في تمثيل الثورة الجزائرية يوم 10 جويلية 1959 م. حيث جاء اعترافها على الشكل الآتي: ((لقد قررت حكومة غانا أن تمنح اعترافا بواقع الحكومة المؤقتة الجزائرية)). وقد بلغ هذا الاعتراف على لسان سفيرها بالقاهرة "ج ب الرزنا"، فما كان على الحكومة المؤقتة إلا الترحيب بذلك القرار، لكن المناورة الدبلوماسية التي سعى الجنرال "ديغول" من خلالها لعزل الثورة قد فشلت بعد موقف الحكومة الغانية و النشاط الذي قام به "فرانز فانون" في توطيد أواصر العلاقات الإفريقية الجزائرية. أما في الأمم المتحدة، أثناء الدورة الخامسة عشر (15) المنعقدة بشهر أكتوبر 1960 أكد الرئيس الغاني على ضرورة لجوء فرنسا للتفاوض والحل السلمي بعد الانتصارات العسكرية التي حققتها الثورة، وعليه لا خيار في حل القضية سوى التفاوض وفق ما ينص عليه ميثاق الأمم

1- عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، شوقي الجمل، دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص: 177.

2- حسن مكي، ((إفريقيا: اشكالات العمران والتحرر من الجوع والخوف))، المؤتمر العلمي ملتقى الجامعات الإفريقية -التداخل والتواصل في إفريقيا-، الخرطوم، السودان، جانفي 2006، ص: 16.

المتحدة وفرنسا تدرك ذلك جيدا، كما أنها يجب التخلي عن مزاعمها في فصل الصحراء التي تعتبر امتدادا طبيعيا للحدود الجزائرية.¹

2 - موقف غينيا:

ساهم "أحمد سكوتوري" في تشكيل اتحادات وطنية للمطالبة بالتحرك ضمن حزب التجمع الإفريقي بعيدا عن القانون الاطاري الفرنسي، فقد طالب بالاستقلال التام وعبر عن ذلك بقوله أن: ((الحرية أفضل من العيش برضاء العبودية)). كما ساهم ذلك في افشال سياسة "ديغول" في الحفاظ على هيمنته داخل اقليم فرنسا بإفريقيا، مما انعكس على كل من اتحاد مالي والسنغال في 1959م للمطالبة بالانفصال عن المجموعة الفرنسية. فما كان على "ديغول" إلا أن أوقف كل أشكال التعاون الاقتصادي والمالي بعد استقلال غينيا، فقد رمى ذلك "سكوتوري" لانتهاج سياسة خارجية جديدة متقاربة مع المعسكر الشرقي وطلب المساعدة من الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا والصين. إلا أن "تكروما" رأى في اتحاد البلدين (غانا - غينيا) دور في تحقيق وحدة القومية الإفريقية، وبالتالي تحرير افريقيا وتصفيتها من الاستعمار.²

كما وجه الزعيم "سكوتوري" رسالة للرأي العام بغينيا والعالمى بارتباط مصير بلاده واستقرارها بمصير باقي الأقطار الإفريقية بقوله: ((إن جمهورية غينيا جزء لا يتجزأ من إفريقيا.. إن المعركة الدائرة في إفريقيا ..لا يمكن فصلها عن المعركة التي تخوضها غينيا، لأن تطور بلادنا لا يوجه حسب نظرة غينية خاصة ، و انما يجرى في اطار دولي)).³

1- أحمد سعيود، مرجع سابق، ص ص: 118 - 119.

2- محمود متولي، رأفت الشيخ، أفريقيا في العلاقات الدولية، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1975، ص ص: 223 - 224.

3- أحمد سكوتوري، تجربة الثورة في غينيا الحاضر والمستقبل، تر: نور الدين الزراري، دار التحرير لطباعة والنشر، دم، دس، ص ص: 12-13.

من هذا المنطلق أكد الرئيس الغيني "سكوتوري" دعمه لكفاح الشعب الجزائري وعبر عن موقفه قائلاً: ((إننا نريد أن نؤكد بكل قوة تضامنا المطلق مع الشعب الجزائري وممثليه الحقيقيين لأن الجزائر أرض إفريقية والحرب العاشمة على شعبها تمس مجموع الشعوب الإفريقية)). وهو مصمم على الوقوف في وجه التحديات حتى يكمل دعمه للثورة بدون قيود، وتتمكن الحكومة المؤقتة بإحلال السلام على الجزائر بالطرق التي تراها هي مناسبة وهو بذلك أكد على نصرته للقضية الجزائرية وأدرك عدالة مطالبها. لذلك فهو مستعد للتضامن مهما كانت الظروف ومهما اتخذ الكفاح من طريق مسلح أو سلمي . وقد بذهب بموقفه هذا لإدانة أي دولة تتحفظ أو تتردد في اعلان دعمها للثورة بالخيانة قائلاً : ((إن كل حكومة لا تهتم بقضية الشعب الجزائري في استقلاله إنما تشارك الاستعمار في جرائمه، وإن أية حكومة يجب أن تعلن أنها غير مسؤولة عن تأييد الاستعمار ومناصرة الظلم والعدوان)).¹

في يوم 29 ماي 1961م ألقى الرئيس "سكوتوري" خطاباً² عبر الاذاعة الوطنية تحدث فيه عن حيثيات اتفاقيات ايفيان، وشرح موقف حكومته في تأييد شعب الجزائر المكافح على الرغم من امكانياته البسيطة مقارنة بالجيش الذي تمتلكه فرنسا. وانتقل بعد ذلك إلى أن العلاقة التي تربط غينيا بالحكومة الفرنسية مرهونة بتحقيق استقلال الجزائر، وفيما يلي مقتطف من خطابه الذي يوضح موقفه: ((اننا على يقين تام بأن استقلال الجزائر هو أحد العوامل الحاسمة لاستقلال إفريقيا وشرط ضروري لتحديد المصير الحر لمجموع الشعوب الإفريقية، ولهذا نحن مصممون تصميماً راسخاً على تقديم مساعدتنا غير المشروطة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من أجل استقرار السلم في الجزائر)).³

1 - مليكة بن قدور، البعد الإفريقي للثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ، قسم

التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2017/2016، ص: 320.

2 - ينظر : الملحق رقم 04.

3 - ((بمناسبة مفاوضات ايفيان :سيكوتوري ينذر العرب))، المجاهد، ع:97، 05-06-1961، ص : 12.

ب - موقف جمهورية مالي:

أجزاء كبيرة من إفريقيا تميز الوضع فيها بالتوتر والانقسام والانقلابات نتيجة الدور الاستعماري؛ الذي ساهم في تغذية التوتر وتصعيده، ففي السودان الفرنسي مثلا أصدر "ديغول" سنة 1958 قرارا يخول اندماج الحكومة السودانية (مالي حاليا) ضمن الاتحاد الفرنسي خاصة بعد موافقة أغلب الاقاليم على ذلك، وأصبح "موديبيتو كايثا" (Modibito Keïta) رئيسا لاتحاد مالي، وفي العام الموالي اتحدت السنغال مع مالي لغاية أن أصبحت جمهورية مستقلة ضمن المجموعة الفرنسية بزعامة "ليوبولد سنغور"¹، فالتقارب بين السودان الفرنسي وترحيبه بفكرة الاندماج ضمن الاتحاد الفرنسي قد عرقل رجوع الصدى الإيجابي لنشر الثورة الجزائرية في جزء الغربي الإفريقي.

أما في 20 سبتمبر 1960م صرح الزعيم "موديبيتو كايثا" أن الدوافع التي جعلت بلاده تتخلى عن الوحدة مع السنغال؛ هو دعمه اللامشروط للثورة الجزائرية في الوقت الذي أرسل الرئيس السنغالي "سنغور" فيلق عسكري ضمن الجيش الفرنسي لمواجهة جيش التحرير الوطني وفي ذلك قال: ((إن موقفنا من القضية الجزائرية كان عاملا مباشرا في انقسام مالي، إننا نؤيد استقلال الجزائر، هذا الموقف هو موقف جميع الدول الإفريقية... إن حرب الجزائر وحدها سببا كافيا لحمل الدول الإفريقية على قطع علاقاتها مع فرنسا، إذ أن فرنسا تقود في الجزائر حرب إبادة)).² ففي هذا المقتطف اتضح أن الرئيس المالي قد دعى كافة البلدان الإفريقية، لاسترجاع الماضي الاستعماري المرير للوقوف في وجه فرنسا، والضغط عليها بقطع علاقاتهم معها حتى تتوقف عن الحملات الإرهابية التي تمارسها في حق الشعب الجزائري.

1 - فرغلي علي تسن هريدي، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار العلم والإيمان للنشر، مصر، 2008، ص ص: 297 - 299.

2 - اسماعيل دبش، مرجع سابق، ص: 169.

شكلت قادة الثورة علاقات صداقة مع الزعيم المالي "موديبنتو كاييتا"، الذي يعد من أبرز الزعماء الأفارقة المؤمنين بالعمل الثوري، لذلك أعلنت دولة مالي منذ استقلالها سنة 1960 عن دعمها المطلق للثورة الجزائرية من خلال مشاركتها الفعالة بالمحافل القارية، والإقليمية منذ 1960م بمؤتمر اديس أبابا، وكذا مؤتمر الدار البيضاء 1961 مومؤتمر التضامن الأفرو آسيوي لتأسيس حركة عدم الانحياز المنعقد ببيلغراد في سبتمبر 1961م وهنا توسط الرئيس "كاييتا" بنقل برقية نحو واشنطن تتحدث عن ضرورة تفعيل السلام بالبلدان الإفريقية.¹

مهما يكن من الأمر؛ فقد أظهر دعم الثورة تحول في العلاقات الفرنسية المالية؛ فالطلب الذي توجه به الرئيس "كاييتا" في يوم 20 جانفي 1960م للحكومة الفرنسية لسحب قواتها المرابطة بأراضي المالية أثناء اللقاء الذي جمع العديد من الشخصيات الدبلوماسية والسياسية في العاصمة باماكو. هو الأمر الذي جعل الحكومة الفرنسية في موقف حرج خوفا على مكانتها الإقليمية بالمنطقة من جهة، وعدم تمكنها من الرقابة على المناطق الجنوبية الصحراوية من جهة ثانية، وهو مانقلته جريدة المجاهد فيما يلي: ((كما أن الوفاء والتضامن الإفريقي يقتضي من حكومة مالي أن تتخذ هذا الموقف، حتى لا يستغل ترابها الوطني في عمليات حربية ومراقبة عسكرية ضد الشعب الجزائري وضد نشاطه الثوري .. إن الجنرال ديغول ظل مدة طويلة يعتقد أن في إمكانه أن يعزل الجزائر عن بقية شقيقاتها الإفريقية .. لكن تجربة فيديرالية مالي التي كانت القضية الجزائرية (أهم عامل خارجي في انقسامها) دلت على فشل هذه السياسة)).²

1- عبد الكريم بلبالي، مرجع السابق، ص ص: 94-95.

2 - كديدة محمد مبارك، صفحات من تاريخ الجبهة الجنوبية في الثورة الجزائرية 1960-1962، دار عطاء الله للطباعة والنشر، الجزائر، 2019، ص ص: 65-66.

عقب انفصال مالي عن السنغال اعترفت حكومة باماكو في 14 فيفري 1961م بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، مؤيدة بذلك كل المطالب الجزائرية الشرعية الخاصة بحق تقرير المصير، والمطالبة باستعادة السيادة الوطنية. ذلك ما أكدته مراسلات "كايتا" إلى رئيس الحكومة المؤقتة "فرحات عباس" وصولاً إلى امتثال الجزائر أمام مفاوضات الاستقلال. عدا عن ذلك حتى وإن انحصرت المساندة الرسمية التي وقعت تحت تأثير عدة عوامل من بينها النفوذ الفرنسي بالمنطقة، ومحاولته عزل الثورة عن الجبهات الخلفية الإفريقية إلا أن التضامن الشعبي ساهم كثيراً في الضغط على الحكومة لإعلانها عن تأييد الثورة.¹

رحبت حكومة السودان الفرنسي بتكوين علاقات دبلوماسية مع الحكومة المؤقتة الجزائرية بعد إعلان اعترافها المتأخر في فيفري 1961 بشرعية الحكومة المؤقتة كهيئة دبلوماسية وحيدة تمتلك الشرعية القانونية في إدارة مرحلة المفاوضات مع فرنسا، فكما جاء على لسان رئيسها "موديبو كيتا": ((أن حكومة مالي تقرر أن تعترف أن السلطة الوحيدة التي لها حق الكلام باسم شعب الجزائر هي الحكومة المؤقتة)).²

وعلى غير المواقف الدبلوماسية فإن حكومة مالي يوم 18 ماي 1961م اعتبرت أن المساعي الفرنسية لتقسيم الصحراء وجعلها كيانا مستقلاً يعتبر تجاوزاً قانونياً لرسم الحدود الجزائرية. فقبل الحقبة الاستعمارية لم يكن متعارفاً على الكيان السياسي لإقليم الصحراء والرئيس "موديبيتو" قال في ذلك مايلي: ((الصحراء لم تكن في أي وقت كيانا مستقلاً، وهي لم تشكل وحدة جغرافية وسياسية بذاتها)). هذا ما أكد عطفه اتجاه الحكومة المؤقتة الجزائرية فقد ندد بقيام كيان صحراوي مستقل فقط لخدمة المصالح الاستراتيجية لفرنسا. وفي الجانب

1- اسماعيل ديش، مرجع سابق، ص: 169.

2 - محمد بجاوي، مصدر سابق، ص: 154-155.

آخر صرح السيد "محمد حيدره" رئيس المجلس المالي بأن دولته مستعدة لتقديم الدعم المادي للثورة حتى تنال الجزائر حريتها.¹

ج - موقف حكومة الكونغو:

كانت مشاركة الزعيم "بياتريس لوموبا" في مؤتمر أكرام² 1958م لأجل بحث مشروع بلاده الذي يطمح للاستقلال، فقد فتح جبهة المقاومة ضد التواجد البلجيكي، حيث عمت الفوضى أنحاء البلاد فاضطرت بلجيكا إلى إعلان استقلال الكونغو في 1960م. ليصبح "لومومبا" أول رئيس لبلاده بعد استعادة السيادة، لكن ذلك لم يكن كافيا لتحقيق الاستقرار والتوجه نحو التنمية الشاملة، فالمعارضة البرلمانية في التوجهات الفكرية أدت بانقلاب الجنود الأفارقة على الجيش الذي تسيطر عليه شخصيات بلجيكية، وإعلان استقلال "كاتنجا" التي كانت مسرحا لتصفية الحسابات واغتيال رئيس الوزراء "لومومبا". كانت تلك الأحداث كافية لتوتر العلاقات بين الدول الإفريقية أثناء امتثالها لدى الأمم المتحدة، والتي أسفرت عن اختلاف وجهات النظر حول مفهوم الاستقلال، وتأكد ذلك بعد ظهور جماعة الدار البيضاء ومنروفيا.³

إنّ روح التضامن الثورية التي عبرت عنها الرسالة التي بعثت بها الحكومة المؤقتة إلى رئيس الحكومة "جيزنكا" بعد مقتل الزعيم "لومومبا" تحمل مسألتين الأولى تتضمن تضامن الشعب الجزائري مع إخوته الأفارقة في أزمته السياسية. والثانية تتضمن الاعتراف بشرعية الحكومة الجديدة سيدة على حكم البلاد. أما الرد الكونغولي جاء في 19 فيفري 1961 م حمل رسالة تفسر امتنانه لموقف الحكومة الجزائرية من أزمة الكونغو، واعترافها الرسمي والمباشر بشرعية حكومة

1 - عبد الكريم بلبالي، مرجع سابق، ص: 96.

2 - شكل التواجد الجزائري والكونغولي في نفس المحفل الإفريقي كل للدفاع عن قضيته الوطنية، لكن ذلك في نفس الوقت شكل بداية للتواصل بين الزعماء الكونغوليين وقادة الوفد الخارجي لجبهة التحرير لتقديم كل طرف للأخر الدعم المعنوي والتعاطف في مساعي كل طرف لإيجاد السبيل لحل قضيته .

3 - محمود متولي، رأفت الشيخ، مرجع سابق، ص: 228-229.

"ستانلي فيل"، ومنه فلن يكون هناك أي عائق حول إمكانية إنشاء علاقات دبلوماسية بين البلدين.¹

ثالثا - منابر تدويل القضية الجزائرية على مستوى المؤتمرات المغاربية

أ- مؤتمر نقابات المغرب العربي عام 1957م.

مهدت مجموعة من الظروف التي عاشتها الأقطار المغاربية لتبني مشروع الوحدة النقابية لدول المغرب العربي ومنه لعقد مؤتمر بطنجة؛ فقد جاء في المؤتمر السادس (06) للاتحاد العام التونسي للشغل المنعقد في 20 مارس 1956م ما يلي: ((كفاح الجزائر كفاحنا القومي وأنتم على علم بموقف الشعب التونسي بأسره والاتحاد من ضمنه إزاء كفاح الجزائر الباسلة فالتأكيد مطلق في جميع الميادين في الداخل والخارج)). كما توسط الاتحاد العام للعمال الجزائريين لدى الجامعة العالمية للنقابات الحرة لقبول انضمامه كعضو فيها².

تطلع ميثاق الصومام لأهمية نشاط الفئة العمالية داخل التنظيم النقابي في دعم الكفاح التحرري بالجزائر؛ فقد تقرر من خلاله أنه: ((ينبغي لطبقة العمال أن تسهم مساهمة أقوى نشاطا يكون لها الأثر البالغ في تطور الثورة السريع وفي قوتها ونجاحها النهائي.))، ومن هذا المنطلق اتسعت دائرة الاحتجاجات العمالية مثل ما حدث يومي 01 و 13 نوفمبر 1956م. كما أنه ساهم في عرقلة النشاط الاقتصادي الكولونيالي؛ الذي من شأنه أن يضعف مداخله المالية المنفقة في محاولة القضاء على الثورة، ومن هنا أيضا نجد أن جبهة

1 - محمد بجاوي، مصدر سابق، ص: 161

2 - البزاز سعد توفيق عزيز، ((العلاقات الخارجية للاتحاد العام التونسي للشغل))، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العراق، ع: 12، 2013، ص: 24.

التحرير الوطني عملت على المزج بين العمل السياسي والتنظيمي من جهة، التأثير على الاستعمار بالعمل المسلح والإعلامي من جهة ثانية.¹

قام الاتحاد العام بتوطيد علاقات الصداقة والتعاون مع العديد من التيارات والاتحادات النقابية من أجل كسب الدعم للثورة الجزائرية؛ فقد جعل الاتحاد النقابي للنشاط السياسي الأولوية على المطالبة بحقوق طبقة العمال ومصالحهم الشخصية من خلال ربط مصير تلك الشريحة الاجتماعية وأهدافها العمالية باستقلال الجزائر، مما ينعكس على تحسّن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في النهاية²؛ إذ يمثّل الاتحاد العام هيئة مستقلة عن جبهة التحرير الوطني رغم وحدة الهدف والترابط في خدمة القضية الوطنية. فانعكاسات الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة المنعقدة ما بين 20-27 أوت 1957م بالقاهرة؛ التي تمّ من خلالها إقصاء دور النشاط السياسي وانحصاره لصالح العسكريين، إلا أنّها أكّدت بعد اجتماعها بتونس أيام (25-29) من ذات الشهر على اعترافها بالدور الإيجابي للحكومتين التونسية والمغربية وسعيهما في إيجاد حلّ سلمي للقضية الجزائرية، والعمل على توحيد الجهود الرسمية لبلدان المغرب العربي من أجل استقلال الجزائر، فرغم الأهمية البالغة لهذه الدورة في تحديد الأطر السياسية والعسكرية والإدارية للثورة الجزائرية والضغط التونسي على جبهة التحرير للتوسط لدى الأمم المتحدة في حل القضية الجزائرية، إلا أنّ ذلك لم يؤثر على علاقة المؤسسات النقابية المغربية بعلاقاتها بجبهة التحرير، ومنه كان الإعداد لعقد المؤتمر العمالي.³

1 - قناش محمد، النقايبون الجزائريون والمسألة الوطنية 1946-1956، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة السانبة وخران، 2011-2012، ص ص: 317-318.

2 - حيمر صلاح، ((النشاط الثوري للاتحاد العام للعمال الجزائريين بالخارج 1956-1962))، مجلة الحوار المتوسطي، جامعة الجبالي اليباس، سيدي بلعباس، الجزائر، م 12، ع 2، ماي 2012، ص: 302.

3 - عبد الله مقلاتي، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص: 289.

حاولت فرنسا خنق الثورة بمنح امتيازات تجارية مربحة لكل من تونس وليبيا فرغم عجزها في استمالة التجار في كلتا الدولتين، إلا أنها لجئت إلى إغراء المغرب الأقصى بالنفط الجزائري، لكنه أيضا رفض تلك الصفقة سنة 1957م، وذلك حرصا منه على عدم المساس بكرامة القضية الجزائرية ووطنيتها. من هذا المنطلق تقدّم العمال المغاربة في 31 جانفي 1957م بإضراب عام بمدينة الرّباط تأييدا للقضية الجزائرية. كما بادرت السيدات المغربيات بمراسلة "م أم" لتوضيح معاناة الشعب الجزائري في ظل الإرهاب الاستدماري. أما الملك المغربي أثناء الاحتفالات السنوية بذكرى العيد العالمي للعمال في 01 ماي 1957م وجد الفرصة ليحيي العمال من جهة ويدعو الشعب المغربي إلى نصرته القضية الجزائرية من جهة أخرى. لقد كانت الأشهر التي سبقت فعاليات المؤتمر النقابي حافلة في نشاطاتها، فأسهمت بشكل أو بآخر في التعريف بقضية الكفاح الجزائري وطلب الدعم له، وبالتالي تمكن الاتحاد العام للعمال الجزائريين من توسيع نطاق الثورة في العالم بتوجيه رسالة لدول العالم إلى ضرورة مراعاة المطالب التي جاءت بها الثورة، والتي تعتبر حق مشروع لجميع أقطار العالم في الحرية والمطالبة بالاستقلال.¹

تمكن الاتحاد العام للعمال الجزائريين من تقوية علاقته مع كل من الاتحاد التونسي والمغربي، مما سمح باستقرار في تونس وفتح مقرا له لمزاولة النشاط الإعلامي وكسب الدعم للثورة. أمّا الاتحاد المغربي للشغل وتعبيرا عن موقفه في دعم الثورة جعل يوم الفاتح من ماي عيدا لوحدة الشمال الإفريقي، وبهذا توسعت أفق العمل النقابي الجزائري مع كل من تونس والمغرب وليبيا والعديد من الدول العربية، ليلغي ذلك الترابط جميع المحاولات الدّعائية للاستعمار في توجيه الرأي العام الدولي.²

1 - مريم صغير، مرجع سابق، ص ص: 160-161.

2 - غيلاني السبتي، فالتة فيصل، ((قراءة في النضال النقابي والسياسي للاتحاد العام للعمال الجزائريين على المستويين الداخلي والخارجي إبان الثورة التحريرية 1954-1962))، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ع: 6، ديسمبر 2015، ص: 10.

اجتمع كل من الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد العام للعمال الجزائريين والاتحاد التونسي للشغل، وكذا الاتحاد العام الليبي في طنجة من 20 إلى 22 أكتوبر 1957 في إطار السعي لتوحيد الحركة النقابية بدول المغرب العربي، ومنه للمشاركة في تحرير الأقطار المغاربية من كل أنواع السيطرة الاستعمارية. وقد وضع المؤتمرين شرط استقلال الجزائر كضرورة ملحة لبلوغ الهدف المنشود¹. كما تطرّق للعلاقة بين النظام النقابي لبلدان شمال إفريقيا مع باقي المنظمات العمالية الأجنبية والدولية. ونتيجة للمكانة الهامة للاتحاد العمالي الجزائري وعلاقته المتينة بالاتحادات المغربية كانت مسألة القضية الجزائرية محط اهتمام المؤتمر ومن أولوياته، فقد أدركوا أهمية تحرير الجزائر كأساس لتحقيق الأمن والسلم بالمنطقة، وبالتالي النهوض بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي بعد التّخلص من الهيمنة الإمبريالية؛ حيث جاء في المؤتمر مايلي: ((إنّ الجزائر هي العامل الأساسي للتوتر السائد على العلاقات الفرنسية المغاربية ومصدر الاضطراب الدائم .. الذي يعرقل التطور الاقتصادي والاجتماعي ..))². ومن بين القرارات التي خرج به المؤتمرين تتضح في النقاط الآتية:

- صياغة عريضة تشرح ما حدث في الجزائر من انتهاك للحرمات واعتقالات واسعة في حقّ المدنيين الأبرياء والإبادات الجماعية للضغط على الثّوار وخنق الثّورة من الداخل، وهذا غير خافي على الجماعات العمالية التي تتميّز بالوعي الوطني والحسّ السياسي الذي سيحول لها الشّروع دون تفكير أو ضغوطات للمطالبة باستقلال الجزائر، وإجبار فرنسا على

1 - عمر بوضربة، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1954-1962، مرجع السابق، ص : 278.

2- عيسى ليتيم، ((دور نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين في تدويل المشكلة الجزائرية الجامعة العالمية للنقابات الحرة أنموذجاً))، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، م: 7، ع: 2، د س، ص: 189.

الاعتراف بذلك إيماناً منهم بمشروعية كفاح الجزائريين للمطالبة في التخلص من جميع أشكال الهيمنة والاستعمار.¹

- التّعجيل باستقلال الجزائر، ومن ثمّ تحرير اقتصاد بلدان شمال إفريقيا من هيمنة الاقتصاد الكولونيالي ورفع الاحتكار عن التجارة الخارجية، وذلك لن يكون إلا إذا اتحدت الأقطار المغاربية.

- المطالبة بالوحدة التّرابية وحقّ البلدان المغاربية في الصحراء؛ التي تعد شرطاً لا يمكن التنازل عنه في تحقيق الاستقلال الكامل عبر كامل التراب الوطني، وحيث أكدّ هذا المنبر أنّ السلام بإقليم شمال إفريقيا لن يتحقّق مدام جزء منه تحت وطأة الاستعمار.

- المطالبة بتحقيق الاستقلال الشامل في جميع المجالات والتخلص من سياسة التسلط الاستعماري وفق يلي: ((إن مؤتمر طنجة يمثل خطوة بعيدة نحو تحقيق الهدف الذي تطمح إليه جميع شعوب الشمال الإفريقي، وبالأخص العناصر الحية الشغيلة .. وهذا الهدف هو التّحرير التام لجميع بلاد المغرب تحريراً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً)).²

- أدان المؤتمر السياسة الاستعمارية جراء الإبادات والاعتقالات الجماعية التي ترتكبها دون محاسبة متجاوزة بذلك قرارات الأمم المتحدة الواردة في الدورة الحادية عشر (11) ولا بما أقرته الاتحادية الدولية للنقابات الحرة، ولذلك فإنّ نقابات بلدان شمال إفريقيا سوف تبقى صامدة ومصرة على الدفاع عن قضية استعادة السيادة الوطنية الجزائرية، فقد طالب العمال بإحياء ذكرى اندلاع الثورة من كل عام بالفاصح نوفمبر.³

- أكد المؤتمر على أن التّعاون بين النقابات الأربعة تعدى الاعتبارات العاطفية ذات البعد الإنساني؛ بل إنّ سوء وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بها والترابط التاريخي

1 - عمر بوضرية، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية (1954-1962)، مرجع السابق، ص: 278.

2 - المجاهد، ع: 12، 15/11/1957، ص: 9.

3 - عيسى ليتيم، مرجع سابق، ص: 189-190.

والجغرافي الذي أسهم كثيرا في نجاح هذا التكتل النقابي، إذ جاء فيه كما يلي: ((بل أصبح مبنيا على قاعدة متينة وتيقظ كامل أمام الواقع والقرارات التي اتخذت في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي تبيين ذلك جيدا)).

- رفع المؤتمر ما توصل إليه لصعيد الحكومي والرسمي؛ إذ يحث حكومات الدول على عقد اتفاق مع قادة جبهة التحرير الوطني لتوحيد جهودهم السياسية على مستوى أهم المنابر الداعمة لحقوق الإنسان عامة وحقوق اللاجئين بشكل خاص ومواصلة المنظمات الوطنية للأقطار المغربية الكفاح لتحرير شمال إفريقيا تحريرا شاملا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

- محاولة إنشاء نظام اقتصادي جديد بعيدا عن التبعية للاقتصاد الكولونيالي من خلال تحرير التجارة الخارجية، وإنشاء عملة وطنية بالتخلص من التعاملات النقدية الأجنبية، ومنه إنشاء سوق مشتركة ومتحدة جمركيا. بهذا الشكل نتخلص من (الميثاق الاستعماري) من جهة، ومن جهة أخرى تتوثق العلاقات الاقتصادية فيما بين الأقطار المغربية؛ الذي سينعكس على التطور الاقتصادي والرفاه الاجتماعي.¹

- سعى الاتحاد العام للعمال الجزائريين من خلال اتصالاته بمختلف الاتحادات العمالية والنقابية بدول المغرب العربي لتوحيد التطلعات الأيديولوجية في إعادة إنشاء تنظيم اقتصادي، واجتماعي وسياسي، مما جعله يطرح هذا الهدف ويوسع أفقه لدى باقي الدول الإفريقية مثل غانا.²

- ينهي المؤتمر انشغالاته بتقديم جملة من التوصيات تخدم مصالح الطبقة العمالية في العالم بعد ما تأكد من الصدى الذي سيحققه المؤتمر في سبيل خدمة القضية الجزائرية، فكما جاء فيه: ((إنّ المؤتمر يحي جميع عمال العالم الذين يكافحون من أجل التقدم

1 - المجاهد، ع: 12، مصدر سابق، ص: 09.

2 - نفسه، ع: 11، 01/11/1957، ص: 07.

الاجتماعي والحرية ويتمنى أن تتحقق الوحدة النقابية في العالم ويقرر أن يعمل لهذا الشأن في نطاق الاتحادية الدولية للنقابات الحرة¹.

ونتيجة للأهداف التي حققها المؤتمرين فقرروا الاجتماع مجددا بالعاصمة السويسرية "جنيف" ما بين 08-09 مارس 1958م للتأكيد على ما جاء في قمة طنجة النقابية فيما يتعلق بالقضية الجزائرية، حيث تشددت قراراته التي خدمت القضية الجزائرية في ما يلي:

- توجيه اتهام صريح يدين الاتحاد الحر بسكوته وتحفظه عن الجرائم التي ترتكبها فرنسا بحق الشعب الجزائري.

- تنسيق الجهود والمطالب النقابية بين الاتحادات الأربع (التونسية والمغربية والجزائرية وليبية) للهجوم وفضح السياسة الاستعمارية.

- اتساع دائرة التضامن بعقد الدورة الثالثة (03) للمؤتمر بـ"صفاقس" تونس يوم 16 أوت 1961م، أين تمّ مراجعة وتأكيد قرارات الدورتين السابقتين في إدانة الاستعمار وعزم الحضور على مواصلة الكفاح المسلح لتحرير أقطار شمال إفريقيا تحريرا كاملا².

ب- مؤتمر طنجة 27-30 أبريل 1958:

إن الظروف التي عرفتها الأقطار المغاربية الثلاث من اضطرابات جعلت رئيس حزب الاستقلال المغربي "علال الفاسي" يفكر في توحيد الأقطار المغاربية؛ وفق ما صرح به في بداية 1958 حين قال ما يلي: ((والآن وقد تحقق الاستقلال، فمن واجبنا أن نبذل أقصى مجهوداتنا لتحقيق التعاون الذي كان شعار الحركات المغربية، حركات تونس والجزائر والمغرب، وأن نتجه إلى توحيد الشمال الأفريقي -المغرب العربي - في دولة متحدة، لأنه لم يعد هناك مجال للعزلة ولا للوطنية الضيقة في هذا العصر³)).

1 - نفسه، ع 12، مصدر سابق، ص: 09.

2 - غيلاني السبتي، فالتة فيصل، مرجع سابق، ص: 11

3 - محمد علي داهش، مرجع سابق، ص ص : 188 - 189.

حاولت السياسة العسكرية الفرنسية إجهاد الثورة من الداخل وضربها في خارج من خلال الاعتداءات العسكرية على الحدود التونسية والمغربية، واعتبرت أراضيها قواعد خلفية لضرب الجزائر، وما زاد من تفاقم الأوضاع التحالف الفرنسي الإسباني لسحق الجيش المغربي في الجنوب سنة 1958م، بالإضافة لعملية قصف ساقية سيدي يوسف. جعل كل هذا "علال الفاسي" يبادر بطرح مشروع للوحدة بين الأقطار المغاربية. حيث تم الاجتماع التحضيري للجنة التنفيذية للحزب المغربي في 02 مارس 1958 أين اتفق الحضور على التعاون المشترك أمام استفحال المخاطر الاستعمارية، ومنه أعلنت اللجنة عن احتجاجها ضدّ خلق منطقة تدعى حاليا بمنطقة الموت بين الحدود الشرقية الجزائرية التونسية، والتي عانى سكانها من الاضطهاد¹، فالأهداف الحقيقية التي سعت لها الحكومتين المغربية والتونسية من هذا المؤتمر التداولي: أنّ تقدّم التزامات لدول الليبرالية حول الامتناع عن الانفراد في تحديد السياسة الخارجية واشترائهما في التأثير على مسار الثورة الجزائرية، ومنه عزلها عن أي تحالف مع الكتلة الشرقية الشيوعية، فيما تبقى مسألة المساعدات المالية حبرا على ورق في إطار الضغوطات السياسية والعسكرية، بذلك تتجنب جبهة التحرير نفس الطريق الذي اتخذته مصر بتقاربها من الاتحاد السوفيتي². وعليه قامت الهيئات الحزبية الممثلة في حزب الاستقلال المغربي وحزب الدستور التونسي، وجبهة التحرير الوطني بالاجتماع بعيدا عن الأطر الرسمية؛ لأنّ الجزائر لم تحصل على استقلالها بعد³.

ومما سبق؛ نستنتج أنّ الاتفاق بين الأطراف الثلاث كان على المستوى الحزبي وليس على المستوى الرسمي والحكومي؛ الذي قد يفسّر مساعي الأطراف الثلاث منذ ميلاد الحركة

1 - مقالاتي عبد الله ، دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية 1945-1962، مرجع سابق، ص ص: 153-154.

2 - محمد حربي، مصدر سابق، ص: 177.

3 - صلاح العقاد، مرجع سابق، ص: 420.

الوطنية ونجم شمال إفريقيا في تعزيز مشروع الوحدة المغربية، إضافة لكون الجزائر لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية؛ فهي لا تتمتع بالسلطة سواء الداخلية أو الخارجية، لذلك كانت قراراته تكون صادرة على المستوى الحزبي وكيف يتعدى ذلك المستوى الرسمي.

تمهيدا لعقد المؤتمر المغربي، جرى الاتصال الرسمي بين الطرف التونسي والمغربي في الفترة الممتدة ما بين 19-22 مارس 1958 م لدعم جهود الوحدة المغربية، والاتفاق على البروتوكول التمهيدي لعقد مؤتمر طنجة، حيث أكد الحاضرون بما فيهم ممثلين عن جبهة التحرير الوطني على ضرورة ربط استقلال تونس والمغرب الأقصى بمصير استقلال الجزائر¹، وعليه تمّ الاجتماع فعليا بمدينة طنجة في "قصر المارشان" الملكي بين 27-30 أبريل 1958م، برأسه "علال الفاسي" كمثل عن حزب الاستقلال المغربي، وعن الوفد التونسي حضر كل من "الباهي الأدغم"، و"الطيب المهيري" و"عبد الله فرحات"، و"أحمد تليلي"، "علي البلهوان"، "عبد المجيد شاكور"، أمّا ممثلو جبهة التحرير الوطني فقد حضر كل من: "فرحات عباس"، "عبد الحفيظ بوصوف"، و"عبد الحميد مهري"، "أحمد فرنسيس"، "أحمد بومنجل"، "ملود قايد" (المدعو رشيد) وغيرهم. أعلن الوفود على افتتاح الجلسات بعد أن قام كل ممثل طرف بإلقاء الخطبة الافتتاحية؛ حيث ألقى "الباهي الأدغم" كلمته عن الوفد التونسي و"أحمد بلفريج" عن حزب الاستقلال المغربي فيما مثل الحاضرون الجزائريون عبد "الحميد مهري"، اتفقت الخطب الثلاث (03) على السعي وراء الاستقلال الشامل في إطار وحدة المغرب العربي².

لكن قادة جبهة التحرير الوطني اختلفوا فيما بينهم حول تلبية نداء المشاركة في المؤتمر المغربي؛ فالرأي الأول عارض المشاركة لأن تشكيل اتحاد مغربي وفق الأهداف المسطرة من شأنه أن يعرقل مشروع الوحدة العربية بين المشرق والمغرب، وبالتالي سوف

1 - محمد علي داهش، مرجع السابق، ص: 189.

2 - معمر العايب، مؤتمر طنجة المغربي دراسة تحليلية وتقييمية، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص: (137-139).

يؤثر على العلاقات وفق ما يطمح له "جمال عبد الناصر" في إطار القومية العربية ولاسيما بعد موقفه الداعم للثورة الجزائرية، في حين أنّ الحزبيين الوطنيين التونسي والمغربي كان لديهما تخوف من التقارب الناصري مع الجمهورية السورية في إطار إنشاء الجمهورية العربية المتحدة، فيما ركز الموقف الثاني على مصلحة القضية الوطنية من حيث أنّ الجارتين تونس والمغرب يشهد لهما تضحيتهما في تقديم جميع أشكال الدعم المادي والمعنوي.¹

لذلك اتصل "عبد الحميد مهري" بالزعماء المعتقلين في حادثة اختطاف الطائرة (ابن بلة ورفاقه) لاستشارتهم في الموضوع؛ حيث رد "أحمد ابن بلة" على دعوة المشاركة برسالة في 26 أبريل 1958م: عبر من خلالها تأسفه لكون المؤتمر سوف يكون على الجهات الحزبية فقط دون الحكومية؛ الذي قد يوضح تراجع تونس والمغرب عن التزامهما في الميدان العسكري. هذا ما يجب التطرق له وجعله من الأولويات الموقف الجزائري، كما أوصى بطرح قضية استعجال فرنسا بمنح استقلال تونس والمغرب الأقصى وانعكاسات ذلك على العمل المسلح في الجزائر الذي جعل الاستعمار يتبنى استراتيجية التفرغ للجزائر من أجل عزلها، وبالتالي يجب على تونس والمغرب بعد تخليهما عن الكفاح المشترك أن تقدم التزامات سياسية لدعم القضية الجزائرية بعد التراخي الذي شهدته الفترة السابقة². أما "عبد الحميد مهري" بصفته مسئول الشؤون الاجتماعية، فقد لخصّ دواعي مشاركة جبهة التحرير في المؤتمر المغاربي من خلال النقاط التالية:

- التأكيد على روح التضامن بين الشعوب المغاربية لتصعيد الكفاح المسلح في الجزائر.
- التركيز على عناصر الجيش الفرنسي الاستعماري المرابطة بالأراضي التونسية والمغربية وتأثير ذلك على العمل المسلح في الجزائر وعلاقته بالخارج. ومنه وجب التخلص من هذا الأمر في إطار تصفية الاستعمار.

1 - غيلاني السبتي، مرجع سابق، ص : 11.

2 - معمر العايب، مرجع سابق، ص ص: 129-130.

- ((التمهيد لتشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية)) حسب ما ورد في آخر اجتماع للجنة التنسيق والتنفيذ. حيث تمّ تبني سياسة فضح الاستراتيجية الاستعمارية وحلفائها الغربيين لضمان حصول على الإمداد بالأسلحة من الدول الاشتراكية.¹

بعد قبول جبهة التحرير الوطني لعقد المؤتمر، قام "عبد الحميد مهري" بالتركيز على جملة من النقاط أثناء خطبته الافتتاحية المتمحورة حول الأسس المنطقية والمرجعيات لقيام اتحاد الدول المغربية. كما أشار بيان أول نوفمبر 1954م، كما طرح مسألة الجيش الفرنسي المتواجد بتونس والمغرب والذي يعمل ضدّ الثورة والثوار، وكما أنّه ندّد بحلفاء فرنسا من الدول الغربية وحلف الشمال الأطلسي.²

استجاب حزب الدستوري التونسي لدعوة حزب الاستقلال المغربي في سعي الطرفين لحل القضية الجزائرية ضمن الحفاظ على الاطار العام لعلاقة التعاون الفرنسي المغربي الذي دعا اليه الرئيس "بورقيبة"، وهو الأمر الذي جعل الممثل التونسي يقترح عقد المؤتمر على أراضيه أو بالرباط المغربية لدراسة الكيفيات الممكنة لتحقيق جلاء القوات الأجنبية المرابطة في الجزائر على طول حدودهما الشرقية والغربية، وبذلك يكونا قد تخلصا من العائق الاساسي لتحقيق الوحدة المغربية، وكل ذلك من شأنه أن يقضي على مشاكل سياسية متراكمة داخليا، كان من أهمها ذلك التورط الذي جعل النظام التونسي يوافق على منح امتيازات واسعة وحيوية للنظام الاستعماري في استخدام بعض المراكز من قوات ومطارات وهيئة مراقبة البحرية وغيرهم في رصد تحركات جيش تحرير الجزائري، بإضافة إلى هيمنتها على ادارة الشؤون الدفاعية خاصة أن المؤسسة العسكرية التونسية قد أنشأت

1 - نفسه، ص ص : 131-132.

2 - الزّين محمد، ((التضامن المغربي في مؤتمر طنجة 1958 ودوره في دعم الثورة التحريرية))، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، م: 8، ع: 1، 10/07/2018، ص: 342.

على النمط الفرنسي، وفي هذا المؤتمر ستسعى تونس بعيدا عن الاطارات الحكومية لتخلص من هذا المأزق، بعد التأثر التونسي بالفكر الغربي.¹

مما سبق؛ فقد تم الاتفاق على أربع قضايا هامة للمنطقة بدايتها من العمل على استقلال الجزائر لغاية تشكيل منظمة مغربية لخدمة مصالح الدول الأعضاء وهي كالاتي:

- التأكيد على مبدأ ((حق الشعب الجزائري المقدس في السيادة والاستقلال الشرط الوحيد لحل النزاع الفرنسي الجزائري)). كون وصول الثورة للبعد الدولي جاء بعد جهود سياسية ودبلوماسية كبيرة أثبتت أمام العالم، وبالأدلة على دور الاستعمار في تضليل الرأي العام عن حقيقة ما حدث في الجزائر. وعليه فالقضية وصلت لمرحلتها الأخيرة من خلال ارغام جميع الهيئات الحكومية وغير الحكومية والمدنية للاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وذلك سوف يكون بعد الموقف التونسي والمغربي الحازمين في دعم مشروع استعادة السيادة للجزائر.²

- إمكانية إنشاء حكومة جزائرية على الصعيد المغربي، وفي اطار ذلك تم الاتفاق على إجراء مشاورات مع حكومتي المغرب وتونس من أجل إقامة حكومة مؤقتة جزائرية في المنفى.³

شكل موضوع الوحدة المغربية في ظل عدم استكمال استقلال الجزائر، و تعدد التوجهات السياسية، نقطة خلاف بين البلدان الثلاثة. وضعف قرارات مؤتمر طنجة ليتحول صراع بين جبهة التحرير الوطني والحكومة التونسية في شهر جوان 1958م بعد توقيعها على اتفاقية "ايجلي" مع فرنسا من جهة، والمشاكل الحدودية مع المغرب نتيجة تصاعد

1 - سامية صالح، ((الدوافع السياسية لمشاركة الحزب الحرّ الدستوري التونسي الجديد في مؤتمر طنجة 1958))، مجلة

الباحث، م: 12، ع: 2، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، جوان 2020، ص: (119-121).

2 - مقالاتي عبد الله، ((الثورة الجزائرية ومؤتمر طنجة المغربي أبريل 1958))، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ع: 18، 2015، ص: 217.

3 - بوضربة عمر، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص: 44.

النشاط الثوري على الأراضي المغربية من جهة ثانية ، وحتى أن العلاقات بين تونس والمغرب الأقصى توترت أيضا بسبب موقف الحكومة التونسية من المسألة الموريتانية.¹

ج- مؤتمر المهديّة بتونس من 17 - 20 جوان 1958م:

مع مجيء الجنرال ديغول للحكم تغيرت استراتيجية الاستعمار من موقف الضعف والتراجع إلى التقدم بتبنيه سياسة أكثر تقاربا مع تونس والمغرب من خلال سعيه لتكريس سياسة الدمج، وتغيير في العناصر القيادية في الحكومتين مع التأكيد على خيار الاستقلال وفي هذا اعتبر "بوعبيد"؛ أن تقليد الجنرال ديغول للحكم حدث عالمي كما قال: ((إن مجيء ديغول إلى السلطة حدث عالمي، فإذا كان موقف فرنسا بالغ الضعف على المستوى الدولي ، قبل مجيء ديغول، فمنذ مجيئه تبدلت الأمور)) فيما يتعلق بتوتر العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية أو بالتقارب نحو الاتحاد السوفياتي، والذي سوف يكون له تأثير على الثورة الجزائرية².

كما حاول تقويض الثورة بوضع استراتيجية جديدة تهدف في أساسها القضاء على الثورة من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق آمال الجنرالات الغلاة الذين شاركوا في الانقلاب ضدّ الجمهورية الفرنسية الرابعة (04) في 13 ماي 1958 م، ومحاولة تلميع صورة الفرنسية دبلوماسيا بعد قيامها بالاعتداء على أهمّ الجبهات الخلفية لدعم الثورة الجزائرية، ومتمثلة في مصر، والمغرب الأقصى، وتونس. فبعد الهجوم على ساقية سيدي يوسف صرحت إحدى الصحف الفرنسية وصفنا الموقف الفرنسي بما يلي: ((ومرة أخرى أملت الجزائر سياستها على فرنسا، وهذه المرة كارثة، والجزائر تقتخر بأنها سيدة باريس))، فتلك الحادثة حفزت تونس والمغرب على الإسراع لرفع القضية لدى هيئة الأمم المتحدة³. أمّا "ديغول" فقد حاول

1 - عبد الله مقالتي، العلاقات الجزائرية المغربية، مرجع سابق، ص : 245.

2 - محمد حربي، مصدر سابق، ص: 177.

3 - لخضر شريط، مرجع سابق، ص ص: (17-19)

الضغط على تونس والمغرب، وهو ما جعل الحكومة التونسية تمتنع عن تمرير دفعات الأسلحة منذ جوان 1958م، حيث تم مصادرة شحنة ضخمة¹.

نتيجة للأوضاع سابقة الذكر، كان لابد من عقد اجتماع لدراسة التطورات الحاصلة بالمنطقة المغاربية، فكان ذلك بمدينة "المهدية" تونس ما بين 17-20 جوان 1958م، بحضور ممثلين عن الحكومة التونسية وهم؛ "الباهي الأدغم"، "الصادق مقدم" و"الطيب المهيري". وعن الحكومة المغربية حضر كل من؛ "أحمد بلافريج" رئيس الحكومة، و"عبد الرحيم بوعبيد". فيما مثل الوفد الجزائري للجنة التنسيق والتنفيذ كل من؛ "فرحات عباس"، "كريم بلقاسم"، "أحمد بوصوف". وغيرهم. انطلق المؤتمر مع الساعة الثامنة (20:00 مساء) في دراسة العديد من المسائل التي نوقشت بمؤتمر طنجة، كان من أهمها:²

- تكوين مكتب يتولى شؤون الأقطار المغاربية يضم ستة (06) أعضاء كل عضوين يمثلان بلدا من البلدان الثلاث، فقد اتفق المؤتمر على أن يكون المكتب الأول بالرباط يضم عضوين مغربيين والثالث جزائري، والثاني مقره بتونس ويضم عضوين تونسيين والثالث جزائري، وبهذا يكون للجزائر دراية بما يحدث في جارتها عن طريق ممثليها، كما أن الظروف كانت غير مناسبة لفتح مكتب بالجزائر مع ضغط الجمهورية الخامسة الفرنسية.

- تكوين مجلس استشاري يشمل ثلاثون (30) عضوا كل عشرة منهم من أحد البلدان الثلاث أما جلساته فتكون بشكل دوري وبالتناوب بين المغرب وتونس.³

1 - ينظر الملحق: الجدول رقم (10).

2 - جلامة عبد الوحيد، مرجع سابق، ص: 310.

3 - عمر بوضربة، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية (1954-1962)، مرجع سابق، ص: 291.

- تكثيف الجهود الدبلوماسية لتحقيق استقلال الجزائر من جهة، ومن جهة ثانية التخلص من الاستعمار الذي عاشه الشعب الجزائري من أساليب قمعية وترهيبية أو حتى الإغرائية من لإخماد الثورة.¹

- كان من الجدير أن تحسم الدولتين مسألة الإعانة المالية المتفق عليها في ديباجة قمة طنجة، ولكن الظروف التي عاشتها المنطقة خاصة الضغط الفرنسي جعل الحكومة التونسية تتراجع في موقفها، وتتحجج بأن مصادرها المالية غير كافية لتقديم الدعم للثورة الجزائرية الذي لا يرقى لمستوى المساهمة في جامعة الدول العربية، حسب تصريح "الباهي لأدغم".²

- التأكيد على مسألة تصفية الاستعمار من خلال جلاء قواته العسكرية المرابطة بالأقطار المغربية الثلاث، ومنه توحيد المواقف ضمن صوت واحد بمنبر الأمم المتحدة، وإدانة سياسة الجنرال "ديغول" بإدارة الأحداث في المنطقة المغربية.³

- وفي ختام الجلسات، تمّ التطرق لقضية المؤسسات والتمثيل السياسي عن طريق تشكيل هيئة حكومية مؤقتة بالجزائر. رغم أنّ المؤتمر لم يعطي العناية الكافية لمؤسسات الوحدة المغربية باعتبارها محورا أساسيا في الجلسات نتيجة الخلاف الذي نشب بين المؤتمرين حول القضايا المتعلقة بالموقف لدى الأمم المتحدة K وعرض الوساطة التونسية المغربية وغيره. إلا أنّ المؤتمر خلص لتشكيل الأمانة الدائمة، والمجلس الاستشاري، والسبل الممكنة لإنشاء الحكومة المؤقتة الجزائرية حسب الهيئة الاستشارية التي طلب من خلالها "السيد بوعبيد" و"الباهي الأدغم" على أنّ الإعلان عن الحكومة من حيث المكان والتاريخ واختيار الأعضاء والظروف المحيطة بكل ذلك.⁴

1 - المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الذكرى الخمسون لتأسيس الحكومة

المؤقتة الجزائرية 19 سبتمبر 1958-19، الجزائر، سبتمبر 2008، ص: 25-26.

2 - عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص: 237.

3- جلامة عبد الوجيد، مرجع سابق، ص: 311.

4 - عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص: 241-242.

من هذا المنطلق، أدت ندوة المهديّة تراجع الموقفين التونسي والمغربي عن التزاماتهما في احترام حقّ سيادة الجزائر واستقلالها على أراضيها كما نصّ مؤتمر طنجة، ما جعله فاشلا في تحقيق قراراته بعد الاخلاف حول مفهوم الوحدة المغاربية، وقيادات داخل الأحزاب المغاربية الثلاث منذ جوان 1958م وتخلي تونس والمغرب عن دعم الثورة.¹

د - اجتماع الأمانة الدائمة للمغرب العربي بتونس (30 أوت - 01 سبتمبر 1958م):

إنّ الإخفاق السياسي الذي تجسّد في مؤتمر طنجة ومؤتمر المهديّة على التّوالي مكن الحكومة الفرنسية في المضي قدما نحو تبني استراتيجية أكثر حزما في منع أي مشروع أو تقارب بين الأقطار المغاربية. وفي ذات الوقت، كرست تقاريرها من الحكومة التّونسية الذي انتهى بتوقيع اتفاقية تمرير خط البترول "ايجلي"، خاصة بعد المحفّزات التي وعد بها الجنرال "ديغول" الرّئيس "بورقيبة" المتمثلة في الوعد بجلاء قوات الجيش الفرنسي من تونس ما عدا إقليم بنزرت؛ التي سوف تتحول لقاعدة نقل البترول نحو قابس مقابل امتيازات مالية، جعلت تلك الإغراءات الموقف التونسي يركز على مصالحه الشّخصية في ظلّ سياسة المناورة التي تبناها "ديغول" لعزل الثورة والتّفرغ لها، ما تجسّد فعليا في 30 جوان 1958 م لتوقيع اتفاقية (ايجلي) لتبدأ مرحلة تأزم العلاقات التّونسية الجزائرية لما لانعكاسات تلك الصفقة السلبية على الثورة والشّعب الجزائري في ميدان الكفاح من أجل الحرية.²

حاولت جبهة التّحرير احتواء تأزم العلاقات بإطلاع الحكومة التونسية في شهر جويلية 1958 م بقرارها حول تشكيل حكومة مؤقتة لما مثله البعد التّونسي في استراتيجية الكفاح الثوري الجزائري؛ فهي تعتبر أهم القواعد لتمرير الأسلحة للأراضي الجزائرية، وقد جاء ذلك بعد محاولة قيادة جبهة التّحرير إلغاء اتفاقية البترول "ايجلي" بدعم من الدول العربية³،

1 - جلامة عبد الوحيد، مرجع سابق، ص : 313.

2 - عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية، مرجع سابق، ص ص: 249-250.

3 - مريم صغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية، مرجع سابق، ص: 143.

وهو ما سوف يضع الخلاف جانبا خاصة أمام ضغط الجماهير التونسية والمجتمع المدني على الحكومة لتوجه نظرها نحو الاتفاق مع لجنة التنسيق والتنفيذ في بداية شهر أوت 1958 م حول تضامنها مع قضية استقلال الجزائر ومعالجة قضية خط البترول ايجلي¹.

بالتالي تم تنظيم الاجتماع من طرف الكتابة الدائمة للمغرب العربي في جامعة تونس لحزب الدستور الحرّ التونسي، بحضور العديد من المناضلين الجزائريين رفقة بعض الشخصيات التونسية في بداية شهر سبتمبر أين تقرّر رفع عريضة حول مستقبل المنطقة المغاربية في إطار الوحدة والعمل المشترك، فقد وزعت نسخ منها لكل من السيد المندوب العالم للأمم المتحدة "همرشلد" ورؤساء وملوك الدول العربية خاصة دول شمال إفريقيا (تونس، المغرب، ليبيا، لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية) جاء فيها ما يلي: ((إنّ الشعبين التونسي والمغربي يستمران في بذل مساعدهما لتحقيق رغبات الشعب الجزائري المكافح من أجل حريته واستقلاله))، وبالتالي رغم جو المشاحنات والاختلاف بين المؤتمرين حول العديد من القضايا، إلا أنّ جبهة التحرير استطاعت التأكيد على دور الثورة المحوري في استقرار المنطقة المغاربية، وهو ما فرض على الدول المغاربية والعربية أن تبذل جهودها في الدفاع ومواصلة الكفاح بالجزائر حتى تستكمل أحد أبرز عناصر الوحدة (الجزائر)².

وقد تمحور جدول أعمال ذلك اللقاء في ما يلي:

- ضرورة توحيد وتفعيل النشاط الدبلوماسي لدعم الثورة في الدورة القائمة للأمم المتحدة، ومنه توحيد الدول المغاربية موقفها فيما يتعلق في بقضية إجراء فرنسا استفتاء عن طريق الاقتراع حول تقرير مصير الجزائر. كما تقرّر أن يتم تشكيل مجلس استشاري للمغرب

1 - عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية، مرجع سابق، ص: 257 - 258.

2 - بشير سعيدوني، الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي، مرجع سابق، ج 2، ص: 102.

العربي، وأن يتم ضبط جدول أعمال الكتابة الدائمة في عقد اجتماعات بشكل دوري بداية من شهر أكتوبر بمدينة الرباط المغربية¹.

- نتج عن تلك الندوة الاتفاق التونسي الفرنسي في شهر أوت 1958م القاضي بتأجيل صفقة بترول "إيجلي" لغاية استقلال الجزائر². وهو ما وضح قبول فرنسا بأمر الواقع، ولا يمكن عزل الثورة بأي طريقة كانت خاصة، وأنه جبهة التحرير تمكنت من الخروج من المأزق بفضل حنكتها السياسية وإدراكها لخطورة الوضع إذا توترت العلاقات أكثر، كما أن تأجيل الاتفاق اعتراف ضمني للحكومة الفرنسية باقتراب موعد الاستقلال أو على الأقل اقتناعها بأنها مهما فعلت فلن ترسم الثورة سوى طريق الاستقلال والتحرر.

- أثبتت جبهة التحرير في تجاوزها لتوتر العلاقات مع تونس قوتها في تجاوز السياسة الاستعمارية من جهة. ومن جهة ثانية، أكدت على صلابة التكتل المغربي ووحدة موقفه المعادي للاستعمار ومشروعه الاندماجي³، وحيث أن أهمية المؤتمر تتدرج ضمن خوض معركة خطيرة ضد سياسة الجنرال "ديغول" التي حاولت القضاء على الثورة بفصلها عن قواعدها الخلفية ومنح إجراءات اقتصادية لتونس والمغرب، وبالتالي توجه أنظارهما لخدمة المصالح الشخصية على حساب الأمن والاستقرار الذي يهدد المنطقة طالما الجزائر لم تحصل على استقلالها بعد. وذلك يعدّ في حدّ ذاته انتصارا دبلوماسيا يحسب للحنكة السياسية التي تتمتع بها جبهة التحرير الوطني في إدارة الأحداث والمحافظة على مبدأ التوازن الدولي مع تونس والمغرب لأهمية موقعهما بالنسبة للثورة.

1 - عبد الوحيد جلالة، مرجع سابق، ص ص: 314-315.

2 - أحمد بن فليس، السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات (1954-1962)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007، ص: 64.

3 - عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية، مرجع سابق، ص: 260.

- استكملا لما تمّ مناقشته سابقا؛ فقد عقدت الكتابة الدائمة للمغرب العربي ندوة بمدينة الرباط في 15 أكتوبر 1958 م بعد نجاح الثورة في تشكيل الحكومة المؤقتة، وقد مثل الأقطار الثلاث كل من: "أحمد بومنجل"، "أحمد فرانسيس" عن جبهة التحرير الوطني، و"محمد بوستة" و"عبد الحفيظ القادري" ممثلين لحزب الاستقلال المغربي، والحزب الدستوري الحر؛ فقد مثله كل من "أحمد التليلي"، و"الفرجاني بالحاج عمر". جاءت الندوة في إطار التأكيد على دعم الجزائر وتطور قضيتها بعد تأسيس الحكومة المؤقتة والتأكيد على بقية القرارات الخاصة بالوحدة المغاربية، كما نصّ مؤتمر طنجة ومؤتمر المهدية¹.

رابعاً - القضية الجزائرية على مستوى المحافل الإفريقية

أ - مؤتمر أكرافريل - ديسمبر 1958م:

تركزت جهود الرئيس الغاني أثر استقلال بلاده في السعي من أجل بعث القومية الإفريقية عن طريق تشكيل الوحدة الإفريقية سياسيا واقتصاديا، وقد أدرك أنّ السبيل لتحقيق ذلك لن يكون إلا إذا تحررت إفريقيا من جميع القيود الاستعمارية، وبدأ من ذلك الحين الإعداد لاحتضان الوفود والزعماء الأفارقة خاصة من غرب القارة، وسخر موارد بلاده لخدمة الحركات التحررية.²

دعا الرئيس الغاني لعقد مؤتمر بمارس 1957 م بحضور كلّ من الدول الإفريقية الآتية: مصر، إثيوبيا وليبيريا، ليبيا، المغرب، السودان، جنوب إفريقيا، تونس لدراسة ومناقشة مستقبل القارة الإفريقية. خاصة الوضع الأمني بها والسبل الممكنة لتحقيق استقلال وسيادة الدول الواقعة تحت الاستعمار. وقد تم اقتراح مجموعة من العواصم ذات البعد الاستراتيجي لعقد المؤتمر، لكنه وقع الاختيار بين أكرافريل، والقاهرة، والرباط أو طنجة. في هذا الشأن تنقل وفدان من غانا نحو مصر مع بعض الممثلين الأفارقة لاستكمال التحضيرات لأول محفل

1 - بشير سعيدوني، مرجع سابق، ص: 103.

2- محمود متولي، رأفت الشيخ، مرجع سابق، ص: 225.

الدبلوماسي ينعقد للدول المستقلة بإفريقيا يهدف للوحدة في ظلّ الصراع الأيديولوجي بين القطبية الثنائية التي حاول فيها كل طرف استقطاب واستمالة الدول الإفريقية لطرفه. كما أنّ الثورة الجزائرية اتسع صداها دوليا.¹

وبعد مداوات دامت عدّة أشهر، تقرّر أن يكون المؤتمر بأكرا مقرا لاحتضان أشغال المؤتمر الإفريقي لعدة اعتبارات من بينها أن الدعوة للمؤتمر جاءت من الرئيس الغاني، كما أنّ المؤتمر صادف احتفالات غانا بالذكرى السنوية الأولى للاستقلال في الفترة الممتدة ما بين 15 - 22 أبريل 1958م، وبما أنه حضر وفد ليمثل جبهة التحرير الوطني. الممثل في "محمد يزيد" و"فرانز فانون"، فإن الثورة الجزائرية حظيت بأهمية بالغة لدى العديد من المؤتمرين؛ فالرئيس الغاني أكد من خلال موقفه الداعم للثورة أن تموضعها بالجزائر على درجة كبيرة من الأهمية لمحاربة الاستيطان الاستعماري في بعدها الإفريقي القاري، والتخلص من الطوق الذي فرضه المستعمر بالأسلاك الشائكة لعزل الثورة، فالطرق الديمقراطية هي السبيل لمعالجة المشكل الذي يضمن سلامة الفرد الجزائري والإفريقي بشكل عام رغم تحفظ البعض الآخر في مواقفهم². بالإضافة إلى التطرق لقضايا أخرى مثل التمييز العنصري الذي تعاني منه الشعوب الإفريقية خاصة بجنوب إفريقيا والتعاون التقني العلمي لتوحيد الفضاء الثقافي وتحقيق السوق المشتركة في إطار التبادل الحرّ. تلك المسائل الجوهرية التي درسها المؤتمر فتحت المجال لانعقاد المؤتمر الثاني بنطاق أوسع³.

1 - عميري عبد القادر، ((مؤتمر أكرا في غانا 1957- 1958 ومحاولات الوحدة الإفريقية (غانا غينيا أنموذجا))، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، المركز الجامعي، تندوف، الجزائر، ع: 04. ج 2. ديسمبر 2017، ص ص 41. 42.

2 - قندل جمال، ((الثورة الجزائرية والعمق الإفريقي - قراءة في التضامن الإفريقي من خلال مؤتمري أكرا الرسمي والشعبي خلال سنة 1958))، مجلة البحوث التاريخية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المسيلة، الجزائر، ع: 02، مج: 04، سبتمبر 2020، ص: 197.

3 - عميري عبد القادر، مرجع سابق، ص: 42.

انعقد مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة بالعاصمة الغانية أكرا ما بين أبريل وديسمبر 1958م. تزامنا مع مؤتمر الشعوب الإفريقية بذات العاصمة بحضور ممثلين عن سبعة (07) دول مستقلة متمثلة في: مصر، غانا، ليبيا، ليبيريا، إثيوبيا، السودان، المغرب الأقصى وتونس، لدراسة عدّة قضايا تخصّ مستقبل القارة الإفريقية، ووضعها باعتبارها ميدانا حيويا للمصالح الأوروبية. فقد مهد هذا المؤتمر لإنشاء منظمة إفريقية موحدة.¹

جاء المؤتمر لدراسة الاستعمار في صورته التقليدية القائمة على القواعد والاتفاقيات العسكرية والامتيازات الاقتصادية وما تعانیه الأقطار من التمييز العنصري في ظلّ حكم الأقلية الأوروبية التي تتمتع بامتيازات واسعة في جميع الميادين، لهذا أقرّ المؤتمر بضرورة مساندة الكفاح التحرري بكل من الجزائر، والكاميرون، وأنغولا. حيث يتمّ تعيين سكرتارية تسهر على متابعة تنفيذ القرارات المؤتمر، وهيئة دائمة العضوية تابعة لجميع الشعوب الإفريقية.²

وقد قام الرئيس الغاني "كوامي نكروما" بدعوة الحكومة المؤقتة الجزائرية، التي مثلها السيد "أحمد بومنجل" وغيره، لأن كانت الثورة الجزائرية أحد محاوره الأساسية. حيث أوصى المؤتمر الدول الإفريقية بضرورة مساندة الثورة الجزائرية، والدعوة للمطالبة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بالاعتماد على الصيغة الدبلوماسية واشترط لذلك أن تكون الحكومة المؤقتة طرفا هاما في المفاوضات الجزائرية الفرنسية باعتبارها الممثل الوحيد والشّرعي للشعب الجزائري في تقرير مصيره.³

يعد الممثل الكيني الرئيس "توم مبويا" (Tom Boya) من الشخصيات المحرّكة لهذا المحفل، بالإضافة "لكوامي نكروما" بصفته رئيس حزب الميثاق الشعبي. أين رفعت شّعارات

1 - المختار الطاهر كرفاع، مرجع سابق، ص : 146.

2 - عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي الجمل، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص ص : 434-435.

3 - العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة لحاج لخضر باتنة، 2010.2011، ص: 64.

تتادي بالحرية والوحدة مثل: ((يا شعوب إفريقيا اتحدوا، ليس لدينا ما نفقده سوى أغلالنا! يجب أن نحصل على حرّيتنا وكرامتنا)) و((إفريقيا للإفريقيين)). ولعلّ تلك الشعارات قد أكّدت على ضرورة الاعتماد عن النّفس في أول دعوة رسمية للتحرر من الاستعمار الأوروبي، وأنّه حان الوقت؛ لأن يحكم الأفارقة إفريقيا. ويضيف "تكروما" على ذلك بأن الوحدة الإفريقية التي طرحت منذ 1945م في مؤتمر مانشستر بإنجلترا؛ الذي أكّد على أنّ التحرر شرط أساسي لبلوغ إعادة البناء الوطني بمحاربة القوة الإمبريالية، والتدخل الأجنبي في شؤون إفريقيا. كما أضاف كذلك بأن مؤتمر أкра قرب بين الشعوب الإفريقية التي أصبحت تدرك أن الاستعمار والشّيوعية وجهان لعملة واحدة؛ فالهدف من المؤتمرات ليس إلقاء الخطب والتّجمع بين السياسيين فحسب، وأكد على الدور الكبير لرجال الأعمال في مواجهة الاستعمار الجديد المتخفي تحت غطاء الشركات الاحتكارية، والعمل على استقلال إفريقيا سوف يكون بالعمل المشترك بين الساسة والراساميل الإفريقية لمحاربة الاستغلال الاستعماري لثروات إفريقيا¹.

وفيما يتعلّق بالقضية الجزائرية، فإن الرّئيس الغاني أكّد أنّ للاستعمار مكانه بإفريقيا طالما أن بعض البلدان لم تتل استقلالها بعد مثل الجزائر، ويصف الكفاح الثوري بها قائلاً: ((حيث يكافح الشعب الجزائري كفاحاً بطولياً جباراً ضد أقوى جيش استعماري عرفه التاريخ))، بالإضافة لقيام الكفاح المسلح بالجزائر قد ساهم في استقلال العديد من البلدان الإفريقية، لأن الثورة أخرجت الكفاح من جانبه المجرد إلى العمل الفعلي الديناميكي الذي زعزع كيان استعمار دام لعدة قرون واقتلعه من أوامره. وذلك يبرر الاستقبال الحافل؛ الذي حظي به ممثلو الوفد الجزائري حسب

1 - عميري عبد القادر، مرجع السابق، ص: 43-44.

شهادتهم. حيث تقرر أن يتم تشكيل هيئة عسكرية (فيلق إفريقي) للدفاع عن الجزائر ودعم جيش التحرير الوطني يضم متطوعين من مختلف البلدان الإفريقية¹.

انتهت توصيات المؤتمر بعقد اجتماعا تقييميا في أكرما بين 06-09 أكتوبر 1959 م من طرف اللجنة المنبثقة لدراسة، ومتابعة تطورات العمل الثوري في الجزائر على جميع الأصعدة خاصة الصعيد الدبلوماسي؛ الذي رفع الانشغال من طلب التأييد والاعتراف بالحكومة المؤقتة للدول الإفريقية إلى مخاطبة فرنسا بصفة مباشرة ودعوها للجوء لصيغة التفاوض من أجل حلّ القضية الجزائرية، وبأن تكفّ فرنسا عن أعمالها الإجرامية في التجارب النووية بالصحراء الجزائرية. لقد شكل مؤتمر أكرما الثاني منعرجا حاسما في بعث القضية الجزائرية وترسيخ أواصرها بإفريقيا من خلال تعيين "فرانز فانون" سفيرا ينوب عن الحكومة المؤقتة بالعاصمة أكرما بداية من 1960م.² لكن المؤتمرين الأفارقة بداية من 1960م اختلفوا حول مسألة السبل الممكنة لتأمين "استقلال وسيادة الدول الإفريقية" رغم أن هدفهم واحد في بعث الروح القومية الإفريقية، وانقسموا إلى كتلتين فالتيار الأول عرف بكتلة "دول الدار البيضاء"، والتيار الثاني يسمى بكتلة "دول مونروفييا".³

مهما يكن الأمر؛ فإن المؤتمر رفع طلبا لمجلس الأمن بإنشاء مقعد دائم للدول الإفريقية ومثله لدول آسيا والشرق الأوسط من جهة، ومن جهة ثانية دفع بالدول الإفريقية لمقاطعة جنوب إفريقيا سياسيا واقتصاديا لمنع أي تكتل عسكري نووي حفاظا على الأمن العام بالقارة خاصة بعد التفجير النووي الفرنسي في غرب إفريقيا في فيفري 1960م، أين قام "نكروما" بوقف نشاط الشركات التجارية الفرنسية بعد أعمالها اللإنسانية في حق الأفارقة.⁴

1- عامر الهادي، ((الحضور الجزائري في المؤتمرات الإفريقية بين رصد الدعم والاعتراف (1958-1962))، مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، ع: 6، مج: 2، جامعة عاشور زيان، الجلفة، الجزائر، دس، ص: 387.

2 - قنديل جمال، مرجع سابق، ص: 200-201.

3 - زاهر رياض، مرجع سابق، ص: 434.

4 - حسن مكي، مرجع سابق، ص: 16.

وفي الأخير تجسد الاختلاف بين التيارين فيمايلي:

- التيار الأول (مجموعة الدار البيضاء): هي الكتلة التي رأت أن الاستقلال شرط أساسي لتحقيق الوحدة الإفريقية والمؤمنة بالعمل الثوري في سياستها الخارجية؛ الذي لن يتحقق ما لم تتحد الدول الإفريقية مع بعضها البعض، في محاربة الاستعمار والتزام الحياد حيال الصراع القائم في إطار الثنائية القطبية، كما أنها ترفض جعل أراضيها ميدانا للصراع برفضها للقواعد العسكرية، وتتشكل المجموعة من الدول الأتية: غانا، غينيا، مالي، مصر، المغرب، ليبيا، الحكومة المؤقتة الجزائرية. رغم أن الجزائر لم تتل استقلالها بعد إلا أن اعتبار الجزائر عضوا يبين الموقف الايجابي الذي أبدته المجموعة في دعمها للقضية، التي أصدرت ميثاق الدار البيضاء في جانفي م1961.

- التيار الثاني (مجموعة مونروفييا): في البداية كانت تضم مجموعة دول (البرازفيل) الواقعة في دائرة الهيمنة الفرنسية المستقلة في 1960م، التي شكّلت اتحاد الدول الإفريقية والملجاشية في سبتمبر 1961، وهي كالتالي: الكونغو، إفريقيا الوسطى، السنغال، غابون، موريتانيا، البنين (داهومي)، النيجر، الكاميرون، ساحل العاج، تشاد، الكونغو ليوبوفيل، ثم توسعت عضويتها بعد التحاق كل من سيراليون، الصومال، توغو، ليبيريا، إثيوبيا، ليبيا، تونس. عرفت برفضها للاستعمار، لكنها لا تضع العمل من أجل تصفيته كهدف استراتيجي، كما أنها تؤيد فكرة القواعد والأحلاف العسكرية، وبذلك تكون من الجماعات المناهضة لسياسة عدم الانحياز. أما فيما يتعلق بالقضية الجزائرية؛ فهي تتحفظ في بعض المواضيع ما يجعل موقفها سلبي تجاه الكفاح التحرري بالجزائر.¹

ب - مؤتمر مونروفييا عام 1959م:

1- عادل عبد الرزاق، إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي - رؤية مستقبلية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007، ص ص: 14 - 15.

جاء تصريح "سانيكويل" في 19 جويلية 1959م بدعوة رئيس ليبيريا "توبمان" لعقد لقاء جمع بين "سيكوتوري" و"نيكروما" لدراسة مشروع الجماعة الإفريقية المستقلة في إطار اتحاد فيدرالي للنهوض بمستوى القارة في كافة المجالات، والسعي لتحرير الأقطار الواقعة تحت السيطرة الأجنبية بغية التعجيل بإنهاء حالة عدم الاستقلال بها. ومنه تشكل مجموعة برازفيل إثر دعوة رئيس ساحل العاج (الكوت ديوفوار) في أبيدجان بشهر أكتوبر 1960م لدراسة الحدود الممكنة للوساطة الإفريقية مع فرنسا لبحث القضية الجزائرية¹.

وجهت الحكومة المؤقتة الجزائرية طلبا لتكثّل الدول الإفريقية من أجل دعم الثورة الجزائرية، ما أدى إلى انعقاد مؤتمر الدول المستقلة بالعاصمة الليبيرية "منروفيا" بالفترة الممتدة من 04 – 08 أوت 1959، لدراسة الكيفيات المناسبة لتقديم الدعم للقضية الجزائرية لدى الأمم المتحدة، ولذلك صادق الزعماء الأفارقة الحاضرين بالمؤتمر على اللائحة التي جاء فيها ضرورة متابعة العمل الدبلوماسي، والذي سينطلق منذ اعتراف الحكومات الإفريقية بشرعية الحكومة الجزائرية المؤقتة².

حضرت المؤتمر العديد من الشخصيات السياسية والدبلوماسية التي مثلت حكومات الدول الإفريقية الآتية: ليبيريا البلد المستضيف، بالإضافة إلى غانا، غينيا، ليبيا، المغرب، السودان، تونس، مصر. وبما أنّ هذه الحكومات مثلت أهم القواعد للدفاع عن القضية الجزائرية على مستوى المحافل الإفريقية أو على مستوى الأمم المتحدة، ما جعلها تركز على البحث في السبل الممكنة لحلّ القضية الجزائرية، وعلى الرغم من التوتر على الساحة الإفريقية، فقد أوصى المؤتمر بـ:

¹ - محمود متولي، رأفت الشيخ، مرجع سابق، ص ص: 293-294.

² - العايب سليم، مرجع سابق، ص: 64.

- تفعيل دور الدول الإفريقية في مساندة الثورة الجزائرية، والسعي لوقف الحرب في الجزائر بعد الدخول في مفاوضات لتسوية النزاع بين الطرفين وصولاً لاستعادة الاستقلال.¹
- توجيه نداء صريح للهجة للسلطات الاستعمارية لتوقيف كل عمليات الإبادة في حق الشعب الجزائري والإسراع في الاعتراف بحقّه في تقرير مصيره واستقلاله. وضرورة كف قوات الحلف الأطلسي عن دعم الجيش الفرنسي ضد الجزائر، وعن توظيف الجنود الأفارقة في محاربة إخوانهم الجزائريين كسبيل لتطويق الثورة بتجنيد أبناء المستعمرات "اللفيف الأجنبي".
- دعوة جميع حلفاء فرنسا المؤمنة بالسلام العالمي أن تضغط عليها اقتصادياً للكف عن عمليات الإبادة في حقّ المدنيين الجزائريين، وأن تسمح لهم فرنسا للتعبير عن آمالهم في استعادة السيادة وتكوين دولة وطنية.
- حثت جميع الحكومات للاعتراف بشرعية الممثل الجزائري في المحافل الدولية؛ فالحكومة المؤقتة هي السبيل الوحيد لتمثيل الجزائر أحسن تمثيل، ومنه تحضير تقرير مفصل ليقدم في الدورة 14 للأمم المتحدة، وكذا متابعة تطوّر القضية الجزائرية عن كثر دبلوماسياً ومادياً.
- الدعوة للتعريف بالقضية الجزائرية، واعتبار يوم الفاتح نوفمبر يوماً إفريقياً "يوم الجزائر" كتعبير عن التضامن مع القضية وكفاح الشعب الجزائري، وأن تعقد الاجتماعات كلّ ما طرأ جديد في القضية إن سمحت الظروف.²
- إجماع المؤتمرين على رفضهم للسياسة الفرنسية بالصحراء الجزائرية القائمة على إجراء التجارب النووية متجاوزة جميع الأعراف والقوانين الدولية التي تتدّد بهذه الأعمال.³

¹ - عبد الكريم بلبالي، مرجع سابق، ص : 102.

² - جيلالي حورية، ((دور المؤتمرات الإفريقية في تفعيل الساحة القارية لصالح القضية الجزائرية))، مجلة عصور، ع 31-30، جويلية- ديسمبر 2016، ص ص : 375-376.

³ - عبد الكريم بلبالي، مرجع سابق، ص : 102.

وعلى الرغم من المدّ والجزر الذي ميّز موقف الحكومة الليبيرية في دعمها الصريح ومساعدتها لبعث القضية الجزائرية خاصة لدى الأمم المتحدة، إلا أنه أجمعت مرة ثانية بعض الدول التي قاطعت مؤتمر "مجموعة الدار البيضاء" المتمثلة في: إثيوبيا، ليبيريا، نيجيريا، سيراليون، الصومال، تونس، التوجو. حيث تمّ مناقشة العديد من القضايا على مستوى القارة متعلقة بالكفاح التحرري وتصفية الاستعمار، أما الثورة الجزائرية فقد كانت محور خلاف بين المجتمعين بين دعم الثورة من خلال مقاطعة جميع القوى الغربية التي تدعم فرنسا في حربها ضد الجزائر وهو ما برز في مؤتمر الدار البيضاء، وبين من يرى ليس بالضرورة مقاطعة الدول الغربية من أجل دعم الثورة الجزائرية.¹

ج- مؤتمر أديس أبابا عام 1960م:

انعقد مؤتمر أديس أبابا للدول المستقلة ما بين 15 - 24 جوان 1960م بحضور إحدى عشر (11) دولة نالت استقلالها ممثلة في: (مصر، ليبيا، تونس، المغرب، غينيا، ليبيريا، غانا، نيجيريا والكاميرون وإثيوبيا ثم الصومال)، وأقطار في طريق الاستقلال مثل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وهيئات ومنظمات سياسية مختلفة لبحث العديد من القضايا الملحة على مستوى القارة الإفريقية². أمام الضغط الجماهيري والمجتمع المدني، وكذا تعاظم الأنشطة السياسية المناهضة للقوى الاستعمارية ومحاولة تصفيته. ونتيجة لما تمّ مناقشته من قضايا، والقرارات التي أصدرتها المؤتمرات الرسمية والشعبية المنعقدة على المستوى الإفريقي.³

وقد جاء هذا المؤتمر الذي ضمّ وزراء الخارجية للدول المستقلة في جوان 1960 م للمصادقة على قراراتهم بمؤتمري أكرا وتونس خاصة القرارات المتعلقة بالقضية الجزائرية، وجنوب غرب إفريقيا. كما تمّ الاعتماد على النصوص القانونية الصادرة بميثاق الأمم المتحدة

1 - مرجع نفسه، ص: 106.

2 - عمر حمد البرعصي، مرجع سابق، ص: 11.

3 - المختار الطاهر كرفاع، مرجع سابق، ص: 151.

وتفعيل المادة 41 منه لإدانة نظام الفصل العنصري بجنوب إفريقيا، ومعالجة قضايا اقتصادية للتخلص من آثار الاستعمار والنظام الكولونيالي بتأسيس مجلس للتعاون الاقتصادي وبنك للتبادل التجاري بين الدول الإفريقية، لم يغفل المؤتمر أيضا عن موضوع التنمية الثقافية؛ فقد أوصى بإنشاء مجلس إفريقي للتعاون التربوي والثقافي العلمي¹، وذلك ما يبرز إدراك الزعماء الأفارقة للمشكلات المتجذرة بالقارة، والتي تعتبر انعكاس عن طول فترة الدمار الذي خلفه الاستعمار في جميع الميادين.

فيما يتعلق بالقضية الجزائرية، فقد تمّ التركيز على مقترح ديغول في اللجوء للتفاوض. ومن هذا المنطلق فتح باب استكمال الاعتراف الدولي بشرعية الحكومة المؤقتة للدول التي لم تعلن عن اعترافها بعد، وقد خصص المؤتمر منبرا خاصا يبحث الطرق الممكنة لإجراء المفاوضات بين الطرف الجزائري والفرنسي. كما سمحت الفرصة بالمناسبة لدعوة عناصر الليف الأجنبي الإفريقي المرابطة في الجيش الفرنسي بالجزائر للانسحاب الفوري والتوجه لدعم القضية الجزائرية في دورة الأمم المتحدة.²

برز الموقف التونسي والمغربي في حشد قضية استقلال الجزائر لدى الدول الإفريقية؛ من خلال تفاؤل المندوب التونسي "الطيب سليم" من تصريحات "ديغول" الأخيرة المتعلقة بفتح باب التفاوض الذي يمثل آخر مرحلة من الكفاح، وأول خطوة نحو حلّ القضية وفق الأطر السلمية العادلة. ومنه وجه دعوة للدول الإفريقية بتقديم الدعم اللازم للجزائر، وفيما أكد ممثل الحكومة المغربية "الطيب بن هيمة" على دور المغرب مملكة وحكومة المحوري في دعم الثورة ومناصرتها في جميع الميادين، وأنّ هذا من شأنه أن يساعد الجزائريين على الصمود في الكفاح.³

1 - عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي الجمل، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص: 435.

2 - أحمد بن فليس، مرجع سابق، ص: 145.

3 - محمد سريج، مرجع سابق، ص: 221.

خرج المؤتمرين فيما يتعلق بالقضية الجزائرية لصياغة لائحة تتضمن القرارات الآتية:

- توجيه نداء لقوات الليف الإفريقية لإخلاء ساحات القتال من الجزائر وتوجيه حكوماتها للاعتراف بالحكومة المؤقتة، ومن ثم تقديم الدعم اللازم للثورة الجزائرية في منبر الأمم المتحدة. وقد لخص "محمد يزيد" وزير الإعلام وممثل الوفد الجزائري أهمية هذا المؤتمر بالنسبة للمسألة الجزائرية؛ التي حققت انتصارا دبلوماسيا بتضييق الخناق على الدبلوماسية الفرنسية وأجهزتها الدعائية لكسب أصوات الدول الإفريقية ضد الثورة الجزائرية.¹

- ساهمت قرارات المؤتمر في اعتراف الدول الإفريقية بالحكومة المؤقتة الجزائرية على الرغم من وجود أربع (04) دول لم تعلن اعترافها بعد، جعل ذلك الحكومة المؤقتة تلعب دورا محوريا في معالجة القضايا الإفريقية العالقة من خلال حضورها بقمة "كنشاسا" المنعقدة ما بين 25 - 30 أوت 1960 م بدعوة رسمية من زعيم الكونغو "باتريس لومببا" لبعث الثورة الجزائرية الإفريقي. قناعة منه أن توتر الأوضاع في الجزائر، إنما يمثل توترا للقارة الإفريقية أجمعين²، إلا أن الموقف المتحفظ لدول المجموعة الفرنسية المتمثلة في: الكاميرون ونيجيريا وغيرهما، أدى لتراجع تمثيل الثورة على مستوى الأمم المتحدة.³

د- مؤتمر القاهرة الثاني من 25 - 31 مارس 1961م:

جاء انعقاد الدورة الثالثة لشعوب إفريقيا المستقلة بالقاهرة في مارس 1961م بحضور أكثر من 300 مندوبا ممثلين عن 69 منظمة سياسية، وعمالية بالنيابة عن 100 مليون إفريقي، وذلك بعد النجاح الذي أحرزته الثورة الجزائرية في إدلاء الستار الذي أوضح حقيقة

1 - عبد الوحيد جلالة، مرجع سابق، ص : 332.

2 - محمد عباس، مرجع سابق، ص ص : 587 - 588.

3 - عبد الكريم بلبالي، مرجع سابق، ص : 210.

السياسة الاستعمارية والأهداف الحقيقية لاستراتيجية "ديغول" التوسعية خاصة بعد اكتشاف البترول بالمنطقة.¹

في الكلمة الافتتاحية للمؤتمر عبر رئيس المؤتمر الرئيس المصري "عبد الناصر" عن مرحلة الكفاح التحرري الذي خاضته القارة الإفريقية ضدّ الهيمنة الاستعمارية، وخصّ بالذكر كفاح الشعب الجزائري أمام الاستعمار الفرنسي؛ الذي يمثّل ذروة النضال في تصفية نظام الاستعمار التقليدي بإفريقيا، وعليه فإنّ كافة الدول الإفريقية تؤيد الشعب الجزائري في الضغط على فرنسا أثناء المفاوضات. أما رئيس الوفد الجزائري، فقدّم تقريراً يدعم رأي الرئيس المصري من جهة، وينقل تطورات الثورة بصورة حية من جهة ثانية، حيث أنّ جبهة التحرير نجحت في الضغط على فرنسا التي قبلت التفاوض على أساس إيجاد صيغة للتفاهم، ومن ثمّ أشاد بدور مصر في المعركة الدبلوماسية التي تخوضها الجزائر من أجل استعادة السيادة الوطنية، ويواصل حديثه بأنه قد تنبأ بمستقبل المفاوضات إذا فشلت فسيكون ذلك بسبب الشروط الاستعمارية الرامية للسيطرة على الصحراء وثرواتها الطبيعية، وهو من هنا يوجه نداء للدول الإفريقية للوقوف مع الجزائر لتحقيق الانتصار في استرداد الصحراء الجزائرية.²

كما برز دور الحكومتين التونسية والمغربية في تعبئة الدول الإفريقية نحو دعم الثورة الجزائرية، حينما ألقى ممثل الوفد التونسي السيد "عبد المجيد شاكر" كلمته التي تتمحور حول الاستقلال والوحدة في إفريقيا، أما رئيس الاتحاد العام التونسي للشغل "محمود بن عز الدين"، فلم يذهب بعيداً عن مضمون خطاب الرئيس المصري، عندما تحدث عن التحرر بإفريقيا سنة 1960 م وأهمية الكفاح الجزائري في تحقيق ذلك، ومما جاء في خطابه ما يلي: ((إن التطور الجديد الذي يبدو أنه طرأ على سير القضية الجزائرية يبعث التفاؤل بانتشار

1 - سيد علي أحمد مسعود، مرجع سابق، ص ص: 148-149.

2 - عبد الله مقلاتي، صالح لميش، مصر والثورة التحريرية الجزائرية، مرجع سابق، ص ص: 100-101.

الحرية إلى تلك الرقعة من إفريقيا الشمالية))، فيما حدّد السيد "المهدي بن بركة" ممثل الاتحاد المغربي للقوات الشعبية الهدف من دراسة القضية الجزائرية في هذا المحفل: هو أن يكون دوره فعالاً في تحقيق ما تمّ مناقشته بالمؤتمر.¹

خامساً - الاستراتيجية الاستعمارية في عزل الثورة دبلوماسياً بإفريقيا:

أ- رد فعل الحكومة الفرنسية على دعم دول إفريقيا العربية للثورة الجزائرية:

تغيرت استراتيجية الاستعمار الفرنسي في سياستها بالمنطقة المغاربية مع اندلاع الكفاح المسلح بالجزائر، فقد تمّ إعادة رسم سياستها تجاه تونس والمغرب حتى لا تفقد توازنها بالمنطقة انطلاقاً من سياسة المساومة مع المغرب؛ التي تضمنت تحديد مستقبله وفق أحد الخيارين المتمثلين فيما يلي: إما باستعادة السيادة وبداية مرحلة التعاون مع فرنسا، وهذا الخيار طبعاً سيفرض قطع العلاقات الرسمية بين الحكومة المغربية وبين ممثلي الثورة الجزائرية، أو الالتزام بالعهد في تدعيم الكفاح للقضية الجزائرية.²

لذلك حاولت حكومة باريس الضغط على العاهل المغربي للتخلي عن دعم الثورة الجزائرية، والحفاظ على علاقات الصداقة مع الحكومة الفرنسية أو قطع علاقتها بها، وفي نفس الوقت سوف يردّ الجيش الفرنسي على أي مساندة مغربية للجزائر باستخدام القوة، فقد تمّ في 22 أكتوبر 1956 تدبير عملية اختطاف طائرة القادة الجزائريين المتجهة من المغرب نحو تونس. ما جعل تلك الحادثة تضغط على الحكومة الفرنسية من قبل بعض الغلاة بإعادة احتلال المغرب الأقصى من جديد. وما زاد من تصعيد الأوضاع وتوترها هو: اختطاف ثلاث جنود فرنسيين جنوب مدينة أغادير، فالجنرال "كوتي" اقترح على الحكومة الفرنسية تحميل المملكة المغربية المسؤولية والقيام بغزو المغرب، ولولا التخوف على مصير الأسرى

1 - عبد الوحيد جلامة، مرجع سابق، ص: 333-334.

2 - مريم صغير، موقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، مرجع سابق، ص: 156.

ومستقبل المستوطنين هناك لنفذت السلطات الاستعمارية قرار الهجوم¹. كما حاولت السلطات الاستعمارية غلق قنوات الاتصال على طول امتداد الحدود المغربية بزرع العديد من الألغام، وتطويق الحدود بأسلاك مكهربة وشائكة عرفت بخطي "موريس وشال"².

طرح "بيار مونتيل" (Pierre Montell) رئيس لجنة الدفاع الوطني بالبرلمان الفرنسي سؤالاً عن سبب تواجد عناصر من الجيش الفرنسي حول تونس، والمغرب الأقصى لرئيس الحكومة الفرنسية بالجزائر "بورجيس مونري" (Burgess Monori) قائلاً: ((إن جنودنا بالجزائر لا يحبون أن يبقى الجيش الفرنسي بتونس والمغرب حتى يتأتى لهم أن يتصلوا ببعض الاستعلامات وحتى لا تفاجئهم الحوادث)). هذا ما يوضح دور تلك العناصر في استطلاع نشاط الثوار الجزائريين بالجبهتين الخلفيتين واتصالاتهم بزعماء البلدين، كما أنّ ذلك سوف يرصد كلّ حركات نقل المعلومات والمساعدات سواء المالية أو الذخيرة منها الموجهة نحو الجزائر³.

على هذا الأساس، خاطب "موريس فور" السلطان المغربي أمام مجلس الشيوخ في 18 ديسمبر 1956 وقدم له حلاً للمشكل بقوله: ((يجب أن تأخذ تونس والمغرب موقف الحياد في القضية الجزائرية)). أما الملك المغربي، فقد أجابه بعد خروجه من إيطاليا: ((نحن متضامنون مع الشعوب التي تكافح لأجل استقلالها وسياسة حكومتنا الخارجية أساسها حرية الشعوب)) حتى لو لم يختص الملك المغربي الجزائر في ردّ عليه على أساس أنها محور النقاش، إلا أنّه بيّن استعداده لدعم القضايا التحررية وخاصة إذا كان استقلال الجزائر مرتبطاً باستقرار الأوضاع بها⁴. أما تونس فقد لجأت لجنة الدفاع الوطني في مجلس الشيوخ الفرنسي لتهديد الحكومة التونسية

1 - عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية، مرجع سابق، ص: 85.

2 - مريم صغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، مرجع سابق، ص 173.

3 - المقاومة الجزائرية، مصدر سابق، ص: 02.

4 - نفسه، ص: 02.

بإرسال دفعات من عناصر الجيش الفرنسي لها حتى توقف إعانتها للثورة الجزائرية ما لم تضع الحكومة التونسية حدا لذلك. بذلك يتكرر ما وقع مع مصر لتونس وحتى المغرب الأقصى.¹

بالتالي أصدرت الحكومة الفرنسية في 25 أبريل 1960م بيانا ردّت فيه على تصريح الرئيس التونسي "بورقيبة" تضمن تهديدا شديدا للهجة للحكومة التونسية التي تسمح للمجاهدين الجزائريين استخدام أراضيها كقواعد للعمليات القتالية، مما يفرض على السلطات الفرنسية الرد بنفس الأسلوب؛ فقد جاء في ذلك الإعلان ما يلي: ((يلزم بشكل مباشر وخطير مسؤولية الحكومة التونسية. هذه الأعمال العدوانية أجبرت الجنود الفرنسيين إلى الرد بإطلاق النار على مصادر النيران عملا بحق الدفاع الشرعي عن النفس)).²

فيما يتعلق بالحكومة الليبية، فقد حاولت السلطات الاستعمارية تفويض الموافق لبيبي بتقديمها جملة من الإغراءات من بينها: - عرض الشراكة الفرنسية لبيبية حول نفط الجزائر في 1957م، لكن تصلب الموقف الليبي حكومة وشعبا أمام جميع الإغراءات المالية، مكنها من قطع مسار التفاوض مع الشركة الفرنسية؛ لأن الاستمرار في ذلك يعد اعتراف بحق فرنسا في بترول الجزائر، وهو ما يتعارض مع مطلب الاستقلال التام والوحدة الترابية، وعليه رد "كريم بلقاسم على لسان جبهة التحرير على الموقف الليبي برسالة بعثها لرئيس مجلس الوزراء الليبي السيد "عبد المجيد كعبار" تمحورت حول تهنئة الحكومة الليبية على موقفها الصامد إزاء كل الإغراءات، وقيامها بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا، ما يدفع الجزائريين نحو التقدم في النضال.³

كما لجأت لاستخدام القوة فعلا مع الدول العربية؛ لأنها كانت قواعد استراتيجية لنشاط الثورة الخارجي في كل من تونس والمغرب ومصر كذلك، فقد اعتبرت السلطات الاستعمارية

1 - نفسه، ع: 21-22، مصدر سابق، ص: 02

2 - عبد المجيد بلخروبي، مرجع سابق، ص: 83.

3 - محمد ودوع، مرجع السابق، ص: 219.

أن الاعتداء العسكري على هذه البلدان الثلاثة سوف يضعف موقفها الداعم للكفاح الجزائري. ومن هنا انطلقت عمليات الإرهاب المسلح بالاعتداء على مصر بعد تحميلها مسؤولية التدبير الثورة الجزائرية ضد مصالح فرنسا، وهو ما جاء في تصريح رئيس الحكومة الفرنسية "بير منديس فرانس" بمجلس الأمة الذي قال فيه: ((إن رأس الثورة الجزائرية هو مصر، فنضرب الرأس تنتهي الثورة وتطمئن فرنسا على جزائريتها)). أما وزير الخارجية الفرنسي "بينو" (Christian Bino)، فقد اتهمها بإطلاق الأوامر أثناء تفجيرات ليلة الفاتح نوفمبر 1954م¹؛ لأنّ إذاعة صوت العرب بالقاهرة أذاعت خبر اندلاع الثورة بالخارج، كما أن النشاط الدبلوماسي انطلق من هناك.

ب- رد فعل الاستعمار على مناصرة الدول الإفريقية القضية الجزائرية:

اتضحت النوايا الاستعمارية عقب اندلاع الكفاح المسلح بالجزائر؛ الذي يعدّ حسب ما وصفته جريدة المجاهد ب: ((نهاية الاستعمار الفرنسي بإفريقيا))، وهو ما جعلهم يعلنون حالة من الاستنفار لاحتواء الثورة داخل الأراضي الجزائرية، إلا أنّ الثورة رغم المخططات الاستدمارية الواهية باختراق المطالب الوطنية، وبثّ الضعف فيها من ثورة تسعى لتغيير الأوضاع جذريا لبلوغ التحرر إلى أعمال تخريبية استطاعت بعد مدة من أن تثبت قوتها وتحقق انتشارا واسعا في العالم، فقد أبطلت المزاعم التي نشرتها وسائل الإعلام والدعاية الفرنسية حول الثورة بأنّها: ((مغامرة بسيطة أقدم عليها ثلة من قطاع الطرق)) كل ذلك فقط؛ لأنّ فرنسا تدرك جديدا حجم الثورة وصدائها في إفريقيا، فحالة التهويل التي أصابت البلدان الإفريقية التي رفعت هي أيضا راية الثورة والكفاح من أجل التحرر، فالخوف من انتشار الثورة بإفريقيا جعل فرنسا تضرب الروابط المشتركة وأي سبيل للوحدة بتجنيد العديد من

1 - بشير سعيدوني، مرجع سابق، ص: 344.

الشبان الأفارقة لدعم قوات الجيش الاستعماري ضد الشعب الجزائري ليرتكبوا أبشع المجازر مثل ما حدث في عنابة، والبليدة، وبسكرة، وتلمسان.¹

إنّ صلابة الشعب الجزائري وصمود جبهة التحرير الوطني في وجه الاستعمار. جعل ذلك الجنرال "ديغول" يركز على البعد الإفريقي للثورة، إذ حاول تحريض الأفارقة ضد الجزائر مثل محاولته استعمال جناحي المغرب العربي ضدها حتى إذا فشل ذلك، وسلّم باستقلال الجزائر يضمن المصالح الفرنسية بإفريقيا جنوب الصحراء إدراكا منه لدور الثورة وصدائها في تلك الأصقاع من جهة². ومن جهة أخرى طبقت السطّات الفرنسية جملة من الأساليب تهدف لإضفاء الشرعية في احتواء الثورة ومنع انتشارها بالقواعد الخلفية الإفريقية، وسيتمّ ذلك في إطار الاتحاد الفيدرالي الذي سيخول لفرنسا مد نفوذها بمستعمراتها السابقة وارتباطهم بها، لكن قوة الثورة أدت إلى فشل تلك المساعي الاستعمارية ومنه ذهب الجنرال ديغول لإقناع العديد من الأفارقة لتصويت لصالح فرنسا بالأمم المتحدة.³

انتقل صدى استقلال بعض الأقطار الإفريقية خاصة بعد قضية تأميم "جمال عبد الناصر" لقناة السويس التي تعتبر آخر مرحلة للنفوذ الاستعماري بمصر، وبداية انتهاج سياسة استقطاب الرّعاء الثّحريرين الأفارقة واحتضانهم، فجاء استقلال غانا في 1958م المبكر بإفريقيا، وفي النيجر رفعت مطالب التحرر والاستقلال، حيث طبقت فرنسا أشنع السبل لإذلال الشعب النيجيري ومارست عليه شتى أنواع الترهيب.⁴

ونتيجة لمطالبة بعض المستعمرات في غرب إفريقيا من رئيس الحكومة الفرنسية "مانديس فرونس" إجراء جملة من التعديلات لإصلاح الأحوال السياسية والاقتصادية سنة

2 - المجاهد، ثورتنا واليقظة الإفريقية، ع: 11، 01 نوفمبر 1957، د ص .

2 - كديدة محمد مبارك، مرجع سابق، ص ص: 58-59.

3 - لخضر شريط وآخرون، مرجع سابق، ص ص: 30-31.

4- أحمد صوار، مرجع سابق، ص ص: 39 - 40.

1954م، فقام بتشكيل دستور جديد لتوغو ومجلس حكومي لها، إلا أن تلك القرارات الإصلاحية كانت عبارة عن حبر على ورق؛ فهي لا تخدم مصالح الشعوب واقتصرت منذ 1956م على القانون الإطاري؛ الذي مكن بعد انتخابات مارس 1957م للمناطق التابعة لإفريقيا السمراء قدرا من المسؤولية. لقد رمت الحكومة الفرنسية بهذا القانون لمحاولة تهدئة الأوضاع وامتصاص غضب الجماعات الثائرة التي تنادي بالاستقلال.¹

أما موريتانيا فقد شهدت مع منتصف الخمسينات من القرن 20م تطورا في الكفاح السياسي ضد الاستعمار الفرنسي، ماجعل زعيم الحركة التحررية الموريتانية يلتحق بالقاهرة للانضمام لمكتب المغرب العربي ولجنة التحرير. فقد حاول الاستعمار الفرنسي تجسيد ((المشروع الإقليمي للصحراء)) بعد ظهور الأهمية الاستراتيجية للصحراء واكتشاف البترول فيها؛ حيث يتم ذلك من خلال ربط صحراء الجزائر بموريتانيا، لكن الطرفين رفضا المشروع. فاضطلع الاستعمار إلى مشروع ((الفيدرالية بين السنغال ومالي وموريتانيا)) في 1956م لضمان نفوذها بتلك الدول بعد منحها الاستقلال، بالتالي تحتفظ بالجزائر لوحدها وغير ذلك من المشاريع.²

وفي هذا الإطار؛ سعت جبهة التحرير الوطني لنشر الثورة بالقارة الإفريقية للقضاء على الهيمنة الاستعمارية نهائيا، لما تمثله القارة بمواردها وإمكانياتها في تغذية أوروبا اقتصاديا، ولما يمثله كذلك موقعها الاستراتيجي من أهمية، فالتزامن التاريخي للكفاح في سبيل الحرية أربك الاستعمار وقلب موازينه، خاصة مع تضامن الشعوب غير المستقلة مع بعضها البعض؛ الذي انعكس على تغيير استراتيجية الاستعمار بقبوله للحل السلمي، ومنه استقلال الأقطار الإفريقية المستعمرة. خاصة وأن حكومة باريس تقننت لأهمية التضامن

1 - عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي الجمل، دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر، د م ن، القاهرة، 1998، ص: 183.

2- محمد علي داهش، مرجع سابق، ص: 80 - 81.

الإفريقي والعمل المشترك مع الثورة الجزائرية؛ إذ حاولت عزل الثورة عن العالم الخارجي¹. كما حاولت التّخلص من المدّ التحرري الجزائري قبل توغله للمستعمرات الإفريقية الأخرى بتطبيق مجموعة من السياسات كان أبرزها إنشاء الاتحاد الفيدرالي الذي من شأنه أن يعطي الشّرعية لفرنسا في تطويق القارة تحت غطاء تقديم المساعدات والتعاون المتبادل، لكن قوة الثورة الجزائرية أدّت إلى إفشال تلك المزاعم رغم تمكن ديغول من استمالة بعض المواقف لصالحه في الأمم المتحدة والتي أيدت بقاء فرنسا بالجزائر مثل السنغال ومدغشقر والساحل العاج، لكن الأهداف الثورية الراسخة لجبهة التحرير الوطني بدعم من بعض الدول الإفريقية؛ التي عبرت عن مواقفها من خلال جملة من المؤتمرات الشعبية والرسمية على إيجاب الجنرال "ديغول" منح استقلال العديد من المستعمرات سنة 1960م² الأمر الذي اضطر الأخير على منح المستعمرات الفرنسية استقلالها في شهر سبتمبر 1960 م³.

يمكن بالاعتماد على المعطيات السابقة، تقسيم المواقف الإفريقية إلى قسمين ما بين المؤيد للثورة منذ اندلاعها وأثبت إخلاصه للقضية التحررية مثل: "أحمد سكوتوري" الرئيس الغيني، والرئيس المالي "موديبو كيتا"، وأيضا "كوامي نكروما" رئيس غانا. فيما شكلت معظم دول غرب إفريقيا جبهة معارضة للثورة بالوقوف ضدها في هيئة الأمم المتحدة مثل: الموقف الذي أبداه رئيس مدغشقر "تميرانانا" و"محمد ضياء" السنغالي، وأخيرا "فيلكس أوفوي بوانيي" (Félix Houphouët-Boigny) بساحل العاج الداعمين للارتباط الاستعماري بإفريقيا. ويندرج الاهتمام في رصد الأسباب الجوهرية لتبني دول إفريقيا هذه المواقف إلا أنها عانت من نفس المصير وذات المستعمر؛ ولأنها كذلك ورقة رابحة استخدمها الاستعمار ضد الجزائر في كفاحها المشروع من أجل الحرية، ما جعل جبهة التحرير عبر جهازها الإعلامي الممثل في جريدة المجاهد تتدد بتلك

1 - عمر بوضرية، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص: 343.

2- لخضر شريط وآخرون، مرجع سابق، ص ص: 30-31.

3- كديدة محمد مبارك، مرجع سابق، ص: 63.

المواقف المتخاذلة، والمواقف التي رضخت فيها عواصم الدول للإرادة الشعبية، الذي كلفها ذلك تدهور علاقتها بفرنسا في إطار الاتحاد الفرنسي، فراحت تدبّر لهم المكائد والمؤامرات مثل ما حدث مع مالي إذا انقسم السودان الفرنسي والسنغال ألا أنها غيرت موقفها لصالح القضية الجزائرية فيما بعد.¹

1 - عواطف عبد الرحمان، مرجع سابق، ص ص: 167-168.

الفصل الثالث

الجهود الدبلوماسية للدول الأسيوية لتدويل القضية الجزائرية
(1955 - 1962)م.

الفصل الثالث: الجهود الدبلوماسية للدول الأسيوية لتدويل القضية الجزائرية (1955 – 1962)م.

أولاً- الجهود الدبلوماسية لدول المشرق العربي في تدويل القضية الجزائرية:

أ - النشاط الدبلوماسي للعراق:

تتمتع منطقة الشرق الأوسط بالبعد الاستراتيجي لما تحتويه بلدانها من ثروة نفطية، ما جعلها محط أنظار وتكالب الدول الغربية الرأسمالية؛ فأثناء الصراع الأيديولوجي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية؛ التي تزعمت كتلة الدول الغربية الرأسمالية تطويق المنطقة أحلاف عسكرية قصد حماية مصالحها واحتواء المد الشيوعي السوفييتي للمنطقة العربية، فجعلت من العراق خاصة مجالاً حيويًا فاعلاً. أسهم ذلك في التقارب السياسي بين أطراف هامة في الحكومة العراقية والدول الغربية الرأسمالية.¹

من هذا المنطلق؛ تميزت المواقف الرسمية والدبلوماسية للحكومة العراقية بالتحفظ وعدم الوضوح في المراحل الأولى لاندلاع الثورة الجزائرية، وحتى من الجرائم التي ارتكبتها القوات الاستعمارية ضد الجزائريين.² فعلى الرغم من أن العراق واجه نفس المصير الذي مرت به الجزائر، لكنه كان منشغلاً بشؤونه الداخلية المتمثلة في: التوتر السياسي وتغيير الحكومات باستمرار، ومحاولة بناء سياسة خارجية تخدم مصالح المعسكر الغربي، التي سيطرت من خلالها على التوجه السياسي هناك من جهة، ومحاولتها ضرب الوحدة العربية من جهة ثانية

¹ - طقوش محمد سهيل، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، دار النفائس، لبنان، 2015 ص: 235.

² - في أوت 1954 م انفرد نوري السعيد وأعضاء حكومته بحكم البلاد ممهداً لتوطيد القاعدة العسكرية الغربية المعروفة "بحلف بغداد"، بالتعاون العسكري مع تركيا في مارس 1955. ولتحقيق ذلك الهدف العسكري، انتهج السعيد سياسة متقاربة مع الغرب الليبرالي وقام بمطاردة القوميين والشيوعيين، ذلك ما أدى إلى نشوب حركة احتجاجية في الأوساط الجماهيرية خاصة لدى بعض الضباط العسكريين في الجيش، ممهدة لقيام انقلاب عسكري في سبتمبر 1956. ينظر: (طقوش محمد سهيل، مرجع سابق، ص: 260).

واستقطاب دول العربية ككيانات سياسية منفردة خاصة مصر، والتي شكلت قاعدة خلفية أساسية لنشاط الوفد الخارجي للثورة الجزائرية.

انعكس ذلك التوجه السياسي نحو الغرب على الموقف الرسمي للعراق في دعمه لدبلوماسية جبهة التحرير الوطني؛ حيث كان خاضعا لمصالح الدول الغربية وخاصة بريطانيا كحليف طبيعي لفرنسا، وكل ما ساهمت به الحكومة في تأييدها للثورة الجزائرية تلك الفترة لا يعتبر أمام الدور الشعبي الذي أسس لجنة لنصرة الجزائر ماديا، وتحت الضغط الشعبي المؤيد للقضية الجزائرية بدأ الموقف الرسمي الدبلوماسي يأخذ منحى جديدا استنكر فيه السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر وخاصة مع غياب علاقة مباشرة تربط فرنسا بالعراق.¹

أثبت ذلك تصريح "أحمد توفيق المدني" حين وصف زيارته لبغداد سنة 1957م لمقابلة السيد "جودت الأيوني" الذي قال له: ((لا تنتظر الكثير من النظام الحاضر فهو غير حر ولا يعبر عن رأي العراق، ولربما تغيرت الحالة وترون عندئذ حقيقة العراق)).² كما أن السيدة "سلوى روابحية" تحدثت عن بعثة والدها من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ للعراق قبل نجاح الثورة العراقية، حيث قالت: إن والدها "حامد روابحية" زار العاصمة العراقية "بغداد" رفقة "الأمين دباغين" كمسئول عن العلاقات الخارجية لجس نبض النوايا المبدئية من تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية للنظام الملكي العراقي، فالواء "عبد الكريم قاسم" الذي أعطى وعدا يؤكد فيه استعداد بلاده بالاعتراف حين يتم إنشاء هذا الجهاز الدبلوماسي، وحسب تصريح اللواء، فإن الحكومة العراقية اتخذت نفس السياسة التي انطلقت بها جامعة الدول العربية بانتصارها تحقيق

1 - بن فليس أحمد، مرجع سابق، ص: 94.

2 - سعيدوني بشير، ((الدعم المالي العربي للثورة الجزائرية 1954-196))، مجلة أماباك، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، م8، ع 26، 2017، ص: 166.

النتائج من الثورة وصداها بالعالم شرطا لإعلان الاعتراف بالجهاز الدبلوماسي الجديد رغم أنه تم تعيين ممثلا للبعثة الجزائرية هناك في أوت 1958م؛ أي قبل شهر تقريبا من إعلان قيام الجمهورية الجزائرية¹، ورغم ذلك فقد سمح "توري السعيد" بإنشاء مكتب ببغداد لياشر العمل الدعائي داخل العراق والدول المجاورة لها للتعريف بالقضية الجزائرية.²

ثم توسعت دائرة الدعم المادي والمعنوي بعد نجاح الثورة العراقية في 14 جويلية 1959م؛ فجريدة "المجاهد" في أحد مقالاتها وصفت الثورة العراقية بأنها "ضد الطغاة وضد المستعمرين الذي أدلوه واستعبدوه"، وبالتالي فهي تمثل استكمالاً لتصفية الوطن العربي من الهيمنة الأجنبية ومنه ليتعزز الموقف العربي في تدعيمه للقضية الجزائرية من خلال ربط حركة تحرير الوطن العربي بجزأيه المشرقي والمغربي، وهو نفس التوجه الذي ذهبت إليه الحكومة العراقية في أهمية البعد العربي لحرب التحرير في الجزائر بقولها: ((إننا إيماناً منا بوحدة الوطن العربي نعتبر معركة الجزائر مع فرنسا معركة الأمة العربية جميعها لا معركة الجزائريين الأحرار فحسب)).³

وعليه، فإن الدور الرسمي لجمهورية العراق برز أكثر مع انعقاد مؤتمر باندونغ سنة 1955 أين قدمت دعماً لا مشروطاً من خلال الموقف الذي أبداه ممثل الوفد العراقي فاضل الجمالي بالمؤتمر؛ حيث ندد بالأعمال الإجرامية التي ترتكبها فرنسا في حق الشعب الجزائري قائلاً إن: ((... هذا البلد الذي تعتبره فرنسا من التراب الفرنسي فإن الرصاص وإلقاء القنابل على العزل من الناس يجري يومياً، وإذا كانت الجزائر تعتبر من قبل هؤلاء الفرنسيين جزء من

1 - عدي الخير الله، الجزائر في الذاكرة العراقية، منشورات الإبريز، الجزائر، 2013، ص: 63-64.

2 - سيد علي أحمد مسعود، مرجع سابق، ص: 143.

3 - ديش إسماعيل، مرجع سابق، ص: 91.

فرنسا، فلما إذا يعاني السكان العرب المسلمون الإذلال والتمييز في المعاملة¹). فمن خلال هذا التصريح، استتكرت الحكومة العراقية السياسة الاستعمارية واضطهادها للشعب الجزائري بحكم الرابط العرقي والديني والمصير المشترك الذي يجمع بين الشعبين.

بالمقابل لم تتردد الحكومة العراقية في أن تكون أول دولة عربية اعترفت بقيام الحكومة الجزائرية المؤقتة إثر انتهاء رئيستها "فرحات عباس" من إلقاء خطابه حول تأسيس الجمهورية بالقاهرة، حيث قام السفير العراقي بمصر بإلقاء بيان الاعتراف، لتفتح بعده آفاق مرحلة جديدة من النشاط الدبلوماسي الأكثر اتساعا، فالعراق بعد هذه المرحلة شكلت خطا دفاعيا متينا يدعم الجزائر وقضيتها دوليا. فلقد أثبتت ثورتها مدى نجاحها في الإطاحة ببقايا النظام الموالي للإمبريالية الغربية الذي عرقل مشروع الوحدة العربية وتلاحم الأقطار العربية فيما بينها، كل ذلك يعتبر دافعا قويا باسم العروبة لتدعيم القضية الجزائرية في أروقة المحافل الإقليمية والدولية.²

لقد أدى نجاح الثورة إلى انسحاب العراق من الحلف الغربي، فتحوّلت سياسته الخارجية إلى الانفتاح نحو الأقطار العربية وتقوية علاقاتها معها والتقرب من الثورة الجزائرية خاصة، أبرمت العراق علاقات دبلوماسية مع دول اشتراكية صديقة للعالم العربي، ظهر ذلك في اتباع نهج مقررات مؤتمر باندونغ من خلال نبذها لسياسة الأحلاف العسكرية والانسحاب النهائي من القاعدة العسكرية رسميا في 24 مارس 1959م.³

زار رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية السيد "فرحات عباس" العاصمة العراقية يوم 21 أبريل 1959، أين تم استقبال الوفد الجزائري بكل حفاوة من قبل المسؤولين العراقيين، والجماهير

1- صغير مريم، مرجع سابق، ص: 255.

2 - بن فليس أحمد، مرجع سابق، ص: 95-96.

3 - طقوش محمد سهيل، مرجع سابق، ص: 270.

التي كانت تهتف بشعارات جاء فيها: " وفد الجزائر أهلا بكم .. شعب العراق يحييك " وأثناء اللقاء شرح فرحات عباس الحالة التي يعيشها الشعب الجزائري للرئيس عبد الكريم قاسم وعبر له عن امتنانه الكبير للجهود العراقية الحثيثة في مساندة الجزائر حكومة وشعبا على جميع الأصعدة؛ فقد قال: " إن حكومة العراق أدت واجبها اتجاه الجزائر كاملا، وإذا كانت الامبريالية الفرنسية لها حلفاؤها، فنحن لنا حلفاؤنا وإخواننا"، ثم وصف زيارته بالنصر الكبير للقضية الجزائرية¹.

أما في زيارة "كريم بلقاسم" للمشاركة في ذكرى نجاح ثورته الثالثة في 14 جويلية 1960م، فقد خاطب الحاضرون فيها قائلا: ((إننا نعتبر ثورتي الجمهورية العربية المتحدة والعراق هي ثورة العرب كلهم على الفساد والاستعمار والتأخر...))، وأثناء افتتاح اجتماع وزراء الخارجية للأقطار العربية ببغداد المصادف ليوم: 30 جانفي 1961م، عبر وزير الخارجية العراقي عن تطور الملف القضية الجزائرية بالأمم المتحد قائلا: ((إن معركة الجزائر التي خضناها في الأمم المتحدة لازالت تستدعي مزيدا من العمل والتضحية وتستوجب توفيقا في الخطط في الشد على العدو وبشتى الوسائل الاقتصادية والسياسية المتيسرة ومساندة للجهود العسكرية الجبارة والكفاح المرير الذي يخوضه إخواننا الجزائريون))²

وقد كان لدخول القضية الجزائرية جدول أعمال الأمم المتحدة صدى إعلاميا، واهتماما من الإعلام والصحف العراقية التي كتبت عن أهمية الحدث؛ فقد طالبت صحيفة البلاد ضرورة لجوء الحكومتين الجزائرية والفرنسية إلى المفاوضات من أجل حل المشكل الجزائري وفق ما

1- عدي الخير الله، مرجع سابق، ص: 32.

2 - بن فليس أحمد، مرجع سابق، ص: 95-96.

تتص عليه مبادئ الأمم المتحدة، وغيرها من الجرائد التي أبدت شكوكها في إمكانية الهيئة في سعيها الجدي لحل القضية الجزائرية بالطرق السلمية.¹

كان للحكومة العراقية في الأمم المتحدة موقف صريح دعمت من خلاله مصالح القضية الجزائرية؛ ففي الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، كان العراق بين لائحة الدول 14 الأفروأسيوية؛ التي طلبت إدراج الملف الجزائري في الدورة، حينها ترأس الوفد العراقي السيد "فاضل الجمالي" الذي حاول من خلال تقريره أن يبرز البعد الإنساني للقضية الجزائرية، وندد بسياسة التهريب الاستعمارية في محاولتها القضاء على الثورة الجزائرية في الوقت الذي ترفع الأمم المتحدة فيه شعار السلام وترفض التدخل في شؤون فرنسا وحدها، ويقصد هنا الجزائر التي اعتبرت كجزء من الكيان الفرنسي السياسي بموجب القانون الذي شرعته لنفسها. ورغم المعارضة الشديدة لطلب الدول 14 وخاصة العراق على إدراج القضية الجزائرية، فإن العراق كان من بين الدول التي نددت بسياسة التهريب العسكري أثناء الدورة الحادي عشر للأمم المتحدة، وعليه حاول ممثل الوفد العراقي على لسان حكومته أن يعطي صورة حقيقية لما يجري في الجزائر من قمع، وأن تلك الجرائم تنتافي ومقررات الاتفاقية الدولية التي أكدت على حرمت إبادة الجنس الإنساني وقمع الشعب الجزائري خاصة أن فرنسا قطعت كل سبل الوفاق مع الجزائر.²

وظفت الحكومة العراقية جهازها الدبلوماسي في الصراع الأيديولوجي لتقديم مختلف أوجه دعم القضية الجزائرية إيماناً منها بعدالة الثورة الجزائرية، ثم وجهت تهديداً شديداً للهجة لبعض

1- خرنان مسعود بن موسى، العراق والثورة الجزائرية 1954-1962، رسالة لنيل متطلبات شهادة الماجستير، مجلس كلية الآداب، جامعة بغداد، 1983، ص: 242.

2 - صغير مريم، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص: 121-122.

الدول التي تريد أن تقم الثورة في المصالح الاستراتيجية؛ فقد حذر الرئيس عبد الكريم قاسم صراحة نظيره السوفييتي "نيكيتا خورثشوف"؛ بأن زيارته المبرمجة نحو حاسي مسعود تعتبر مساسا يؤثر على مسار حرب التحرير الجزائرية، وذلك من شأنه أن يؤثر على العلاقات والمصالح السوفيتية بالعراق خاصة والعلاقات العربية السوفيتية عامة. وأثناء زيارة وفد أندونسي في أبريل 1960 للعراق، عملا معا على إصدار بيان مشترك نددا فيه بالاستعمار في الجزائر، ومن ثم أكدا على ضرورة الإسراع في مفاوضات مع فرنسا من أجل إعادة الاستقلال.¹

ب- النشاط الدبلوماسي للمملكة الهاشمية الأردنية

برز التعاطف الأردني مع الثورة الجزائرية منذ انطلاقها نتيجة الروابط القومية التي تجمع الشعبين من العروبة والدين الإسلامي ثم المصير المشترك لتعرض الأردن هي الأخرى من التدخل الأجنبي والانتداب البريطاني، بالإضافة إلى أن قناعة الجماهير بالمطالب الوطنية الجزائرية، وحرص الشعب وتعاطفه مع قضايا التحرر في الوطن العربي خاصة القضية الفلسطينية والثورة الجزائرية، دفع كل ذلك بالجهاز الحكومي رغم كل الضغوطات². أن يعلن

1 - ديش إسماعيل، مرجع سابق، ص: 93.

2 - تعتبر الأردن أهم المجالات الحيوية لمناطق النفوذ البريطانية في منطقة الشرق الأوسط خاصة نهاية مرحلة الانتداب بها، عاودت بريطانيا محاولة استمالة جهاز الحكم بالمملكة الأردنية من خلال دفعها للانضمام للحلف العسكري بغداد سنة 1954 في إطار سياسة التوازن الدولي بعد الانسحاب من قناة السويس، إلا أن الإرادة الشعبية حالت دون ذلك، كما أن ذلك انعكس على تنحية "كلوب باشا" وبعض الضباط الإنجليز من منصبهم وتعويضهم بشخصيات وطنية أخرى، وقد كان لهذا التحول دور في تضيق الفجوة بين الملك والشعب وبداية مرحلة المصالحة، وجعل ذلك بريطانيا في موقف صعب، قابله محاولة مصر التقرب من الملك الأردني بتحالفها مع سوريا والمملكة السعودية بموجب اتفاقية التضامن العربي الموقعة في 19 جانفي 1957 على تقديم مساعدات مالية قدرت بـ(13.5 مليون جنيه مصري) لدعم الجيش. جاسم محمد حسن العدول وآخرون. تاريخ الوطن العربي المعاصر، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2005، ص: 227 - 228.

تأييده للقضية الجزائرية في وقت لاحق نتيجة عدة اعتبارات بنيت عليها سياسة البلاد في هذه المرحلة.¹

وتأييدا للموقف السابق، اهتمت بعض وسائل الإعلام الأردنية خاصة الإذاعة الوطنية بقضايا الثورة الجزائرية وخصصت وقتا لتعريف الأوساط الجماهيرية بها. كما سمحت المملكة بعقد الندوات والاجتماعات لذلك الغرض، لتكتسب بعدها مواقف مؤيدة من مختلف التشكيلات والجمعيات داخل المملكة، والتي كان من أهمها تظاهرة يوم 30 مارس 1958 م التي عرفت باسم "يوم الجزائر"، وهو يوم يصادف يوم التضامن مع الثورة الجزائرية، ومن هنا تم تعيين لجنة تضامن مع الشعب الجزائري برئاسة "ضيف الله محمود".²

أما على الصعيد العربي، فقد مثلت جامعة الدول العربية أحد أهم الهيئات الإقليمية في تدويل القضية الجزائرية؛ فبعد مرور شهر من اندلاع الثورة المسلحة بالجزائر، اجتمع مجلس الجامعة في شهر ديسمبر 1954م. لقد كانت الأردن أبرز الدول الحاضرة يمثلها وليد صلاح وزير الخارجية والسفير الأردني بمصر "عوني عبد الهادي". وكان من جملة ما تم مناقشته حول الجزائر ضرورة تفعيل دور اللغة العربية بدعم المدرسة الجزائرية، أما في دورة أكتوبر 1955م؛ فقد مثل الأردن بها كل من "سعيد المفتي" رئيس الوزراء ووزير الخارجية، و"سعيد علاء الدين" وزير الاقتصاد، وفي هذه القمة تطرق الحاضرون بشكل صريح لحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، كما أنه أشار لقرار الأمم المتحدة حول إدراج ملف القضية الجزائرية في جدول أعمالها،

1 - ديش إسماعيل، مرجع سابق، ص: 88.

2 - مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962، مرجع سابق، ص: 167.

وعليه وجهت دعوة لكافة الأعضاء الحاضرين لتوحيد جهودهم في سبيل فضح السياسة الاستعمارية أمام الرأي العام الدولي حتى يصفون الشرعية في المطالبة بالسيادة الوطنية.¹

ففي إطار المساعي التي قدمها "الملك حسين"، أدى العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر 1956م إلى بروز معالم الموقف الأردني ووضوحه بشكل رسمي؛ فقد قامت المملكة بقطع علاقتها الدبلوماسية مع فرنسا نتيجة ما ترتكبه من جرائم في حق الشعب الجزائري تعبيراً عن رفضها لتلك الجرائم وانطلقت الدبلوماسية الأردنية في تبريرها للقاعدة العامة في مضمونها أن ما يصيب أي جزء من الأقطار العربية، سيؤثر حتماً على باقي الدول، وحيث أن هذا الموقف سوف يعزز العلاقة بين المملكة الهاشمية والعديد من الأقطار العربية خاصة مصر.²

وقد خطط الملك "حسين" لعقد اجتماع قمة للأمم العربية في إطار جامعة الدول العربية حين اجتمعت اللجنة السياسية بالعاصمة السورية دمشق في ماي 1956م تلبية لدعوة الملك الهاشمي، وأكدت توصيات هذه اللجنة على القرارات السابقة التي أشادت بها الاجتماعات السابقة ومؤتمر التضامن الأفروآسيوي والمتمثلة في النقاط الآتية:

- التنديد بالأعمال الوحشية التي يرتكبها الجيش الفرنسي في حق المدنيين والأبرياء متجاوزاً بذلك الأعراف والمواثيق الدولية الداعية لاحترام حقوق الإنسان. وبالتالي وجب على الدول محاولة رفع الظلم والاستبداد.

1 - عمر صالح علي العمري: موقف الأردن من الثورة الجزائرية في الصحافة الأردنية: منشورات الجامعة الأردنية، الأردن، 1992، ص: 227-228.

2 - لخضر بن بوزيد، ((الدعم الأردني للثورة الجزائرية 1954-1962))، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة الجزائر 2 . الجزائر، م20، ع 1، جوان 2019، ص: 276.

- ضرورة المساندة الفعالة لجبهة التحرير الوطني في كفاحها من أجل الحرية واستعادة السيادة¹. مستندين على النصوص القانونية التي أقرتها المنظمات السياسية الداعمة لمشاريع السلام في العالم خاصة هيئة الأمم المتحدة باعتبارها أهم منظمة دولية تسعى لتحقيق الأمن والسلم الدوليين؛ إذ تعتبر فرنسا من الدول المؤسسة لها والدائمة العضوية فيها، فكيف لدولة تدعو للديمقراطية وتمكين حقوق الإنسان أن تمارس الإرهاب؟ فهذا ما يتناقض مع المواثيق الدولية.

فيما روا "توفيق المدني" تفاصيل زيارته إلى المملكة الأردنية في 24 ديسمبر 1957م، وكيف كان متخوفاً من موقف الملك لإرتباطاته بالدول الغربية خاصة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ولكن فور لقاء أعضاء الوفد الجزائري به، تغيرت نظرتهم إليه من خلال موقفه الداعم للكفاح الوطني وفخره به، وأنه مستعد لتقديم المساعدة المادية والمعنوية للثورة رغم ظروف بلاده الاقتصادية المزرية، فقد قال: ((إن ثورة الجزائر هي صوت القدر، وإن استقلال الجزائر هو حكم التاريخ)).² وهذا القول رغم إيجازه، إلا أنه يحمل العديد من المعاني، ويبين أن الملك قد اقتنع بعظمة الثورة الجزائرية وشرعيتها؛ لأن الوجود الاستعماري الذي شرعته فرنسا لنفسها بنصوصها القانونية (قرار الضم أو الإلحاق)، يعتبر غير شرعي في حكم أرض مغتصبة بالقوة عرفت بتاريخها العريق ودينها الإسلامي وبلغتها العربية، وبالاعتراف الدولي لدورها في الحوض المتوسط. كما يبين القول أن الاستقلال ضرورة حتمية تثبت أن الإرادة الشعبية وإصرارها في تحقيق الهدف بإنهاء مرحلة الاحتلال وبداية مرحلة استعادة السيادة الوطنية أمر واقع.

1 - عمر صالح علي العمري، مرجع سابق، ص: 228.

2 - أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مع ركب الثورة الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ج 3. ص: 530-531.

أما عن التفاعل الدبلوماسي للمملكة الهاشمية، فقد بدأ بشكل رسمي قبيل تأسيس الجمهورية المؤقتة للحكومة الجزائرية من خلال اللقاء الذي اجتمع فيه كل من الملك العراقي فيصل والأردني حسين في ماي 1958 إثر الدعوة التي أوفدها ممثل مكتب عمان عن جبهة التحرير الوطني ودعوة الملكين لتقديم الدعم اللازم للثورة الجزائرية¹. لكن التفاعل كان محتشما ومتأخرا مقارنة ببعض الأقطار العربية الأخرى في المجال الدبلوماسي، والذي يرجع بطبيعة الحال إلى الأوضاع السياسية التي تعيشها البلاد خاصة في إطار التبعية الأجنبية.

على غرار اللقاءات الرسمية، كانت المملكة الأردنية من الدول الأولى التي اعترفت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 21 سبتمبر 1958م؛ حيث قام رئيس وزرائها "سمير الرفاعي" بالتعبير عن ترحيب حكومته بالخطوة الاستراتيجية في تشكيل الحكومة المؤقتة والتي تعتبر بداية مرحلة الانتصار الدبلوماسي، ومنه بعث برسالة تهنئة إلى رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية².

بعد الاعتراف بتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 20 سبتمبر 1958م، والذي يعتبر في حد ذاته مكسبا لصوت الأردن الرسمي في المنابر الدولية والعربية، ومنه مجابهة الملك الأردني للسياسة الفرنسية في محاولتها خنق الثورة، فمن جملة التصريحات التي أدلى بها أكد فيها على تدعيم الثورة والكفاح الجزائري. مقابل ذلك قام بفضح السياسة الاستعمارية. ويعتبر هذا الموقف دعما لما تم إقراره على مستوى المؤتمرات العربية ودول الكتلة الأفروآسيوية، كما أن تلك المساعي توسعت لدعوة الدبلوماسيين الأجانب من طرف الديوان الملكي الهاشمي والسفراء العرب وأهم الشخصيات السياسية الأردنية كالوزير الأول " نزار المجالي. وقد مثلت الأردن في هذه المرحلة الوسيط الدبلوماسي الذي أعطى الفرصة لأعضاء

1 - عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص: 239.

2 - بشير سعيدوني، ج 1، مرجع سابق، ص: 132.

الوفد الجزائري للتعريف بالقضية الجزائرية، ذلك ما جاء على لسان أحد الأعضاء ما يلي: ((لا تقسموا جهودكم ولا توزعوا نشاطكم، ليكن همكم الأول هو واجهة القتال داخل الجزائر، وليكن همهم الثاني هو دوائر الأمم المتحدة. نحن على خلاف مع بعض الأشقاء العرب لكننا نلتقي عند النقط المقدسة، نلتقي ونتعاون ونتضامن عند قضية الجزائر.))¹، وفي هذا الخطاب دعوة إلى تكثيف وتنسيق الجهود للوقوف أمام الاستعمار ومواجهته بحقيقة أن الشعب وثورته في قضيتهم مصرين على بلوغ حق تقرير المصير، وذلك لن يكون بكفاح الجزائريين فقط، وإنما قوة الكفاح تكمن في تضامن الدول على مستوى المحافل الدولية خاصة الأمم المتحدة.

إضافة إلى ذلك، شكلت قضية دعم الجزائر أبرز اهتمامات السياسة الخارجية الأردنية في مجال نصره حركات التحرر العالمي خاصة العربية، فالملك حسين كان ملتزماً في التذكير بنصرة القضية الجزائرية إلى جانب القضية الفلسطينية، متحدياً تصريحات الجنرال "ديغول" الذي حاول عزل الثورة وخنقها، وتجسد هذا الأمر في خطاب الملك في الدورة الرابعة (04) لمجلس الأمة الأردني الخامس المنعقد في اليوم الأول من أكتوبر 1959م، الذي عبر من خلاله عن دعم حكومته الدائم المادي والمعنوي للثورة الجزائرية في كل المناسبات.²

بحلول عام 1960م، شاركت المملكة الأردنية في تنظيم فعاليات المؤتمر الإسلامي العربي الشعبي بمناسبة إحياء ذكرى الإسراء والمعراج، الذي تم عقده بالمدرسة العمرية في القدس، فقد انتهز الملك الأردني الفرصة ليوجه دعوة للشعوب العربية والإسلامية لدعم القضية الجزائرية، لقد كرر نفس المساعي في الدورة اللاحقة لنفس المؤتمر المنعقدة سنة 1961 و1962م على التوالي بالقدس؛ حيث ألقى خطاباً أكد فيه على شرعية الكفاح من أجل الوطن

1- مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962، مرجع سابق، ص: 170.

2 - بشير سعيدوني، مرجع سابق، ج1، ص ص: 132 - 133.

والعروبة والإسلام ومن ثم وجب على الدول العربية والإسلامية توحيد جهودها لنصرة الكفاح الجزائري من أجل حريته.¹

لقد استجاب الملك الأردني للاعتراف بقيام الدولة الجزائرية بعد إعلان الجنرال ديغول عن عودة السيادة الجزائرية على أراضيها، ومنه تم عقد دورة طارئة لمجلس الوزراء الأردني عبر من خلاله الملك حسين فرحته بقيام كيان الدولة الجزائرية وجه به رسالة تهنئة إلى رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة، وتعبيراً عن هذه الفرحة، تم تعليق العمل بالمؤسسات العمومية والحكومية ليوم واحد، وأكثر من ذلك، فقد رحب بإقامة سفارة جزائرية بالأردن وأهدى لها مقراً.²

ج- النشاط الدبلوماسي للحكومة السورية.

مثل رئيس الوزراء "سعد الله الجابري" الحضور السوري على مستوى جامعة الدول العربية؛ فمنذ تأسيس الجامعة، أيد الطرف السوري القضية الجزائرية في محطات عديدة. وبعد اندلاع الثورة، دعا الرئيس "القوتلي" الحاضرين إلى التنديد وفضح السياسة الاستعمارية لدول المغرب العربي ودافع عن حق تقرير الشعوب للمصير، كما بعث النائب "مصطفى الرزقا" برقية باسم مجلس النواب بجلسته المنعقدة في 06 أكتوبر 1954م لقادة الثورة يهنئهم على ما تم إنجازه، ويطلب منهم الإصرار والاستمرار في الكفاح وتركيزهم على تحقيق هدف الحرية؛ مقابل ذلك، طلب من الحكومة السورية أن تناشد العواصم العربية لتكثيف جهودهم الدبلوماسية في تفعيل الحل السلمي للقضية الجزائرية.³ وقد استجاب رئيس الوزراء السوري "سعيد الغزى"

1 - عمر صالح العمري، مرجع سابق، ص: 48-49.

2 - بشير سعيدوني، مرجع سابق، ص: 134-135.

3 - فهد عباس سليمان السباعي، ((موقف سوريا من القضية الجزائرية 1954-1962))، مجلة جامعة كركوك للدراسات

الإنسانية، العراق، 2013، مج 8، ع 2، ص: 05-07.

لمطالب المجلس النيابي أثناء امتثاله في محضر جامعة الدول العربية بضرورة توحيد الدول العربية لجهودها في خدمة ونصرة أبناء نوفمبر من خلال مقاطعة فرنسا اقتصاديا وسياسيا وحتى ثقافيا، فيما تبني خالد العظم وزير الخارجية مهمة الدفاع عن القضية الجزائرية في دورة الأمم المتحدة المنعقدة سنة 1955، أما "صبري العسلي" في بيان ألقاه على أعضاء وزارته في جوان 1956، جاء فيه: ((سنأخذ على أنفسنا أن نعمل على مساعدة القطر الجزائري الذي يناضل في سبيل حقه في الحرية والاستقلال بكل ما أوتينا من قوة، تلبية لوشائج الدم والقرباة واستجابة لنداء المبادئ الطبيعية المقررة)).¹

تميزت معظم التصريحات للشخصيات السياسية السورية بإيمانها التام بعدالة وشرعية الكفاح الجزائري سواء المسلح أو الدبلوماسي من أجل بلوغ حق شرعي للإنسان يتمثل في الحرية والسلام؛ فجميع منظمات المجتمع المدني سواء في صيغتها الاقتصادية والعسكرية والثقافية تدعو إلى الأمن والسلام الدوليين، وترفض استخدام القوة إلا إذا لزم الوضع ذلك، كما أن الساسة أكدوا على استعدادهم تلبية كل ما تحتاجه الثورة من دعم كواجب أمام الروابط القومية العربية والإسلامية تبعا للمصير المشترك.

كان للحضور السوري مشهد في المؤتمرات التي جمعت الدول الأفروآسيوية في إطار التضامن من أجل تحقيق الديمقراطية والسلام بالدول الأعضاء، ومنها مؤتمر باندونج المنعقد في أبريل 1955م الذي مثل أهم محطة دبلوماسية في كفاح الثورة الجزائرية على المستوى الدولي؛ فالوفد السوري الذي مثله " خالد العظم "، حاول شرح موقف حكومته من خلال قوله بأن: ((هذا الجزء من الوطن العربي يجب أن يتحرر فورا؛ لأن تحريره يتفق ومبادئ الأمم

1 - أسماء أبلالي، مرجع سابق، ص: 559.

المتحدة وسيكون وسيلة فعالة لإزالة سببا من أسباب المنازعات الدولية القائمة حاليا، وسوريا تؤيد تأييدا تاما تحرير أقطار المغرب العربي)).¹

الوازع القومي المشترك بين أقطار المغرب العربي وبلاد الشام من جهة، ويتضح أن الحكومة السورية تحترم المواثيق الدولية في سعيها لتحقيق الأمن والسلم والحفاظ على حقوق الدول الصغرى أو الضعيفة؛ لذلك كان موقفها صريحا استعجلت فيه الأمم بالحل الفوري للقضية الجزائرية وفق ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة.

وبوصول "شكري القوتلي" لسدة الحكم في شهر أكتوبر 1955م، صرح بأن بلاده تؤيد الثورة الجزائرية تأييدا مطلقا، كما اعتبر أن التدخل في شؤون الدول الداخلية، هو انتهاك لسيادة وسلطة الدول الفعلية، لذا وجب محاربة التدخل الأجنبي خاصة الأمريكي بالأقطار العربية بشكل عام.

كما آمنت الحكومة السورية بشرعية الكفاح المسلح الجزائري، وطالبت الشعب بعدم التنازل والإصرار على استعادة السيادة؛ لأن عهد الاستعمار قد ولى.² كما ذهب "القوتلي" لمحاولة تدعيم الدفاع العسكري، فتقدم لفرنسا من أجل شراء ما تحتاج بلاده من أسلحة من فرنسا التي تعتبر الدولة الغربية التي ترعى سوريا بالمنطقة، إلا أنها رفضت لأنها من جهة كانت تدعم إسرائيل في عدوانها ضد الفلسطينيين والعرب في الوقت الذي مثلت فيه سوريا إحدى جبهات الدفاع عن الأراضي الفلسطينية، فمن جهة ثانية تنكر سوريا للأعمال الوحشية التي يرتكبها الجيش الفرنسي بالجزائر، ذلك ما أدى لتوتر العلاقات بين البلدين.³

1 - فهد عباس سليمان السبعوي، مرجع سابق، ص: 15.

2 - اسماعيل ديش، مرجع سابق، ص: 83-84.

3 - كمال الديب. تاريخ سوريا المعاصر، دار النهار للنشر، بيروت، لبنان، ط2، 2012، ص: 158.

من جهة أخرى؛ هاجمت صحيفة البعث في عددها ثمانية(08)الصادر بتاريخ 08جون1956م الحكومة السورية بالموقف المتخاذل والخيانة نتيجة تموينها حاجيات الجيش الفرنسي من الحبوب، في حين يعاني الشعب الجزائري الإبادة والقمع، وهذا مقتطف يبرز موقف الجريدة من خلال ((إن سورية تزود الجيش الفرنسي في الجزائر بالحبوب، هل يمكن لمواطن أن يصدق ذلك؟ ذلك من فوق العجب... بل ومن فوق الخيانة، الذي لا يصدق صار واقعا وما فوق الخيانة صار واقعا)). لقي هذا المنبر الإعلامي نتيجة بالمظاهرات الجماهيرية التي عمت بعض الشوارع السورية رفعت شعار رفض تصدير الحبوب نحو فرنسا، مما أدى بالحكومة السورية إلى الامتثال أمام الإرادة الشعبية بوقف الشحن وسقوط الحكومة فيما بعد نتيجة السخط الشعبي.¹

طرح الرئيس "شكري القوتلي" أثناء لقائه بنظيره الهندي "جواهر لال نهرو" بالعاصمة دمشق سنة 1956م مسألة الكفاح الجزائري ودعاه لمناصرته. كما شارك في مؤتمر الملوك والرؤساء المنعقد بالقاهرة ما بين 25 - 27 ماي 1957م إلى جانب الدول العربية، أكد على تأييد بلاده المطلق للدبلوماسية الجزائرية، ورفع صوتها على مستوى الهيئات الدولية للضغط على فرنسا من أجل وقف العدوان على الشعب الجزائري.² فكان الرئيس السوري يستغل كل فرصة لطرح المشكل الجزائري سواء على مستوى الاجتماعات الوطنية أو القمم العربية وحتى الدولية منها. هذا إن دل، فإنه يدل على الاعتقاد الجازم بشرعية الكفاح الجزائري في بلوغ هدف الاستقلال.

رفعت الحكومة السورية واجبها في نصررة القضية الجزائرية على مستوى الأمم المتحدة، ففي الدورة العاشرة المنعقدة بتاريخ 20 جوان 1955م للاحتفال بذكرى تأسيس "م أ م"، توجه ممثل

1- منشورات البعث المجاهد، مرجع سابق، ص ص: 13-14.

2 - عبد الله مقلاتي، صالح لميش، سوريا والثورة الجزائرية، دار السبيل، الجزائر، 2019، ص: 128.

البعثة السورية "خالد العظم" نحو باريس للالتقاء بالرئيس "رينيه كوتي" قبل حضوره لفعاليات القمة الأممية وتباحث معه طبيعة العلاقات بين البلدين حين أخبره الطرف الفرنسي أن حكومة باريس قلقة حيال اهتمام الإذاعة السورية لتعبئتها الإعلامية حول مواصلة الكفاح أبناء المغرب العربي خاصة الجزائر، وهذا يؤثر على مكانة فرنسا سلبيا، لكن العظم نفى ذلك، فقال إن النوايا الإعلامية للإذاعة هو دعم كفاح الاستقلال لا إلحاق الضرر بفرنسا، ثم اجتمع العظم بوزير الخارجية الفرنسي "بينيتو" حول ذلك التوسط في إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية وأن تتخلى فرنسا عن مزاعمها حول اعتبار الجزائر مقاطعة فرنسية، لكن رد الوزير الفرنسي¹ تميز بنوع من الدهاء والمراوغة؛ إذ قال بأن موضوع استقلال الجزائر معقد لوضع المستوطنين الأوروبيين فيها، فهو بذلك حاول أن يخلق أطرافا عديدة ضد إرادة الشعب في الاستقلال، عندما بين أن الجزائر خليط من الأعراق، فإذا أرد العرب والمسلمون الاستقلال، فإن الأوروبيون يرفضون ذلك. لكنه كان صريحا بمطالبته للإذاعة السورية وقف الحملات الدعائية ضد فرنسا.

أما في دورة ديسمبر 1957م، تقدم ممثل الحكومة السورية لدى الأمم المتحدة "فريد زين الدين" بطلب ضرورة إدراج الملف الجزائري كقضية مستعجلة في بيان مطول شرح من خلاله حقيقة المأساة التي يعيشها الشعب الجزائري من انتهاك للحرمات وضعف قاعدي في الهياكل الاقتصادية وتربيتها، لدرجة جعلت الشعب الجزائري يستنفر من أجل تحسين أوضاعه وتحقيق الإرادة الجماهيرية بحكم نفسه بنفسه بعيدا عن التدخل الأجنبي الذي تسبب في تأخر أمة عرفت بمكانتها وأصالتها العربية والإسلامية وبدورها الريادي في حوض المتوسط، حيث لا يمكن لأقلية أجنبية أن تحكم أو تقرر مصير أغلبية وطنية بمزاعم نشر الحضارة أو السعي للتقدم، فمحاكاة الواقع تبرز عكس ذلك؛ فكلما زاد الاستعمار، زاد البؤس والحمران حتى أصبح من الضرورة

1- فهد عباس سليمان السبعوي، مرجع سابق، ص: 14.

خروج القوة الأجنبية التي تمارس أبشع أساليب الامبريالية ضد الشعب الجزائري، وهذا مقتطف من خطابه: ((ثورة شعب كامل عزم على أن يضع حدا للاحتلال الأجنبي ولا امتيازات الأقلية. إن الوطنيين الجزائريين يريدون الخروج من حالة التأخر التي تسبب فيها النظام الاستعماري)).¹

د - مساعي الحكومة اللبنانية.

إن دراسة جوهر المواقف الحكومية والدبلوماسية اللبنانية من القضية الجزائرية وإمكانية التعاطف معها إقليمياً ودولياً، كانت تحيطه ظروف عرفت بالتوتر والتغير في سياستها الخارجية؛ فالصراع الأيديولوجي أوضح رغبة الحكومة اللبنانية في تقريبها من الغرب بعد ترحيبها بحلف بغداد 1955م، ما جعلها تدخل في سخط ورفض جماهيري لهذه السياسة من جهة، وفي تصادم مع الدول العربية في مقدمتها مصر من جهة ثانية، وما زاد من حدة هذا التوتر، هو رفض الحكومة قطع علاقتها بفرنسا وبريطانيا بعد العدوان الثلاثي على مصر في 29 أكتوبر 1956م، بالإضافة إلى ترحيبها بالمساعدات المالية للرئيس الأمريكي "ايزنهاور" في سياسية ملء الفراغ، لتدخل بعد ذلك لبنان في انتفاضة قسمت البلاد إلى جبهتين بين مؤيد للتقارب الغربي ومشاريعه في المنطقة العربية الممثلة في رئيس الحكومة "كميل شمعون"، وبين أنصار الحياد الداعين للتقارب العربي مثل: "صائب سلام" و"بشارة الخوري" وغيرهم.²

فكيف سيكون موقف الحكومة اللبنانية من الثورة الجزائرية بين التأييد أو التخاذل في ظرف شهد التقارب اللبناني الفرنسي، فكيف لحكومة بيروت أن تصرح بشرعية الثورة في كفاحها التحرري دون أن تلحق الضرر بمصالح فرنسا؟ وكيف سيكون مستقبل علاقتها في إطار تدعيم الثورة الجزائرية؟ وعلى هذا الأساس، اتضحت محددات مسار الموقف اللبناني من خلال ما يلي:

1 - أسماء ابلاي، مرجع سابق، ص: 560.

2 - جاسم محمد حسن العدول وآخرون، مرجع سابق، ص: 193 - 194.

- التبعية اللبنانية للنظام الفرنسي سياسيا واقتصاديا، ما جعل سفارة فرنسا ببيروت تتمكن من ممارسة نشاطها بكل حركية، بالتالي منع الحكومة المؤقتة وعرققتها في توطيد علاقاتها بالحكومة اللبنانية، بالإضافة إلى تنوع المجتمع بين الطوائف الدينية والمعارضات السياسية والتوجهات الأيديولوجية، كل ذلك انعكس على عدم الاستقرار السياسي بالبلاد.¹

- الروابط التاريخية المشتركة بين الشعبين اللبناني والجزائري المتمثلة في القومية العربية والشخصية الإسلامية، ثم تعرضهما لنفس القوى الاستعمارية رغم اختلاف طبيعة الاستعمار وسياسته؛ فمنذ انتشار صدى الثورة بعد اندلاعها رحبت الجماهير اللبنانية بالكفاح الجزائري، ووقفت مستعدة لتقديم ما أمكنها من مساعدات رغم ظروفها المادية المزرية. وفي كل مناسبة كانت الجهات الرسمية وغير الرسمية تجد الفرصة لتعبر عن مدى تأسفها وآساها على أرواح الضحايا الجزائريين من جهة، وعن وحشية السياسة الاستعمارية والقمع من جهة ثانية.²

على الرغم من النفوذ الغربي، لم يمنع الحكومة اللبنانية أن تسمح لبعض الدبلوماسيين الجزائريين من مزاولة نشاطهم في التعريف بالقضية الجزائرية لديهم، ففي 1958م تم فتح مكتب جبهة التحرير الوطني بالعاصمة بيروت بقيادة "ابراهيم كابويا" الذي زاول نشاطه فيه إلى غاية سنة 1961م برفقة المناضل "مولود بوقر موح"؛ إذ يعتبر 14 جانفي 1959م تاريخ الإعلان الرسمي عن تأييد الثورة الجزائرية من خلال الاعتراف بقيام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. لتبدأ مرحلة توسيع نشاط مكتب الجبهة ببيروت من خلال الزيارات التي أجرتها العديد من الشخصيات الرسمية له أمثال رئيس بلدية بيروت " عادل بك الصلح"؛ فالحكومة اللبنانية بمختلف تشكيلاتها الجماهيرية، آمنت بحق تقرير مصير الشعب الجزائري، وهو ما عبرت عنه إحدى الصحف

1 - عمر بوضرية، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص: 334.

2 - اسماعيل دبش، مرجع سابق، ص: 86.

بقولها: ((إن اللبنانيين يؤيدون تحرر شهب الجزائر ... ومادامت الحكومة قد تعهدت في بيانها الوزاري بتأييد الجزائر، فمن الأفضل أن تقوم الحكومة بهذا التأييد من الناحية الدولية قبل سواها)).¹

حرص الجهاز الدبلوماسي على متابعة تطورات القضايا العربية والموظبة على الحضور الفعال لجميع الدورات المنعقدة على مستوى جامعة الدول العربية منذ تأسيسها، وبعد اندلاع الكفاح المسلح في الجزائر، احتضنت العاصمة بيروت في 13 نوفمبر 1956م مؤتمر القمة العربي، حيث كان تقرير الدورة خاص بالدعم الدبلوماسي؛ الذي أعربته الحكومة اللبنانية للتضامن مع الحكومة المصرية بعد العدوان الثلاثي من جهة، ومن جهة أخرى دعوة جميع الدول العربية لتأييد للكفاح الجزائري من أجل استعادة استقلاله وحرية.²

في أوت 1959م، اتصل السيد "كابويا" برئيس الوزراء اللبناني "رشيد كرامي" ووزير الخارجية يتوسطا بعدد من العواصم من أجل كسب الدعم الدبلوماسي أثناء دورة الأمم المتحدة القادمة، وعليه تم الاتصال بكل من سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا. كما طلب وزير الخارجية من جميع الدبلوماسيين المعتمدين في لبنان لمحاولة الضغط على حكوماتهم لمنح صوت للجزائر أثناء عرض قضيتها في الأمم المتحدة، فيما يتعلق بإيجاد حل سلمي ومناسب للجزائر³. فجاؤ تدخل رئيس الحكومة اللبنانية السيد "صائب سلام" أثناء مشاركته في القمة الأممية في الدورة 15 المنعقدة في أكتوبر 1960م، التي تم من خلالها رفقة الدول العربية

1 مريم صغير، موقف الدول العربية من القضية الجزائرية، مرجع سابق، ص: 289-290.

2 - جامعة الدول العربية، مصدر سابق، ص: 15.

3 - عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص: 249.

إعطاء الشرعية المطلقة للكفاح الجزائري لاستعادة السيادة الوطنية في ظل الإصرار الخادع الفرنسي لبث المغالطات حول الاستفتاء الحر لتقرير المصير.¹

أما في 22 أوت 1960 م احتضنت مدينة "شتورة" اللبنانية مؤتمر وزراء الخارجية العرب، فيما قدمت إحدى الصحف اللبنانية التغطية الإعلامية لهذا المؤتمر؛ الذي جاء فيه ما يلي: ((إن الرأي العام العربي ينظر إلى حرب الجزائر كمشكلة ثانوية وأزمة عابرة..))، ورغم ذلك إلا أن الوزراء العرب المؤتمرون قد أثبتوا من خلال حضورهم على أهمية الثورة الجزائرية في تحقيقها للتلاحم العربي على خلاف مقاصدهم السياسية سوء أوضاع بعضهم الاقتصادية؛ فالمؤتمر أخرج القضية الجزائرية من المشكل من الدرجة الثانية إلى أولى الاهتمامات على الصعيد العربي²، ويعد هذا اللقاء من أهم الاجتماعات التي تميزت بالواقعية من خلال تسليطه الضوء على مدى فعالية تلك التصريحات والمواقف السياسية والدبلوماسية في حل القضية الجزائرية، فهل هي ناجحة أم لا؟ وهل فعلا حل القضية يعتبر مسعى أساسيا أم أن أقلامهم تمر عليه في كل مناسبة ولقاء أممي من أجل بلوغ بعض المعونات المالية كما أقرت جامعة الدول العربية فقط، إلا أن دولتين فقط التزمت به. في حين برهن بعض التقدميين الفرنسيين من خلال تعاطفهم مع الثورة الجزائرية وجعلوها من أول اهتمامات سياساتهم، لذلك قامت الحكومة الفرنسية بإدانتهم.

شهد الموقف اللبناني بعد مارس 1959م وضوحا من خلال دعوة الحكومة كافة دبلوماسيها على كافة الأصعدة إلى مساندة مكاتب جبهة التحرير بالبلدان التي يتواجدون فيها، وتقديم التوصيات للطرح في اجتماعات الأمم المتحدة، فلولا التقارب الأيديولوجي بين سفراء

1 - إسماعيل دبش، مرجع سابق، ص: 87.

2 - مريم صغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية، مرجع سابق، ص: 295-297.

القناصل المرابطين لدى الدول الغربية الداعمة لسياسة فرنسا الاستعمارية والدول الأوروبية، لما تميز الموقف اللبناني بالتأرجح والسلبية، وقد وصل إلى أبعد مدى في دعمه من خلال استغلاله تقاربه مع الدول الأوروبية والتأثير عليها¹.

هـ - دول الخليج العربي:

1 - المملكة العربية السعودية:

انحصر الدعم السعودي في المرحلة الأولى من اندلاع الثورة في الجانب المادي، حيث أن المساعي السياسية لكسب تعاطف الموقف الملكي شهدت تأخراً إلى غاية تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سنة 1958م، فلم يوفق ممثل الوفد الخارجي بمكتب جدة من مقابلة الملك "سعود بن عبد العزيز"، عندها استقبل رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية بحفاوة من قبل رئيس الحكومة السعودي، الذي عبر عن موقفه بمناسبة امتثال "فرحات عباس" لدى حكومته بقوله: ((إن القضية الجزائرية هي قضية مقدسة، ولذلك فهي فوق القانون وتشريع الدولة، ولذلك تعطل القوانين إذا هي وقفت في وجه ما تتطلبه من جهاد في الجزائرية)).² على الرغم من ضعف التمثيل الدبلوماسي السعودي في مضمات المؤتمرات سواء الإقليمية (العربية) أو الدولية بسبب تعاضم النفوذ الأمريكي والبريطاني باعتبارهما أهم الدول المؤيدة لفرنسا بشبه الجزيرة العربية، إلا أنه يمكن استنباط بعض المواقف من خلال:

على صعيد جامعة الدول العربية، عبرت المملكة السعودية نصرتها للكفاح التحرري بالجزائر عبر جهازها الدبلوماسي منذ اجتماع اللجنة السياسية للجامعة في القاهرة بعد 09 أيام

1 - عمر بوضرية، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص: 335.

2 - مرجع نفسه، ص: 452. 453.

من اندلاع الثورة فقط، وكان الممثل السعودي "خالد أبو الوليد" مستشار الملك يدعو الحضور لعرض القضية الجزائرية على مجلس الأمن، وقد تم تكليف الممثل السعودي بتقديم الطلب عبر وزير الخارجية الأمير "فيصل بن عبد العزيز".¹

وفي الاجتماع المنعقد يوم 25 فيفري 1957 م في العاصمة المصرية "القاهرة" بحضور ملوك ورؤساء كل من المملكة العربية السعودية ومصر، سوريا والأردن، أين تم مناقشة بعض القضايا العربية المستعجلة منها القضية الجزائرية بشكل جدي للغاية، فكان الدور السعودي حازما في سعيه لحل الأزمة ودعا المؤتمرين للتضامن معها، ففي الشهر الموالي، بعثت الحكومتان السعودية والمصرية بيانا مشتركا إلى بقية الدول العربية يدعونهم من خلاله تفعيل مواقفهم والضغط دبلوماسيا لإطلاق سراح الزعماء المعتقلين بعد حادثة القرصنة الجوية سنة 1956م، وقد رحبت الدبلوماسية الثورية من جهتها عبر ممثلها السيد "أحمد توفيق المدني" الذي زار العاصمة الرياض لينقل رسالة الشكر شخصيا للملك السعودي في جوان 1957م. فتوالت بعد ذلك المواقف المناصرة للقضية الجزائرية في عدة جوانب مثل: مشكلة اللاجئين والتضامن معها عبر الجولات التي قام بها الملك السعودي بعدة دول عربية.²

ومن منبر تكتل الدول الأفروأسيوية في مؤتمرها التأسيس المنعقد ما بين 1-6 سبتمبر 1961م، وافقت المملكة السعودية على اللائحة التي اجتمعت من أجلها دول عدم الانحياز، فقد أكدت على مبدأ تقرير المصير ونبذ استخدام القوة على الدول التي تناضل من أجل استقلالها خاصة الجزائر، أما المؤتمر الإسلامي المنعقد في مكة المكرمة يوم 19 ماي 1962م، حينما

1 - فهد عباس سليمان السبعوي، ((موقف المملكة العربية السعودية من القضية الجزائرية 1954-1962))، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، الوادي، الجزائر، ع 03، نوفمبر 2015، ص: 181.

2 - مجد خيشان، ((طور موقف الجامعة العربية من القضية الجزائرية خلال فترة 1954-1956))، مجلة المصادر، ع 14: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2006، ص ص: 184-185.

توج حصيلة الانتصارات العسكرية والدبلوماسية التي تضافرت فيها جهود النشاط الداخلي والخارجي، وانتهى بإعلان وقف القتال "عيد النصر"، حيث شيدت حكومة المملكة بانتصارات الثورة الجزائرية ومجدت بطولات شعبها في الميدان. مطالبة الدول الإسلامية تقديم الدعم اللازم المادي والسياسي من جهة والتنديد بالسياسة الاستعمارية الإرهابية وأعمالها ضد الأبرياء الجزائريين.¹

أدركت جبهة التحرير الوطني أهمية تسجيل ملف القضية الجزائرية وتبني المملكة السعودية المسؤولية الشرعية في حلها؛ فقد سعت إلى كسب تأييد الدول العربية وغيرها من أجل التصويت لصالح الجزائر بالجمعية العامة، حيث كان الملك السعودي أول الزعماء العرب الذين تولوا مهمة رفع القضية الجزائرية على الصعيد الدولي دبلوماسياً، مثل ما نقلته أحد الصحف الرسمية الناطقة باسم المملكة حين قالت: ((ولقد تلمس الجزائريون من يأخذ بيدهم ويناصرهم لدى هذه الهيئة الدولية الكبرى إلى أن قيض الله لهم حضرة صاحب الجلالة المفدى سعود بن عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود، فتبنى مسألتهم وأخذ على عاتقه الدفاع عن حقوقهم أمام هذه الهيئة وغيرها حتى يصلوا إلى استرجاع حقوقهم كاملة غير المنقوصة)).²

في الدورة العاشرة (10) للأمم المتحدة التي تناولت المملكة السعودية عبر مندوبيها ملف القضية الجزائرية، وقدمت تقريرها يوم 05 جانفي 1955م شرحت من خلاله خطورة وصعوبة حياة الشعب الجزائري مع الجرائم التي يرتكبها الجيش الفرنسي، لأن استخدام القمع والإبادة من

1 - إخلص بخيت الجعافرة، خديجة عبد الكريم النعيمات، "موقف المملكة العربية السعودية من الثورة الجزائرية (1954-

1962)"، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، 6، ع 3، الأردن، 2012، ص: 90.

2 - ((تبنى جلالته الملك المعظم قضية الجزائر وعمله المتواصل في سبيل تحريرها))، أم القرى، ع: 1585، 1955/10/07،

ص: 04 .

شأنه أن يهدد الاستقرار والسلم¹، وقد حصد هذا النشاط نتائج إيجابية لدى رئيس مجلس الأمن "يسلي مونرو"؛ الذي تعهد باعتماد الطلب الذي رفعته السعودية كوثيقة رسمية مهمة من وثائق مجلس الأمن، فتم إثر ذلك إبلاغ الدول الأعضاء في المجلس بطلب السعودية في عرض القضية الجزائرية بعد الصدى الواسع الذي لقيته على المستوى السياسي والإعلامي.²

كما ساهم البعد الجغرافي بين البلدين في ضيق الترويج الإعلامي للثورة؛ فالإذاعة السعودية كانت متضابفة من قلة المعلومات التي تصلها عن الثورة حتى تتمكن من الرد على خصومها، وقد برز ذلك من خلال المراسلات التي بعثت بها إلى مكتب القاهرة تطالب فيه تزويدها بملف يتضمن التطورات السياسية والعسكرية للكفاح وقضيته الوطنية ودعمه بما يمكن من ملاحق توضح الوضع والنشاط بشكل عام. لكن هذا المشكل لم يمنع المملكة من أن تسعى عبر وفديها الدائمين بالجامعة العربية في تقديم كل الدعم السياسي على مستوى الجامعة اللازم للثورة.³

بمناسبة الاحتفال بيوم النصر من شهر مارس 1962، تناولت صحيفة "أم القرى" السعودية بعض ردود الأفعال عن وقف القتال بالجزائر، حيث جاء فيها حول اعتراف رئيس الحكومة الجزائرية بالعمل الدبلوماسي السعودي في الأمم المتحدة ما يلي: ((أؤكد لكم أن أول من تبنى القضية الجزائرية في جمعية الأمم تبنها باسمه وعلى مسؤوليته الخاصة، هو جلالة الملك سعود المعظم... قبل أن يكون للقضية الجزائرية أي ذكر في هذه الدنيا...)). وهو هنا يتكلم عن مساندة الكفاح الجزائري قبل اندلاع الثورة الجزائرية.⁴

1 - عبد الكامل جويبة، قضايا الثورة الجزائرية في مجلة الآداب البيرومترية (1954-1962). ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر، 2011، ص: 123.

2 - فهد عباس سليمان السبعوي، مرجع سابق، ص: 181.

3 - محمد خيشان، مرجع سابق، ص: 216-217.

4 - ((المملكة السعودية تواصل احتفالاتها بيوم النصر في الجزائر))، أم القرى ع 1927، 13 جوان 1962، ص: 01.

أثناء الدورة الثانية عشر (12) للأمة المتحدة المنعقدة في أكتوبر 1957م، قدم "أحمد الشقيري"¹ عضو الوفد السعودي رفقة أعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني نبذة شرح من خلالها أسباب وأهداف ومشروعية الكفاح الجزائري من جهة، ومن جهة أخرى فضح الاستراتيجية الاستعمارية في جرائمها ضد الشعب الجزائري البريء ومحاولتها القضاء على الثورة الجزائرية من جهة ثانية²؛ حيث قال: ((أرى لزاماً علياً أن أبدأ بالقضية الجزائرية .. أن الشعب الجزائري كأبي من شعوب الأرض، يملك الحق العام في الحرية والسيادة والاستقلال .. ومن جهة ثانية، فإن وضع فرنسا في الجزائر هو وضع استعماري، ولا تستطيع أية فصاحة جدلية أن تدافع عليه مهما أوتيت من قدرة وخبر..)).³ فكل ما تبثه وسائل الإعلام والاستخبارات الاستعمارية وحلفائها من مزاعم باطلة بأن الثورة مشكل داخلي بأحد الأقطار الفرنسية، لكن الأبعاد التاريخية والحضارية تبرهن على المكانة الدولية للجزائر قبل عمليات الاستيطان والاستعمار الذي طبقت به؛ وجميع المنظمات والهيئات الدولية الحكومية التي نادى بالسلم وبضرورة تقرير مصير الشعوب المضطهدة كافية أن نعلن من خلالها عن حالة الحرب

1 - ولد سنة 1907، نشأ في طولكرم الفلسطينية، تربى وسط عائلة دينية وطنية، نفي والده الشيخ "أسعد الشقيري" بسبب مواقفه المناهضة للسلطان العثماني " عبد الحميد الثاني". بدأ نشاطه السياسي مع حركة القوميين العرب سنة 1926 ببيروت. ثم عاد إلى فلسطين وبدأ يكتب ضد الانتداب البريطاني والاستيطان الصهيوني .. ثم شارك في الثورة الفلسطينية الكبرى (1936-1939)، وبعد الحرب العالمية الثانية أصبح مساعداً لعبد الرحمان عزام أمين الجامعة العربية، وبعدها عين ممثلاً للحكومة السورية للأمم المتحدة إلى غاية 1957. ثم ممثلاً للمملكة العربية السعودية أثناء ذلك ناضل من أجل نصره القضايا العربية المستعمرة مثل الجزائر، تونس والمغرب ... ألف عدة كتب منها: " قصة الثورة الجزائرية"، "دفاعاً عن فلسطين والجزائر" وغيرهم . واصل مهامه في منبر الأمم المتحدة بعد ذلك، ينظر: (عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ج 1، ص ص: 97-98).

2 - عبد الله مقلاتي مقلاتي، صالح لميش، الزعماء العرب والثورة التحريرية الجزائرية، دار سيدي الخير. الجزائر، 2019، ص: 330.

3 - أحمد الشقيري، قصة الثورة الجزائرية، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، لبنان، 2005، ص: 11.

الاستعمارية في الجزائر، ومن ذلك المنطلق لن يكون لأية قوة مهما بلغت في دعمها لفرنسا، أن تغطي حقيقة الاستعمار أو تلغي حق التحرر المشروع قانونيا للشعب الجزائري.

يضيف "الشقيري" في وصفه حالة الحرب الاستعمارية في الجزائر للمبررات التي دفعت جبهة وجيش التحرير الوطني لإعلان الثورة لمحاولة تقرير مصيره بنفسه وتحويله من مستعمرة فرنسية إلى دولة جزائرية ذات سيادة تحكمها شخصيات وطنية، وهذا لا يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة بقوله: ((لو عدنا بالذاكرة إلى ما قررته الجمعية العامة في صدر ميثاق حقوق الإنسان، لوجدنا أن الشعب الجزائري مضطر إلى الالتجاء إلى الثورة لدفع الظلم والاستعباد.. وقد أصبح حق الثورة على الظلم في طبيعة الحقوق الإنسانية))، فالزخم الثوري حق طبيعي ضد الظلم¹. فمن جهته الملك "سعود" أثناء لقائه بالأمين العام للأمم المتحدة "همرشولد" في جانفي 1959م أكد أن عودة السلم في العلاقات السعودية الفرنسية مرتبط بحل القضية الجزائرية سلميا خاصة أمام تعنت حكومة باريس في عرقلة عملية التصويت بالجمعية العامة ضد الجزائر، ومن هذا المنبر دعا جميع الأقطار العربية إلى حسم موقفها بقطع علاقاتها الاقتصادية مع فرنسا حتى تمثل لإرادة الشعب الجزائري. وذلك ما جعل بعض الدبلوماسيين - ممثلو الثورة - يردون ببرقيات شكر على مواقف المملكة السعودية في عدة مناسبات بالأمم المتحدة.²

2-اليمن:

نتيجة للتوتر السياسي داخل البلاد ووضعها الاقتصادي المزري، برز الدعم اليمني بشكل واضح في نصرته القضية الجزائرية على مستوى منابر الجامعة العربية والأمم المتحدة خاصة، وفي كل مناسبة كانت تصوت لصالح القضية الجزائرية منذ دورة أكتوبر 1955م مرورا

1- مصدر نفسه، ص: 12.

2 -إخلاص بخيت الجعافرة، خديجة عبد الكريم النعيمات، مرجع سابق، ص: 89- 90.

بدورة 15 فبراير 1957م، هنا بعث الممثل اليمني عريضة بواسطة الأمم المتحدة جاء فيها ضرورة ايقاف الحرب الاستعمارية التي تشنها في الجزائر والإسراع في حل القضية وفق ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة، غير أن الحكومة الفرنسية اعتبرت ذلك تهديدا غير مباشر لها إن امتنعت عن حل القضية الجزائرية، وقد تكرر ذلك أثناء الندوة الدولية للنقابة المنعقدة في سبتمبر 1958م، وفي الجامعة العالمية لنقابات العمال العرب، ومن ثم دورة نوفمبر 1959م للأمم المتحدة أين استغلت فرنسا حق الكرسي الشاغر لعرقلة عملية التصويت، لكن كانت اليمن من بين الدول التي عارضت مماثلة الطرف الفرنسي في حل القضية الجزائرية.¹ ونقلت جريدة المجاهد بيان اعتراف الدول منذ الساعات الأولى لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 19 سبتمبر 1958م، وقد كانت الحكومة اليمنية من أولى (06) ست دول التي اعترفت بقيام الكيان السياسي الجديد.²

3- الكويت.

ذكر ممثل الوفد الخارجي أثناء زيارته للكويت السيد "أحمد توفيق المدني" ولقائه بأمر الكويت "عبد الله السالم الصباح" الذي أحسن في استقبال الوفد الجزائري، حيث عبر عن تأييده للكفاح الوطني بقوله: ((نحن نشارككم كفاحكم، فلا تهنوا ولا تحزنوا، سيزداد مقدار إعانتنا على مقدار ما سيزداد مداخلنا، وإنكم لو وجدون عندنا بحول الله ما تحبون)). ذلك ما جعل دعم الحكومة الكويتية يتأسس بداية على الدعم المادي والمعنوي كتعبير عن تضامنهم مع الكفاح

1 - مريم صغير، مواقف الدول العربية من الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص: (312 - 315).

2- ((ميلاد أول حكومة حرة للجمهورية الجزائرية يعلن عنه داخل الجزائر وفي عواصم الأقطار العربية))، المجاهد، ع: 19 سبتمبر 1958، مصدر سابق، ص: 01 (ينظر أيضا: مريم صغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية، مرجع سابق، ص: 314).

الجزائري، أما من الجانب الإعلامي؛ فقد تناولت مجلة "العربي الكويتية" في أول عدد لها 01 ديسمبر 1958م مقالا أشاد بمعارك جيش التحرير الوطني وبطلاته، فقد كانت له نظرة جد إيجابية فيما يتعلق باستعادة السيادة، فقالت: ((ستستقل الجزائر أرادت فرنسا أم لم ترد؟ إن معركة الجزائر هي معركة العرب الذين يسرون اليوم في طريق التحرر...)).¹ وذلك ما يفسر أحد أهم العوامل التي جعلت المملكة الكويتية حكومة وشعبا تتضامن وتتعاطف مع الجزائر باسم الوحدة العربية والإسلامية بعد وحدة المصير المشترك.

ثانيا- العمل الدبلوماسي في الدول الآسيوية لتدويل القضية الجزائرية:

أ- الجهود الدبلوماسية الصينية:

شكلت الصين الدولة الشيوعية منذ المرحلة الأولى من اندلاع الثورة التحريرية جبهة دفاعية على الصعيد المادي والمعنوي؛ حيث كان الاتصال بشكل علني بعد الانتصار الدبلوماسي الذي حققه مؤتمر باندونغ في أبريل 1955م لغاية الاعتراف رسميا من قبل رئيس الحكومة "شون لاي" (Zhou Enlai) في 22 سبتمبر 1958م بتأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية؛ حيث قال: ((إن الشعب الصيني لمسرور بإنشاء هذه الحكومة شأنه في ذلك شأن الشعوب العربية المحبة للسلام)).² ويعد هذا الاعتراف بيانا صريحا عن التأييد الصيني وقناعاته بشرعية الكفاح الجزائري من دولة بحجم الصين ذات الوزن الاقتصادي والسياسي

1 - علي محمد الصلابي، ((الكويت ودعم كفاح الشعب الجزائري واستقلاله))، الحوار، ع: مارس 2018، المتاحة على الرابط التالي: <https://elwassat.dz> بتاريخ 11-12-2021، على الساعة 12:45.

2 - صالح بلحاج، مرجع سابق، ص: 184. ينظر: (محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص: 119). وأيضا: (عبد الكريم بن خالد، ((الدبلوماسية الصينية الجزائرية من دعم الحكومة المؤقتة إلى الاعتراف بالاستقلال الجزائري))، شبكة طريق الحرير الصيني الإخبارية. 06 جويلية 2020، المتاحة على الرابط: <https://alharir.info> ، التاريخ: 2022/01/30، على الساعة 18:55.

وامتلاكها لحق النقذ في مجلس الأمن. يعد في حد ذاته انتصارا دبلوماسيا برهن على مدى نجاح نشاط جبهة التحرير بالدول الأسيوية أو الشيوعية في التعريف بالقضية.

أكسب اعتراف الصين بقيام الحكومة المؤقتة الجزائرية كأهم القوى بالكتلة الشرقية، فإن اعترافها فتح المجال لدول أخرى للإعلان عن اعترافها مثل ما حدث مع جمهورية كوريا الديمقراطية " الشمالية " في 25 سبتمبر، وجمهورية الفيتنام الاشتراكية "الشمالية" باليوم الموالي، بعد ذلك وجهت الحكومة الصينية دعوة رسمية للحكومة المؤقتة الجزائرية بزيارة بكين كتعبير على ترحيبها بإنشاء الهيئة الجزائرية.¹ بعد تحفظ موسكو عن موقفها، جاء دعم الصين للثورة الجزائرية مكسبا وانتصارا دبلوماسيا بانضمام دولة ذات نفوذ ومكانة إقليمية مثل الصين في خانة الدول المؤيدة للقضية، ومن جهة ثانية، قوة تأثيرها على موقف هاتين الدولتين لثيقتهما الكبيرة في سياسة الصين الخارجية، وبالتالي فهما يحذوان معها نفس التوجه.

لقد نتج عن الزيارة التي قام بها الوفد جزائري ممثلا عن الحكومة المؤقتة في: ("بن خدة" - "محمود الشريف" - "سعد دحلب").² بعد شهرين من الاعتراف بها في ديسمبر 1958م اعترافا بالكيان الجزائري المستقل، وذلك بعد عزف النشيد الوطني الجزائري لأول مرة بالعالم في الصين أثناء اللقاء، فقد عبر الرئيس "ماو" عن فرحته بالوفد الجزائري وحاول في لقائه تقديم مبررات امتناع موسكو عن إعلانها الرسمي بدعم الثورة؛ الذي يعود بأساس لدور الاتحاد السوفيتي كدولة محورية تعمل في إطار الشرعية الدولية، أما الصين فهي لا تجد عوائق في دعمها.³

1 - محمد عباس، مرجع سابق، ص: 596.

2- ينظر : الملحق رقم 05.

3- سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص ص: 85 - 86.

لا شك أن تلك الزيارة، قد عمقت وأواصر العلاقة بين الطرفين؛ حيث أكد المارشال "يونج ته هواي" على أن: ((الشعب الصيني والحكومة الصينية يرحبان ترحيبا خاصا بمندوبي حكومة الجزائر وبالرغم من بعد المسافة بين قطينا إلا أن قلوبنا قريبة جدا من بعضها، ذلك أن تجربة الجزائر وتجربة الصين تجربة واحدة)).¹ كما اعتبر الزعماء الشيوعيون في الصين أن الكفاح المسلح في الجزائر امتداد للكفاح الصيني ضد الامبريالية والتدخل الأجنبي في شؤون الغير، فذلك يعد من أهم أسباب الدعم الصيني للامشروط للثورة الجزائرية.

كما أن زيارة وفد الحكومة المؤقتة لبكين المبرمة أكتوبر 1959، فتحت المجال للقاء بالزعيم الشيوعي لكوريا الشمالية "كيم أيل سونغ" (Kim Il-sung) الذي عبر عن دعمه للكفاح الجزائري بأية طريقة كانت ومهما كلف الأمر؛ فقد شجع الجزائريين على مواصلة الكفاح، ثم جاء بعد هذا اللقاء اتصال برئيس منغوليا أيضا ليعبر عن تعاطفه مع الثورة الجزائرية. أما "شان لي" (Shan Lee) وزير الخارجية الصيني، فقد تحدث حول مسألتين أولهما: عبر عن تأييده لاستراتيجية الثورة في التصدي للمناورة الاستعمارية الهادفة للقضاء على الثورة بقوله: ((السياسة التي تنتهجها الحكومة المؤقتة سليمة .. وأنتم على حق في التأكيد على طابع المناورة في عرض دوغول الذي يريد مفاوضات تضعف إرادتكم في الكفاح)).² وثانيهما: نبه "شان لي" "بن خدة" لخطورة الدور الأمريكي في دعم الحكومة الفرنسية أثناء المفاوضات خوفا على أن ينعكس ذلك سلبا على الحكومة المؤقتة، وما شكل هذه الرؤية لديه: هو المناورة السياسية التي جاء بها الجنرال ديغول المتمثلة في تقرير المصير. على الرغم من فشل

1 - ديس إسماعيل، مرجع سابق، ص: 151.

2 - محمد عباس، مرجع سابق، ص: 596.

محادثات "مولان" المبرمة في جوان 1960م، إلا أن الصين أيدتها لأنها تسعى لحل القضية في أسرع وقت.¹

جاء في الزيارة التي قام بها "كريم بلقاسم" للعاصمة بكين في 17 ماي 1960م من أجل بحث مسألة المفاوضات الجزائرية-الفرنسية، أين قدم الرئيس "ماو" بعض المقترحات لسير مرحلة المفاوضات قائلا: ((المفاوضات وسيلة وليست أساسا يعتمد عليه في تحقيق النصر، ويمكن من خلالها فضح الاستعمار الذي يسعى إلى انهيار معنويات الجيش))، اتضح الموقف الصيني في ترجيح العمل المسلح على الدبلوماسية في تحقيق النصر، لذلك عرض على الحكومة المؤقتة استعداده للدعم العسكري². بالإضافة لما سبق، رحبت الصين بإقامة بعثة دبلوماسية دائمة لجهة التحرير برئاسة "مصطفى فروخي" الذي توفي في حادث الطائرة الروسية، ثم جددت الصين رغبتها في تشكيل بعثة لديها، وهو ما تم فعلا بتعيين "عبد الرحمان كعوان" واعتماده من طرف رئيس الجمهورية الصيني "ليوش اوشي" (yoshi oshi) يوم 19 ماي 1961م.³

ب- الجهود الدبلوماسية الإندونيسية⁴:

- 1 - صالح بحاج، مرجع سابق، ص: 191.
- 2 - فايزة كاب، ((الثورة الجزائرية بعيون صينية (1954-1962))، صحيفة الشعب اليومية، أونلاين، 31/10/2016، المتاحة على الرابط: <http://arabic.people.com.cn/n3/2016/1031/c31660-9135074-3.html>، التاريخ: 2022/01/30، على الساعة، 18:55.
- 3 - صالح بلحاج، مرجع سابق، ص: 192.
- 4 - أسفرت المفاوضات الهولندية الإندونيسية على الاعتراف باستقلال البلاد في ظل الحكم الفيدرالي مع هولندا، ولغاية 1954 نقضت أندونيسيا الاتحاد الفيدرالي بعد الصراع حول الأراضي الإقليمية بمنطقة "غرب إريان" حسب تعبير أحمد سوكارنو الذي أصبح رئيسا للبلاد بعد الاستقلال الفعلي. وشرع بعد ذلك في تبني سياسة جديدة عرفت باسم "باناشا شلا"، والتي تعني المبادئ الخمسة وغير اسم العاصمة بتيفيا إلى جاكرتا. كما أنه دعم الحزب الشيوعي وتبنى سياسة الحياد في الحرب الباردة التي توجت

أدركت جبهة التحرير الوطني أهمية البعد الدبلوماسي في كسب دعم أهم دولة إسلامية بآسيا، فتوج ذلك بفتح أول مكتب لها خارج العالم العربي بالعاصمة الإندونيسية " جاكرتا" بعد الانتصار الدبلوماسي الذي حققه مؤتمر باندونغ في الدفاع عن القضايا التحررية، إذ نتج عن العمل الدبلوماسي للوفد الخارجي بإندونيسيا التضامن الشعبي والإعلامي في بلورة الدعم الدبلوماسي على منبر أهم اللقاءات الدولية والإقليمية، فقد وصف "الأخضر الإبراهيمي" عمل السياسة الخارجية اتجاه الجزائر بقوله: ((إندونيسيا وقفت بقوة إلى جانب القضية الجزائرية ولعبت دورا أساسيا في تدعيم مشاركة الوفد الجزائري في مؤتمر باندونغ الذي عقد على أراضيها، وهذا رغم الضغوط التي تمارس عليها من طرف الدول الغربية))، بذلك شكل المؤتمر البداية الفعلية لتمثيل الثورة الجزائرية على الصعيد الدولي بعد اقتناع الزعيم الإندونيسي "أحمد سوكارنو" (Ahmad Sukarno) بحق الشعب الجزائري في استرجاع حريته، وبالتالي فإن كفاحه في سبيل ذلك شرعي. وتمكنت الحكومة الإندونيسية في سبيل ذلك من مجابهة الضغوطات الخارجية الفرنسية خاصة منها.¹

بعد قرارات مؤتمر باندونغ، وجدت إندونيسيا ومجموعة من الدول الأفرو-آسيوية أرضية لإعادة بعث الملف الجزائري في دورة الجمعية العامة المنعقدة في 26 جويلية 1956م بناء على المحضر السابق؛ الذي وافقت فيه 28 دولة على تسجيل القضية مقابل رفض 27 دولة على إدراج القضية، لتجد الفرصة مرة أخرى في الدورة الثانية عشر (12) المبرمة في 15 فيفري 1957م بغياب العضو البريطاني الحليف الأساسي لفرنسا؛ فقد طلب المندوب الإندونيسي

بمؤتمر باندونغ المنعقد في أبريل 1955 الذي ضم 14 دولة أفروآسيوية بالعاصمة الإندونيسية. ينظر: (فايز صالح أبو جابر، الاستعمار في جنوب شرقي آسيا في العصر الحديث، دار البشير، الأردن، 1991، ص: 191).

1 - أحمد بن فليس، مرجع سابق، ص: 158-159.

مناقشة القضية الجزائرية وحلها وليس إدراجها في جدول الأعمال فقط مثلما حدث سابقا. وقد تكرر موقف الحكومة الإندونيسية في طلب التسجيل كما حدث في دورة جويلية 1958م.¹

انزعجت الحكومة الفرنسية من استقبال الرئيس "سوكارنو" للوفد الجزائري، ما جعل السفير الفرنسي يرد عن موقف بلاده قائلاً: ((نحن تعهدنا لكم بعدم التدخل في أر سوما ترا عليكم، أما إذا ثبت لي أنكم تدخلتم في أمر الجزائر، ففرنسا ستراجع موقفها، وتسحب تعهداتها...))، وحقيقة الأمر أن السفير الذي نقل انزعاج بلاده إلى الرئيس "سوكارنو" لم يكن يعلم بوجود ممثلين عن الجبهة في نفس الغرفة التي كان يتحدث فيها مع رئيس أندونيسيا، وإلا فلحجة التهديد تلك سوف تنتقل إلى التنفيذ؛ لأن السفير حسب كلامه كان غير واثق من الدعم الإندونيسي للثورة، خاصة فيما يتعلق بالأحداث الأخيرة بجزيرة "سوما ترا"، لكن اللجنة السياسية للرئيس تمكنت من امتصاص شحنة الغضب لدى السفير، رغم أن الرئيس أخبره بعدم استطاعته منع الوفد الخارجي من ممارسة نشاطه الدعائي بالأراضي الإندونيسية المؤمنة بالكفاح التحرري، وأنه لن يقدم الدعم للثورة ما لم يطلب الوفد ذلك، لقد كان لهذه المقابلة تأثير سلبي على الموقف الرسمي الإندونيسي، فعلى الرغم من التعاطف مع الكفاح الجزائري، إلا أنه تحفظ عن إدانة للاستعمار حسب ما قاله "سوكارنو" ((لكننا محايدون بالنسبة للاستعمار)) من جهة، والتحفظ عن الإعلان الرسمي للاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية مبررا ذلك بأن الهيئة الحكومية لم تنشأ على الأراضي الجزائرية، فاعتبر تأسيسها خارج القطر الجزائري جعل منها أقل شرعية؛ لأنه بإمكان جبهة التحرير أن تشكل هذا الجهاز الدبلوماسي على الأقل بالمناطق التي تسيطر عليها بعيدا عن التدخل الاستعماري، وبذلك لن يكون لها احترام بين الدول.²

1 - مريم صغير، مرجع سابق، ص: 206-207.

2 - أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص: 544.

جاء في الوثيقة التي أصدرتها الحكومة الإندونيسية بمناسبة اعترافها بقيام الحكومة الجزائرية الآتي: ((إن الأسس والدواعي التي دفعت إندونيسيا إلى المبادرة بالاعتراف بالحكومة الجزائرية قد تضمنها البيان الرسمي الذي أصدرته حكومة الجمهورية الإندونيسية في جلسة طارئة لمجلس الوزراء في 27 سبتمبر 1958م))، ومن هذا المنبر أكد الرئيس "سوكارنو" أنه لم يعد موجودا أي عائق أمام الجزائر وفرنسا لتحسن علاقتهما، وإعلان كل طرف الاستقلال بسلطته في إطار ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ التكتل الأفرو أسيوي "مؤتمر باندونغ".¹

جعل اعتراف الحكومة الإندونيسية بشرعية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية العلاقات أكثر رسمية، حيث اجتمع ممثل مكتب جاكرتا "الأخضر الإبراهيمي" لأكثر من مرة مع عدة شخصيات سياسية مثل: الرئيس "أحمد سوكارنو"، ورئيس الوزراء "جواندا" (Juanda)، ووزير الخارجية "سوبندريو" (sous-endrie) وغيرهم، وقد كان السيد "الإبراهيمي" في كل لقاء يجدد طلبه في تذكير السياسيين والدبلوماسيين بأهمية عرض القضية وتسجيلها لدى مجلس الأمن. انعكس ذلك النشاط على التأكيد الإيجابي للحكومة الإندونيسية وحرصها على حل القضية الجزائرية بالمثل السلمية، وعليه تم إرسال برقيات للسفارتين الإندونيسية بالهند واليابان تضمنت تعليمات حول دعم نشاط جبهة التحرير الوطني بهذين البلدين الممتنعين عن الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية.² على الرغم مما تعانيه البلاد من مشاكل داخلية وانقسامات أدت لقيام ثورة شيوعية.³ فالموقع الجيو سياسي لإندونيسيا بآسيا، جعلها تلعب دورا هاما على الصعيد

1 - محمد بجاوي، مصدر سابق، ص: 155.

2 - عمر بوضرية، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص: 466-467.

3 - نتج عن الزيارة التي قام بها "سوكارنو" للصين والاتحاد السوفياتي لتغيير بعض ملامح سياسته فقد أعلن عن الديمقراطية الموجهة التي تسمح له في حكم البلاد الفردي وتعيين أعضاء المجلس النيابي، نتج عنها سيطرة الشيوعيين على الأوضاع

السياسي، وقد جمعت بين البعد الديني "الإسلام" وبين قريها من الدولة الشيوعية الأولى "الصين" وتأثرها بذلك وتبنيها لسياسة الحياد كذلك، ثم إن العامل التاريخي المشترك الذي جمعها مع دولة عانت من ويلات الاستعمار كالجزائر مثلا، حيث تدرك خطورة ذلك، فجعلت من مكتب جاكرتا قاعدة للنشاط الدبلوماسي بالمنطقة.

الجدير بالذكر، أن العلاقة الطيبة بين الرئيس سوكارنو وقادة الثورة الجزائرية لعبت دورا فعالا في طرح القضية الجزائرية دون الاكتراث لفرنسا وتهديداتها، فقد طلب منها الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وأكد على ذلك عديد المرات؛ ففي الدورة الخامسة عشر (15) للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في شهر أكتوبر 1960م خاطب زعيمها بشكل مؤثر الرأي العام الدولي؛ لأنه شرح معاناة الشعب الجزائري وإصراره وصموده في وجه الاستعمار فقط؛ لأنه يرغب بالاستقلال وبشدة، وعليه وجب على الأمم المتحدة تبني هذه القضية الإنسانية وحلها بمنح الشعب الجزائري استقلال بلاده¹.

ج- الجهود الدبلوماسية الهندية والباكستانية.

1 - الهند.

سعت الهند بعد استقلالها لبناء سياسة خارجية قوية، فالتزمت الحياد في صياغة موقفها اتجاه حل القضايا الدولية، وتجسد ذلك من خلال نشاط أهم السياسيين والدبلوماسيين مثل: الرئيس "نهر"، والدبلوماسي "كريشنا مينيون" (Krishna Minion) ممثل الحكومة لدى هيئة الأمم المتحدة من جهة، ومن جهة ثانية انتهجت سياسة معادية للاستعمار الامبريالي، وبالتالي

الداخلية لغاية قيام انقلاب سومطرة وانتشاره في كافة البلاد سنة 1958. ينظر: (محمود شاكر، إندونيسيا، مؤسسة الرسالة، ط2، د م، 1974، ص ص: 59-60).

1- أحمد بن فليس، مرجع سابق، ص: 161.

معاداة الغرب بشكل عام، الأمر الذي جعلها ترفض سياسة الأحلاف العسكرية خاصة حلف بغداد والمعاهدة العسكرية لجنوب شرق آسيا.¹

أدى الرابط التاريخي الذي جمع الهند بالأقطار العربية إلى سعيهما نحو الاستقلال وإلى الدعوة للتحرر من الاستعمار الأوروبي، من هنا تشكلت أرضية علاقات التعاون بين زعيم الكفاح التحرري الهندي "جواهر لال نهرو" (Jawaharlal Nehru) وبعض الشخصيات العربية خاصة التي استقلت بلدانها مبكرا بنهاية مرحلة الانتداب في منطقة الهلال الخصيب ومصر كذلك، تلك المعطيات جعلت "نهرو" يهتم بالقضايا التحررية بالدول العربية²، كما أن الرئيس نهرو قد نشط على الصعيد الآسيوي بالنصف الثاني من القرن 20م، فشارك في عدة مؤتمرات آسيوية للدفاع عن القضايا النضالية بما فيها العربية التي كانت تسعى للاستقلال، وما زاد من الارتباط أكثر، هو التقارب الفكري والأيديولوجي الذي جمع الرئيس المصري "عبد الناصر" بنظيره الهندي "لال نهرو"³ في إطار تنسيق وتوحيد الجهود ضمن التضامن الأفروآسيوي

1 - ج ب دروزيل، التاريخ الدبلوماسي تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلى اليوم، تر: نور الدين حاطوم، دار الفكر. دمشق، ط2، 1978، ص: 289.

2 - محمد وهيبي، ((نهرو والعرب))، مجلة ثقافة الهند، المجلس الهندي للعلاقات الثقافية الهند، ع: 16. 1965، ص ص: 59-60.

3 - تأثر العديد من الشخصيات الوطنية المصرية بسياسة الأعنف وأفكار غاندي السلمية، ذلك جعل حكومة الهند تؤيد مطالب مصر التحررية وتعبير عن قلقها في عدم إيجاد المناخ اللازم لحل المشكل المصري وبعد أزمة قناة السويس صرح الرئيس غاندي بأنه لا يرى "ما يمنع من أن تكون قناة السويس تحت سيادة مصر التامة" (ينظر: جورج عزيز، جواهر لال نهرو، دار الهلال للنشر، القاهرة، 1953، ص: 99 ما بعدها). أعطى التقارب المصري الهندي سببا قويا لتقديم الهند الدعم للجزائر في الأمم المتحدة نتيجة ارتباطها الوثيق مع عبد الناصر في مناهضة الاستعمار واتباع سياسة الحياد، وذلك في إطار سعي الرئيس المصري التعريف بالقضية الجزائرية وكسب الدعم لها.

"مؤتمر بانونغ" 1955م، وتبني سياسة الحياد.¹ كما كان للأقلية المسلمة بإقليم بنغلادش، الذين شكلو قوة شعبية إسلامية أثرت على تطور موقف الهند الإيجابي بقيامهم بعدة مهرجانات وتظاهرات للتضامن مع الثوار الجزائريين، لذلك رحب رئيس الحكومة المؤقتة "فرحات عباس" والوفد الذي زار بومباي في فيفري 1961م بالمساندة إخوانهم المسلمين.²

مما سبق نجد أن التقارب العربي الهندي جعل الحكومة تسخر كافة إمكانياتها، خاصة السياسية في الدفاع عن القضية الجزائرية، فقد كان شديد الحرص على حل المسألة بالمثل السلمية وفق ما تنص عليه المواثيق الدولية، فلا يخفى على أحد محاولات فرنسا في التشويش على تقدم الثورة وصددها الدولي من جهة، ومحاولتها القضاء عليها بخلق جملة من التعقيدات أمام جبهة التحرير الوطني من جهة ثانية، لذلك اقترح رئيس الحكومة الهندية أن يتوسط بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني. أما على مستوى حكومته تناول البرلمان الهندي في جلسته المبرمة في مارس 1956م بعض المقترحات لحل القضية الجزائرية بداية من خلق جو من التوافق بين الطرفين اللذان سيتعهدان بوقف القتال، ومما جاء في تلك المقترحات ما يلي:

- قبول فرنسا بوحدة الجزائر شعبا وأرضا كشرط لتحقيق الاستقلال الشامل.
- اعتراف الطرفين بمبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين سكان الجزائر باختلاف انتماءاتهم وأجناسهم، إلا أنه في حقيقة الأمر. كيف يتم تطبيق المساواة في ظل أقلية مستوطنة تتمتع بكافة الحقوق المدنية والامتيازات وأغلبية ساحقة (الجزائريين) تعاني من ظلم القوانين التعسفية؟.

1 - محمد جلال نعمان، ((العلاقات العربية الهندية من التقارب إلى الحياد))، ص: 02. المتاحة على الرابط: <https://www.aljazeera.net/2004/10/03> ، التاريخ 2022/01/30، على الساعة، 22:30.

2 -اسماعيل دبش، مرجع سابق، ص: 157.

- استمرار دعم الجزائر مثل ما حدث مع تونس والمغرب، كما أكد على ضرورة تحفيز الدول الأفرو أسيوية وخاصة العربية لطلب عرض القضية بالأمم المتحدة.¹

وفي 25 نوفمبر 1955م، قدم المندوب الهندي السيد "كريشنا مينون" طلبا للجمعية العامة لإلغاء تسجيل القضية الجزائرية بجدول أعمالها، ذلك بعد تعهد الممثل الفرنسي بحل القضية بشكل يرضي الطرفين، فاقنتاع الحكومة الهندية بعدالة الحكومة الفرنسية. هل هو ناتج عن جهلها لما حدث بالجزائر، أم أنها تدرك جيدا أن فرنسا ترتكب أشنع الأساليب الاستدمارية ومع ذلك تحدها النية في عدم المساس بكرامة فرنسا لارتباطهما الاقتصادي مع بعض،² إلا أن الدبلوماسية الاستعمارية حاولت المراوغة من خلال هذه السياسة لكسب الوقت للرد على الثورة وأنصارها من جهة، ومن جهة أخرى حاولت أن تبرز بأنها لا تتعارض مع الحل السلمي، إلا أنه المراحل القادمة من تطور الثورة شهدت تحولا كبيرا في الموقف الهندي المتحفظ خاصة في مؤتمرات "م أم م".³

قدم "الأخضر الإبراهيمي" مبررا للموقف الهندي؛ الذي اعترض على قيام الحكومة المؤقتة لاعتبارات قانونية، فقال: ((إلا أن الهند لم تعترف رسميا باعتراف الحكومة المؤقتة الجزائرية لأسباب تتعلق بالإشكالات القانونية، ولكنها مع ذلك كانت معها وتدعمها.. في المحافل الدولية.. لأجل الوصول إلى تحقيق الاستقلال والحرية)).⁴ على الرغم من أن الاعتراف

1 - انتصار علي عبد نجم المشهداني، جواهر لال نهرو ومواقفه من القضايا العربية، رسالة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير آداب في التاريخ الحديث، كلية التربية، جامعة بغداد، 2002، ص ص: 221 - 222.

2- جمعت الهند بفرنسا علاقات اقتصادية تمثلت في استثمار خمس (05) شركات تجارية فرنسية نشاطها بالهند (ج ب دروزيل. مرجع سابق، ص: 289).

3- ((تطور القضية الجزائرية أمام هيئة الأمم المتحدة))، المجاهد، ع: 10، 1957/09/05، ص 09.

4- أحمد بن فليس، مرجع سابق، ص ص: 161 - 162.

بشرعية الحكومة المؤقتة يعتبر ضمناً الاعتراف بشرعية الكفاح المسلح الجزائري، لكن الهند خرجت عن المألوف، فمنذ المرحلة الأولى للثورة دافعت عن أهداف الكفاح التحرري الجزائري حتى قبل قيام الحكومة المؤقتة، وعليه فنصرتها للقضية الوطنية يعد في حد ذاته اعترافاً ضمناً بالحكومة المؤقتة، وبالتالي يمكن استبعاد الهند من دائرة الدول المعترضة عن تأسيس الهيئة الحكومية؛ فهو لم يعرقل تطور العمل الدبلوماسي لديها في تدعيم الثورة أساساً، لأن الظروف وقتها لم تكن مواتية فقط.

نتيجة للنشاط الدبلوماسي والدعائي لممثلي جبهة التحرير الوطني كالسيد "توفيق بوعتورة" والسيد "شريف قلال" في تأسيس مكتب الجبهة بالعاصمة "دهلي"، ما أدى لكسب تعاطف حزب المؤتمر الحاكم في دورته المنعقدة سنة 1959م من خلال اللقاءات التي جمعت الوفد الجزائري بالعديد من الشخصيات في السلك الدبلوماسي وبوزارة الخارجية، خاصة بعد حادثة اغتيال النقابي الجزائري " عيسات ادير "؛ فقد شهدت الهند حركات احتجاجية في أوت 1959م بينت مدى التعاطف مع الشعب الجزائري في محنته تلك.¹

فعلى مستوى منظمة الأمم المتحدة، عبرت الحكومة الهندية عبر مندوبيها عن تضامنها الرسمي في إيجاد حل للقضية الجزائرية، وهي في هذا تتوافق مع التوجه الذي طرحته الهيئة الدولية في دورتها المنعقدة يوم 10 ديسمبر 1957م، على الرغم من أن طرح الجمعية العامة للمسألة لم يكن عند المستوى المطلوب، إلا أن الرئيس "نهرو" اعتبر ذلك تطوراً في حد ذاته؛ إذ نقل بالقضية إلى مستوى أكثر جدية من قبل. بجانب ذلك اشتركت دول أفرو آسيوية وعربية على إعداد مذكرة تفسيرية، وقاموا برفعها للأمين العام للأمم المتحدة في 06 جويلية 1958م،

1 - سيد علي أحمد مسعود، مرجع سابق، ص: 151.

حيث أن هذا المسعى قد حقق انتصارا كبيرا تمثل في القرار الأممي القاضي بطلب من اللجنة السياسية الأولى مناقشة القضية بعد إدراجها في جدول أعمالها. خاصة وأنه بتأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية أصبح للثورة ممثل دبلوماسي وشرعي، كما أعطى هذا القرار دفعا قويا لاتفاق الدول العربية بقبول نشاط اللجنة السياسية الأولى لبحث القضية الجزائرية ومحاولة بعث اعترافات مختلف الدول العربية وغيرها بشرعية الحكومة المؤقتة.¹

2-باكستان.

تعد باكستان أحد أعضاء التكتل العسكري الغربي "السانتو" بجنوب شرق آسيا. فمن الطبيعي أن تتبنى باكستان موقف مؤيد للدول الغربية، لكن رغم ذلك؛ فهي تتعاطف مع قضايا الرأي العام المتعلقة بمجموعة الدول الأفرو أسيوية، خاصة الدول الإسلامية التي تناهض في قضايا التحرر، وتقرير المصير، والتمييز العنصري . جلاها ذلك تعترض الغرب في قضايا كل من مصر والجزائر وتونس، فأصبحت من أهم الدول المعادية للاستعمار.²

إن الروابط المشتركة التي جمعت بين الشعب الباكستاني والجزائري المتمثلة في الدين الإسلامي والخضوع للاستعمار،³ جعلت الحكومة الباكستانية تتبنى مواقف إيجابية لنصرة القضية الجزائرية، خاصة أنها بعيدة عن تأثير النفوذ الفرنسي، فنظرا لتوتر علاقاتها مع الهند، كان من الطبيعي أن لا تربطها علاقات مباشرة مع فرنسا. على الرغم من أنهما يجتمعان في نفس الأحلاف العسكرية الغربية، إلا أن ذلك لم يؤثر في إقبال الحكومة الباكستانية عن تعاطفها

1 -انتصار علي عبد نجم المشهداني، مرجع سابق، ص ص: 229- 230.

2 -عبد الملك عودة ، الأمم المتحدة وقضايا أفريقيا، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 1967، ص: 21.

3 -خضعت منطقة باكستان بجزئها الشرقي والغربي؛ والتي كانت تحت الكيان السياسي ما يعرف ب الهند تحت الاستعمار الاقتصادي، ساهمت جهود محمد علي جناح من إقامة دولة إسلامية بعد استقلال الهند سنة 1947 (عبد الوهاب الكيالي، ج 1، مرجع سابق، ص: 476).

مع القضية الجزائرية في عدة مناسبات. فقد برز موقفها في المرحلة الأولى من الثورة الجزائرية في التضامن الأفرو آسيوي بمؤتمر باندونغ 1955م.¹

وعليه، كانت الحكومة الباكستانية من بين الدول التي وافقت على تسجيل القضية الجزائرية بالدورة الحادية عشر (11) للجمعية العامة في فيفري 1957م، فقد أكد مندوبها على ضرورة الاهتمام بالقضية الجزائرية وحلها، لأن الشعب الجزائري الحق في تقرير مصيره، وهو ما أكدت عليه الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية في مبادئ رئيسها ولسن 14، وبعد انتهاء المناقشات، صوتت لصالح الجزائر واعتبرت أن مشكل الجزائر يعنيها هي كذلك من خلال الحق الذي خولته لنفسها بالموافقة أو الاعتراض، والحياد في أي قضية تدخل جدول أعمال هذه الهيئة، على الرغم من علاقات التعاون التي تجمعها بفرنسا وحلفائها الغربيين.²

لكن شكلت الدول الغربية بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية حاجزا كبيرا أمام اعتراف باكستان بقيام الحكومة المؤقتة الجزائرية لارتباطها بالتكتل العسكري المتمثل في: حلف جنوب شرق آسيا، والتحالف الثنائي الذي جمعها مع الولايات المتحدة. الأمر الذي جعل هذه الأخيرة تتحكم في السياسة الخارجية الباكستانية خاصة فيما يتعلق بدعم الكفاح التحرري وإلحاق الضرر بمصالح قوى الاستعمار التقليدي الأوروبي، لذلك جاء الاعتراف متأخرا بعد مرور ثلاث سنوات من تأسيس الحكومة الجزائرية في أوت 1961م، على الرغم من أن الرئيس "قرحات عباس" أثناء زيارته للعاصمة الباكستانية في أبريل 1959 م سعى لتغيير موقف باكستان. لكنها

1 -اسماعيل ديش، مرجع سابق، ص ص: 160-161.

2 -مريم صغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية، مرجع سابق، ص: 225. وأيضا ينظر: (المجاهد، ع: 10، 05 سبتمبر 1957، ص9).

استمرت بالتحفظ. وأمام الدعم الشعبي عبر الرئيس "أيوب خان" عن تأييد حكومة بلاده لمساعي الثورة التحريرية للبعثة الدبلوماسية التي زارت باكستان في نوفمبر 1961م.¹

د - موقف الاتحاد السوفياتي.

من جملة المبادئ التي قامت عليها الشيوعية العالمية دعوتها إلى تحرر شعوب أفريقيا وآسيا في إطار سياسة استقطاب الشعوب نحو الشيوعية، التي لقيت صداها بكل من الصين والهند الصينية، إلا أن آثار الحرب العالمية الثانية أيقظت الشعور القومي لدى شعوب المستعمرات، ما جعل الاتحاد السوفياتي يعيد صياغة سياسته الخارجية اتجاه القوى الاستعمارية والحركات التحريرية ضدها. من خلال تقديم الدعم للكفاح مثل ما وقع مع سوريا، واليمن، والهند وأفغانستان بعد تخليهم عن هدفهم الاستراتيجي المتمثل في نشر الشيوعية علنا، وبالتالي يضعف موقف القوى الغربية من جهة وتقرب البلدان الأفرو أسيوية من الكتلة الاشتراكية من جهة أخرى، تؤكد هذا التوجه عند انعقاد مؤتمر الشعوب الأفرو أسيوية بالقاهرة. أين عبر ممثل الحكومة السوفيتية "الم - راشيدوف" بقوله: ((إن روسيا على استعداد لمنح إعانات غير مشروطة لجميع البلدان المتخلفة اقتصاديا "البلدان الأفريقية والأسيوية)). أما السياسة الثورية، فقد نظرت لدور الاتحاد السوفياتي بحذر شديد؛ لأن أي تقارب شيوعي جزائري من شأنه أن يعرض أحد أهداف الثورة الخارجية المتمثلة في وحدة الأقطار المغاربية للخطر، وبالتالي يجب جعل المنطقة المغاربية موحدة حتى يكتمل مشروع استقلال الجزائر، ومنه وجب على جبهة التحرير بعث الدور الروسي بعد الأخذ برأي تونس والمغرب الأقصى، وبما أن ميثاق الصومام 1956 أوصى بضرورة استقطاب الدعم من أي دولة في العالم مهما كان توجهاتها

1 - اسماعيل دبش، مرجع سابق، ص 161.

الايديولوجية، فقد جعلت الجبهة الاعتبارات السياسية والجغرافية في المرتبة الثانية بعد السعي نحو استقلال الجزائر.¹

انتهج الاتحاد السوفيتي سياسة خارجية معادية للاستعمار بأقطار العالم الثالث في إطار مواجهة خصمه المعسكر الغربي الذي تزعمته الولايات المتحدة الأمريكية. أين مدت نفوذها إلى دول أوروبا الاستعمارية، فقامت بتدعيمهم بكل الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية لاستمرار الاستعمار، فيما قام الاتحاد السوفياتي بمساندة القضايا التحررية، فحسب الرؤية الشيوعية التي ترفض استغلال شعب لشعب آخر، فإن تحرر الشعوب المستضعفة سيساهم في جعلها منطقة محايدة ومستقلة سياسيا عن النفوذ الغربي، مقابل ذلك وطد علاقات صداقة وتعاون بتلك الأقطار ما سيساهم في التغلب على خصمه الرأسمالي الأمريكي، أدت تلك الأهداف الاستراتيجية لظهور العديد من المناضلين المتأثرين بالفكر الشيوعي مثل: الزعيم الأندونيسي "أحمد سوكارنو"، وقائد الثورة الفيتنامية "هوشي منه" (Hô Chi Minh). فيما أبدى الرئيس "نيكيتا خروتشوف" (Nikita Khrouchchev) اهتماما بالمنطقة العربية بعد المؤتمر المنعقد في العاصمة الروسية موسكو؛ الذي نص على ضرورة توجيه السياسة نحو الشرق الأوسط بعد النجاح التوغل في الشرق الأقصى بعد 1955 حين تبنت بعض القوى هناك سياسة الحياد.²

على الرغم من سعي الاتحاد السوفيتي كسب ود حركات التحرر في المنطقة العربية على كافة الأصعدة الاستراتيجية، والعسكرية، والاقتصادية مثل ما فعل مع مصر، إلا أن موقفه من القضية الجزائرية بعد قيام الكفاح المسلح في نوفمبر 1954 م لم يحدث صدى كبيرا،

1 - ((قضية الجزائر أمام سياسة المعسكرات الدولية)) المجاهد ، ع: 01 / 04 / 1958.

2 - اياد طارق العلواني، سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية 1956-1963، دار سردم للنشر، السليمانية، العراق، 2016، ص: 53-54.

خاصة بعد انتهاج موسكو خطا محافظا في إدارة علاقاتها مع الدول الغربية نتيجة لجوئها لسياسة التعايش السلمي، فقد استغلت فرنسا الأوضاع لتحسين علاقتها مع الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي الفرنسيان بعد وصوله للسلطة بمنح "لاكوست" سلطات واسعة بهدف إجهاض الثورة الجزائرية. في الوقت الذي كان السوفييت متخوفين من امتداد النفوذ الأمريكي بعد استقلال الجزائر وجلاء القوات الفرنسية منها.¹

الجدير بالذكر أن، الدعم السياسي السوفيتي اقتصر على حملات تضامنية نظمتها عدة اتحادات عمالية وطلابية، بالإضافة إلى التصويت على لوائح القضية الجزائرية بالأمم المتحدة التي ترفعها الكتلة الأفرو أسيوية منذ مؤتمر بانونغ (أندونيسيا 1955) في مختلف دورات الأمم المتحدة، لكنه كان حريص كل الحرص في موقفه من الثورة وتطوراتها، فقد وصل الأمر بأن تتقل سفن غير روسية الأسلحة السوفيتية نحو الجزائر في سرية تامة، حيث أن كل ما تقدمه روسيا من أموال وأسلحة تضامنا مع الثورة الجزائرية يعد مساهمة ثانوية، مدام أنها تمتنع عن التشهير برغبتها الرسمية في دعمها للثورة الجزائرية أمام تشكيلات المجتمع الدولي بمختلف هيئاته.²

فالساسة السوفييت اعتمدوا على مبدأ التوازن الدولي، فما تناقل من تصريحاتهم حول اعتبارهم أن مشاكل المستعمرات مسائل داخلية تخص فرنسا لوحدها، مؤمنين بقدرتها على توفير الديمقراطية وإيجاد الحل المناسب في المستعمرات، ذلك ما عكسته العديد من الشخصيات أهمها الرئيس السوفيتي "نيكيتا خورثشوف"، وأحد المفكرين بالحزب الشيوعي "مولوتوف" Viatcheslav Molotov؛ الذي أكد عقب زيارة "غي مولي" رئيس الحكومة الفرنسية لموسكو سنة 1956، بأن

1 - لخضر شريط، مرجع سابق، ص ص: 41-42.

2 - صالح بلحاج، مرجع سابق، ص: 181.

حكومة بلاده ترغب ببقاء فرنسا في الجزائر رغم أنه كان يدرك أهمية العمق الاستراتيجي للثورة الجزائرية، إلا أنه يفضل التواجد الفرنسي بها حتى لا تتكرر أحداث الفيتنام، وهو يشترط في ذلك التسوية العادلة بين الطرفين. أما المارشال "بولغانين" (Nikolai Alexandrovich bu ganin) عبر عن موقفه لجريدة لوموند الفرنسية (Le Monde) بقوله: ((وفيما يخص المشكل الجزائري، فإننا ندرك جيدا تعقده. ولكننا متأكدون من أن هذا المشكل يمكن أن يحل هو أيضا بطريقة سلمية، وأنه سيجد حله))، وغيرها من المواقف التي تبرز وجهة النظر السوفيتية الداعمة للنفوذ الفرنسي بالجزائر.¹

مما سبق تتضح من جملة المبررات الشيوعية لعدم التدخل في معالجة القضية الجزائرية بشكل علني وواضح: لاعتبارات السياسة الخارجية؛ التي بنيت عليها العلاقات مع الدول الغربية الرأسمالية خاصة فرنسا، فالرئيس "خورتشوف" حاول مهادنة فرنسا بعد التدخل في شؤون الكفاح الجزائري رغم تبنيه النهج المحافظ في إدارة الأزمات ولجؤه للحل السلمي للقضايا التحررية في العالم، كما أن سياسته هذه التي تميزت بالحياد السلبي، انعكست على باقي الدول الشيوعية السائرة في فلكه وتحت قبضة الستار الحديدي.²

تغيرت الرؤى السوفيتية حول القضية الجزائرية ما بين نهاية 1957 وبداية 1958م، حيث بعد قصف الجيش الفرنسي ساقية سيدي يوسف بتونس في شهر فيفري 1958م؛ فالسفير الروسي أبدا تعاطف بلاده على إحلال السلم بالجزائر، ولجأ لتقديم المساعدات المالية وبعض الإمدادات العسكرية رفقة الصين الشعبية.³

1 - مولود قاسم نايت بلقاسم، مرجع سابق، ص: 178 - 179.

2 - محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص: 119.

3 - عمر بوضرية، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص: 87.

وبمناسبة "يوم الجزائر" للتضامن مع القضية الجزائرية؛ الذي نظمه مكتب التضامن للشعوب الأفريقية الآسيوية، تجاوزت بعض التكتلات الطلابية بروسيا التي نظمت اجتماعا بجامعة موسكو حضره طلاب من الصين، والجزائر، ومصر، وسوريا، وبعض العمال من مصانع موسكو، وكييف، ولينينغراد، وستالينغراد، وبعض العواصم بجمهوريات آسيا الوسطى السوفيتية للتضامن مع الجزائر وقضايا المساجين الفارين من المحتشدات الفرنسي¹. فأثناء زيارة الوفد الفرنسي موسكو، وجه الرئيس "خورتشوف" في 23 ماي 1956م تحية للعرب والشعب الجزائري في كفاحه ضد الاستعمار التي جاء فيها مايلي: ((أعبركم عن أخلص شعوري اعترافا للكلمات التي أتيتم بها على الشعب الجزائري المناضل من أجل الحرية تمجيدكم لشجاعته وبطولته يقوي من عقيدته في التتويج النهائي لمطالبه الشرعية الوطنية)).²

كما أن التحالف (الفرنسي - البريطاني - اليهودي) ضد "عبد الناصر" ومواقفه الداعمة لقضايا التحرر بـفلسطين و الجزائر. جعل ميثاق الصومام متشددا مع الشيوعيين، الذين حاولو بعث ثورة اشتراكية، ما ساهم في توضيح الرؤى السوفياتية حول تدعيم القضية الجزائرية خاصة بعد فشل الشيوعيين الجزائريين في تنظيم عمل ثوري خارج اطار جبهة التحرير، كما أدى إلى انتقاد الرئيس الاشتراكي "خورتشوف" سياسة رئيس الحكومة الفرنسي بالجزائر "غي مولي" في محاولة اخماد الثورة. حاول السوفييت تغيير استراتيجيتهم بالتقرب من جبهة التحرير بهدف

1- ((30 مارس 1958 اليوم التاريخي الذي كسبت فيه الجزائر قوة جديدة لتحقيق انتصاراتها))، المجاهد، ع: 15
1958/04/، ص: 13.

2 - الهادي المشيرقي، مصدر سابق، ص ص: 149-150.

احتواء الثورة اثر فشل الشيوعيين في السيطرة عليها دون الحاق الضرر بالعلاقة التي تربطهم مع فرنسا.¹

أما في 03 أكتوبر 1960م، جاء الاعتراف السوفيتي بشرعية الحكومة المؤقتة كأداة دبلوماسية ثورية بعد الاعتراف الفرنسي الواقعي بذلك، أين أثبتت الثورة انتصاراتها العسكرية (داخليا) والدبلوماسية (خارجيا) في كسب التعاطف الدولي، فاقتنع الاتحاد السوفيتي أن حصول الجزائر على استقلالها أصبح ضرورة حتمية. لكن لم يكن الاعتراف بهذا، إلا بعد إعلان فرنسا نفسها اعترافها العملي بالحكومة المؤقتة من خلال المباحثات التي جمعت الطرف الجزائري بنظيره الفرنسي على طاولة المفاوضات قبل يوم من اعتراف موسكو بالهيئة الحكومية؛ فسارعت لكسب ود الحكومة السائرة في طريق الاستقلال خاصة بعد انزعاج الأقطار العربية من الموقف السوفييتي المتخاذل الذي سوف يعمق الهوة بينه وبين الدول العربية، وفي مقابل ذلك، كانت الصين من أهم الجبهات الاشتراكية الداعمة للثورة، التي تعتبر المنافس الأكبر للسوفيت في استقطاب دول الجنوب. وعليه جاء الاعتراف العملي على لسان رئيس البلاد إثر الزيارة التي أجراها رئيس الحكومة المؤقتة لموسكو، حين قال: ((إن فرنسا تشن حربا استعمارية طاحنة في الجزائر مستعملة الطائرات والمدافع... إن هذه الوضعية لا يمكن أن نسمح باستمرارها ولا يمكن أن تدوم أكثر مما دامت .. إن عواطفنا معهم، لأن عواطفنا تميل مع المكافحين من أجل الحرية والاستقلال)).²

1 - صالح بلحاج، ((ثورة الجزائرية والبلدان الاشتراكية : مثال الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية))، مجلة المصادر . ع: 15،

دار الكرامة للطباعة والنشر، الجزائر ، 2007، ص: 176.

2 - اسماعيل دبش، مرجع سابق، ص ص: 181-180.

وعليه اتضح أن خطاب الأمين العام قدم صورة واقعية لما حدث في الجزائر من انتهاك لحقوق الإنسان التي تكفلها أهم المواثيق الدولية، وأقر بشرعية المطالب الوطنية الجزائرية في تقرير المصير مقتنعا باقتراب موعد الاستقلال نتيجة الانتصارات المتلاحقة التي حققتها الثورة. إلا أن اعترافاته تلك جاءت متأخرة على دولة قطبية تساهم في تحريك الأحداث الدولية وتقرر الحرب والسلام في العالم. عدا عن ذلك، فهي تتمتع بحق الفيتو، كل تلك المعطيات خولت لها منذ اندلاع الثورة فهم ما حدث في الجزائر جيدا، وما مارسه الجيش الفرنسي من إبادة في حق الشعب والمدنيين الأبرياء، إلا أن الدولة القطبية الشيوعية اختارت الحياد ومنح الحق لفرنسا في الجزائر خوفا على أهدافها الاستراتيجية المتعلقة بسعيها في الزعامة الدولية.

هـ - المساعي التركية.

شكل انضمام تركيا إلى الحلف الأطلسي الخاص بدول المعسكر الغربي الرأسمالي خطا منيعا ضد أي ارتباط بين السياسة التركية، والدول الإسلامية الواقعة في دائرة الهيمنة الاستعمارية، فالمادة الخامسة (05) والسادسة (06) من ميثاق الحلف يلزمان الدول الأعضاء على الحماية المتبادلة، وذلك يعني أن كل دولة ملزمة بحماية جارتها في الحلف إذا تعرضت الأخيرة لأي اعتداء مسلح، وفي ذات الوقت أي اعتداء عسكري من القوى الخارجية على أي عضو فإنه بالضرورة يعني الاعتداء على جميع الأعضاء في الحلف. كل هذه المحددات في السياسة الخارجية ساهمت في بلورة النهج المتحفظ، وتبني سياسة الحياد السلبي من الكفاح التحرري مثل ما حدث مع الثورة الجزائرية، وعليه فقد اعتبرت الحكومة التركية في المراحل الأولى لاندلاع الثورة الجزائرية مشكلا داخليا خاص بفرنسا وحدها، كما عبر "أحمد توفيق المدني" عن الموقف التركي المعارض للثورة الجزائرية بقوله: ((أن حكومة "عدنان مندريس" التي تعتمد على الاتجاه الإسلامي الدافق في البلاد التركية تصادم الثورة الجزائرية وتدلي بصوتها في

هيئة الأمم المتحدة إلى جانب فرنسا، أو تحاول أن تقف موقفا حياديا هو لفائدة فرنسا أولا وأخيرا¹.

تناولت الصحف التركية بكثافة موضوع الكفاح الجزائري بأبعاده الداخلية (العمل المسلح) والخارجية (الدعائية والدبلوماسية)، ومواجهته لتحديات السياسة الاستعمارية في محاولتها القضاء على الثورة، فقد استتكرت إثر ذلك الموقف المخزي للحكومة التركية، نقلت استيائها في أحد الأعداد الصادرة في جريدة "بولند أجاويت" (Pologne Ajawit) بتاريخ 15 ماي 1957م حيث انتقدت موقف الحكومة التي التزمت الحياد ابلبي² بعدم معارضتها السياسة الاستعمارية، واكتفت بالتعاطف في صمت حتى أثناء مؤتمرات الأمم المتحدة.³

كما أدت زيارة رئيس الحكومة "عدنان مندريس" (Adnan Menderes) في أبريل 1958م للحكومة الليبية في اطار الحديث عن العلاقات بين البلدين، لكن رئيس الحكومة الليبية قابل الوفد التركي بنوع من الفتور نتيجة موقفها المتخاذل في استنكارها كفاح الشعب الجزائري، كما أن الجماهير الليبية في العاصمة أيضا امتنعت عن المشاركة في استقبال الوفد التركي، ومنه بدأت الحكومة التركية التفكير في تغيير سياستها الخارجية نحو الثورة الجزائرية بداية من الدعم

1 - رضوان شافو ، موقف تركيا من الثورة الجزائرية بين تخاذل الموقف الرسمي والتأييد الشعبي، الملتقى الدولي الثاني حول : العلاقات الجزائرية التركية في ميزان التاريخ ، السياسة الثقافة والاقتصاد ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر ، 18-19 فيفري 2014 ص: 8

2 - لا تقتصر أسباب معارضة الحكومة التركية لدعم القضية الجزائرية دبلوماسية على عضويتها في التكتل العسكري "الناطو" بل يتعداه إلى الخلاف مع عبد الناصر في سياسة البلدين زمن الصراع الإيديولوجي، فمصر تدعم الكفاح التحرري، فيما تدعم تركيا القوى الإمبريالية. كما أن إعلانها تأييد الثورة الجزائرية يفرض عليها الاعتراف بتقرير مصير اقليم قبرص ذلك ما جعلها تكون سلبية في هذا. والمصالح المشتركة بين فرنسا وتركيا كانت كفيلا بتمسك تركيا بمصالحها متجاهلة في ذلك حق شعب جاز 9 ملايين نسمة حقه في تقرير المصير. (ينظر: رضوان شافو، مرجع نفسه، ص: 10).

3 - وهيبه قطوش، مرجع سابق، ص: 184.

العسكري لغاية السماح بفتح مكتب لتمثيل جبهة التحرير بأنقرا؛ فالإرادة الشعبية لتركيا التي عانت من القمع البوليسي لمنعها من التجمهر تضامنا مع الثورة الجزائرية، إلى جانب الوساطة اللببية شكل منبرا مهما في إعادة صياغة العلاقات التركية بالثورة الجزائرية.¹

تعطي الإحصائيات أرقاما عن نقل بعض الأسلحة، والأموال سرا عن طريق ليبيا نحو الجزائر، بعدها أصبح يرسل السلاح عن طريق تونس إلى غاية سنة 1960م، كتمويه خوفا على مصالحها مع فرنسا، في وقت الذي كان فيه الوفد الخارجي في أمس الحاجة للدعم الدبلوماسي على مستوى الأمم المتحدة، على الرغم من الضغط الشعبي الذي ناصر الثورة الجزائرية، والتوجه الإعلامي في سعيه إلى معرفة حقيقة ما حدث داخل الجزائر بعيدا عن تأثير وسائل الإعلام والدعاية الفرنسية. وهو ما عبرت عنه جريدة "أولوس" على لسان وكيل الأمة "بولانت أجاويت" (Pologned Ajawit)؛ التي ألفت النظر على أهمية الكفاح الجزائري، وأنه وجب على تركيا تقديم الدعم اللازم ماديا ومعنويا للجزائر التي تربطها معها علاقات طيبة منذ استجادها بالعثمانيين، فقد وصف موقفه بقوله: ((ديونا التاريخية)) في محاولة لإصلاح العلاقات التركية الجزائرية، إلا أن ذلك لم يغير من المساعي الدبلوماسية في موقفها المتعنت أمام نصره أحد أهم القضايا التحررية زمن الحرب الباردة، كما أن اعترافها باستقلال جزائر جاء متأخرا، فقد امتد إلى نهاية شهر جويلية 1962م.²

ثالثا - دور المحافل العربية الأسيوية في تدويل القضية الجزائرية دبلوماسيا:

أ- تطور ملف القضية الجزائرية في جامعة الدول العربية:

1- اسماعيل دبش، مرجع سابق، ص: 162.

2- محمد نام، الثورة الجزائرية في الصحافة التركية، الأصاله للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص: (8-11). وينظر:

سعيد وهيب، مرجع سابق، ص: (70-71).

1- على مستوى جامعة الدول العربية.

جاء دور جامعة الدول العربية بعد استكمال تأسيسها الرسمي في 22 مارس 1945 لمراقبة تطورات الكفاح التحرري بالجزائر ((مستكرة بشدة هذا الظلم الإنساني المفجع))؛ فقد نقلت القضية إلى المستوى العالمي من خلال التوسط لدى الدول الكبرى قصد الضغط على فرنسا من أجل وقف عدوانها على الشعب الجزائري، ومنه بادرت الاتصال بحكومات الدول العربية لإقناعهم بضرورة اتخاذ نفس الموقف معها في معاداة الاستعمار، واستنكار سياسته الوحشية¹. ومن هنا بدأ تداول القضية الجزائرية في مضمار أبرز المسائل التي تركز عليها سياسة الجامعة العربية في إطار استكمال مشروع الوحدة العربية، فقد شكلت المجازر الدموية التي ارتكبتها البوليس الفرنسي ضد المتظاهرين الجزائريين في شهر ماي 1945م نقطة تحول في القضية الجزائرية على المستوى العربي من خلال الرسالة التي قدمها الأمين العام السيد "عبد الرحمان عزام" إلى الوزير المفوض الأمريكي بالقاهرة السيد "تاك"، والتي تضمنت تفصيل الوضع في الجزائر واستياء الأقطار العربية من الأعمال الاستعمارية الشنيعة. ثم انتقل في رسالته إلى تحميل الولايات المتحدة الأمريكية المسؤولية أمام منطقة الشمال الإفريقية، فقال: ((مادامت قواتها العسكرية قد ساهمت في تحرير شمال إفريقيا، وإعادته إلى النفوذ الفرنسي..)) هذا ما جعله يطلب التدخل فورا لوقف أعمال القمع، وبالتالي تمت مراسلة وزير الخارجية الفرنسي الذي بدوره رفع تقريرا أعده وزير الداخلية ينفي الأعمال الإجرامية².

لم تتطرق الأهداف السياسية التي بنيت عليها جامعة الدول العربية بشكل صريح إلى أهم قضية تعاني منها الأقطار العربية الخاضعة للاحتلال، والمتمثلة في ((حق البلدان العربية غير

1 - محمد علي داهش، مرجع سابق، ص: 18 - 19.

2 - بشير سعيدوني، الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي، دار المداني، الجزائر، 2013، ج1، ص: 163.

المستقلة في الحصول على استقلالها وتقرير مصيرها))؛ إذ اقتضت أهدافها على محاولة تحقيق مصالح الدول الأعضاء في إرساء قواعد الوحدة العربية بدرجة أولى، رغم أن ذلك لم يمنع الدول المؤسسة للجامعة من القيام بدورهم الداعم لقضايا الكفاح العربي من أجل الاستقلال.¹

رغم عدم تطرق ميثاق الجامعة لقضية الاستقلال، إلا أنه اهتم بقضايا استقلال الدول الأعضاء والحفاظ على سيادتها بعيد عن تأثير، ونفوذ القوى الغربية، والتدخل في شؤونها الداخلية، ذلك ما قد يبرر الدور المتحفظ للجامعة في رعاية قضايا التحرر، ويعفيها من مسؤولية الالتزام اتجاه ذلك حيث أنه: ((فلم يشر ميثاق جامعة الدول العربية صراحة إلى حق الأقطار العربية التي لم تكن قد حصلت على استقلالها وقت قيام الجامعة في الاستقلال أو في تقرير المصير))، أما الملحق والذي يعد من أهم النصوص القانونية التابعة للميثاق، فقد تدارك ذلك القصور بأن أوصى الدول الأعضاء بالاهتمام بقضايا الدول غير الأعضاء، بما أن أهم مشكل تعانيه الدول غير الأعضاء هو سعيها بكل الطرق السياسية والعسكرية للتخلص من الاستعمار وبناء الدولة الوطنية.²

فبعد اندلاع الثورة، أصدرت الأمانة العامة للجامعة العربية بيانا جاء فيه: ((كانت الشعوب العربية التي حجت عنها خصائص استقلالها وسيادتها محل عناية منشأ جامعة الدول العربية، فاتفقت على الاهتمام بشؤون هذه الشعوب ونصرتها وشد أزرها لنيل استقلالها واستكمال حريتها)). من ذلك المنطلق، التزمت الهيئة العربية بمتابعة تطور الكفاح التحرري بالجزائر

1- أحمد خليل محمودي، لبنان في جامعة الدول العربية 1945-1958، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، 1994، بيروت، ص: 123.

2- حسن نافعة، الدور السياسي للجامعة العربية في استقلال بعض الأقطار العربية وفي القضية الفلسطينية، ندوة حول جامعة الدول العربية الواقع والطموح، مركز دراسات الوحدة العربية، 1983، لبنان، ص: 132.

بحكم أنها مؤسسة سياسية تهتم بالشؤون العربية، فقد كانت تسعى إلى بلوغ الحقوق وتطبيق العدالة، وهي توافق على تقديم الدعم اللازم للثورة الجزائرية، تجسد ذلك من خلال البرقية التي بعثتها للسكرتير العام لدى الأمم المتحدة أطلعتة فيها على خطورة الوضع في الجزائر.¹

سعت جامعة الدول العربية من منبر "باندونغ" إلى إبراز جهودها الدبلوماسية في محاولة معالجتها المشكل الجزائري المعقد في إطار سياستها المتراجعة أو المتحفظة لتخوفها من فشل الثورة من جهة، وانتظارها عرض الوساطة السعودية في رحم الجامعة من جهة ثانية. إلا أن موقف الجامعة ظل لا يضاهاي قرارات مؤتمر باندونغ الذي كان حازما وواضحا في مواقفه. على إثر ذلك، تحول وفد الجامعة لدى "م أ م" لإدارة القضية إعلاميا كوسيط بين الوفد الخارجي والمندوبين والعرب والأفروآسيويين داخل أروقة الأمم المتحدة.²

وفيما يلي أهم المؤتمرات التي جمعت الأمم العربية من أجل إيجاد سبل دعم وحل في القضية الجزائرية.

2- مؤتمر الأقطاب الأربعة في 12 مارس 1956م.

انعقد مؤتمر الأقطاب الأربعة بالقاهرة في 12 مارس 1956م بحضور كل من "جمال عبد الناصر" ممثل الحكومة المصرية و"شكري القوتلي" ممثل الحكومة السورية، والملك الأردني "حسين بن طلال"، والملك السعودي "سعود بن عبد العزيز". يعد هذا اللقاء أول اجتماع مخصص لدراسة القضية الجزائرية في إطار شمال إفريقيا العربي، حيث اتفق المؤتمر على النقاط المتمثلة في: - التنديد بالسياسة الاستعمارية الفرنسية بالأقطار المغاربية، التي كانت

1 - أحمد خليل حمودي، مرجع سابق، ص ص: 129-130.

2 - محمد خيشان، مرجع سابق، ص ص: (213-217).

السبب الرئيسي في معاناة الشعوب، ومنعها من الحصول على حقها في الحرية، وعليه وجب على فرنسا الاعتراف بحق تقرير المصير وفق ميثاق الأمم المتحدة، فقد وجد "شكري القوتلي" المناخ المناسب ليدعو كافة الأقطار العربية إلى ضرورة دعم الثورة بعد الهدوء الذي خيم على بعض الدول.¹ برز في هذا اللقاء الحس العربي في معالجة قضايا الشمال الإفريقي والثورة الجزائرية، خاصة وأن الشقيقتين تونس والمغرب على مشارف الاستقلال، إذ أيقض الضمير العربي للاطلاع والوقوف إلى جانب إخوانهم العرب في شمال إفريقيا.

3- مؤتمر القمة العربي للملوك والرؤساء العرب في 13-14 نوفمبر 1956م.

وفي "مؤتمر القمة العربي" المنعقد بالعاصمة اللبنانية بيروت ما بين 13-14 نوفمبر 1956 بدعوة من الرئيس اللبناني " كميل شمعون " وحضور كل من الملك الأردني والسعودي والعراقي، ورؤساء سوريا، وليبيا، والسودان، وولي العهد اليمني، أما مصر مثلها سفيرها ببيروت نتيجة التوتر السياسي بها. تناول المؤتمر عدة قضايا منها التضامن مع مصر في أزمتها الناتجة عن العدوان الثلاثي (فرنسي - بريطاني - الإسرائيلي)، وكذا التطورات الحاصلة في فلسطين، ورغم أن المؤتمر تطرق بشكل أساسي إلى أزمة العدوان الثلاثي على مصر، إلا أن المؤتمرين تركوا جانبا لمعالجة قضية استقلال الجزائر والسبل الممكنة لدعمها، ومنه وجهوا تحية إلى الشعب الجزائري عبروا من خلالها عن تأييدهم جبهة التحرير في كفاحها من أجل الحرية. إذ يعود سبب دراستهم القضية الجزائرية لارتباطها الوثيق بأحد مسببات العدوان الفرنسي خاصة والمتمثل في الدعم المصري للثورة، فأرادت الدول العربية بعث رسالة إلى فرنسا وحلفائها بأن

1 بشير سعيدوني، الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي، دار مداني للطباعة، الجزائر، 2013، ج1، ص ص:

العدوان مهما بلغ شراسته، فلن يتراجع العرب عن دعم الجزائر من جهة، وأن الدعم العربي لا يقتصر في "جمال عبد الناصر" فقط من جهة ثانية.¹

أما التقرير الذي بعثه الأمين العام إلى اللجنة السياسية الموثق في 14 أكتوبر 1956م، تضمن الأعمال الإرهابية التي تشنها قوات الجيش الفرنسي ضد المجاهدين والمدنيين على حد سواء في الجزائر، فرغم القمع والإبادة، إلا أن إصرار الشعب الجزائري وصموده في وجه الاستعمار كلف فرنسا خسائر مادية وبشرية متلاحقة، مآدى إلى انتصار الثورة حتى وإن لم تعترف فرنسا بذلك، غير أن ارتفاع نفقاتها وديونها دليل ملموس، وكافي لإثبات قوة الثورة وصلابة مجاهديها في الدفاع عن استقلال بلادهم، لقد جاء هذا البيان بعد القرار الذي أصدرته اللجنة السياسية المنعقدة بالعاصمة السورية "دمشق" في 18 ماي 1956م بدعوة الدول العربية في رفع القضية الجزائرية على مجلس الأمن في دورته القادمة بالتعاون مع دول الكتلة الأفرو آسيوية، ولئن رفض المجلس عرض القضية بعد امتناع عضوين ورفض آخرين التصويت بعد موافقة سبعة (07) أعضاء على مسألة الإدراج²، إلا أن وصول نداء الجزائريين إلى محفل الأمم المتحدة يعد في حد ذاته خطوة أولى نحو الانتصار الدبلوماسي؛ فلم يكن متوقعا أن توافق الأمم المتحدة على ذلك الطلب في الوقت الذي كانت تمارس فيه فرنسا وحلفائها الطبيعيين نفوذهم وامتيازاتهم خدمة لمصالحها.

4- مجلس اتحاد الدول العربية في 03 سبتمبر 1958م.

1 - بشير سعيدوني، مرجع سابق، ج1، ص: 228-229. ينظر: (جامعة الدول العربية، مصدر سابق، ص: 16).
2- أحمد بشيري، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، منشورات ثلاثة، الجزائر، ط2. 2009، ص: 65-66. ينظر: (سحولي بشير، مرجع سابق، ص: 113).

من أجل تحقيق مبادئها في التضامن العربي، دعت الجامعة إلى عقد المؤتمر على المستوى الإفريقي بالدار البيضاء في أوت 1959م أكدت من خلاله على استمرار دعم الثورة ماديا ومعنويا والدبلوماسية، بوضع استراتيجية عمل مشترك لحل القضية، موجهاة الاتهام لفرنسا على جرائمها المرتكبة في حق الشعب الجزائري، ومن ثم تحميل قوات حلف الناتو المسؤولية في دعمهم لها في هذا الظلم، أما اللجنة السياسية فكانت مكلفة بمتابعة تطورات القضية الجزائرية على الأصعدة التالية:

- تحليل التقريرين الأخيرين المتعلقان بتطورات القضية دبلوماسية على الصعيدين الاقليمي والدولي، الصادرين من الأمين العام للجامعة.
- الأخذ بعين الاعتبار التقرير الذي رفعتة الحكومة المؤقتة حول تطورات الحرب الثورية، ومن ثم إجبار فرنسا على الاعتراف بهذه الهيئة كممثل وحيد وشرعي للثورة في مفاوضات الاستقلال.¹

لقد أكدت القمة العربية من جديد في دورتها المبرمة يوم 15 أوت 1961م على تعزيز وتفعيل كافة قراراتها بشأن القضية الجزائرية، حرصا منها على مدى التزام كافة الدول العربية الأعضاء في مساندتهم للقضية الجزائرية حتى بلوغ هدفها في استعادة السيادة.²

ب- المؤتمر الاشتراكي الأسيوي (بومباي نوفمبر 1956)م.

انعقد المؤتمر الاشتراكي الأسيوي بمدينة " بومباي " الهندية ما بين 01 و 10 نوفمبر 1956م بعد مرور الذكرى الثانية لاندلاع الكفاح المسلح الجزائري، وقد جاء هذا المحفل بحضور

1 - سحولي بشير، مرجع سابق، ص: 116.

2 - جامعة الدول العربية، مصدر سابق، ص: 19.

ممثلين عن كل الأحزاب الاشتراكية الآسيوية المتمثلة في: (بورما، سيلان، الهند، إندونيسيا، الملايو، النيبال باكستان)، وحتى ممثلين عن التيارات الاشتراكية، والشيوعية بأوروبا مثل: يوغسلافيا، وبريطانيا، والنمسا، ولجنة تحرير إفريقيا، وممثلين عن جبهة التحرير الوطني (كعضو ملاحظ).¹

بالنظر إلى التقرير الذي رفعه الوفد الجزائري الممثل في "محمد يزيد" و"حسين لاحول" إلى المؤتمر الاشتراكي الآسيوي.² بعد جولتهما يوم الاثنين 14 ماي 1956 برانغون³ في الهند وباكستان، وبورما ما بين 7 و 16 ماي؛ الذي شمل نظرة عن سوء الأوضاع وتدهورها في الجزائر بصفة خاصة وشمال إفريقيا عامة: نتيجة الحرب التي شنها الجيش الفرنسي ضد الجزائريين من قمع وترهيب مدعمين بأحدث الأسلحة من حلف الشمال الأطلسي، والكيفيات التي اعتمد عليها الاستعمار في إرباك وتعظيم الرأي العالمي عن حقيقته التعسفية في الجزائر؛ التي تسعى في كفاحها لتحقيق هدفين التحرر من الاستعمار، وجعل منطقة شمال إفريقيا موحدة، فمن هذا المنبر، طلبت جبهة التحرير الوطني على لسان ممثليها كسب الدعم في هذا المحفل الاشتراكي الآسيوي.⁴

1 - سعاد بولجويجة، صدى الثورة الجزائرية في العالم في ضوء جريدة المقاومة، مرجع سابق، ص: 44.

2- تأسس المؤتمر الاشتراكي الآسيوي في 06 جوان 1953 في رانغون عاصمة بورما " ماينمار حاليا" بحضور مندوبين عن الأحزاب الشيوعية بآسيا، بإضافة لحضور ممثلين من إفريقيا مثل كينيا، أين تم الاتفاق على وضع ميثاقه الأساسي الذي يسعى لرفع مستوى معيشة الشعوب الآسيوية. وبعد مرور ثلاث (03) سنوات في 1956 بمدينة بومباي الهندية من التأسيس، أجمع للمرة الثانية الدول الأعضاء لبحث أسباب عدم تحقيق النتائج الإيجابية من تأسيس المؤتمر. (Socialist Solution For)
: Asia. A Report on the 1965 Asian Socialists' Conference in Bombay. Pi

<https://eresources.nlb.gov.sg/printheritage/detail/007cc7e0-20ca-4f75-aa11-dba14f1f5592.aspx>

3- ينظر: الملحق رقم (01)

4- Asian Socialists' Conference.,Op-cit, p05-06

برز موقف العضو الأندونيسي في هذا المؤتمر؛ الذي جعل الأعضاء يؤكدون على رغبتهم في توجيه اتهام صريح للحزب الشيوعي الفرنسي الذي وقف عاجزا أمام انتهاك حكومة بلاده حقوق الشعب الجزائري، فاعتبروه خائنا لأنه ارتد عن مذاهب الاشتراكية¹.

ج- المؤتمر العالمي للهلال² والصليب الأحمر³ (نيودلهي 1957م).

قدمت جبهة التحرير الوطني طلب الاعتراف إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالهيئة الإنسانية الجزائرية "الهلال الأحمر"، لكنها رفضت هذا الطلب لعدم اعترافها بكيان الدولة الجزائرية؛ لأنها خاضعة للاحتلال. لكن الحقوقيين الجزائريين حاولوا تقديم براهين تسمح بتجاوز هذه العقبة؛ لأن الدستور الفرنسي يسمح لشعبه بحق الانتفاضة، وإذا سايرنا المشرع الفرنسي في اعتباره الجزائر جزء من الأراضي الفرنسية، فهذا يعطي الحق للشعب الجزائري بالثورة ضد سوء الأوضاع وتدهورها، ولكن اللجنة الدولية بسعيها لاحترام حقوق الإنسان قد تغافلت عن ذلك، والتزمت بتطبيق القوانين دون التحقيق في وضع الجزائر عندما رفضت طلب الاعتراف بالهلال

1 - مريم صغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية، مرجع سابق، ص: 2009.

2 - عبارة عن جمعية خيرية وطنية ودولية، وقد اتخذت هذه التسمية للتمييز بينها بين جمعية الصليب الأحمر غير الإسلامية باستثناء إيران التي تعتمد على الأسد والشمس لذات الغرض، وقد تطور منذ نشأة أول جمعية لها سنة 1876 إثر الحرب بين الدولة العثمانية وصربيا، وكان نشاطها الأساسي تقديم المساعدات الطبية ولغاية 1969 أصبحت تابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر بعد موافقتها على اتفاقيات جنيف الخاصة بقضايا وحقوق الأسرى، مقرها بالقدس، ويمكن أن تتخذ مقرا مؤقتا لها إذا وافق على ذلك مكتبها التنفيذي، أما حاليا فمقرها ببيروت. (عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج 7، د س ، ص ص: 124-125).

3- أما اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فقد نشأت لأول مرة في 24 جوان 1859 بإيطاليا وتعتبر هذه اللجنة منظمة محايدة وغير منحازة ومستقلة أيضا يتمثل نشاطها الأساسي في تقديم الدعم اللازم لضحايا النزاع المسلح من خلال اتفاقيات جنيف لعام 1949 وهي على غرار باقي المنظمات الحكومية وغير الحكومية تتميز بامتيازات قضائية وغيرها، كما أنه تتميز بحصانة تجعلها بعيدة عن الحاسبات. (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة، ط5، 2007، ص: 6).

الأحمر الجزائري من أساسه¹ في الرسالة التي بعثها يوم 29 أبريل 1957م؛² إذ سعت جبهة التحرير من خلال رسالتها تقديم الأدلة اللازمة التي تسمح للجنة الدولية بقبول طلب الاعتماد حتى يتسنى للهلال الأحمر الجزائري الدفاع عن القضية الجزائرية كهيئة وطنية شرعية، ومنه فضح جرائم العدوان الفرنسي.

تم التعديل الهيكلي في 25 سبتمبر 1957 باختيار السيد "بوكلي حسان" رئيساً للهيئة يسانده في مهامه كل من نائب أول مكلف بنشاط الهلال لدى دول المشرق العربي، والنائب الثاني تمثل في: "مولود بوقرموح" وغيرهما من المساعدين والمستشارين من أمثال: الدكتور "ابن ثامي"؛ الذي لعب دوراً محورياً في رفع مستوى أداء الهيئة الجزائرية على الصعيد الدولي بإبرام علاقات صداقة مع العديد من الهيئات ذات الطابع الإنساني بالدول العربية والعالم ككل. وقد كان للبعثة دور كذلك في طلب المساعدة من الهند إثر انعقاد الدورة (19) للصليب والأهلة الحمراء بالعاصمة نيودلهي المنعقدة ما بين 24 أكتوبر و07 نوفمبر 1957م.³

انعقدت الدورة (19) بحضور 80 وفداً من مختلف بلدان العالم من بينهم الوفد الجزائري الذي ضم السيد "الشريف قلال"، والدكتور "بن تهامي"، و"رشاد بن أحمد" كعضو ملاحظ، ذلك لأن الهلال الجزائري لم يحظ بالاعتراف الرسمي بعد.⁴ ما فسر سبب اندماج الوفد الجزائري ضمن الأهلة الحمراء للمشرق الأوسط؛ فقد تم طرح مقترحين أولهما كان بتقديم من الهيئة

1 - كانت الحجج والبراهين التي شملها ملف القضية الجزائرية مقنعة لحد بعيد من خلال إثباتها لوجود كيانها السياسي والقانوني قبل الاستعمار الفرنسي وأن كيانها قد اغتصب بقوة المستعمر الفرنسي، وهو مع ذلك حسب الدستور الفرنسي فهو يعطي حق التمرد للجزائريين (مصطفى خياطي، حقوق الإنسان في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي، منشورات ANEP، الجزائر، 2013، ص: 471).

2 - فاروق بن عطية، الأعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير 1954-1962، منشورات دحلب، الجزائر، 2010، ص: 145.

3 - مصطفى خياطي، مرجع سابق، ص: 476-479.

4 - ((من حركات التأييد العالمية للجزائر المناضلة))، المجاهد، ع: 13، 1957/12/01، ص: 08.

التونسية رفقة مفوضية مصر، والعراق، وسوريا، والأردن، وأخيرا السودان. اضافة لبعض أصدقاء. كان موضوع اللجنة يندرج ضمن تقديم الدعم والإعانة اللازمة للاجئين الجزائريين فقد حصل هذا المقترح على موافقة اللجنة العامة بإجماع الأصوات.¹

أما المقترح الثاني: جاء بعد عرض وساطة الأهلة الحمراء السورية والأردنية في 22 أوت 1957 م اللتان رفعتا تظلما لدى الهيئة الدولية للصليب الأحمر من أجل عرض تلك المشكلة في جدول أعمال الدورة القادمة بالهند² حول بيع المواد الطبية دون قيود؛ كالقطن الذي يخضع لقوانين صارمة، وأن يتم أيضا احترام سر المهنة الطبية، لأن السلطات الاستعمارية تفرض على الأطباء التجسس على مواقع المجاهدين، ونقل كل معلومة تخصهم للإدارة الاستعمارية.³

أجاب ممثل الوفد التونسي السيد "باجي السبسي" على تساؤل جريدة المجاهد حول أهمية هذا المؤتمر في مسار تطور القضية الجزائرية وعن نتائجه فقال: ((لقد أجمع المؤتمر على قبول اللائحة التي قدمتها سوريا ولبنان، وهي لائحة حرية بيع الأدوية))، ويضيف بوصف أجواء التفاعل بين أعضاء الوفود أثناء إعداد اللائحة النهائية؛ فالوفد التونسي كان مصرا على متابعة قضية اللاجئين والعديد من المسائل المتعلقة بحل القضية الجزائرية. حتى أن الصليب الأحمر الفرنسي كان عادلا بعيدا عن التحيز للحكومة الفرنسية على الرغم من أنه طلب عدم فضح جرائم

1 - مصطفى خياطي، مرجع سابق. ص 479.

2- مصطفى خياطي، الصليب الأحمر الدولي وحرب الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2015، ص: 336

3 - المجاهد، مصدر سابق، ينظر أيضا: (عمر بوضربة، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص ص: 283-284).

الجيش الفرنسي. وفي الأخير قال: ((إن هذا المؤتمر سوف يكون له الرد الإيجابي فيما يتعلق بقضايا اللاجئين وحقوق الأطباء لكن بدرجة أقل من تأثير قضية اللاجئين في المجر.¹

د - اتحاد الغرف التجارية العربية (المؤتمر الاقتصادي العربي القاهرة 1957م).

إلى جانب اللقاءات السياسية والدبلوماسية، التي خصت قراراتها الدفاع عن قضايا التحرر، فإن اتحاد الغرف الصناعية والزراعية والتجارية العربية، الذي تأسس في 16 ديسمبر 1951م ببيروت. يعتبر أول مؤسسة اقتصادية عربية غير حكومية تسعى للنهوض بالمستوى الاقتصادي للأعضاء عن طريق التعاون المشترك من أجل إنشاء سوق عربية مشتركة. ثم تحقيق الوحدة الاقتصادية للبلاد العربية.² حيث أن الظروف المحيطة بتأسيس هذا الاتحاد تمثلت في حصول أغلب الأقطار العربية بالشرق العربي على استقلالها، أما البلدان المغربية فالعمل التحرري كان على أوجه خاصة بتونس والمغرب الأقصى، ذلك ما يفسر طبيعة التكتل السياسي؛ حيث شمل الاتحادات والقطاعات الاقتصادية التي من شأنها إتاحة الفرصة لأية مؤسسة اقتصادية بالبلدان المستعمرة الانضمام والمشاركة في الاجتماعات، حتى تتسع أفق العمل المشترك. ولهذا إذا اطلعنا على الأهداف الأساسية التي جاء بها اتحاد الغرف العربية مع المطالب الاقتصادية، فإنه أيضا سعى لدعم التجارة العربية من خلال التصدي لمساعي الاستعمار الأوروبي وسياسته الاقتصادية لاحتكار التبادل التجاري العربي وكذا التسلط المالي، ومنه التصدي لتعاظم الدور الإسرائيلي بالمنطقة العربية.³

1 - المجاهد، مصدر نفسه.

2 - ((اتحاد الغرف العربية))، مجلة العمران العربي، ع: 220، بيروت، ماي - جوان 2019، ص: 01.

3 - صلاح عربي، ((الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة))، مجلة الدراسات الإقليمية، العراق، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، العراق، مج: 05. ع: 11، 2000، ص: 07.

نجح نشاط الاتحاد العام للتجار الجزائريين في الضغط على التكتلات الاقتصادية العربية لتبني سياسة المقاطعة للاقتصاد الفرنسي والمبادلات التجارية (الصادرات والواردات) معه من جهة، وجمع التبرعات المالية للثورة من جهة ثانية. كان ذلك سببا كافيا لتفكير اتحاد التجار للمشاركة في دورة المؤتمر الاقتصادي العربي، الذي تجسد فعليا في انعقاد مؤتمر للغرف الاقتصادية العربية.¹

لذلك ندد اتحاد الغرف بالسياسة الفرنسية والتسلط الاستعماري على الشعب الجزائري، فقد خصص جانبا من جدول أعماله بالدورة الاستثنائية المنعقدة يوم 22 ديسمبر 1952م لفضح الأعمال الإرهابية والترهيب التي يمارسها الجيش الفرنسي على شعوب المغرب العربي الكبير. فوجه دعوة لجامعة الدول العربية والحكوماتها للوقوف متحدين ضد العدوان الفرنسي على الجزائر خاصة والأقطار المغاربية عامة، وذهب لأكثر من ذلك حين توسط برسائل استتكار واحتجاج لدى رئيس الحكومة الفرنسية، ورئيس البرلمان الفرنسي، وكذا الغرف التجارية الفرنسية وحتى لدى سفير فرنسا ببيروت. نتيجة لتطور نشاط الهيئة وصداها بالوطن العربي بقي ملتزما على مناصرة قضايا تحرر دول المغرب العربي على اعتبار ((أن قضية الجزائر هي معركة العرب جميعا، مؤكدا تضامنه الكامل وإعجابه وإكباره لنضال الشعب الجزائري)).²

أما الدورة السابعة (07) لاتحاد الغرف المنعقدة ما بين 23 و 30 نوفمبر بالقاهرة بحضور حوالي 350 نائبا لمعالجة بعض المسائل الاقتصادية المتمحورة حول مراجعة صيغ المبادلات التجارية مع دول المجموعة الأوروبية الاقتصادية وغيرها، فتركوا جانبا من اهتماماتهم لعرض القضية الجزائرية. حين أوصى المؤتمر إلى:

1 - محمد العربي الزيبري وآخرون، مرجع سابق، ص: 140.

2 - مرجع نفسه، ص: 20.

- دعوة الأمم المتحدة للنظر في قضية استعادة السيادة الجزائرية مع مقاطعة الدول العربية لإسرائيل، من خلال ربط مصير الجزائر بمصير الشعب الفلسطيني الذي فقد أراضيهِ نتيجة توسع اليهود بها، وحيث أن لجوئه لهذه المنظمة دليل على التزام واحترام هذا المنبر للمبادئ التي جاءت بها الأمم في سعيها لتحقيق أمال الدول الصغرى في مطالبتها بعدم التدخل في شؤونها الداخلية.
- دعوة الدول العربية مقاطعة فرنسا اقتصاديا جزاء أعمالها الوحشية بالجزائر، والتدخل في كل من لبنان وسوريا باسم صك الانتداب، كذلك توتر العلاقات مع مصر نتيجة موقفها الداعم للقضية الجزائرية، إلا أن هذا الأمر لن يكون بتلك السهولة، حيث أن هذا المطالب تكرر في أكثر من محطة، لكن الدول العربية لم تستجب لمصالح فرنسا الاقتصادية بالمنطقة سواء بمستعمراتها السابقة (مناطق النفوذ) أو للمصالح المشتركة مع الدول الليبرالية كبريطانيا، فالمساس بمصالح فرنسا، يهدد بالتالي مصالح شركائها من الدول الغربية. الأمر الذي جعل الموقف الاقتصادي وسيلة لتحقيق هدف سياسي، أي الضغط على الاقتصاد الفرنسي والدفع به للتراجع، ومنه قبول فرنسا بالأمر الواقع حتى توقف العدوان على الشعب الجزائري.
- التأكيد على فتح اكتتاب لصالح الجزائر لدى جميع الغرف التجارية، والزراعية، والصناعية العربية، فعندما يكون هدف هذه الغرف الاقتصادية بمختلف مجالاتها تحسين الأوضاع العامة بالدول العربية، فإن سوء الأوضاع الاقتصادية وتدهورها في الجزائر يجعلها لم تحقق أهدافها بشكل كامل من خلال ربطها بمصير ومستقبل الجزائر.¹
- الدعوة لإعادة تقييم العلاقات التجارية الخارجية المرتبطة بفرنسا مع الدول العربية خاصة، والدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة، التي تعتبر أهم الحلفاء الداعمين للاستعمار

1 - المجاهد، ع: 14، 15 ديسمبر 1957، ص 13.

الفرنسي بالجزائر خاصة في مجال المبادلات التجارية في مواد الطاقة، فبعد انعقاد مؤتمر البترول بالمملكة العربية السعودية "جدة"، تم التوصية على استخدام البترول كسلاح سياسي للضغط على الشركات البترولية الاحتكارية الأجنبية التي تستغل بترول الجزائر.¹

وحرصا على الوقوف عند تحقيق المطالب التي خرجت بها الدورة السابعة (07) لاتحاد الغرف، تم فتح الملف الجزائري في المؤتمر من جديد بالقاهرة في 06 ديسمبر 1958م طالبو فيه الحكومات العربية الوقوف عند مواقفها، وتوجيه رسالة للأمم المتحدة للضغط على فرنسا من أجل إنهاء مرحلة القتال والدخول في مرحلة الحل الدبلوماسي والمفاوضات، إذ يعد هذا اللاحاق تأكيدا على التضامن مع القضية الجزائرية². كما أنه نتج عن قرارات هذا التكتل الاقتصادي العربي تفكير الاتحاد الدولي لل نقابات العربية بتجديد مطالب اتحاد الغرف العربية في مؤتمر الذي انعقد في 1961م بحضور نقابات كل من (مصر، العراق، ليبيا، اليمن، السودان) وأكثر من ستة (06) ملايين منخرط من العمال العرب، وبما أن نجاح سياسة المقاطعة للبواخر الأمريكية تخدم مصالح الكفاح التحرري. فلما لا تتبع نفس السياسة مع فرنسا في مقاطعة الانتاج الفرنسي بما فيه عتاها الصناعي من وسائل نقل.³

هـ - رد الفعل الفرنسي على النشاط الدبلوماسي للمؤتمرات العربية.

1- دول المشرق العربي.

سخرت السلطات الاستعمارية كافة أجهزتها، وإمكانياتها السياسية والعسكرية والإعلامية في منع أي دعم عربي للثورة الجزائرية، وتوجيه موقفه من مؤيد إلى معارض أو على الأقل

1 - عمر بوضربة، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية (1954-1962)، مرجع سابق، ص: 277.

2 - محمد العربي الزبيري وآخرون، مرجع سابق، ص: 141.

3- مريم صغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية، مرجع سابق، ص: 309.

محايد، بالتالي قطع سبل وقنوات الاتصال بين الجزائريين والدول العربية، فجاءت أول الحملات المضادة للثورة في تصريحات بعض الشخصيات السياسية التي بثت دعايات باقتراب القضاء على الثورة وإخمادها، مثل ما ألقاه رئيس الحكومة الفرنسية "مولان" يوم 25 نوفمبر 1956م قائلا: ((إن التهدة اليوم صارت شيئا مضمونا، ولا يوجد الآن أي أحد يؤمن بانتصار الثوار، ونستطيع أن نعتبر أن العمليات العسكرية بالجزائر ستنتهي قريبا)).¹

ولا شك أن اندلاع الثورة الجزائرية أربك الحكومة الفرنسية، لذلك حاولت تحليل الوقائع وربطها بالأيدي الخارجية مبررة في ذلك عدم قدرة الشعب الجزائري على التفكير في عمل ضخم ومنظم مثل هذا، وكان من بين الأطراف التي اسند لها هذا الادعاء جامعة الدول العربية التي صرحت يوم 13 نوفمبر من اندلاع الكفاح المسلح عبر أمانتها العامة بما يلي: ((والأحداث التي يشهدها العالم الآن في شمال إفريقيا، ما هي إلا صدى لتصميم شعوب إفريقيا على نيل حقوقهم)).²

وعلى الرغم من انتهاج فرنسا سياسة تهديد وتخويف الدول العربية في المشرق لمنعها من دعم الجزائريين ماديا ومعنويا وحتى دبلوماسيا، إلا أنها تمسكت بمواقفها المناصرة للكفاح التحرري بالجزائر على كافة الأصعدة؛ إذ أن ذلك زادها إصرارا على الالتفاف حول الثورة بالمحافل الدولية والجامعة العربية.³

1 - بشير سعيدوني، مرجع سابق، ص: 343.

2 - سحولي بشير، ((موقف جامعة الدول العربية من القضية الجزائرية بين 1945-1962))، المجلة المغربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، ع: 02، ص: 112-113.

3 - عمر بوضرية، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص: 554-555.

لقد أدركت الحكومة الفرنسية مركزية الثورة الجزائرية في وحدة المنطقة العربية، لذا حاولت عزلها عن الدول العربية لمنع تدعيمها ماديا أو نصرتها معنويا، وقد اعتمدت على الدعاية المضادة لتبرز أن الثورة بعيدة عن مطالب الاستقلال والتحرر، فروجت على أنها تمكنت من القضاء على الثورة، ذلك ما جاء في تصريح الجنرال "لاكوست" مع نهاية سنة 1957م بقوله: ((إن الثورة قد ضعفت، وإن نهايتها أصبحت مسألة أسابيع أو شهر))، وكانت الدول العربية من الدول التي ركزت عليها الاستراتيجية الاستعمارية في مختلف أساليبها العسكرية والسياسية والدعائية لضمان ابتعادها عن الثورة.¹

ب- الدول الأسيوية الصديقة للثورة الجزائرية.

نتيجة المواقف المتصلبة لبعض الدول التي التزمت بدعم نهج الثورة الجزائرية ورافقت قضيتها عبر المحافل الدولية، مارست السلطات الاستعمارية معها سياسة الضغط والتخويف من خلال اتباع التهديد؛ فوجهت احتجاج للحكومة الإندونيسية مثلا: عن طريق مبعوثها السفير الفرنسي لدى جاكرتا؛ الذي نقل رسالة عن الحكومة الفرنسية تتضمن التهديد بمقاطعة اندونيسيا، والتزام الحياد حيال أحداث جزيرة سومطرة سنة 1959. لأنها قامت بمناصرة القضية الجزائرية وشاركت في اليوم العالمي للتضامن مع الثورة المصادف لـ 30 مارس، كما ذهبت الأجهزة الدبلوماسية والإعلامية لتبني حملات تضليل واسعة لضرب الثورة ومنع أي تقارب بينها وبين الدول الأسيوية، وهو ما تم فعلا من خلال الموقف الماليزي المتخاذل الذي لم يقتنع بعدالة

1 - بشير سعيدوني، مرجع سابق، ص : 343.

مطالب الثورة الجزائرية إلى غاية اقدم الحكومة المؤقتة بحملة مضادة وضحت من خلالها حقيقة الوضع للحكومة الماليزية.¹

لقد حاولت الأجهزة الاستعمارية الإعلامية بث المغالطات عن الثورة من خلال ربط نشاطها وتنفيذها بالدول الشيوعية خاصة موسكو، ففي بعض الأحيان وصفتها بأنها حركة إسلامية تسعى لتعتيم الأمن العام بالجزائر، بالتالي فهي حركة رجعية متخلفة تعارض التجديد والتقدم²، ومنه استغلّت فرنسا الصراع الايديولوجي بين الاتحاد السوفياتي والقوة الأمريكية، فأعلنت بأنها ستتخذ سياسة مستقلة ومحيدة تجاه المعسكر الغربي، في ذات الوقت سوف تتقرب من الاتجاه الشيوعي بمنح الحزب الشيوعي الفرنسي الموافقة على مشروع الجنرال "لاكوست" بالجزائر، لكن نتيجة الاختلاف الايديولوجي بين فرنسا وباقي الدول الاشتراكية جعل هذا الدعاية الاستعمارية بتلك الدول ضعيفة، مما أدى لتغير موقف الاتحاد السوفياتي مع تأسيس الحكومة المؤقتة.³

1 - عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص ص : 78- 79. ينظر: (لخضر شريط وآخرون، مرجع سابق، ص :21).

2- بشير سعيدوني، مرجع سابق، ص: 348.

3 - لخضر شريط، مرجع سابق، ص ص: 41-42.

الفصل الرابع

تطور العمل الدبلوماسي للكتلة الأفرآسيوية في تدويل القضية الجزائرية
من 1955-1962م.

الفصل الرابع: تطور العمل الدبلوماسي للكتلة الأفروآسيوية في تدويل القضية الجزائرية

من 1955-1962م.

أولاً- التعريف بدول الكتلة الأفروآسيوية.

أ- نشأة فكرة التضامن الآسيوي الإفريقي.

تأصلت فكرة انعقاد مؤتمر التضامن أفروآسيوي إلى المرحلة التي عاشها العالم ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية التي شهدت نجاح الفكر الاشتراكي بروسيا سنة 1917م، فقد كانت معاداة القوى الاستعمارية، والدعوة إلى تحرير الشعوب المضطهدة من بين الأسس التي قامت عليها، كما شهدت تلك الفترة ابرام عدة لقاءات دولية شارك فيها بعض الزعماء الذين يمثلون الأقطار المستعمرة بإفريقيا وآسيا، مثل: مؤتمر "باريس" 1920م، ومؤتمر "لندن" 1923م، كما أنها شهدت كذلك انعقاد عدة مؤتمرات تدعو إلى مناهضة الاستعمار وجميع صور الاحتلال، كمؤتمر "باكو" 1920م، ومؤتمر "إركوتسك" 1921م، الذي تجسد فعليا في إنشاء "رابطة مناهضة للامبريالية" سنة 1924م، ثم تبع ذلك انعقاد مؤتمر بروكسل "بلجيكا" والقاهرة " ثم مؤتمري "مكة المكرمة" و"القدس" 1931م، ما أدى إلى تبلور فكرة التضامن أو العمل المشترك بين الشعوب الإفريقية والآسيوية لأول مرة¹.

أما عقب نهاية الحرب العالمية الثانية فقد تجسد التضامن بين القارتين الآسيوية والإفريقية من خلال انعقاد "المؤتمر العربي" في القاهرة سنة 1944م وتأسيس الجامعة العربية، بالإضافة لمؤتمر (العلاقات الآسيوية) المنعقد بالهند سنة 1947م بحضور أكثر من 25 مندوبا عن الدول الآسيوية، لدراسة قضية تصفية الإستعمار والقضاء على ظاهرة التخلف

1 - هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، دن، الأردن، ص: 227.

الاقتصادي، وفي الأخير قام الرئيس "تهرو" بدعوة كل من ممثلين عن حكومات آسيا وأستراليا وحكومتين إفريقيتين كذلك هما مصر واثيوبيا ، للمطالبة بوضع حد لعمليات القمع الهولندي باندونيسيا¹ .

دعمت جامعة الدول العربية قضايا التحرر في كل من أندونيسيا والهند وباكستان، وناصرت الفتنام في مطلب الاستقلال، ما جعلها تشارك في المؤتمر الأفروآسيوي "بنودلهي" المنعقد ما بين 20 -29 جانفي 1949م كتعبير عن تضامنها مع قضايا استقلال دول شرق آسيا ودعمها لها على المستوى الدولي، كما شكل تعاون 16 دولة مستقلة بإفريقيا وآسيا في دورات الأمم المتحدة كتلة دفاع عن قضايا التحرر والحياد ودعم السلام العالمي² .

وعليه تولت "كتلة كولومبو" المشكلة من اتحاد خمس (05) دول آسيوية (الهند - باكستان وسيلان - بورما واندونيسيا) مهمة التحضير والإعداد للقاء الأفرو آسيوي؛ فمن 28 أبريل إلى 02 من ماي عام 1954م، اجتمع الرؤساء الخمسة في جزيرة سيلان لدراسة تطورات الكفاح التحرري بالهند الصينية نظرا لقربها وتأثيرها المباشر على الاستقرار السياسي لهذه الدول، ودعمها للقضايا التحررية. إذ يعد هذا التكتل النواة الأولى في تحييد المواقف الآسيوية وتبني سياسة الحياد، ورغم أن باكستان عضو في التكتل العسكري الغربي، إلا أن ذلك لم يمنع من التكتل مجددا في مدينة " بوغور " قرب جاكرتا لمدة يومين 28-29 ديسمبر 1954م ليتوسع التكتل بانضمام بعض الدول الإفريقية لأندونيسيا، فأصبحت المجموعة تضم 25 دولة³

1- مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية ، دار رواد النهضة للنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ج2، 1994، ص 210:

2 - محمد عبد الخالق حسونة، المؤتمر الآسيوي الأفريقي الأول، جامعة الدول العربية، أوت 1955، ص ص: 17 . 18.

3- كان من بين الدول وعلى الرغم من تعرضها للاستعمار والتدخل الأجنبي إلا أنها أعضاء في تكتلا عسكرية غربية تتميز هذه الأحلاف بموالاتها للقوى الاستعمارية، ذلك ما يبين أن تكتلها ضمن المجموعة لم يكن بالاتفاق على المبادئ العشرة.

هي كالاتي: مجموعة كولومبو الخمسة - المجموعة العربية، وضمت (مصر - ليبيا -العراق
-لبنان -الأردن -سوريا - المملكة السعودية - اليمن) وتركيا، وإيران، وأفغانستان، وجمهوريات
آسيا الوسطى الإسلامية، ومن إفريقيا كل من (ساحل الذهب - ليبيا - السودان - اتحاد
إفريقيا الوسطى لكنه تغيب عن المؤتمر)، أما جنوب شرق آسيا فقد مثلتها القوى الآتية:(
كامبودج، لاوس، الفيتنام، تايلندا، الفلبين، نيبال) وأخيرا الصين واليابان¹.

في إطار التحضير لإنعقاد المؤتمر، اجتمعت مجموعة " كولومبو " الخمسة (05) من
جديد ليومين ما بين 28 و 29 ديسمبر 1954م ببوجور للاتفاق على مكان انعقاد المؤتمر،
وتحديد مبادئه التي تمثلت في ما يلي:

- دعم المصالح المشتركة وتعاون الدول الأعضاء في تحقيق أهدافها، وتحديد مكانتها
بالنسبة للعالم الذي يسوده الأمن والسلم.

- دراسة المشاكل التي تعاني منها بلدان إفريقيا وآسيا وعلاقتها ببعضها البعض، ومنه
إمكانية التعاون في معالجة تلك المشاكل وتحقيق التقدم الاقتصادي.

- محاربة قضايا التهميش والتمييز والأقليات القومية لشعوب قارتي آسيا وإفريقيا.²

وعليه فإن مؤتمر باندونغ (Bandoeng Conférence of 1955) يعرف: على أنه حدث
تاريخي انعقد في مدينة باندونغ الأندونيسية ما بين 18 -24 أبريل 1955م في إطار بحث
الأهداف الأيديولوجية، وتعزيز التضامن بين الشعوب التي تسعى إلى التحرر وتصفية

1 - ج ب دروزيل، مرجع سابق، ص ص: 391 - 392.

2 - محمد عبد الخالق حسونة، مصدر سابق، ص ص: 32-33.

الاستعمار. حيث مثل المؤتمر 29 عضو من دول إفريقية وآسيوية وبعض المندوبين من الدول الغربية (بصفة غير رسمية)¹.

عدا عن ذلك، فإن أغلبية القوى السياسية التي شاركت في المؤتمر كانت مرتبطة بالمعسكر الغربي بصفة مباشرة أو غير مباشرة، أو عن طريق المساعدات الاقتصادية، فقد تلقت عشرون (20) دولة من الأعضاء الحاضرين معونات مالية من القوة الأمريكية بلغ قدرها خمسمائة مليون دولار (500م\$)، فيما إلتزمت كل من: أندونيسيا، والهند، ومصر، وأفغانستان، سوريا، وبورما بسياسة الحياد. أين تولى الرئيس "نهرو" الدفاع عن سياسة "للانحياز" مبرزا حجم الخضوع الذي تتعرض له الدول التابعة لأحد المعسكرين في دول العالم الثالث، أما ممثل الوفد السوري "أحمد الشقيري"، فقد أكد على نفس توجه الرئيس الهندي من خلال ما قاله: ((أننا نمثل أكبر قارتين في الأرض وفي أقاليمنا أهم القواعد والمناطق الاستراتيجية فإذا قررنا بإرادتنا مجتمعة ألا تقع حرب فان مثل هذا الحرب لا يمكن أن يقع)). في نفس الوقت هاجمت العديد من الشخصيات التي تتمتع بالوزن السياسي تلك السياسة مثل "فاضل الجمالي" بالعراق، و"شارل مالك" المندوب اللبناني، والجنرال "مورمورو" (Muormuore) مندوب الفلبيني، واعتبروا أن الدول الصغرى لا يمكنها أن تبقى بعيدة عن سيطرة التحالفات العسكرية؛ لأنها غير قادرة على تبني الحياد. إلا إذا تمكنت دول المجموعة الأفروآسيوية من التكتل عسكريا لحماية نفسها من أي خطر خارجي خاصة أن الدول الكبرى مثل: الصين والهند غير منحازة، بالتالي فالدول الصغرى لا تستطيع حماية نفسها فهي مضطرة على اللجوء لأحد المعسكرين².

1 - عبد الوهاب الكيالي، ج 1، مرجع سابق: 390.

2 - محمد عزيز شكري، الأتحاف والتكتلات في السياسة العالمية، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، جانفي 1978، ص ص: 86-87.

أما "مالك ابن نبي"، فقد عرف مؤتمر باندونغ من خلال تحليله للفكرة الأفروآسيوية على النحو التالي. فقال: ((فإن مؤتمر باندونغ يبدو في مظهر مزدوج حسب نظرنا إليه بالنسبة إلى فكرة القوة أو فكرة البقاء، وهو يمثل بالنسبة للرجل الأفروآسيوي بلا شك الصفحة الأولى في تاريخ حضارة جديدة؛ إذ كان قبل كل شيء لحظة تفكير في مشكلة البقاء، وخطوة أولى في طريق الحل))، ومن جهة أخرى، يرى بأنه: ((أحد فصول الحرب الباردة، وحدثا يؤثر على ميزان استراتيجية التطويق وعلى نظريات هيئات أركان الحرب ... في الحوار الدائر بين القوة والبقاء))¹،

عالج المؤتمر مسألتين أساسيتين تمثلتا في العلاقات بين الشرق والغرب في إطار الصراع الأيديولوجي وقضية فرموزا، كما تم مطالبة وزير سيلان "السير جون كوتيلاولا" بدعم من المندوب التركي والعراقي إدانة الاستعمار أو السيطرة السوفيتية على الديمقراطيات الشعبية في أوروبا، ذلك ما جعل "نهرو" يطالب بتدخل الكتلة الأفرو آسيوية كقوة ثالثة تضغط لتشجيع سياسة التعايش السلمي بين المعسكرين. إذ خرجت المناقشات بالتأكيد على مناهضة التدخلات الاستعمارية. رغم أنه ليس الحل المرغوب من طرف الزعماء الحياديين؛ لأنه كان بعيدا عن الالتزام بمبدأ الحياد، لكن المناقشات خرجت بضرورة احترام سيادة الدول على النحو الآتي: ((احترام حق كل أمة بالدفاع عن نفسها فرديا وجماعيا وطبقا لشرعية الأمم المتحدة..))².

تطورت مبادئ "باندونغ" مع اللقاء الذي جمع الرئيسين المصري والهندي بالإضافة للرئيس "بروز تيتو" اليوغسلافي؛ الذين اتفقوا على أن سياسة عدم الانحياز غير قاصرة على الدول المستقلة حديثا من الاستعمار الغربي. بل يمكن لأي دولة أن تتبنى نفس السياسة

1 - مالك ابن نبي، فكرة الإفريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، لبنان، سوريا، ط3، 2001، ص ص: 97-98.

2 - ج ب دروزيل، مرجع سابق، ص ص: 392-393.

للتخلص من الهيمنة السوفياتية الشيوعية مثل يوغسلافيا. من ثمة جاءت الفرصة مناسبة لرفض
التسلح ومنع اجراء التجارب النووية¹.

ب- دوافع وأهداف التضامن الأفروآسيوي.

1-دوافع التكتل الأفروآسيوي.

تمثلت دوافع تكتل دول العالم الثالث من أجل التضامن في النقاط الآتية:

- حصول دول العلم الثالث على استقلال بعد الاستعمارها لمدة طويلة. ما جعل الدول في
مواجهة عدة تحديات، فكثير من هذه الكيانات السياسية الجديدة كانت تعيش في نظام قبلي
وعشائري، وهي الآن تواجه مشكل كيفية تشكيل الدولة الوطنية بمؤسساتها ونظمها وعلاقاتها
القارية والدولية. بعدما تحكمت القوى الاستعمارية التقليدية في صياغة أنظمة الدول وسياستها
الكولونيالية خاصة اتجاه الأقطار المستقلة حديثا؛ فقد كرس التباعد بينها، وحالت دون تكتلها،
واتحادها، وفرضت عليها التقرب قسرا من " المتروبول"، بالتالي سارعت تلك الدول إلى إعادة
صياغة سياستها الخارجية بحرص شديد والتمهل من الانجذاب نحو أطراف الحرب الباردة
وتكتلاتها العسكرية، ومن جهة أخرى التزمت "بمبدأ الحياد" فأخذت تتجاذب وتستقطب في
طريقه حتى أصبح هذا نمطا جاذبا مركزيا " وتخلصت من التهميش والتبعية للمراكز
الاستعمارية السابقة، عندها أصبحت جبهة عدم الانحياز عالما قائما بذاته ضم دول العالم
الثالث².

- ضعف الموقف الريادي لمنظمة الأمم المتحدة أثناء الصراع الأيديولوجي، فتحول مجلس
الأمن كأداة في يد الدول الكبرى لتحقيق مصالحهم على حساب دول العالم الأخرى، ما أدى

1 - محمد عزيز شكري، مرجع سابق، ص: 88.

2 - جمال حمدان، مرجع سابق، ص ص: 333-334.

إلى تصعيد العلاقات بين المعسكرين الشرقي الشيوعي والغربي الرأسمالي. هنا تبلورت فكرة الحياد لدى بعض الزعماء في الدول المستقلة حديثًا لتجنب الصراع بعد تحول أراضيهم ميدانا وبؤر توتر في إطار التنافس حول مناطق النفوذ¹.

- بدأت المحادثات الصينية الأمريكية في قمة جنيف بعدما أصبحت الصين قوة إقليمية في المحيط الآسيوي، نتج عن ذلك حصول الكتلة الأفروآسيوية للدول المستقلة حديثًا على العضوية في "م أ م". وعليه أصبح العالم يتشكل من ثلاث (03) أقطاب فاعلة. بإضافة قوة العالم الثالث؛ التي تضم أكثر من نصف سكان العالم².

- ضغط الدول الغربية على الأقطار المستقلة حديثًا، فرغم تصفية الأنظمة الاستعمارية فيها، إلا الدول الإمبريالية الأوروبية التي أرغمت على الخروج، لم تغير بعد من فكرها الاستغلالي ولم تتخلص بعد من عقدة السيطرة والتحكم، ما فرض عليها إعادة كسب ثقة تلك المستعمرات لصفها أثناء الحرب الباردة كمناطق نفوذ وربطها بتكتلات بعد حصولها على الاستقلال السياسي (Independence Within interdépendance) عن طريق استراتيجية الاستمالة وربطها بالأحلاف العسكرية، ومن ثم نشر الأيديولوجية الرأسمالية فيها³.

- معارضة القطبية الثنائية سياسة عدم الانحياز، ذلك ما صرح به وزير الخارجية الأمريكي " فوستر دالاس" (John Foster Dulles) بأن توجه دول العالم الثالث نحو الحياد يعد نوعا من الأخلاقية، في حين اتهمت الولايات المتحدة الرئيس "نهرو" بأنه يسعى للخروج من "رابطة الكومنولث" للوقوع في شرك الشيوعية. أما الاتحاد السوفياتي فقد انتقد سياسة عدم الانحياز في البداية بأنها تابعة للاستعمار ويوغسلافيا تسعى للتخلص من الأفكار الماركسية اللينينية ب

1 - هایل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص: 229 - 230.

2 - عبد الوهاب الكيالي، ج 1، مرجع سابق، ص: 490.

3 - جمال حمدان، مرجع سابق، ص: 333-334.

(انتهاجها سياسة تمثل أذكوبة استعمارية). شكلت تلك المعارضة أكبر تحدي واجه سياسة الحياد. فلولا اصرار دول المجموعة على الاستمرار في طريقها لتمكنت تلك المعارضة من القضاء عليها¹.

- مما سبق، حاولت القوى المتصارعة الاستفادة من ذلك التوجه الجديد، حيث أن الولايات المتحدة رأت فيه دعوة لمكافحة الخطر الشيوعي، أما الاتحاد السوفياتي فقد رأى فيه دعوة لمناهضة القوى الامبريالية، والتخلص من الاستعمار الغربي، وعليه تمكنت سياسة عدم الانحياز من التطور في العلاقات الدولية كقطب ثالث زمن الحرب الباردة²

- تخوف الدول حديثة العهد بالاستقلال من اكتساب أعداء جدد في ظل الصراع الأيديولوجي القائم؛ فسياسة الميل لأحد الأحلاف سوف تجعل الدول المستقلة حديثا تكتسب أعداء ذلك الحلف، ولهذا فتبني الحياد جنب دول العالم الثالث خطورة أسلحة الدمار الشامل. بما في ذلك التخوف من السيطرة الشيوعية والإرهاب النووي السوفيتي الذي يعد في حد ذاته امتداد لسياسة "اللانحيازية"³.

- التنديد بسياسة الحياد التقليدي "السلبى" خاصة في القضايا المتعلقة بالتححرر في المستعمرات مثل: النهج الذي اتبعته كل من السويد وسويسرا اللتان تعتبران أن حروب الكفاح التحرري مسائل داخلية بين القوى الاستعمارية ومستعمراتها استنادا لمبدأ التمييز بين الوضع القانوني الداخلي لكل المستعمرات، والقانون العام الدولي الذي يخول له التدخل في فض النزاعات الدولية، بالتالي سوف يشكل هذا المبدأ عائقا أمام الدفاع عن القضايا التحررية في منبر الأمم المتحدة، إذا ما التزمت كل دولة بمبدأ الحياد التقليدي الذي وضعته القوى

1- محمد عزيز شكري، مرجع سابق، ص: 89.

2- مرجع نفسه، ص ص : 89-90.

3- هایل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص ص: 237-238.

الاستعمارية التي جعلت من نفسها سيدة على الأقاليم الخاضعة لها أو الدائرة ضمن هيمنتها
الاستعمارية¹.

2- أهداف التكتل الأفروآسيوي.

أما أهداف التضامن الأفرو آسيوي فقد تمثلت في:

- تميزت ملامح الاقتصاد العالمي في ظل الصراع والسباق بين نمو معدل الاقتصاد والإنتاج الصناعي الاشتراكي السوفيتي الذي تفوق على المعدل الرأسمالي الأمريكي من جهة، ومن جهة ثانية، فإن الظروف التي عاشتها كل من روسيا سنة 1917م، والصين سنة 1949 وكوريا في 1959م تشبه لحد كبير الظروف التي تعيشها الدول المستقلة خاصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، ما جعلها تنتهج الاشتراكية كسبيل لتحقيق التنمية رغم خطورة ذلك على الالتزام بمبدأ الحياد والتخلص من آثار الاستعمار والنموذج الرأسمالي، وهي في ذات الوقت تلتزم بالاعتدال في نهجها الاقتصادي حتى لا تتغمس في الأيديولوجية الشيوعية، فقد برره بعض السياسيين بالدول النامية على أنه تعبير اجتماعي عن مبدأ عدم الانحياز الذي يربط بين مفهوم الثورة الوطنية والثورة الاجتماعية، أي العلاقة بين تحرير الوطن والمواطن، ما جعل معظم الدول المستقلة تنتهج نفس نموذج (مبدأ عدم الانحياز)².

- سعت سياسة عدم الانحياز لتحقيق الاستقلال السياسي للدول المستقلة حديثا عن طريق رفضها لسياسة السباق نحو التسلح، أو اكتساب الأسلحة التي من شأنها أن تهدد نشر السلم

1- مختار مزراق، (دور حركة عدم الانحياز في تأييد ودعم حركات التحرر الوطني والقومي)، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، مجلد 1. ع 1، 1984، ص ص: 06-07.

2- جمال حمدان، مرجع سابق، ص ص: 336-337.

والأمن الدوليين، فهذه الدول تسعى من هذا المنبر لتحقيق الديمقراطية التي تسهر الأمم المتحدة على تحقيقها من خلال دعمها لحل المشاكل بالطرق السلمية¹.

- الاثبات للقوى العظمى أن دول الكتلة الأفرو آسيوية قادرة على أن تلعب دور الوسيط في القضايا المتعلقة بدول المجموعة. مثل الدور؛ الذي لعبه الرئيس الهندي "تهرو" في فض النزاع أثناء الحرب الكورية ثم المساندة في عقد اتفاقيات جنيف الخاصة بالهند الصينية، وبهذا تتمكن دول العالم الثالث من القضاء على الادعاء الذي أظهر سياسة عدم الانحياز بشكل سلبي².

سعت دول الكتلة الإفريقية الآسيوية إلى بلوغ الحياد في العلاقات الدولية، الذي يختلف مدلوله حسب طبيعته المتمثلة في:

- الحياد الايجابي: تطور استخدامه منذ مؤتمر فيينا سنة 1815م؛ الذي وضع الأسس القانونية لسياسة الحياد أو ما يعرف بـ"حق الحياد" لتحديد النظم القانونية للعلاقات بين الدول في الحرب، والدول التي ليس لها صلة مباشرة بالحرب. فبموجبه تكون الدول بعيدة عن تأثير الصراع الايديولوجي بين الكتلتين الشرقية والغربية. حيث أن هذا المبدأ تبنته مجموعة من الأقطاب كسياسة تخلصها الحرب، وقواعد الأحلاف العسكرية، ما أتاح للدول المحايدة القيام بدور ايجابي تسعى من خلاله تخفيف حدة الصراع، ودعوة الطرفين المتنازعين للجوء إلى الحل السلمي ونصرة صاحب الحق وفق نظرية (الحرب العادلة والحرب غير عادلة)، لذلك وجب على الدول أن تلتزم به³.

1- هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص: 239.

2- محمد عزيز شكري، مرجع سابق، ص : 90.

3 -هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص ص: 230 -231.

رسم جواهر لال نهرو سياسة خارجية تقوم على الحياد؛ الذي يضمن استبعاد بلاده من التأثير المباشر بالمشاكل الدولية، لذلك فضل الالتزام بالصمت وعدم التعليق حتى على الأحداث، ما جعل الهند تتبع سياسة عدم الميل لأي كتلة من الكتلتين المصارعتين. إذ عبر السيد " مولانا أبو الكلام ازاد" ¹ وشرح سبب التزام الهند بسياسة الحياد المتمثل في: ((إن بقاء الهند على الحياد معناه تجنبها التبعات التي تقع على عاتقها بوصفها دولة مستقلة ..)). ما جعل اللجنة العليا لحزب المؤتمر الهندي توافق على قرار المشروع الصادر في 14 سبتمبر 1952م حين طالب الدول الكبرى إلى عقد مؤتمر خماسي لبدء مرحلة التفاهم وإزالة التوتر والتهديد بين الكتلتين الشرقية والغربية. لكن نزعة التسليح والتسابق من أجله كانت أكبر من مساعي السلم في العالم ².

ج- تأسيس حركة عدم الانحياز 1-6 سبتمبر 1961م. (Le Mouvement des Non-alignés).

في الدورة 36 للأمم المتحدة المنعقدة يوم الاثنين 12 أكتوبر 1981م بنيويورك، قدم ممثل الحكومة العراقية " عصمت ط. كتاني" الدوافع الأساسية لتأسيس حركة عدم الانحياز بعد ما استقلت معظم دول العالم الثالث و حصولها على دعم الرأي العام الدولي بحقها في تقرير المصير، فأصبح للدول المستقلة قوة ودور في توجيه الأحداث الدولية إلى جانب القطبين الأمريكي والسوفييتي، حيث أنه كان لها دور فعال عن طريق حركة عدم الانحياز في جمع الوقائع ودراسة قضايا التحرر من أجل تصفية الاستعمار، ثم رفعها للأمم المتحدة للنظر فيها. خاصة في ظل انقسام العالم أيديولوجيا الذي يعد خطرا يهدد السلم والاستقرار، فقال مايلي: ((

1 -وزير دائرة المعارف الهندية وعضو في لجنة الشؤون الخارجية. ينظر: (جورج عزيز، مرجع سابق، ص: 82).

2 - جورج عزيز، مرجع سابق، ص ص: 74-75.

إن مؤسسي هذه الحركة.. كانوا يسعون أيضا إلى إقناع الدول الكبرى بالتزام منهج ايجابي في علاقاتهما المتبادلة)¹.

وفي إطار سعي القطبين المتصارعين إلى جر دول عدم الانحياز نحو سياسة الأحلاف العسكرية، فلا شك أنها سوف تكسبهم أعداء جدد شيوعيين أو رأسماليين. ما جعل دول الكتلة تتبع سياسة مناهضة لأحلاف العسكرية، ورفض السباق نحو التسلح من جهة، و التخوف من الحرب الباردة والسيطرة الشيوعية من جهة ثانية، لذلك سعت الدول حديثة العهد بالاستقلال تجنب الردع النووي السوفياتي الذي يعد جزء لا يتجزأ من سياسة عدم الانحياز².

باتت وقائع بعض المناطق التي تسعى التحرر؛ فالأمم المتحدة أصبحت تؤمن بشرعية الكفاح التحرري والقومي لدى المستعمرات، خاصة مجزرة " شارل بفيل" التي وقعت بجنوب إفريقيا في مارس 1960م، حيث راح ضحيتها نحو سبعين (70) عاملا إفريقيا رما بالرصاص من طرف البوليس؛ لأنهم عارضوا قانون المرور المبني على أساس التفرقة العنصرية، أين تشكل مجلس الأمن في دورته لنفس السنة للنظر أول مرة في قضية التفرقة العنصرية واعتبارها مسألة تهدد السلام العالمي، كما ساهم أيضا في تلاحم الشعوب الأفروآسيوية أكثر داخل قاعات الأمم المتحدة³.

لقد أسفر الاجتماع التحضيري المنعقد بمدينة الاسكندرية (مصر) يوم 22 أبريل 1961م والذي جمع الرئيسين المصري بنظيره اليوغسلافي لدراسة العقبات التي تعيق مسار السلام العالمي بمناسبة انعقاد الدورة 16 للأمم المتحدة، ومما جاء في الخطاب التحضيري ما

1- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، (الاحتفال الرسمي بالذكرى السنوية العشرين للمؤتمر الأول لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز)، الدورة 36، البند 131 ، 12/ 10/1981، ص: 935- 936.

2- هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص ص: 237- 238.

3- مختار مزراق، مرجع سابق، ص ص: 07- 08.

يلي: ((أن الوقت الآن مناسب لرؤساء الدول غير المنحازة ليجتمع أكبر عدد منهم للتشاور والتباحث في المشاكل الدولية التي تعيق التعاون الدولي، وتشكل تهديدا دائما للسلم)). وقد انضم الرئيس الأندونيسي " سوكارنو " لاستكمال باقي تنظيمات المؤتمر التأسيسي¹.

رغم اهتمام دول التضامن الأفروآسيوي بقضايا التحرر في العالم الثالث، إلا أن البيان الختامي لمؤتمر باندونغ "النقاط العشرة " لم تتحدث عن تأييد حركات التحرر الوطني والقومي، ما جعل المؤتمر التمهيدي المنعقد بالقاهرة في شهر جوان 1961م يركز في بنده الثاني، ويشترط على الدول الراغبة في الانضمام للتكتل الجديد أن تعلن ((دعمها لحركات التحرر الوطني والقومي للشعوب المضطهدة))، وأن تبتعد عن كل المواقف السلبية التي فرضتها الأنظمة الاستعمارية، وأن تلتزم بالحياد الإيجابي تجاه قضايا التحرر².

وعليه، اجتمع في اليوم 01 من سبتمبر 1961 بالعاصمة اليوغسلافية "بلغراد" رؤساء 25 دولة³. من أجل إرساء قواعد التعايش السلمي، فقد تم دعوة الرئيس السوفياتي " خورتنشوف" والرئيس الأمريكي " كيندي" لإقناعهما كطرفي الصراع الأيديولوجي بضرورة إنهاء التوتر، حيث توجه الرئيس الهندي "نهر" رفقة الرئيس الغاني " نكروما" نحو العاصمة موسكو لإقناع الرئيس السوفياتي بموضوع المؤتمر، وفي ذات الوقت قصد الرئيس " سوكارنو" و"كايتا" واشنطن لإقناع الرئيس "كيندي" بضرورة إحلال السلام العالمي⁴.

1- عبد الوهاب الكيالي، ج5، مرجع سابق، ص: 26 .

2- مختار مزراق، مرجع سابق، ص: 06- 07.

3- الدول التي حضرت المؤتمر التأسيسي هي كالتالي: مصر، يوغسلافيا، الهند، أندونيسيا، أفغانستان، الجزائر، بورما، كمبوديا، وسيلان، وكوبا، وقبرص، وأثيوبيا، غانا، غينيا، العراق، لبنان، مالي، المغرب، ليبيا، نيبال، السعودية، الصومال، السودان، تونس، اليمن، الكونغو، وثلاث أعضاء مراقبين من أمريكا اللاتينية (بوليفيا- البرازيل- اكوادور) (عبد الوهاب كيالي، ج5، مرجع سابق، ص: 26)

4- عبد الوهاب الكيالي، ج5، مرجع سابق، ص: 26.

بما أن حركة عدم الانحياز تعد امتدادا لمؤتمر التضامن الأفروآسيوي (باندونج 1955)؛ فقد أكدت على المبادئ الخمسة (05) للتعايش السلمي بين مختلف التوجهات الأيديولوجية والسياسية السائدة في العالم المتمثلة في: الاحترام المتبادل للسلام، وعدم الاعتداء المتبادل بين الدول بما فيها عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة الشعوب، ومن ثمة المساواة بين جميع الشعوب لتحقيق التعايش السلمي¹.

على ذلك الأساس، فإن حركة عدم الانحياز ظهرت في ميدان الحرب الباردة فتحت ثلاث جبهات قتال أمام الدول الغربية والقوى الأمريكية خاصة؛ فخاض "جمال عبد الناصر" إلى جانب حزب "البعث العربي الاشتراكي" معركة في الشرق الأوسط ضد سياسة الأحلاف العسكرية وضد سياسة ملء الفراغ التي انتهجها الرئيس "إيزنهاور" بالوطن العربي، ومنه فقد تبني "عبد الناصر" سياسة تضامنية تقوم على تدعيم حركات التحرر بإفريقيا والجزائر خاصة، أما "فيدال كاسترو"، فقد تولى مهمة الدفاع عن أمريكا اللاتينية من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، وهو أدى به إلى التمرد بإعلان الثورة الشيوعية بكوبا بداية من سنة 1958م، فيما فتحت الجبهة الثالثة بإفريقيا التي شهدت موجة تحررية انفصالية مثل: ما ظهر في إقليم "كاتانغا" بالكونغو وبقيادة "تشومبي"². وبالتالي فقد تجاوزت سياسة عدم الانحياز القارات الثلاث³ بعد تزايد عدد الأعضاء من مؤتمر بلغراد (25 دولة) إلى (85) دولة عدا عن الأعضاء المراقبين والضيوف هناك بمؤتمر "كولومبو" المنعقد سنة 1976⁴.

1- Michel Rogalski,(Les NON-ALIGNÉS D'hier áaujourd'hui), **Recherches internationales**, N77, 03/2006, P 3.

2 - عبد الوهاب الكيالي، ج5، مرجع سابق، ص:27.

3- ينظر: الملحق رقم 11.

4- محمد عزيز شكري، مرجع سابق، ص: 102.

ما اعتبرته الدول الغربية رفضا من دول العالم الثالث بأن تكون تابعة للقوى الليبرالية، حين أعلنت أنها كتلة مستقلة ذات وزن في العالم بتشكيلهم حركة ثلاثية الأبعاد (تضم قارة إفريقيا - آسيا - أمريكا اللاتينية)، وبالتالي فالو م أ عملت جاهدة على التخلص من النشاط السياسي لزعماء الحركة والإطاحة بهم في إفريقيا وآسيا مثل "جمال عبد الناصر"، و"كوامي نكروما"، و"أحمد سوكارنو"¹.

مما سبق، اكتسبت مجموعة عدم الانحياز مكانة في الأمم المتحدة، مع تعظم دورها في العالم الثالث؛ فقد أصبحت كل دولة تتحصل على صك استقلالها تعلن على الفور انضمامها للحركة، خاصة بعد مشاركة معظم الرؤساء الأعضاء بها في الدورة لـ 16 للأمم المتحدة المنعقدة سنة 1961م².

لقد اختفت فكرة التضامن الأفرو آسيوي بعد غياب الصين والاتحاد السوفياتي عن المؤتمر التأسيسي (بلغراد) ، خاصة وأن الأمم المتحدة فتحت مصراعيها لاستقبال الدول المستقلة حديثا، نتج عنه خلافات كثيرة بين الدول التي أمنت بالأمس بفكرة التضامن واليوم تعيد حسابتها، خاصة بعد توتر العلاقات الصينية السوفياتية والتوتر بين الدول المستقلة حديثا بالإضافة إلى هيمنة القوى الغربية عليها. كل ذلك انعكس على فقدان قيمة التكتل الأفرو آسيوي جوهره القائم على أساس التفاهم والتضامن. فالنشاط الدبلوماسي والمؤتمرات استمرت في اطار حركة عدم الانحياز التي تهتم بقضايا التحرر الاقتصادي والاستقلال، مما أدى بتأجيل مؤتمر الجزائر المقرر عقده في 1965م إلى أجل غير مسمى³.

ثانيا - ملف القضية الجزائرية في مؤتمرات الكتلة الأفروآسيوية.

1-Michel Rogalski. Op-cit. P4.

2- مرجع نفسه، ص: 27.

3- مسعود الخوند، مرجع سابق، ص : 210.

أ- ميلاد الدبلوماسية الجزائرية "مؤتمر باندونغ 1955 م".

أدى الجهد الذي بذله الوفد الخارجي المتمثل في "حسين آيت أحمد" و"محمد يزيد" في التوجه لمؤتمر "بوقور" التحضيري يومي 28-29 ديسمبر 1954 م وللقاء بكل من رؤساء (أندونيسيا، باكستان، سيلان، بورما، سيريلانكا) بهدف التعريف بالقضية الجزائرية بعد الدعاية الاستعمارية التي حاولت القضاء على الثورة قبل انتشارها، فقد كان إلحاح الوفد شديد على الرؤساء الخمسة (05) في طلب إدراج القضية الجزائرية إلى جانب القضيتين المغربية والتونسية في إطار وحدة الشمال الإفريقي، كما أن الوفد أجرى اتصالا خاصا مع الرئيس "سوكارنو" الأندونيسي لنفس الغرض، ما جعل الزعماء الخمسة يتعهدون بإدراج قضية المغرب العربي في جدول أعمال المؤتمر الأفروآسيوي، حتى أن الوفد تمكن من الحضور بصفة مراقب بين ممثلين عن جبهة التحرير الوطني، وحزب الدستور التونسي الجديد إضافة لحزب الاستقلال المغربي. انتهى لقاء بوقور بتحديد مكان وتاريخ انعقاد المؤتمر الأفروآسيوي الذي تقرر عقده في مدينة باندونغ "أندونيسيا" ما بين 18-24 أبريل 1955م، كما أنه أولى اهتماما بالقضية التونسية والمغربية على القضية الجزائرية؛ لأن التقرير الذي تم تحضيره بهذا الخصوص لم يتطرق إلى الأوضاع في الجزائر منذ اندلاع الكفاح المسلح لغاية نهاية انشغالات مؤتمر بوقور¹.

بالإضافة للدول التي تتمتع بسيادتها الفعلية، فقد وجهت دعوة لبعض زعماء الحركات التحريرية في القارتين بصفة أعضاء مراقبين، في حين تم تقديم دعوة لممثلين عن المغرب العربي بحضور كل من "علال الفاسي"، و"صالح بن يوسف"، و"عبد المجيد بن جلون"، و"محمد

1- أحمد سعيود، ((الذكرى الخمسون لمؤتمر باندونغ التاريخي))، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ع 12، 2005، ص: 161. 162.

اليزيدي"، و"حسين آيت أحمد" و"السيد سليم" و"الطاهر عمارة" وممثلين عن فلسطين وقبرص وكذا المؤتمر الوطني الإفريقي وغيرهم¹.

رغم عدم تطرق البيان الختامي في المؤتمر التحضيري للقضية الجزائرية بشكل واضح، لأنه اعتبرها مسألة عربية يجب أن تناقش أولاً على مستوى جامعة الدول العربية، إلا أن تعهد الرؤساء الخمسة كان كافياً لضمان دخول القضية الجزائرية المؤتمر الأفراسيوي، فقد جاء مؤتمر باندونغ في التاريخ المحدد بحضور 29 دولة و04 حركات تحريرية من بينها الوفد الجزائري الذي مثل جبهة التحرير الوطني وممثلين عن تونس والمغرب الأقصى، حيث قدم الوفد المغربي مذكرة للمؤتمر تضمنت طلب الاعتراف بحق الأقطار الثلاثة في تقرير مصيرها².

وقد افتتح رئيس الحكومة الأندونيسية " ساسترو ميوجو " المؤتمر بكلمة ألقاها تلخص في مضمونها حقيقة أن عهد الاستعمار لم ينتهي بعد مادامت شعوب أخرى بإفريقيا وآسيا لا تزال تعاني منه قائلاً: ((إن القسم الأوفر من البشرية أصبح يؤمن بأن الاستعمار قد قضى عليه، ولكن الحقيقة هي أن هذا الداء لازال حياً فتاكاً))، وواصل حديثه بالقول: ((إن تصفية الاستعمار لن تكون إلا بتضامن الشعوب المضطهدة والتي لازالت تعاني من ويلات الاستعمار ويبقى على الدول المستقلة أن تدعم تلك الجهود حتى الحصول على الحرية وبناء الدول الوطنية))³.

1- محمد عبد الخالق حسونة، مصدر سابق، ص: 52.

2- صالح حيمر، (القضية الجزائرية في مؤتمرات الكتلة الأفراسيوية 1955-1961)، مرجع سابق، ص: 175-176.

3- (إلى مؤتمر الحرية بالقاهرة شعوب آسيا وإفريقيا تعزز معسكر الحرية)، المجاهد، ع 15. 01 جانفي 1958.

ساهم الرئيس المصري "عبد الناصر" في تقديم ممثلين عن الوفد الخارجي لدى رؤساء كل من جمهورية الصين الشعبية "شون لاي"، ورئيس وزراء الهند "جواهر لال نهرو"، ورئيس الفنتام (هانوي) "هوشي منه"، كما أنه قدم توصية لدول المؤتمر خاصة بتقديم المساعدة للثورة الجزائرية ماديا ومعنويا¹.

ومن بين المواقف المؤيدة للخطابات التي ألقاها رؤساء الوفود؛ الرئيس المصري "جمال عبد الناصر" حين نبه وتأسف عن إهمال "م أ م" القائمة على دعم السلم والأمن الدوليين في دورها من أجل ارساء مبدأ تقرير المصير، حيث أنها لم تصدر أية قرار يتعلق (باحترام حقوق الإنسان لأقطار شمال إفريقيا وفلسطين)، كما وضح بعد ذلك مكانة أقطار الشمال الإفريقي ودورها كمنارات للعلم والمعرفة في أن تكون تحت وطأة الاستعمار لا تتمتع على الأقل بالحكم الذاتي²، رغم أن الرئيس "عبد الناصر" لم يتطرق للقضية الجزائرية كمسألة مستقلة عن تونس والمغرب، إلا أنه من سياق الكلام يفهم مدى تركيزه على الجزائر بحكم أن تونس والمغرب أساسا كانتا تتمتعان بالحكم الذاتي في ظل الهيمنة الاستعمارية أولاً، وبالتالي فإن البلدين قد أمضيا شوطاً كبيراً في المفاوضات نحو الاستقلال، على عكس الجزائر التي مازلت الثورة قائمة بها.

عندما تطرق المؤتمر لمعالجة قضايا المغرب العربي على مستوى اللجنة السياسية، بادر الرئيس المصري إلى تقديم امتنانه وشكره لأعضاء المجموعة الإفريقية - الآسيوية ودول مجموعة "كولومبو" على اهتمامها الكبير بقضايا تحرير أقطار المغرب العربي من الاستعمار الفرنسي، مشيراً إلى القضية الجزائرية بداية من إدانة الاستعمار الفرنسي في مزاعمه القانونية

1 - أحمد بشيري، مرجع سابق، ص: 45.

2 - محمد عبد الخالق حسونة، مصدر سابق، ص: 72 - 73.

التي استولى من خلالها على الكيان الجزائري المستقل، واعتبارها باسم القانون ((جزء لا يتجزأ من فرنسا))، فإن ذلك لا يغير حقيقة الجزائر الحضارية والتاريخية بأنها امتداد للقطر العربي، فيما أنه تم السيطرة عليها بالحجج الباطلة، فللشعب الجزائري حق المطالبة بالاستقلال، في الأخير شرح واقع الاستعمار بكل الأقطار المغاربية، ثم قدم مناظرة عن دور الأمم المتحدة في قضية تقرير مصير كل من الشعبين الليبي؛ الذي نال استقلاله في ظرف سنتين والشعب الصومالي الذي يخوض مفاوضات الاستقلال، ولهذا قرر من جهته تقديم مقترح لهيئة المؤتمر الأفراسيوي الذي أعلن فيه: ((أنه يساند حق شعوب الجزائر والمغرب وتونس في التحرر والاستقلال، ويستعجل الحكومة الفرنسية في أن تسوي تلك القضية تسوية سليمة عاجلة))، وفور انتهائه من عرض مقترحه وافق عليه ممثلو حكومات الهند ولبنان والصين الشعبية، أما باكستان فقد قدمت هي الأخرى مقترحا حمل جوهره نفس الحلول المصرية، لذلك سحبت مشروعها لاحقا وقررت الموافقة على المقترح المصري إجراء مع بعض التعديلات.¹

أما ممثل الوفد الليبي السيد "محمد منتصر" قدم حولا لتصفية الاستعمار، مؤكدا على أنه كيف لبلد مثل فرنسا التي تدعو لمبادئ "الحرية" و"المساواة" و"الإخاء" أن تمارس العنف والاضطهاد على مطالب شعوب تونس ومراكش والجزائر في الحرية والاستقلال. ثم قال: ((إننا نأمل بإخلاص أن تعيد فرنسا النظر في موقفها، وتكف عن سفك الدماء، وتجيب أماني شعوب شمال إفريقيا)).²

في الختام، خرج المؤتمر الأول للشعوب الأفراسيوية بوثيقة تتضمن عشرة (10) مبادئ باتفاق شعوب العالم الثالث، التي تضم ثلث سكان العالم على الرغم من اختلاف مذاهبها

1- محمد عبد الخالق حسونة، مصدر سابق، ص: 118-119. ينظر: (عبد الله مقلاتي، صالح لميش، مصر والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص: 90-91)..

2- مصدر نفسه، ص: 83.

وإيديولوجياتها الاجتماعية والسياسية. المتمثلة في الالتزام بالتضامن والتعاون المشترك بين الدول الأعضاء لحماية الأهداف والمصالح المشتركة فيما بينهم كأساس لتحقيق التفاعل والاندماج في معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية منها، على ذلك ركزت في معالجة قضايا التحرر والتميز العنصري، ثم أكدت على أهم دورين للهيئة؛ فالأول متعلق بإمكانيات الكتلة لإحلال السلام والأمن الدوليين. أما الثاني متعلق بالعمل جاهدا على منع الانغماس في ويلات الحرب التي لا تزال آثارها النووية في هيروشيما من خلال السعي إلى دعوة القوى العظمى تجنب الحرب والجوء للسلم. وفي النهاية يكون ميثاق الشعوب الأفروآسيوية قد حدد النهج السياسي وأخلاقي باتفاق جميع الدول¹.

- إصرار الدبلوماسية الثورية على تدويل قضيتها بعد إهمال الأمم المتحدة لها لاعتبارها مشكلا داخليا يخص الشأن الفرنسي².
- منح ذلك المؤتمر جبهة التحرير الوطني فرصة التمثيل الدبلوماسي على الصعيد الدولي بعد تأييد مجموعة باندونغ لها، وجعل الدول الإفريقية رغم قلة حضورها في المؤتمر لأن أغلبها خاضع للهيمنة الاستعمارية، فالانتصار الدبلوماسي للتضامن الأفرو آسيوي فتح المجال لرعاية قضايا الأقطار الإفريقية من الدعوة إلى الحرية والتخلص من الهيمنة الاستعمارية.
- توسيع دائرة الدعم لتشمل الجانب المادي بتخصيص مبالغ مالية تمنح لجبهة التحرير كإعانة نقدية إلى جانب التضامن المعنوي، كما تم الإقرار بشرعية الكفاح المسلح الجزائري الذي يعتبر ضرورة ملحة وصل إليها الشعب بعد إثبات الوقائع الاستعمارية القمعية حتمية العمل المسلح. جميع تلك التطورات أدت إلى استقبال الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة في

1- المجاهد، ع 15، 01 جانفي 1958، مصدر سابق، ص:05.

2- أحمد سعيود، ((تدويل القضية الجزائرية))، مرجع سابق ص: 125

26 جويلية 1955 م برقية موقعة من طرف (14) دولة تطالب بتسجيل القضية الجزائرية
في جدول أعمال الدورة العاشرة (10) لهيئة الأمم المتحدة¹.

ب- تطور العمل الدبلوماسي بعد مؤتمر باندونغ

1-مؤتمر بريوني (Brioni) 1956م .

على الرغم من انعقاد المؤتمر خارج القارتين الإفريقية والآسيوية "بباريوني" (Brioni) (يوغسلافيا) هذه المرة على البحر الادرياتيكي بأوروبا إلا أنه يعد امتدادا لجهود الكتلة الأفرو آسيوية، فالدول التي حضرت المؤتمر هي ذاتها الدول التي خطت لمؤتمر باندونغ (الهند ومصر) من جهة، كما أنه لسنا بصدد التطرق للموقف اليوغسلافي على الرغم من الدور الذي أبداه في دعم القضية الجزائرية من جهة ثانية، وبالتالي فلقاء "بريوني" يعد امتدادا طبيعيا لمؤتمرات الكتلة الأفرو آسيوية.

أثناء الصراع الأيديولوجي، توسعت دائرة التضامن الأفرو آسيوي بانضمام دول أوروبية محايدة مثل يوغسلافيا؛ التي احتضنت المؤتمر الثاني للكتلة بمدينة "باريوني" ما بين 18-19 جويلية 1956م بحضور كل من الزعماء الثلاثة (الرئيس الهندي "نهر" والمصري "عبد الناصر" والرئيس اليوغسلافي "تيتو")². حيث ناقش المؤتمر قضايا متعددة تخص دول المجموعة الأفرو آسيوية وقضايا دولية أخرى³.

1- صالح حيمر، مرجع سابق، ص: 176.

2- عبد الله مقلاتي، صالح لميش، مصر والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص: 91.

3 - تعرض المؤتمر لقضايا الشرق الأقصى خاصة مسألة قبول الصين كعضو بالأمم المتحدة، واقترحوا أن يتم حل المشكلة الألمانية وفق تطلعات الشعب الذي يرغب في الوحدة. ثم انتقلوا بعدها إلى قضايا الوطن العربي من خلال المساهمة في معالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين. بالإضافة إلى استنكارهم لسياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر. كما طالبو الأمم المتحدة بحل القضيتين الجزائرية والفلسطينية. ينظر: (محمد عزيز شكري، مرجع سابق، ص: 88).

في اليوم الذي اجتمع فيه الرؤساء الثلاثة، قدم الوفد الجزائري المتكون من "فرحات عباس" والدكتور "الأمين دباغين" والدكتور "أحمد فرانسيس" مذكرة إلى القادة الثلاثة المجتمعين في جزيرة "بريوني" على البحر الأدرياتيكي. في الوقت الذي كان الوفد الجزائري قد تنبه لخطورة المناورة الفرنسية مع اقتراب موعد الدورة الحادية عشر (11) للأمم المتحدة، وعليه قدم الرئيس الهندي مقترحا لحل المشكل الجزائري كذريعة يتضمن خمس (05) نقاط على شرط أن تقدم جبهة التحرير على التراجع عن قرارها لدى الأمم المتحدة، لكن "محمد خيضر" رفض ذلك؛ لأن الثورة نهجها واضح في مسألة التفاوض والدعوة للاستقلال والرسالة التي بعث بها إلى السفير الهندي بالقاهرة في 13 ماي تعبر من جهة عن رفض مقترح الرئيس "نهر" وتفصح من جهة ثانية لأعيب (السياسة المزدوجة والموازية لفرنسا)؛ لأن الحكومة الفرنسية بعثت لمصر والهند بأنها مستعدة للتفاوض مع الجبهة، لكنها تبقى مصررة في المقابل على أن الجزائر (مقاطعة فرنسية) تمارس على شعبها أبشع الجرائم والانتهاكات.¹

حيث أن طلب وفد جبهة التحرير قد ركز على التأكيد بقرارات مؤتمر باندونغ المتعلقة بالشأن الجزائري في حق استعادة السيادة. كما أن الرئيسين "عبد الناصر" و"تيتو" إلى جانب الرئيس "نهر" الهندي، قد اعتبروا أن المشكل الجزائري قضية ملحة وجب التعجيل في حلها، على هذا الأساس خرج المؤتمر بجملة من القرارات تخدم القضية الجزائرية تمثلت فيما يلي:

- الدعوة إلى بلوغ الشعب الجزائري حريته المسلوبة بالقوة، وفي مقابل ذلك سوف يتم مراعاة حقوق الأقليات الأوروبية المستوطنة بالجزائر إذا ما عارضت هذه الفئة عملية الاستقلال.²

1- رضا مالك، الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، دار الفاربي، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، بيروت، الجزائر، 2003، ص ص: 45-46.

2- عبد الله مقلاتي، صالح لميش، مصر والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص: 91.

- نتيجة لإحساس القادة الثلاث بخطورة الوضع في الجزائر الذي لا يهدد السلام في شمال إفريقيا فقط بل في العالم ككل، لهذا عرضوا تشكيل وساطة تعد بملفا يقدم حقيقة الوضع الكارثي ليساعدوا فرنسا على إنهاء حربها الاستعمارية بأقطار شمال إفريقيا حتى يعود السلام في المنطقة¹.

- أدت جهود مجموعة "باريوني" الدبلوماسية قبول "م أ م" تدويل القضية الجزائرية في جدول أعمالها. على الرغم من بعض التحفظات التي أبدتها الرئيسان " تيتو " و "نهره" وثقة كل واحد منهما في الحكومة الفرنسية بأنها سوف تجد الحل المناسب للقضية الجزائرية، كما أنهما من خلال تواصلهما بالدولة الفرنسية سوف يتوسطون بين الطرفين لحل القضية، لكن الحكومة الفرنسية لها من المكر ما لم يكن في توقعات الدول التي وضعت ثقتها فيها، فشرعت في الاعتماد على مركبها الثلاثي " لاکوست -"غي مولي"- "بينو" لارتكاب أشنع الطرق للقضاء على الثورة رغم التزامها بحل المسألة أمام عرض الوساطة².

- أما عن نتائج اللقاء الثلاثي، فقد حققت الثورة أول خطة نحو الانتصار الدبلوماسي بارتفاع عدد الدول المؤيدة لتدويل القضية الجزائرية مقابل إحراج فرنسا أمام الرأي العام الدولي، على أن الحكومة الفرنسية لم تتأثر بإدانة الرأي العام، فقد اعتبروا ذلك مساسا بكرامة فرنسا وشؤونها الخاصة، بالتالي سوف يكون لهيئة الأمم المتحدة دور في إصدار قرار لإنهاء مرحلة الاستعمار³.

حيث أن جريدة المجاهد اعتبرت هذا الانتصار تنويجا لمرحلة من الكفاح الدبلوماسي الطويل لجبهة التحرير الوطني من جهة، ومن جهة ثانية، فإن هذا النصر دليل على اقتناع

1 - رضا مالك، مصدر سابق، ص: 46.

2- ((من وراء بريوني))، المجاهد، ع: 10 جويلية 1956، ص: 20

3- ((انتصار بريوني الدبلوماسي))، المجاهد، ع: 01، جويلية 1956، ص: د ص

دول العالم بضرورة إرساء قواعد التعايش السلمي بعيدا عن الصدف ومزايدات في الأحداث الدولية، وعليه وجد المؤتمر أيضا الفرصة لأخذ خطوة جديدة عن الوحدة الإفريقية¹.

2- مؤتمر الحقوقيين الأفرو أسيويين (دمشق 1957م).

استمرارا لتنفيذ قرارات مؤتمر باندونج العشرة (10)، تم التخطيط لعقد مؤتمر للحقوقيين بالعاصمة السورية "دمشق" ما بين 07 - 11 نوفمبر 1957 م² بحضور مندوبين عن 32 دولة من إفريقيا وآسيا. من أجل البحث في جملة من القضايا الخاصة بالاستقلال الاقتصادي وضرورة تأمين الموارد وفق ما ينص عليه القانون الدولي، وقضايا تحررية متعلقة بالجزائر والفتنم وقبرص والكاميرون وكوريا، ومسألة إحلال السلام العالمي وغيرها من القضايا المتعلقة بالجانب الأمني، لكن قضية تصفية الاستعمار كانت أهم محور ركز عليه المؤتمر خاصة القضية الجزائرية³. حيث إن رئيس الوفد الجزائري " عبد الرحمان كيوان" قدم تقريرا وصف فيه حالة البؤس التي يعاني منها الشعب الجزائري من أعمال القمع والإبادة التي قام بها الجيش الفرنسي بالجزائر، وأدل على ذلك، بصور حية تجسد واقع الشوارع الجزائرية في شريط سينمائي⁴، وعليه فإن جبهة التحرير الوطني التي استدلت بميثاق الأمم المتحدة لمعالجة قضيتها وفق المثل السلمية، فإنها لا ترى مستقبلا في الجزائر سوى الاستقلال وتصر على

1 - عبد الكريم بلبالي، مرجع سابق، ص: 223.

2- تزامن انعقاد هذا المؤتمر مع تصاعد الفكر الناصري؛ الذي سعى إلى توحيد البلاد العربية تحت اسم (الوحدة العربية الشاملة)، ما أقلق حكام وأمراء الدول العربية خوفا على دولهم من كاريزما "عبد الناصر"، وبالتالي جاءت المحاولة السعودية لاغتياله، هذا التوتر الذي ضرب الموقف العربي أثر على مناقشة القضية الجزائرية لانشغالهم بقضايا الوحدة والتخوف من التيار الناصري. ينظر (كمال ديب، مرجع سابق ص : 176).

3 - ((دمشق مؤتمر الحقوقيين الآسيويين الأفارقة))، المجاهد، ع 13. 1957/12/01، ص: 08.

4 - عمر بوضرية، تطور النشاط الدبلوماسي، مرجع سابق، ص: 281.

ذلك، على ذلك أكد مؤتمر الحقوقيين على مايلي: ((تضامنه الكامل مع الشعب الجزائري في كفاحه المشروع من أجل التحرير الوطني، ويعلن أن الحل الوحيد للقضية الجزائرية لا يمكن أن يكون إلا باعتراف فرنسا على الفور باستقلال الجزائر)). وأن يتم إطلاع الأمم المتحدة بقرار هذا المؤتمر¹.

كما أكد المؤتمرون على أن المفاوضات هي المناخ المناسب لحل القضية، وكذا الاتفاق بين الطرفين الجزائري والفرنسي. وجزء لمجهودات السيد "عبد الرحمان كيوان" الدبلوماسية؛ تم تكريمه من طرف رئيس الجمهورية السورية "شكري القوتلي" بمنحه وسام الاستحقاق يوم 16 نوفمبر 1957².

لقد مكن المؤتمر الوفد الجزائري من الاحتكاك برؤساء الوفود الأخرى، وعلى رأسها ممثل اليابان السيد "تاغانو (Nagano)، والتقرب من الرئيس السوري "شكري القوتلي"؛ الذي فتح المجال لحضور الجزائر والمشاركة في مؤتمر العربي العلوم الادارية المنعقد يوم 18 نوفمبر 1957م. ومن ثم جاءت دعوة الرئيس الياباني ممثل الوفد الجزائري "عبد الرحمان كيوان" و"بن حبيليس" لحضور فعاليات اليوم التضامني مع الثورة الجزائرية يوم 30 مارس 1958م، والمشاركة في الندوة الدولية للقنابل الهيدروجينية للدول الأفرو آسيوية³.

ج- مؤتمر القاهرة 1957-1958م.

اجتمعت الدول الأفرو آسيوية بعد مرور ثلاث (03) سنوات من نجاح مؤتمر باندونغ بالعاصمة المصرية من 26 ديسمبر 1957م إلى الفاتح أكتوبر 1958م، انعقد المؤتمر في قاعة المؤتمرات بجامعة القاهرة بحضور أكثر من 500 مندوبا يمثلون 44 دولة من قارتي

1- المجاهد، مصدر سابق، ص: 08 .

2- عمر بوضرية، نفس مرجع سابق، ص: 282.

3 - Abderrahmane KIOUANE, Les Débuts D'une Diplomatie De Guerre(1956-1962),Maison Dahlab ,ALGERIE , 1999,p p :36-37.

إفريقيا وآسيا، حيث كان السيد "لمين دباغين" على رأس الوفد الجزائري في المؤتمر. إذ يرجع السبب الرئيسي لانعقاد هذا المؤتمر هو دراسة وبحث أوضاع دول العالم الثالث في ظل الهيمنة الاستعمارية، حيث عبر السيد " أنور السادات عن أهمية سياسة الحياد في معالجة المسائل الدولية بقوله: ((نحن في مصر نؤمن بالحياد، وعدم الانحياز، وكثير من الأصدقاء في آسيا وإفريقيا يشاركوننا هذا الإيمان، ونحن نؤمن بأننا بهذا الموقف نبعد شبح الحرب، ونضيق الرقعة أمام الكتل المتنازعة، ونوجد منطقة سلام واسعة))¹.

نتيجة للمكانة التي بلغتها الحكومة المصرية وتوجهات سياستها الخارجية، أصبحت معقلا لاستقطاب حركات التحرير بالعالم الثالث وإفريقيا خاصة، ذلك ما جعل الاختيار يقع عليها في احتضان أشغال الدورة الثالثة للكتلة الأفروآسيوية، ومهمة العمل التنسيقية وإرسال الدعوات إلى مختلف الأحزاب، والتنظيمات السياسية، والدول المستقلة، والسائرة في طريق الاستقلال، وقد برز تأثير الدور المصري على قرارات المؤتمر في معالجة القضية الجزائرية والسبل الممكنة لحصول الجزائر على استقلالها².

كما تطرقت جريدة المجاهد إلى الإجراءات التمهيدية لفعاليات مؤتمر القاهرة من حيث إعداد التقارير وتقسيم الأعمال حسب المجال الثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ثم التنظيمي. أين تم بعد ذلك تكليف الدول الأعضاء بتقديم لوائح المقترحات التي سوف تناقش في المؤتمر، وهي كالتالي: كلف الوفد الهندي بدراسة الموقف السياسي العالمي، فيما قدم اليابان تقريرا حول الرعب النووي وتحريم استخدام القنابل الذرية الهيدروجينية، لأنها من أكثر الدول التي تعرضت لهذا الدمار بعد الهجوم الأمريكي على هيروشيما وجزاكي في أوت 1945م،

1- بشير سعيدوني، ((القضية الجزائرية في مؤتمر التضامن الإفريقي الآسيوي بالقاهرة))، مجلة الدراسات الإفريقية، الجزائر،

مج 01، ع 01، 15-05-2014، ص: 107

2- عبد الله مقلاتي، صالح لميش، مصر والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص: 93.

كما تم تكليف سيلان بإعداد تقرير حول القضايا الاجتماعية خاصة بحقوق المرأة والطفل، ونتيجة لمعاناة الشعب السوداني من التفرقة العنصرية بين السود الأفارقة والبيض الأوروبيين كلفت بإعداد دراسة حول التفرقة العنصرية، فيما ترك التقرير الاقتصادي والمبادلات التجارية للصين وسوريا. عدا عن ذلك مصر اهتمت بانجاز تقريرين أولهما: متعلق التبادل الثقافي بين شعوب العالم الثالث، وثانيهما: متعلق بالاستعمار في اتجاهاته الحديثة، ذلك لأن الرئيس "عبد الناصر" كان من بين الزعماء الراضين لسياسة ملء الفراغ والتبعية الاقتصادية كبديل عن الاستعمار التقليدي. كما سوف نتترك مساحة لدراسة التطورات الحاصلة بالقطر الجزائري في تقرير يعده الوفد الجزائري المتكون من عشرين (20) عضوا يترأسهم "الأمين دباغين"¹.

وفيما يلي أهم القرارات التي ناقشت القضية الجزائرية:

- إدانة الاستعمار وسياسته القمعية بالجزائر وانتهاك حرمة وحقوق الإنسان التي تسهر كل المواثيق الدولية والإنسانية على حمايتها.
- دعم الشعب الجزائري في كفاحه من أجل استعادة السيادة الوطنية والضغط على فرنسا لوقف القتال والتعجيل بالمفاوضات، وهو ما ذهبت إليه رئيسة الوفد الهندي السيدة "مشواري نهرو" حين قالت: ((إن حق الشعوب في تقرير مصيرها حق طبيعي للجميع، وإن شعبا يتطلع إلى الحرية لا يمكن إبقاؤه تحت السيطرة، لهذا فإننا نطالب السلطات الفرنسية بفض القضية مع الوطنيين الجزائريين عن طريق المفاوضات، وعلى أساس استقلال الجزائري))².
- ربط مصير المشكلة الجزائرية بمصير القارة الإفريقية، واستقرارها السياسي. لتأثيرها المباشر في قضايا التحرر الإفريقية خاصة العدوان الثلاثي على مصر 1956 بعد دعمها الثورة

1- المجاهد، ع 15. 01 جانفي 1958، مصدر سابق، ص:05.

2- بشير سعيدوني، مرجع سابق، ص ص: 107.108.

الجزائرية، إذ ينطبق ذلك أيضا على مستقبل القارة الآسيوية، كما ما عبرت عنه جريدة المجاهد ب: ((لقد أصبح بديها الآن أن قضية الشعب الجزائري ممتزجة بقضايا شعوب آسيا وإفريقيا سواء منها من تحصل على استقلاله أو من ما يزال يرخ تحت نير الاستعمار...الجزائر أصبحت نهائيا قضية الاستعمار العالمي المتكثل))¹.

- ((يستكر المؤتمر تجنيد الأفارقة في الجيش الفرنسي الذي يحارب في الجزائر ويوجه لهذا الغرض نداء إلى الأفارقة ليرفضوا محاربة اخوانهم)) إذ تهدف استراتيجية الاستعمار المتمثلة في تجنيد قوات الليف الأجنبي ذات الأصل الإفريقي في الجزائر إلى منع أي مشروع وحدة بين الأفارقة وخلق التفرقة بينهم؛ لأن فرنسا تدرك جيدا أهمية تأثير الثورة في قارة إفريقيا، لذلك اعتمدت على تجنيد الأفارقة ضد إخوانهم الجزائريين على الرغم من تعرضهم لنفس مصير الشعب الجزائري.

- وجب على أعضاء المؤتمر التضامن مع اللاجئين الجزائريين في تونس والمغرب، وأن تلتزم جميع الدول بفتح المجال لتشكيل لجان تتولى مهمة تحرير الجزائر، وتقدم المساعدة لشعبها بكل ما يحتاجه من أموال وألبسة وأدوية ومواد غذائية².

- أوصى المؤتمر الأقطار الإفريقية والآسيوية والعربية دعوة باقي الحكومات العربية التي مازالت بعيدة عن دائرة التضامن لإرتباطها مع الحكومة الفرنسية لتضغط عليها حتى توقف القتال. يتم ذلك من خلال التعبئة الجماهيرية وتنظيم المظاهرات والحملات الدعائية لكي تُعرف بالقضية الجزائرية من جهة، وتوضح الدعاية الاستعمارية المضادة لأنها حاولت

1- ((التضامن الإفريقي الآسيوي مع الجزائر يتعزز))، المجاهد، ع 15، 01جانفي 1958، ص: 01.

2- ((بعد مؤتمر القاهرة))، المجاهد، ع 16، 15 جانفي 1958، ص: 02.

تشويه الثورة من جهة ثانية¹ في يوم يخصص للتضامن مع الثورة الجزائرية، يعتمد عالميا. حيث تقرر أن يكون يوم 30 مارس من كل سنة ، وهو ما تطرقت له جريدة المجاهد نقلا عن المؤتمر الأفرو آسيوي، فكما جاء فيها : ((أصدرت الكتابة العامة الدائمة لمؤتمر التضامن الإفريقي الآسيوي بالقاهرة نداء تطالب فيه كافة شعوب .. بتخصيص 30 مارس للمظاهرات والترحم على أرواح الشهداء، وسعى المنظمات الدولية في صالح استقلال الجزائر ..))²

أعطى هذا المؤتمر بعدا دوليا للقضية الجزائرية من خلال احتكاك أعضاء الوفد الجزائري بالوفود التي حضرت بالمؤتمر من أجل تعبئة القضية الجزائرية أكثر، كما مكن المفاوضات الجزائري من إحراز تقدم كبير ضد الطرف الفرنسي بارتفاع عدد الدول المؤيدة له، والذي سيكون بداية لمرحلة جديدة توالى فيها انكسار وهزيمة الحكومة الفرنسية بتراجع عدد مؤيديها³.

وفي الأخير، جاءت دعوة نائب الأمة العامة للحكومة المؤقتة السيد " كريم بلقاسم " لتكثيف الجهود الدبلوماسية لدى دول آسيا. في تقرير رفعه للحكومة المؤقتة حول النشاط الدبلوماسي لدى الكتلة الأفرو آسيوية⁴. فعلى الرغم من جهود مؤتمرات التضامن الأفرو آسيوي في دعم القضية الجزائرية ، التي ارتفع فيها عدد الدول المساندة لها خاصة على مستوى القارة

1- عبد الله مقلاتي، صالح لميش، مصر والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص ص: 93. 94. ينظر: (صالح حيمر مرجع سابق، ص: 178).

2- ((30 مارس 1958 يوم الجزائر في آسيا وإفريقيا))، المجاهد، ع: 15/03/1958، ص: 04.

3- عبد الله مقلاتي، صالح لميش، مصر والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص ص: 94.

4- ينظر الملحق رقم (06)

الإفريقية إلا أن التمثيل الدبلوماسي لها بقارة آسيا بقي محدودا إلا في نطاق مؤتمرات التضامن الإفريقي الآسيوي.¹

د - مؤتمر كوناكري 1960م.

احتضنت العاصمة الغينية "كوناكري" مؤتمر الشعوب الأفرو آسيوية لمدة ثلاث أيام من 12 إلى 15 أبريل 1960 م، بعد ارتفاع عدد الأقطار المستقلة وانتشار المد التحرري بالقارتين الإفريقية والآسيوية، انعقد هذا المؤتمر بحضور نحو سبعين (70) ممثلا عن الدول بكلا من القارتين إلى جانب جبهة التحرير الوطني حين مثلها "فرانز فانون" على رأس الوفد، وفي نفس الوقت اعتمد كنائب لرئيس المؤتمر الغيني "إسماعيل توري"².

افتتح الرئيس "سوكارنو" المؤتمر بخطاب لخص فيه القضايا الأساسية للقارتين والهدف من هذا المؤتمر فقال مايلي : ((لم تكن هناك أبا شعوب مستعمرة ، ولم تعرقل أبدا حركة التنمية لأي أمة ، ولا أي حضارة .لم يكن بوسع افريقيا وآسيا أن تعاني من بقية دول العالم)) . جاء بعد نهاية الكلمة الافتتاحية تقسيم المؤتمرين إلى ثلاث لجان :الأول تعنى بالمسائل الاقتصادية³ حيث:

أكد المؤتمر على ضرورة تعزيز التضامن الأفرو آسيوي، من أجل معالجة المسائل العالقة بالقارة الإفريقية والآسيوية في اطار التنمية الثقافية والاجتماعية، بالإضافة للنضال من أجل تعزيز الاستقلال الاقتصادي الشامل، الذي شغل بال الدول حديثة العهد بالاستقلال، ولبلوغ هذا الهدف، تم رسم خطة تتضمن خمس (05) نقاط تمحورت حول مايلي:

1 - Mohammad Harbi, Op-cit,p :388.

2- صالح حيمر، مرجع سابق، ص: 180.

3 - Amady Aly Dierng , Mémoires d'un étudiant africain.(1960-1967),codesria ; Dakar,2011,- P :06.

- 1-إلغاء الرقابة التي تمارسها الشركات الأجنبية على الاقتصاديات الوطنية.
 - 2-تعزيز المبادلات التجارية بين القارتين الإفريقية والآسيوية.
 - 3- تشجيع التعاون مع الدول الصناعية الكبرى، والدعوة لإلغاء الفوارق الاقتصادية.
 - 4- التنمية الصناعية.
 - 5- ضمان عدم التدخل في الشؤون الداخلية¹. على الرغم من أن المحور الأساسي لمؤتمر بانونغ ومبادئه العشرة (10) كان حول التعايش اللمي والتزام الحياد حيال القضايا الدولية، إلى أن هذا المؤتمر قد ركز على التنمية الاقتصادية في إطار علاقة دول العالم الثالث بالدول الرأسمالية.
- أما اللجنة الثانية الخاصة بالسياسة العامة؛ فقد ترأسها المندوب المغربي "بن بركة" وتحت إشراف السيد "أوفكير" (OuFKir) يساعده كل من: السيد "شندرا" (Chandra) ممثل الهند، والسيد "فليكسي موميه" (Félix Moumié) ممثل الكاميرون، و"فؤاد جلال" ممثل عن الجمهورية العربية المتحدة (مصر)، وأخير السيد "ليو" (Leo) ممثل حكومة الصين. وهي بدورها انقسمت لخمس (05) لجان فرعية لدراسة القضايا المتعلقة ب: -الاستقلال- القضية الفلسطينية- نزع السلاح والتعايش السلمي - قضية الوحدة - المنظمة. وفيما يتعلق باللجنة الثالثة الخاصة بالقضايا الثقافية ترأسها الدكتور "باري دياواندو" (Barey Diawandou) وزير التعليم الوطني الغيني يساعده أربعون (40) مندوبا منقسمين إلى لجنيتين، الأولى تهتم بالمسائل الثقافية والثانية تهتم بالمسائل الاجتماعية².

المناحة على 543. P : 1960, tome 1, n°4, 'Conférence de solidarité des peuples d'Asie et d'Afrique', *Tiers-Monde* 1
الرابط: www.persee.fr/doc/tiers_0040-7356_1960_num_1_4_1238

2 - Amady Aly Dierng, Op-cit, p:06.

لقد جاء انعقاد المؤتمر بعد انتشار المد التحرري في معظم المستعمرات، التي نالت حريتها سنة 1960 من الهيمنة الاستعمارية في افريقيا خاصة، بالتالي اكتسبت تلك الأقطار وزنا سياسيا في العالم، فقد تمكنت دول التضامن الأفرو آسيوي من تقديم الدعم الكامل للقضية الجزائرية في إطار محاربة الامبريالية والاستعمار كسبيل لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي، كما أنه أوصى المؤتمرين بضرورة إدانة فرنسا ومن يدعمها في حربها ضد الجزائر¹.

وظفت الحكومة المصرية جهازها السياسي ودورها بالقارة الإفريقية من أجل إصدار لائحة تضم مجموعة من القرارات استنكرت فيها سياسة الحكومة الفرنسية بالجزائر. فكان واجب على الدول الأعضاء المصادقة على قرار إنشاء جيش تحرري موحد بين أقطار إفريقيا وأسيا ليساند جيش التحرير الجزائري في حربه ضح الاستعمار،² وبالتالي ترتفع قدرات وإمكانيات الجيش الجزائري بدعم من جيش الكتلة. مقابل الدعم الذي تتلقاه فرنسا من حلف الشمال الأطلسي، الذي يعد في حد ذاته دعوة لاستمرار الكفاح المسلح دون التخلي عن العمل الدبلوماسي للتعريف بالقضية الجزائرية وكسب الدعم لها.

هـ:- مؤتمر بلغراد 1961 م .

في اليوم 12 أبريل 1961 م وصل وفد جزائري بقيادة رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية " فرحات عباس " برفقه كل من م"حمد مهري"، و"ابن طويال" ، "بوصوف" ، "أحمد فرانسيس" ، وغيرهم، للعاصمة اليوغسلافية، حيث كان في استقباله رئيس الحكومة " المارشال تيتو " وبعض الشخصيات السياسية والعسكرية الهامة مثل:الجنرال "ميلوسسامونجا" (Milossamunga) و

1 - عبد الكريم بلبالي، مرجع سابق، ص: 226.

2- عبد الله مقلاتي، صالح لميش، مصر والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص ص: 99.

المدير العام العسكري للجمهورية "م. كولسوفاتي لازار" (Colesovate Lazar) وغيرهم، فبعد عبارات الترحيب التي بادر بها الرئيس "تيتو" للوفد الجزائري عن زيارتهم، طلب الرئيس اليوغسلافي من ممثل الحكومة الجزائري أن يقدم عرضا عن الوضع العام داخل الجزائر، ومن جهته الرئيس "عباس" قام بتقسيم عرضه لجزئين مكملان لبعضهما البعض. الأول: قدم شرحا موجزا عن وضع جيش التحرير الوطني والصعوبات التي واجهها في فترات حرجة من نقص الإمدادات وخطورة نقلها إلى الجزائر نتيجة سياسة الحصار التي فرضتها فرنسا على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية، ولهذا وجب البحث عن وسيلة جديدة للإمداد تتجاوز السلطات الاستعمارية. أما التقرير الثاني: شرح الدور السياسي الذي أثبت إصرار الشعب الجزائري على الاستقلال، ووقوفه راسيا أمام كل المناورات الاستعمارية التي حاولت عزل الشعب عن ثورته لكنها باءت بالفشل¹، وضحت هذه الزيارة أهمية كسب الدعم الدبلوماسي اليوغسلافي، لأهمية موقعها ووزنها السياسي في احتضان المؤتمر التأسيسي لمنظمة عدم الانحياز. الأمر الذي وطد أواصر الصداقة والتعاون بين البلدين على رغم المسافة البعيدة، وعدم وجود روابط مشتركة بين الشعبين كالدين أو اللغة أو العرق.

سعى رئيس الحكومة المؤقتة إلى توضيح أهمية العمل السياسي قائلا: ((لقد اعتقدنا دائما أن المشكلة الجزائرية ليست مشكلة مؤيدة للجيش، ولكنها مشكلة سياسية تتطلب حلا سياسيا، مشكلة من هذا النوع لا يمكن حلها إلا حول بساط أخضر؛ فالحكومة المؤقتة الجزائرية تعمل على إجبار فرنسا على التفاوض)) . إذ يمثل هذا موقفا دبلوماسيا من خلال موافقتنا على مقابلة ممثلها. بحيث تعترف الحكومة الفرنسية بجهة التحرير الوطني كطرف مفاوض، كما يعد ذلك عملا تكتيكيا من خلال إحضار الطرف الخصم إلى أرض الوطن من أجل مناقشة مشكلة بدأت منذ 1830 باحتلال الجزائر. وأضاف قائلا: ((سواء العمل المسلح أو النشاط

1Mohammed Harbi,op-cit. p p ,506-507

الدبلوماسية؛ فالهدف واحد في الحصول على السيادة الوطنية، الذي لن يكون إلا ضمن التزامنا بسياسة الحياد، فنحن نسعى من خلال التفاوض للحصول على السلام))، ولذلك يطلب الرئيس عباس الدعم من الحكومة اليوغسلافية.¹

أما السيد " محمد يزيد " واصل بمناسبة زيارة الرئيس اليوغسلافي تونس² شرحه لمسار التضامن الدبلوماسي واستعداد الحكومة اليوغسلافية لدعم الثورة، فقال في مايلي: ((إن يوغسلافيا الدولة الاشتراكية المناصرة للحرية والعدالة في كل مكان قد وقفت إلى جانب الثورة الجزائرية منذ انطلاقتها..فإلى جانب التأييد الدبلوماسي والسياسي الدائم الذي بذلته لنا يوغسلافيا في الأمم المتحدة وفي مختلف المؤتمرات الدولية الرسمية والشعبية ..من أجل حل القضية الجزائرية حلا سلميا)).³

وعليه وجه رئيس الحكومة اليوغسلافية دعوة لرئيس الحكومة الجزائرية لحضور انشغالات المؤتمر التأسيسي حركة عدم الانحياز، إذ تعتبر تلك أول مرة تمثل فيها الجزائر في مؤتمر دولي بصفة حكومة شرعية إلى جانب باقي حكومات الدول المشاركة. أين كان لرئيس الحكومة الجزائرية دور في معالجة قضايا المؤتمر المتعلقة بالسلم والأمن في العالم. تمتعت خلاله الحكومة المؤقتة بالصفة الكاملة بعد اعتراف أعضاء المؤتمر بها، وهو ما خول لها الوقوف على منبر رئاسة إحدى الجلسات، أين ألقى ممثل الحكومة الجزائرية خطابا حول الواقع الدولي.⁴

1-Mohammed Harbi,opcit, p:507

2- ينظر الملحق رقم 07.

3- ((بين الجزائر ويوغسلافيا كفاح مشترك وتضامن مستمر))، المجاهد، ع: 1961/04/25، ص: 03

4- أحمد سعيود، العلاقات الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص: 242.243.

لقد كان على رأس الوفد الجزائري رئيس الحكومة المؤقتة الجديد "بن يوسف بن خدة" إلى جانب 21 دولة من أقطار العالم الثالث بإفريقيا وآسيا بالإضافة للدولة المحتضنة "يوغسلافيا"، حيث حمل الممثل الجزائري ملفا تضمن طرحا حول قضية فصل الصحراء والمفاوضات. دون التطرق لإحراج الحكومة الفرنسية أو الدول المؤيدة لها، التي تربطها علاقات دبلوماسية واقتصادية أو ثقافية بها. ذلك ما جعل عدد الاعترافات بالحكومة المؤقتة يرتفع بتأييد كل من يوغسلافيا، وكمبوجيا، وأفغانستان وغانا¹.

ثالثا: جهود الكتلة الأفروآسيوية لدى الأمم المتحدة.

أ- رفض طلب التدويل 1955-1956 م.

1-الدورة العاشرة(10) 1955م.

قدم مندوبو مجموعة باندونغ طلبا للأمين العام لهيئة الأمم المتحدة السيد "همرشولد"(Hammarskjöld) لتسجيل القضية الجزائرية المؤرخ في 29 جويلية 1955، جاء فيه: ((يا صاحب السعادة: بأمر من حكوماتنا نتشرف بطلب التسجيل في جدول أعمال الاجتماع الاعتيادي الحادي عشر للمجلس العام .. مذكرة تتعلق بالقضية المذكورة ، طبقا (للمادة 20) من النظام العملي))، وقد رافق الطلب استياء الدول عن الحالة المزرية التي عان منها الشعب الجزائري نتيجة سياسية الإبادة والقمع والاضطهاد؛ التي منعت الأحزاب السياسية من نشاط، حتى أن بعض الصحف أغلت ومنعت من النشاط. عدا عن هذا فإن ارتفاع عدد القوات المسلحة الاستعمارية تهدد السلام بالجزائر².

1- بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات ايفيان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص: 27.

2- ((الطلب بتسجيل القضية الجزائرية لدى هيئة الأمم المتحدة))، المقاومة، ع 11، ص: 09.

رفضت "م أم" الطلب الذي رفعته مجموعة باندونغ لتسجيل القضية الجزائرية في لائحة جدول أعمال الهيئة بدورتها العاشرة (10). لأن موقف الحكومة الفرنسية كان أقوى بكثير من موقف 14 دولة أفرو آسيوية، إذ تحجبت حسب ممثلها لدى الهيئة أن القضية مشكل داخلي خاص بفرنسا وحدها، مستتدة في موقفها المعارض للمادة 02 من الفصل السابع (07) من ميثاق الأمم المتحدة الذي نص على أن: ((ما من شئ في هذا الميثاق يسمح للأمم المتحدة بأن تتدخل في قضايا تتعلق أصلا بالصلاحيات الوطنية؛ لأي دولة من الدول)). لكن دول المجموعة الأفروآسيوية أصروا على موقفهم حين رفعوا مجددا طلبهم على مكتب هيئة الأمم في 30 سبتمبر 1955 م¹. وعلى الرغم من الاستيلاء على المنظمة لأنها وفق ما جاء به الدستور الفرنسي والقرار الصادر في 22 جويلية 1834م، فهي ((تعتبر الجزائر امتدادا للأراضي الفرنسية))، ما خول لها منع أي جهة مهما كانت التدخل في المشكل الجزائري، لذلك وجب على جبهة التحرير أن تعمل على إثبات حالة الحرب والإبادة، التي قام بها الجيش الفرنسي بالجزائر عن طريق تكثيف نشاطها ضمن المنظمات والهيئات الدولية ذات الطابع الإنساني، والتي تتبذ استخدام العنف والقوة وأن يتم إدانة الاستعمار في حربه ضد الجزائر.

بعد إصرار مجموعة "باندونغ" على إدراج القضية الجزائرية لدى الأمم المتحدة التي وافقت على الطلب في 30 سبتمبر 1955م بموافقة 28 دولة (نعم) ورفض 27 دولة قرار التسجيل، فيما امتنعت (05) منهم عن المشاركة في التصويت، إذ يعد قبول الأمم المتحدة تسجيل القضية في حد ذاته اعترافا بالوزن السياسي لتكتل باندونغ من جهة، ومن جهة ثانية هو دليل على قدرة الكتلة الأفروآسيوية في التأثير على قرارات الأمم المتحدة، ما جعل ممثل الحكومة الفرنسية بوزنها السياسي ونفوذها داخل الهيئة يرفض مواصلة الجلسات وتقاطعها حتى

1- سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص ص: 504 - 505.

تراجعت الأمم المتحدة في 25 نوفمبر ورفضت مواصلة المناقشات، أما مجلس الأمن، فقد قرر عدم تدوين ملف القضية في جدول أعماله¹.

تعرضت الدول التي عارضت مسألة التصويت لصالح الجزائر للضغط من الحكومة الفرنسية بحكم ارتباطاتها السياسية والاقتصادية مع تلك المجموعة؛ فالحكومة الفرنسية قد وظفت مكانتها بمجلس الأمن وامتلاكها حق النقض بالإضافة لعضويتها في حلف الشمال الأطلسي في التأثير على قرارات المجموعة، المتمثلة في: استراليا، بلجيكا، البرازيل، التشيلي، كولومبيا، كوبا، الدانمارك، فرنسا، الدومينيكال، هايتين، الهندوراس، إسرائيل، لكسمبورغ، هولندا، نيوزلندا، نيكاراغوا، باناما، بيرو، السويد، تركيا، اتحاد جنوب إفريقيا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، فنزويلا². لقد عارضت بعض الدول قرار التدويل على الرغم أنها كانت في وقت مضى تطالب هي الأخرى من نفس المنبر بنفس المطالب مثل: دول أمريكا اللاتينية واتحاد جنوب إفريقيا.

عزز قرار رفض التدويل لدى مكتب هيئة الأمم المتحدة من موقف الحكومة الفرنسية في مفهوم عدم التدخل الذي ورد في الفصل السابع(07) من المادة الثانية(02) من الميثاق، فتسجيل قضية ما وما يتعلق بالقضايا الداخلية لأي دولة، لا يعد حسب الموقف الفرنسي تدخلا خاصة أن الأمم المتحدة لم تصدر لا في الملحق ولا جدول الأعمال أي توصية بشأن تدويل القضية الجزائرية. واكتفت فرنسا من خلال تسجيل حضورها في الأمم المتحدة بالتأكيد على((الصفة الداخلية)) للقضية الجزائرية كسياسة لاحتواء تقدم القضية في أروقة المنظمة³.

1- ج ب دروزيل، مرجع سابق، ص:362.

2 - جفال عمار وآخرون، العلاقات الدولية لثورة التحرير الوطني مع دول أوروبا الغربية وأمريكا الأبعاد والانعكاسات، دار الأمل للطباعة والنشر، الجزائر، 2016، ص ص: 197. 198.

3- سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص: 505.

2- الدورة الحادية عشر " 11" ما بين 12 نوفمبر 1956م و 15 فيفري 1957م.

تنبأت دول المجموعة الأفرو أسيوية بأن الأمم المتحدة لن تقف عند قرارها الصادر بالدورة العاشرة (10) حين أوصت بتسجيل القضية بالدورة الموالية، ومنه تقدم 17 مندوبا للدول العربية الأسيوية بطلب لدى مجلس الأمن في 12 أبريل 1956 م قبل انعقاد دورة الأمم المتحدة بأشهر ،حاولوا من خلاله أن يلفتوا نظر الهيئة بخطورة الوضع الذي ألت إليه الحرب في الجزائر، ومن جهتها واصلت دول المجموعة نشاطها في كواليس الأمم المتحدة لبعث القضية الجزائرية بالاجتماع لأكثر من مرة ما بين 06 ماي و 19 جوان 1956م، عندما كلف فيها مندوب بورما بإعداد تقرير عن الحرب في الجزائر وضرورة تدويل القضية لحلها بأسرع وقت، وعرضه لدى الأمين العام للهيئة، ورئيس مجلس الأمن كذلك. لكن رغم تلك المساعي الدبلوماسية إلا الأمم المتحدة بقيت متحفظة في قرارها حول القضية¹.

كما أن الأمم المتحدة رفضت تسجيل القضية الجزائرية بحجة عدم أهلية المجموعة العربية الأسيوية في الدفاع عن المسألة الجزائرية، وهو ما دفع بالمجموعة المتكونة من 13 مندوبا عن الدول الأتية (مصر، أفغانستان، المملكة السعودية، اندونيسيا، العراق، إيران، الأردن، لبنان، سوريا، اليمن، باكستان، ليبيا، تايلندا) للاعتماد على النصوص القانونية الواردة بميثاق الأمم المتحدة (الفقرة الأولى المادة 35)² حيث طلب فيها بتاريخ 12 جوان 1956م من مجلس الأمن أن يستدعي أعضائه لعقد اجتماع حول مسألة ضرورة تسجيل القضية الجزائرية بالدورة الحادية

1 - عبد القادر كرليل، ((القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955-1961))، مجلة أفكار وآفاق، ع 08. 2016م، ص: 65.

2- تنص الفقرة الأولى للمادة 35 من ميثاق الأمم المتحدة على: ((لكل عضو من الأمم المتحدة أن ينبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أي نزاع أو موقف من النوع المشار إليه في المادة الرابعة والثلاثين))، والتي تعتبر شكوى عن تظلم في حق شعب مضطهد سلب منه حق الاستقلال (ميثاق الأمم المتحدة، سان فرانسيسكو، 26 /07/1945، ص: 25)

عشر(11)، والإطلاع عن كثب لخطورة الوضع الذي لا يستهان به في الجزائر من عمليات القمع والإبادة التي شنها الجيش الاستعماري لقمع الثورة والثوار. حيث كلف هذه المرة المندوب الإيراني لإعداد التقرير¹.

ومن جهته عبر الوفد الخارجي لجبهة التحرير عن ارتياحه قبل عرض المجموعة الأفريقية الآسيوية مقترحها لدى الأمم المتحدة لفصح ممثلي الحكومة الفرنسية التي تماطل للدخول في مفاوضات علنية وجدية، كما أقدم "محمد يزيد" على فضح اللقاءات السرية مع ممثل الحكومة الفرنسية "بيار كومان" (Pierre Koéman) في 26 أكتوبر 1956 بقوله: ((عندما نكث رئيس الوزراء الفرنسي بوعدده، وهو بالنسبة لنا - رغم كل الإشاعات التي يطلقها - المسئول الرئيسي عن خطف رفاقنا))²، قد "محمد يزيد" الدليل الكافي للدول ومنظم الأمم المتحدة التي ينتابها الشك حيال شرعية الكفاح الجزائري، لأنها تؤمن بقدرة فرنسا على الحل الديمقراطي للمشكل، لكنها في حقيقة الأمر اعتمدت على سياسة مزدوجة لكسب الوقت فقط مع التماطل في التفاوض وممارسة القمع وعرقلة مسار السلام بالأقطار المغاربية.

تقدمت 15 دولة عربية - آسيوية من جديد في 15 نوفمبر 1956م بطلب إلى الجمعية العامة من أجل تدوين القضية الجزائرية لديها بعد توتر الأوضاع في مصر نتيجة العدوان الثلاثي عليها، كما رفعت 18 دولة إفريقية وآسيوية طلبا للجنة السياسية يتعلق ب: ((بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره)). لكن التحالف الأمريكي الفرنسي عرقل تمرير الطلب لدى الجمعية؛ فقد رفض 34 عضو تدوين القضية مقابل قبول 33 صوتا تسجيل القضية، وفيما امتنع 02 فقط عن التصويت، لكن الولايات المتحدة حاولت التحايل بقرارها الذي أكدت من

1- عبد القادر كرليل، مرجع سابق، ص: 65.

2- رضا مالك، مصدر سابق، ص: 46.

خلاله على قدرة الحكومة الفرنسية في حل المسألة الجزائرية ديمقراطيا، وأعيدت على إثر القرار الأمريكي - اللاتيني عملية التصويت؛ التي خرجت بموافقة 41 صوت ضد 33 صوت وامتناع 03 عن قرار الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثم تقدمت مجموعة من دول جنوب شرق آسيا (اليابان، تايلندا، الفلبين) بطلب يهدف إلى تعزيز السلام في إطار الأمم المتحدة بين الطرفين الجزائري والفرنسي، فخرج بموافقة 37 صوت ورفض 27 صوتا وامتناع 13 صوت قرار هذه الدول¹.

لقد شهد العام الثاني لاندلاع الثورة الجزائرية تطورا مكانتها بعد تزايد عمليات القمع على الجزائريين، التي تعد دليلا قطعيا لمحاولة فرنسا قتل الثورة وإخفاء حقيقتها على المستوى الداخلي وهجومها على مصر (المشاركة في العدوان الثلاثي أكتوبر 1956) لأنها كقاعدة خلفية لمنصرة الثورة، فمن ذلك حاولت جبهة التحرير الاستفادة من الأوضاع الراهنة بفضح فرنسا واتهامها بممارسة العدوان ليس على المستوى الجزائري فقط، وإنما حتى على المستوى الدولي، وهو ما انعكس على الاهتمام بالقضية الجزائرية أكثر على مستوى الأمم المتحدة².

شكل موقف المندوب الهندي لدى الأمم المتحدة في طلبه تأجيل عرض القضية الجزائرية المبرمج يوم 25 نوفمبر 1955 إلى الدورة الحادية عشر(11)، التي افتتحت جدول أعمالها اللجنة الأولى لمدة 10 أيام ما بين 04 -13 فيفري 1957م. على الرغم من تمسك فرنسا بموقفها السابق، إلا أن 18 دولة إفريقية وآسيوية تقدمت بمشروع قرار رقم 195³. يحمل مايلي: ((نظرا لحالة القلق والاضطراب والنزاع السائد في الجزائر والتي تسبب كثيرا من الآلام

1- ج ب دروزيل، مرجع سابق، ص: 361.

2 - أحمد ابن فليس، مرجع سابق، ص: 268.

3- جفال عمار وآخرون ، مرجع سابق، ص ص: 297. 298.

وتهدد العلاقات بين الأمم واعترافا بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير طبقا لنص ميثاق الأمم المتحدة)) حيث تتلخص مطالب المجموعة في:

- دعوة الحكومة الفرنسية للوقوف عند تطبيق حق تقرير المصير على الشعب الجزائري، ومنه تجرى مفاوضات سلمية بين الطرفين بوساطة الأمم المتحدة لحل القضية حلا عادل يرضي الطرفين وفق ميثاق الأمم المتحدة.

- أن تقدم الأمم المتحدة كافة التسهيلات لضمان السير الحسن لمفاوضات الاستقلال¹.

وفي اليوم الموالي لإفتتاح أعمال اللجنة يوم 05 فيفري طلب من السلطات الاستعمارية الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وأن تعدل عن اللامبالاة من المفاوضات، وفي ذات الوقت، طلبت من الأمين العام المساعد أن يتولى مهمة الإشراف على سير المفاوضات، إلا أن الأمم المتحدة أجلت مناقشة القضية بعد فشل التصويت على هذا المقترح².

شكل المد والجزر في مناقشة القضية الجزائرية لتقديم كل من اليابان والفلبين وتايلندا مشروع قرار رقم 199 في اللجنة الأولى تضمن رسالة وجهت للأمم المتحدة لا تخرج في مضمونها عن قرار 195 في سعيه لحل القضية الجزائر بالمثل السلمية وبرعاية الأمم المتحدة ، حيث أن عملية التصويت³ خرجت بموافقة 38 مندوبا يمثلون في 11 دولة عربية، والباقي دول من افريقيا واسيا وشرق أوروبا، ومعارضة 27 صوتا أغلبها دول غرب أوروبا ومن القارة الأمريكية بشطريها الشمالي والجنوبي والتي تعتبر دول اما دول غربية حليفة لفرنسا أو مناطق

1- عطاء الله فشار، مرجع سابق، ص: 111.

2 - أحمد ابن فليس، مرجع سابق، ص: 268.

3- ينظر الملحق رقم (11)

واقعة بدائرة النفوذ الغربية كما هي موضحة في الجدول بالاضافة إلى (استراليا- اسرائيل- لاوس) ، و امتناع 13 صوتا عن القرار¹ .

شهدت الدورة (11) للأمم المتحدة فيما يتعلق بقرار تدول القضية الجزائرية ديناميكية بين الدول المؤيدة والمعارضة؛ فعلى الرغم من معارضة كثير من البلدان، إلا أن الطلبات والمقترحات التي قدمتها الوفود قريبة جدا من تدويل القضية الجزائرية؛ فالجمعية العامة بعيدا عن أية مرجعية، قررت: ((أن يتم في جو من روح التعاون إيجاد حل سلمي، وديمقراطي وعادل بوسائل مناسبة طبقا لميثاق الأمم المتحدة)). حل المشكل بين الجزائر وفرنسا. وهو ما يوضح تخوف الهيئة من إلحاق الضرر بالموقف الفرنسي، لكن ذلك يفرض عليها في ذات الوقت أن تنتبه لأهمية الثورة الجزائرية وتأثيرها في مسار السلام العالمي الذي بنيت عليه المنظمة².

أصدرت الجمعية العامة قرارا يحمل رقم 1012 بتاريخ 15 فيفري 1957 الذي جاء فيه: ((إن الجمعية العامة: وقد استمعت إلى البيانات التي أدلت بها مختلف الوفود وناقشت المسألة الجزائرية ... وإذ تأخذ بعين الاعتبار الحالة القائمة في الجزائر والمسببة لكثير من الآلام والخسائر في الأرواح البشرية .. أعرب عن أملها في أن يتسنى، بوحى من روح التعاون، إيجاد حل سلمي ديمقراطي عادل بالطرق المناسبة ووفقا لمبادئ الأمم المتحدة))³.

وهو ما نقلته جريدة المجاهد تأسف الأمم المتحدة عن قرارها الصادر بيوم 15 فيفري 1957 حول القضية الجزائرية مخيبة آمال البلدان والشعب الجزائري الداعمين للثورة في عرضها بجدول أعمالها، وهي تعترف من جهتها بأن حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره مشروعا قانونيا، لكنها تكتفي بتوصية للطرفين لفتح مفاوضات لإيجاد حل يرضي الطرفين ويتمشى مع

1 - عطاء الله فشار ، مرجع سابق ، ص: 113 .:

2- سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص: 505.

3- صلاح صيري، مرجع سابق، ص: 39. 40.

مبادئ الأمم المتحدة. وتقريرها كان يتضمن النقاط التالية: تخوف الهيئة من تطور الوضع في الجزائر إذا استمر القتال بين الطرفين، لهذا قبلت بعرض الوساطة التونسية المغربية لحل القضية الجزائرية، وتعتبر عن : ((أملها في أن تبدأ محادثة في الحال وأن تستخدم الوسائل الأخرى الودية الكفيلة بإيجاد حل يطابق أهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها)).¹

ب- تطور تدويل القضية الجزائرية بعد الدورة 12 للأمم المتحدة 05 ديسمبر 1957.

نتج عن الوساطة التونسية المغربية تصويت اللجنة السياسية عن مطلب الوساطة بعد أسبوع كامل من المناقشات حول قبول عرض القضية الجزائرية وحلها وفق مبادئ الأمم المتحدة على الرغم من المناورة الفرنسية وحلفائها الذين حاولوا توجيه قرار الهيئة من خلال الإشارة إلى الإطار القانوني الفرنسي الذي يعتبر أرض الجزائر امتداد للكيان السياسي الفرنسي لكن ذلك لم يفلح. وتعتبر جريدة المجاهد عن هذا بقولها: ((وبهذه الصورة فإن المزاعم الفرنسية قد قضي عليها نهائيا وأصيبت فرنسا بفشل ذريع معنويا وسياسيا في وقت واحد))، وفي ذات الوقت رغم قبول الأمم المتحدة طلب الوساطة لكنها مازالت متحفظة في قراراتها؛ إذ أكدت فقط على المبادئ الإنسانية وحق الشعوب في تقرير مصيرها، ولم تتعد عن ذلك في إدانة الاستعمار بشكل مباشر، وهذا حرصا منها على عدم المساس بمكانة الدولة الفرنسية في العالم.²

وقد طالبت دول المجموعة الأفرو أسيوية بإدراج القضية الجزائرية في الدورة التي سوف تعقد ما بين نهاية الأسبوع الأول والثاني من شهر ديسمبر 1957 وللنظر في (القرار 1012) الذي ترفض فيه تطبيق ما جاء في هذا القرار الأممي، ومنه فقد شرعت اللجنة السياسية يوم

1- ((سياسة فرنسا تنهزم في الأمم المتحدة رغم حلفائها))، المجاهد، ع 14، 15 ديسمبر 1957، ص: 06.

2- ((افتتاحية مسؤولية الأمم المتحدة في قضية الجزائر))، المجاهد، ع 14: 15 ديسمبر 1957، ص: 01

28 نوفمبر في مناقشة (القرار 1012)، وخلال الجلسة التي دامت 14 ساعة برز فيها
موقعان؛ الأول يخص طلب 17 دولة أفرو أسيوي الذي يتمثل في¹ :

- اعتبر القرار (194) الصادر بتاريخ 05 ديسمبر 1957 للدول المجموعة الأفرو أسيوية
لدى الأمم المتحدة بداية لمرحلة التمثيل الدبلوماسي الفعلي للقضية الجزائرية رغم المساعي
الدبلوماسية الاستعمارية المضادة لإحباط عملية التدويل. فقد أصدرت الهيئة بدورها 12
لائحة خاصة بالبحث عن الحل السلمي للقضية الجزائرية، وهو ما يبرز البعد الدولي
للقضية الجزائرية وخروجه من دائرة الصراع الثنائي الجزائري - الفرنسي، لأن اللائحة التي
أصدرتها الأمم المتحدة تعتبر اعترافا عمليا بشرعية الكفاح الجزائري في حصوله على تقرير
مصيره وضرورة اللجوء للصيغة الدبلوماسية لحل المشكل².

- والمشروع الثاني الذي تقدمت به 07 دول من أمريكا اللاتينية ودولتين من أوروبا الغربية
(اسبانيا- ايطاليا) والتي رأت ضرورة حل المشكل في جو من الديمقراطية والتفاهم والتعاون،
لكن عن التصويت اعترضت كل من: كندا، النرويج، ايرلندا بتاريخ 05 ديسمبر على طلب
المقترح الكتلة الأفرواسيوية؛ فقد طلبت الدول الغربية الثلاث تعديل النص بحذف الفقرة
الرابعة (04) من الديباجة وتعويضها بـ : ((تعترف بأن شعب الجزائر له الحق في العمل
من أجل مستقبله بطريق ديمقراطي))، وبالإضافة لذلك تحذف التوصية الأخيرة من المقترح
وتعوض بـ مايلي : ((تقترح مناقشات فعالة من أجل حل الموقف المضطرب الحالي، ومن
أجل الوصول إلى حل يتفق مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة))³، وهو ما يجعل

1- عبد الكريم بلبالي، مرجع سابق، ص ص: 235 - 236.

2- سيد علي أحمد سعيود، مرجع سابق، ص ص: 180 . 181. ينظر: (عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة
للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص: 193).

3- عبد الكريم بلبالي، مرجع سابق، ص: 236.

التعديل أقل فعالية وحزما في اتخاذ القرار النهائي، وفيه دعوة للمماطلة لا غير في محاولة لإبراز وجه فرنسا الديمقراطي وتغطية لكل جرائمها بالجزائر. استأنفت دول المجموعة الأفراسيوية رفض التعديل، وبالتالي تم الموافقة على المشروع بالتعديل بعد موافقة 37 صوت مقابل رفض 36، ومعارضة 07 أعضاء التصويت والذي أصدر جملة من القرارات كان أهمها الأخذ بعين الاعتبار الوساطة التونسية المغربية في حل القضية الجزائرية، وبالتالي تم اعتبار القضية الجزائرية مسألة دولية وجب تدخل هيئة الأمم المتحدة لمعالجتها وفق ما ينص عليها ميثاقها¹.

وفي الأخير أصدرت الجمعية العامة قرارها بعد دراستها للقضية الجزائرية وتستند في ذلك إلى القرارين الصادرين في الدورتين السابقتين 11 و12، وبعد الأخذ بالوسائل السلمية لإيجاد حل للقضية الجزائرية وما تنص عليه مبادئ الأمم المتحدة، قررت الجمعية العامة الاعتراف" بحق الشعب الجزائري في الاستقلال"²

ج- انتكاس تدويل القضية الجزائرية ما بين الدورتين 13 و14.

1-الدورة الثالثة عشر . (13) في سبتمبر - ديسمبر 1958.

شكلت الوساطة الإنجليزية الأمريكية دورا في فض النزاع الفرنسي- التونسي لدى الهيئة بعد الاعتداء الفرنسي المسلح على ساقية سيدي يوسف وتجسيد قرارات مؤتمر شعوب إفريقيا المستقلة في آكرا أبريل 1958 لتشكيل مجموعة لها داخل هيئة الأمم المتحدة ضمن المجموعة الأفراسيوية من جهة وتغير استراتيجية الاستعمار التي بوصول الجنرال ديغول للحكم وتشكيل حكومة جزائرية تتولى مهمة تمثيل الجزائر في المنظمة³.

1- مرجع نفسه، ص: 237.

2- أحمد بشيري، مرجع سابق، ص: 150 - 151.

3- سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص: 505

لقد شهد النصف الثاني لسنة 1958 تحولا في مسألة تدويل القضية الجزائرية لدى هيئة الأمم المتحدة بالدورة 13 التي ركز فيها المفاوضون على وضعية الجزائر الداخلية في ظل سياسة الترهيب والإبادة الاستعمارية التي حاولت استمالة الثوار بطرح مشروع المناورة السياسية "سلم الأبطال"، ومن ثم حث الطرفين على اللجوء إلى التفاوض من أجل حل القضية الجزائرية الفرنسية، وهو ما جعل الدول التي تؤيد فرنسا وتعارض تدويل القضية الجزائرية في موقف مخرج بعد فضح السياسة الاستعمارية أمام الرأي العام¹.

جعلت تلك الأحداث التي شهدتها المنطقة المغاربية سنة 1958 تجدد طلبها للهيئة بتدويل القضية الجزائرية وللتذكير بالقرارات الصادرة في الدورات السابقة، وذلك مع تزايد أعمال القمع البوليسي في الجزائر واقتراب موعد انعقاد الدورة (13) للأمم المتحدة، 24 دولة أفراسيوية، وعلى الرغم من المعارضة الفرنسية وامتناع مندوبها عن المشاركة في الجلسات؛ أصرت الدول العربية التي اعتبرت أن الموقف الفرنسي لا مصوغ له إلا أن يهين مكانة فرنسا التاريخية خاصة في مجال دعوتها إلى الحقوق والديمقراطية، وأنه لن يكون ذلك مانعا لعرض القضية الجزائرية وحاولت إقناع الوفود الحاضرة من خلال إشعارهم بالقلق من استمرار الحرب في الجزائر التي تهدد الأمن والسلم في العالم، وبالتالي دعوتها للتصويت لصالح القضية الجزائرية².

وفي 17 جوان 1958، قدمت المجموعة الأفراسيوية طلبا للأمم المتحدة لتمثيل القضية الجزائرية بالدورة 13، وتم تكليف لجنة فرعية تتكون (بورما، سيلان، تركيا، الحبشة، تونس،

1- عمر بوضرية، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص: 194.

2- عبد الوحيد جلالة، مرجع سابق، ص ص: 336-337.

مراكش، أندونيسيا، إيران، باكستان) لإعداد عرض حول مطالب جبهة التحرير ومبرراتها والتي تتمحور حول:

- استعداد الحكومة المؤقتة الدخول في المفاوضات مع فرنسا بعد ما رفض ديغول التفاوض حول المسألة السياسية، إلا أن الحكومة المؤقتة أصرت على رفض الانتخابات تحت إشراف فرنسا، فلم يعد بالإمكان الوصول إلى أي تفاهم.
- تحمل جبهة التحرير مسؤولية عرقلة المفاوضات للجنرال ديغول، لذلك هو يطلب من الوفود العربية للاتصال بباقي وفود الكتلة الأفروآسيوية لإطلاعهم بآخر التطورات.
- ضرورة رفع الملف القضية الجزائرية للأمم المتحدة الذي يعد في حد ذاته كسبا للمساعي الدبلوماسية الثورة حتى وإن لم تصدر قرارا جادا لحل القضية¹.

وعلى الرغم من أن مطالب المجموعة كانت جد معقولة وليس بعيدة عن الواقع وترتبط بضرورة الاعتراف بحق تقرير مصير الشعب الجزائري والإسراع بالدخول في التفاوض بين الطرفين، لكن عملية الاقتراع أفضلت عرض القضية الجزائرية بفارق صوت واحد وعدم إجماع ثلثي المندوبين على قرار المجموعة، وهذا يبين دور جبهة التحرير في المرحلة القادمة باكتساب مؤيديين جدد لصالحها².

وقدمت هايتي في 13 ديسمبر 1958 اقتراحا بتعديل لائحة حل القضية الجزائرية الذي تم عرضه من قبل الدول الأفروآسيوية، وقد اقترحت استبدال مفهوم ((حق الاستقلال)) بـ ((حقهم في تقرير مصيرهم)) كما أنها عدلت في صفة الممثل الشرعي باسم الثورة من الحكومة المؤقتة الجزائرية إلى جبهة التحرير الوطني لكن هذا الاقتراح واجه معارضة شديدة من قبل

1- أحمد بشيري، مرجع سابق، ص: 148.149.

2- سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص: 506

دول المجموعة؛ فقد رفضت اللجنة السياسية القرار ب 48 صوتا مقابل 13 صوتا مما أدى
بتراجع هايتي عن مقترحها¹.

ومنه فإن حق الاستقلال يعني حق الانفصال الجازم عن الاستعمار، أما حق تقرير
المصير، فهو يرمي للاختيار بين الانفصال أو البقاء، وهو ما يعطي لكافة الأقليات والحركات
الانفصالية الحق في إفشال استعادة السيادة، ولكن مبرر هايتي في تغيير الصفة القانونية لممثل
الثورة، هو أن الجبهة أو الحكومة المؤقتة لهما نفس التوجه، وهما بمثابة وجهين لعملة واحدة،
إلا أن تأسيس الحكومة المؤقتة يعد بمثابة هيئة شاملة لكافة الجمعيات السياسية باختلافها
ودليل على الانتصار الدبلوماسي للثورة وتخطيها مرحلة كبيرة من الكفاح نحو الاستقلال، وعلى
الرغم من هذا، فإن حذف مفهوم الحكومة المؤقتة دليل على عدم اعتراف هايتي في حد ذاتها
بشرعية الحكومة الجديدة، وهذا طبيعي؛ فالحكومة قد نشأت منذ 03 أشهر.

أسفرت الدورة الثالثة عشر عن اقتناع الرأي العام الدولي بشرعية الحكومة المؤقتة في
تمثيلها الرسمي للثورة، ومنه الاعتراف بحق تقرير مصيره، ثم اللجوء للتفاوض بين
الطرفين. وذلك بعد أن بلغ تصويت ثلثي الأعضاء 3/2 بنعم لاستقلال الجزائر².

2-الدورة الرابعة عشر(14) ديسمبر1959م.

باقتراب موعد انعقاد الدورة 14، تقدمت 22 دولة أفرو آسيوية بعريضة احتجاجية
يوم 10 جويلية 1959 إلى مجلس الأمن تتقل من خلاله مأساة الشعب الجزائري
وسياسة التهريب التي يمارسها الجيش الفرنسي وقيامه بأبشع الجرائم التي تزهق بها

1- عبد المجيد جلامة، مرجع سابق، ص ص: 337.338.

2 - يوسف قاسمي، معركة التدويل للقضية الجزائرية بين الحكومة المؤقتة الجزائرية ونظيرتها الفرنسية، مرجع سابق، ص ص:
.131.132

4000 ضحية شهريا، وهي بذلك تنافي وتتعارض مع الأعراف الدولية الداعية للسلام ناهيك عن حال المشردين واللاجئين الذين يفوقون المليون نسمة¹.

تقدمت 25 دولة أفروآسيوية في 14 أوت 1959 بطلب للجمعية العامة بتدويل القضية الجزائرية في الدورة الرابعة عشر، وهو ما جعل 22 دولة تقدم قرار في اليوم الثالث ديسمبر 1959 يتضمن الاعتراف بحق تقرير مصير واستقلال الشعب الجزائري ويوجع دعوة للطرفين الجزائري والفرنسي للاعتماد على التفاوض لحل المشكل ووقف القتال².

وبعدما أثبتت الجمعية العامة للأمم المتحدة عجزها عن معالجة القضية الجزائرية في الدورتين 13 و14 على الرغم من تصويتها بذلك في الدورتين السابقتين 11 و12 بحجة عدم توفر نسبة الثلثين 2/3 في التصويت، على الرغم من أن دول المجموعة الأفريقية الآسيوية قد تقدمت جدا نحو الاعتراف بحق تقرير مصير الشعب الجزائري بعد ارتفاع عدد الدول المؤيدة لتسجيل القضية وتراجع الدول المعارضة له حتى وإن امتنع البعض الآخر عن التصويت لإقدام الجنرال ديغول على مناورته السياسية بطرح مشروع تقرير المصير المزعوم في 16 سبتمبر 1959³.

وقد جاء المقترح الباكستاني الذي يطلب من الجمعية العامة التدخل في الضغط على فرنسا من أجل الشروع في مفاوضات جدية بين الطرفين، ومما جاء في مشروعها ما يلي: ((تدعو الطرفين اللذين يهمهما الأمر إلى فتح محادثات لضبط الشروط اللازمة لتطبيق حق الشعب الجزائري في تقرير المصير في أقرب وقت ممكن بما فيها شروط

1- بشير سعيدوني، ج1، مرجع سابق، ص: 296.

2- عبد المجيد جلامة، مرجع سابق، ص: 339.

3- صلاح صيري، مرجع سابق، ص: 40-41.

إيقاف القتال"، ومن جهة ثانية، أوصت اللجنة السياسية العربية لجامعة الدول العربية بتحرك الدول العربية لدى الوم أ لإبراز تعاطفها مع القضية الجزائرية بالدورة 14¹. ومن جملة القرارات التي تضمنها البيان المقترح الذي تقدمت به الحكومة الباكستانية في 12 ديسمبر 1959 وبعد إدخال التعديلات، الإلحاح والعمل على تحقيق المطالب الآتية حيث في مقدمتها الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وضرورة احتضان الأمم المتحدة لسير المفاوضات وفق ما ينص عليه ميثاقها الدولي، وعليه فقد خرج التصويت بنتيجة لصالح فرنسا على الرغم من قبول 39 صوت القرار ومعارضة 33 وامتناع 20 دولة عن الاقتراع بحجة أن القار يجب أن يحظى بموافقة أغلبية الثلثين².

ج- الاعتراف بحق تقرير المصير 1960-1962.

1-الدورة الخامسة عشر (15) ما بين 20 سبتمبر-20 ديسمبر 1960.

حَمَل الجنرال ديغول مسؤولية فشل محادثات "مولان"³ (Melun) المبرمة ما بين 25-29 جوان 1960 للحكومة المؤقتة، وعبر وسائل الإعلام الفرنسية وضباط الفرق الإدارية، بثت أخبار بين الشعب الجزائري " أن فرنسا تدعو للسلام والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ترفضه"⁴.

1- بشير سعيدوني، ج1، مرجع سابق، ص: 296-297.

2- عطاء الله فشار، مرجع سابق، ص: 121.

3- مثل الوفد الجزائري السيد " بومنجل و "بن يحي" في محادثات مولان التي أجريت في نهاية شهر جوان 1960، وأثناء اللقاء صمم المفاوضات الفرنسي على عدم فتح بابا النقاش إلا في قضيتي وضع السلاح ومصير المجاهدين حسب مشروع ديغول الأخير، فيما أصر الطرف الجزائري على مناقشة الشروط السياسية والعسكرية لوقف إطلاق النار، ثم ضمانات الاختيار الحر مما جعل اللقاء يفشل في اليوم 29 من شهر جوان نتيجة انسداد قنوات التفاهم بين الطرفين وإصرار كل واحد على شروطه. ينظر : (سعد دحلب، مرجع سابق، ص ص: 116-117).

4- ابن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان، مصدر سابق، ص: 19.

حيث كانت المناورة التي قام بها الجنرال ديغول ترمي إلى تشويه صورة الحكومة المؤقتة وزرع التشكيك في مصداقيتها أمام الجماهير الشعبية من جهة، ومن جهة ثانية؛ يدرك الجنرال ديغول أن جبهة التحرير بدعم من دول الكتلة الأفراسيوية سوف تعد ملفا يتضمن التطورات الأخيرة للضغط على فرنسا من أجل تقرير المصير والمفاوضات، لذلك نجده بتلك الدعاية الكاذبة يحاول كسب الوقت، ويجعل بعض الدول التي انتابها الشك في دعم الحكومة الفرنسية تتيقن من قدرتها على حل المشكل الجزائري ومد يد السلام لجبهة التحرير الوطني. إلا أن موقف الحكومة المؤقتة كان قويا لدى دول الكتلة الأفراسيوية التي أصرت على حل القضية الجزائرية وفق ميثاق الأمم المتحدة .

بعد طرح الجنرال ديغول "مشروع تقرير المصير" في 16 سبتمبر 1959، طلبت 25 دولة افريقية أسيوية في 20 جويلية 1960 تسجيل القضية الجزائرية في الدورة 15 للأمم المتحدة، ولهذا ركز ممثلو دول المجموعة على وجوب رعاية الأمم المتحدة لتنظيم عملية استفتاء تقرير المصير التي لقيت موافقة 27 دولة ورفض 20 أخرى وحياد 28 مندوبا عن التصويت، وهذا ما جعل الأمم المتحدة تعدل في المقترح بحذف الفقرة الرابعة الخاصة بإشراف الأمم المتحدة لإجراء استفتاء تقرير المصير¹.

وبعد تعديل المشروع الذي حصل على أغلبية الأصوات (68 صوتا) بعد رفض 27 ممثلا للمقترح وامتناع 08 وفود عن التصويت، قبلت الهيئة بالقرار الذي يعد برهانا على قوة المفاوضات الجزائري وملفه، وبرهانا على قوة الوفود التي تساند الجزائر خاصة العربية التي أكدها خلال الجلسة ممثل الحكومة السودانية في خطابه قائلا: ((على ديغول أن يعترف باستقلال الجزائر، وإلا فإن الجزائريين سيفرضون إرادتهم، ويجبرونه على الخروج من الجزائر مكللا بالعار)). وهو

1- عطاء الله فشار، مرجع سابق، ص: 123.

بذلك يستخدم لهجة التهديد المعلن على فرنسا، وقد ذهبت باقي الوفود إلى مواقف ترفض فيها التراخي من قبل ديغول في المفاوضات وغيرها¹.

وافقت الجمعية العامة على مطلب المجموعة الإفريقية الآسيوية في 20 ديسمبر 1960 باعترافها بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ((وفي الاستقلال، وفي وحدة أراضيه وعدم تجزئتها، وتقدير مسؤولية الأمم المتحدة نحو تطبيق هذا الحق تطبيقا ناجحا وعادلا))، بعد موافقة 63 مندوبا ضد 08 واعتراض 27 عن التصويت، أي أن هذا المشروع قد حقق ثلثين من الأصوات، فمحاولة الأمم المتحدة التغطية على مآطلتها في عرض القضية، كان بعد إخلاء نفسها من مسؤولية رعاية الاستفتاء على الرغم من أنها منذ تأسيسها، شهد لها تدخلها المباشر في معالجة العديد من القضايا مثل الحرب الكورية عدم ثقة الأمم المتحدة في الصفة الدولية للمسألة الجزائرية، وفي اعتمادها على ما ورد في مناورة الجنرال ديغول على الرغم من إدراكها من البداية أن الجنرال مشروعه لا يعدو أن يكون حبرا على ورق؛ لهذا يقو الأستاذ صلاح صبري: "فقد كان مقدرًا لهذه الإشارة أن تصدر في قرار الدورة الماضية لو لم يفلح ديغول في خداع الرأي العام العالمي بإعلانه التسليم بحق تقرير المصير..²

2-الدورة 16.مايين سبتمبر 1961-فيفري 1962.

أمام المساعي الاستعمارية وتعنتها لتجزئة التراب الوطني بوضع قضية فصل الصحراء رهان لاستمرار المفاوضات بين الطرفين، حيث قال بوميدو أحد أطراف الوفد الفرنسي في المفاوضات: إن " قضية الصحراء لا نقاش فيها .. وأن الصحراء بحر له سواحل تسكنها شعوب ساحلية والجزائر واحدة من تلك الشعوب، وعلى فرنسا أن تستشير

1 - بشير سعيدوني، ج1، مرجع سابق، ص ص: 302-303.

2 - صلاح صبري، مرجع سابق، ص ص: 41-42.

الجميع"¹. من هنا باتت واضحة مطامع فرنسا بتقسيم الجزائر خاصة بعد اكتشاف البترول بالصحراء واشترطها بإشراك كافة الجمعيات والتيارات السياسية بالجزائر، وهذه مناورة لعرقلة عمل الأمم المتحدة في إعلانها وقف القتال وتقرير المصير.

وقد أثمر قرار الأمم المتحدة ما بين دورة 1960 و 1961 الضغط على فرنسا لاستتكارها الأعمال الوحشية التي ارتكبتها جيشها في قمع الثورة والثوار، لذلك سارعت في تقديم توصية حول الإعلان عن الشروع في المفاوضات بداية من شهر مارس 1961، وما كان لفرنسا من جهتها إلا أنها أفشلت مشروع التفاوض بعد طلبها بإدراج الحركة المصالية كطرف مفاوض مما أدى برفض الحكومة المؤقتة لذلك².

كما أن تلك التطورات جعلت جبهة التحرير تتراجع في دورها على مستوى هيئة الأمم المتحدة، لأن تصبح بصفة شبه رسمية حكومة معترفا بها دوليا، وقادرة على إدارة الأحداث مع الطرف الفرنسي، وقد تطرقت جريدة المجاهد في أحد أعدادها على أنه ليس من الضرورة بما كان، أن تترك مساحة لأعمال الهيئة في صفحاتها بعد تحقيقها جميع أهدافها وجعل الهيئة تعترف بـ" ضرورة إيجاد حل سلمي للنزاع الفرنسي الجزائري، ويدعو فرنسا والحكومة المؤقتة إلى التفاوض من جديد على أساس حق الشعب الجزائري بالاستقلال في كامل أراضيهِ"³.

وواصلت دول عدم الانحياز نشاطها على مستوى الهيئة الأممية، وهو ما جعل اللجنة السياسية تقوم في 14 ديسمبر 1961 عن افتتاح مناقشتها والمصادقة على عرض دول الكتلة بعد يومين من انطلاق المناقشات الذي جاء فيه: ((أن ممثلي الدول الإفريقية الآسيوية بعد أن عبروا عن أسفهم العميق أمام استمرار الحرب في الجزائر .. فإنهم يدعون لاستئناف التفاوض

1- بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان، مصدر سابق، ص: 21.

2- صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة، مرجع سابق، ص: 110.

3 سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص: 507.

من أجل تطبيق حق الشعب الجزائري في تقرير المصير وفي الاستقلال ..))، وحيث أن هذه اللائحة لم تتم كالسابق في جو من المعارضة والمشاحنة؛ لأن طرفي الصراع اقتناعا أساسيا بضرورة العودة للمفاوضات؛ لأن حل القضية بات قريب جدا¹.

بالتالي تم عرض المشروع للتصويت أمام الجمعية العامة يوم 20 ديسمبر 1961 ، موافقة (62) عضو ضد لا شيء وامتناع (38) عضو عن التصويت من بينهم كل من (الفلبين ، الكاميرون، جمهورية افريقيا الوسطى، التشاد، داهومي، القابون، كوت ديفوار، مدغشقر). أكدت نتيجة التصويت التي لاقت قبول الجميع تقريبا اقتراب وصول الطرفين الجزائري والفرنسي لتسوية عادلة ، وهو ما تأكد في لقاء "لورس" (Les Rousses) المنعقد مابين 11-19 فيفري 1962 للتحضير لمفاوضات الاستقلال بايفيان².

وبما أن القضية الجزائرية قد وصلت إلى نهاية مشوارها في معركة الكفاح الدبلوماسي، لم تجد اللائحة معارضة أو اعتراض من قبل الوفود المشاركة على عكس الدورات السابقة³ التي كل مرة تجد فيها فرنسا مخرجا للتضييق على الثورة ، وعليه قدم "أحمد الشقيري" مقترحا لسير عملة المفاوضات التي تتضمن جملة من الشروط التي يتوجب على الحكومة الفرنسية الموافقة عليها، وهي تتعلق باعترافها بحق تقرير مصير الشعب الجزائري، ووحدة ترابه الوطني، وأن عملية وقف القتال ترتبط بمسألة إطلاق سراح جميع المعتقلين والأسرى السياسيين، وأن يتم معاملتهم بالمثل الإنسانية⁴.

د- رد فعل الحكومة الفرنسية على قرارات الأمم المتحدة.

1 عطاء الله فشار، مرجع سابق، ص: 125.

2 - عبد القادر كرليل ، مرجع سابق ، ص ص : 89-90.

3- ينظر : الملحق رقم (12).

4 - بشير سعيدوني . ج1، مرجع سابق، ص: 307.

قدمت الحكومة الفرنسية عبر العديد من التصريحات التي تناقلت على السياسيين والإعلاميين والدبلوماسيين لتبرير موقفهم من الثورة الجزائرية؛ ففي سنة 1955، حاول ممثل الحكومة الفرنسية السيد " هيرفي ألفون " لدى الأمم المتحدة عن أطروحة الإدماج من خلال تقديم مناظرة بين الجزائر وبعض المناطق الخاضعة للنفوذ الفرنسي بقوله: ((إن الجزائر مقاطعة فرنسية منذ 1834 شأن مقاطعة لايروطاني منذ 1491، وشأن الألزاس منذ 1648 ، وشأن كورسيكا منذ 1769، وشأن لاصافوا منذ 1860)).¹

أدى فضح السياسة الاستعمارية على مستوى الأمم المتحدة إلى مضاعفة فرنسا عدد الجيش ومطالبة الدعم من حلف الشمال الأطلسي، وهو الأمر الذي أثار حفيظة الولايات المتحدة؛ لأن تكريس فرنسا قوتها في تمويل الجيش، سوف يضعف المعاهدة العسكرية الأطلسية، ولذلك قررت في 20 مارس 1956 عبر سفيرها "دوغلاس ديلون" (Douglas Dillon) في باريس عن مساندتها لسياسة فرنسا الاستعمارية بشمال أفريقيا².

وجهت الحكومة الفرنسية عبر مندوبها تهديدا شديدا للهجة إلى الأمم المتحدة في يوم الجمعة 27 نوفمبر 1957 عن قبول اللجنة السياسية إدراج ملف القضية الجزائرية واعتبر أن عرض القضية الجزائرية تدخل في شؤون فرنسا الداخلية، وأن حضوره الجلسة لا يعد تعبيرا عن الاحترام للهيئة الدولية وليس بأن يسمح لها التدخل في شؤون بلاده الداخلية³. فالحكومة الفرنسية تسعى في كل وقت ومع كل فرصة تذكير العالم والأمم المتحدة بنفس المزايم لتدافع عن نفسها رغم تقدم موقف جبهة التحرير بالهيئة، والذي أثبت للعالم أجمع أن الثورة مطلب إنساني وهدفها حق مشروع قانونا.

1 - فرجات عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص: 20

2 - ج ب دروزيل، مرجع سابق، ص: 360.

3- ((سياسة فرنسا تنهزم في الأمم المتحدة رغم حلفائها))، المجاهد، ع 15، 14 ديسمبر 1957، ص: 06.

أما "الجنرال ديغول" انتهج سياسة مبطنة تهدف في ظاهرها إلى حل القضية الجزائرية وباطنا إلى القضاء على الثورة بترسيخ الإدماج، لذا أصدر تعليمات تهدف إلى جزأة الإدارة الفرنسية والاعتماد على موظفين مسلمين كورقة بديلة عن قبول جبهة التحرير الوطني من جهة، ومن جهة ثانية، عزل الحاكم العام " راوول سالان"(Raoul Salan) وتعيين مكانه الخبير الاقتصادي " بول دولوفريي"(Paul Deloufri)مندوبا عاما للجزائر وتعيين الجنرال شال موريس قائدا عاما للقوات المسلحة ونائبا للمندوب العام، وهذا حسب وجهة نظره يكرس السلطة المدنية بالجزائر لضرب العلاقة بين الجنرالات والغلاة المستوطنين في الجزائر، بالإضافة إلى تعديلات هيكلية بالإدارة تسعى كلها لمعالجة المشكل الجزائري سلميا من خلال التعاون مع الطبقة الموالية لفرنسا من المسلمين¹.

قال الجنرال ديغول: ((أعلنت باسم فرنسا رغبتها في منح الجزائريين حق تقرير مصيرهم، ويمكن أن يكون ذلك بحسب رأيي بطرق مختلفة، إما بالانفصال الكامل عن فرنسا ... أو فرنسة الجزائريين الذين سيصبحون جزاء مندمجا بالشعب الفرنسي.. وقد لاحظت أيضا أن الجزائر لا تستطيع أن تقرر مصيرها إلا بعد قطع أشواط جديدة في سبيل نشر أولوية السلام، وبانتظار ذلك، ستتابع فرنسا الجهد الذي كانت تبذله في سبيل تحويل أوضاعها))². ولكن نتيجة للضغط الجماهيري في الأوساط الشعبية الجزائرية والرأي العام الدولي، قدم الجنرال ديغول مشروع تقرير المصير في 16 سبتمبر 1959، لتدارك الوضع الذي كلف المهانة للحكومة الفرنسية في جلسات الأمم المتحدة، وقدمت هذه المناورة ثلاث اختيارات تتمثل في الاستقلال، وهو خارج إطار تخطيط ديغول وستبعد في استراتيجيته لذلك فالخيارين الثاني الممثل في المشاركة باتحاد فيدرالي يربط الجزائر بفرنسا والثالث يقوم على الفرنسية، ولهذا فإن

1 - عبد الله مقلاتي، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص: 377.

2 -الجنرال ديغول، مصدر سابق، ص: 86 - 87.

هذين الاختيارين يشكلان عائقا أما الوطنية والوحدة الترابية؛ فالجنرال ديغول يسعى من خلال هذا الارتباط الفيدرالي إلى تجزئة الجزائر عرقيا¹ بين العرب والقبائل والإباضية بالإضافة لوجود المستوطنين، وينتج عن ذلك مشاكل عنصرية وطائفية وهذا ما جعله متأكدا أن الجزائريين لن يختاروا اقتراح الانفصال؛ لأنه لم تكن لهم حكومة مستقلة أو وحدة قومية منذ تشكل العالم بعد تعاقب العديد من القوميات على أرض الجزائر، وتقديم رسالة لرأي العام الدولي قبيل انعقاد دورة الأمم المتحدة على مدى سعي "الجنرال ديغول" لحل القضية الجزائرية، وذلك تحت مراقبة مجموعة من المندوبين الدوليين وعدا².

لكنه غير استراتيجيته المعتمدة على المواجهة المباشرة إلى سياسة أكثر دهاء وخبثا تتمحور حول حلف توتر وصراع ضمن الإدارة الاستعمارية والخلاف بين الجنرالات العسكريين بعد تصريحاته الأخيرة، والتي تظهر بمظهر خدمة مصالح الثورة، لأنه عرض اللقاء بجبهة التحرير في 10 نوفمبر 1959، وبالتالي فقد اجتمع العديد من العسكريين وعلى رأسهم "الجنرال ماصو" (MASSU) الذي انتقد سياسة "الجنرال ديغول" ليعلن حالة العصيان، ويشن إضرابا عاما في 22 جانفي 1960³، وهو من جهته يرى أنه بخلافه مع الجنرالات التي طالبت فيما قبل بمجيئه سوف يعزز من مكانته لدى جبهة التحرير الوطني وقيادتها العليا باستعطافهم بطرح مناورة سلم الشجعان؛ وحيث أنه كان مستعدا لاستقبال قيادة الولاية الرابعة والتفاوض معهم لتهدئة الأوضاع. وهو ما يبرزه خطابه في 14 جوان 1960 بقوله : ((التوصل إلى نهاية مشرفة

1 - بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان، مرجع سابق، ص: 17.

2 -صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة، مرجع سابق، ص: 104 - 102.

3 -لمزيد من التفاصيل راجع سعد دحلب، مرجع سابق، ص: 115 . 116.

للمعارك التي لا تزال ناشبة هنا وهناك، والاتفاق على مصير الأسلحة وضمان مستقبل، أو مآل
الثوار))¹.

وفي نهاية بعد كل المناورات وأساليب الاغراء والمواجهة رضخ "ديغول" إلى تقبل فكرة
الاستقلال. فوقف مخاطبا الشعب الفرنسي يوم 20 ديسمبر 1960 قبل اجراء الاستفتاء قائلا
: ((إن الشعب الفرنسي مدعو للقول إذا كان يقر، كما اقترح عليه، أن يختار السكان الجزائريون
مصيرهم بأنفسهم. إن فرنسا ستتخذ قرارا بالموافقة بشكل قانوني.)) وأضاف قائلا يوم 31
ديسمبر بما يلي: ((أعطوا المشروع المطروح عليكم أغلبية ساحقة ، لأن ذلك يتفق أولا مع
المنطق السليم.)) على هذا الأساس نجد اجنرال "ديغول" حاول تهدئة الرأي العام الفرنسي خوفا
من حركات التمرد والعصيان التي يقودها المتطرفون أنصار (الجزائر فرنسية) وهو ماتم فعلا
في اليوم 08 جانفي 1961 انطلقت عملية الاستفتاء² التي خرجت بنسبة (87%) نعم في
فرنسا ونسبة (70%) نعم في الجزائر. على الرغم من خيبة الأمل التي أصابت الجماعات
المسلحة والجنرالات الفرنسيين والجنرال "ديغول" نفسه فقد قال: ((لقد تم الأمر ،فالشعب الفرنسي
منح مستعمراته الحرية ،ومنح الجزائريين حق تقرير مصيرهم. ومن المؤكد أنهم سيختارون
الاستقلال . ولم يبقى سوى تسيير القضية بحيث يتم هذا الخيار في الوقت الذي نختاره))³.
لكن في حقيقة الأمر لولا صمود الثورة وإصرارها على مواصلة الكفاح المسلح والسياسي والدعم
الدبلوماسي من مختلف دول العالم .لا سمحت فرنسا باستقلال الجزائر ، وإنما هي وصلت
لنهاية الطريق بعد تجريبيها كافة الوسائل لتعترف أخير بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره
، وأما مسألة اختيار الوقت لإعلان الاستقلال فهو أمر يخص الطرفين الجزائري والفرنسي .

1 - سعد دحلب، مرجع سابق، ص ص: 115. 116.

2 - ينظر الملحق : رقم (13)

3- الجنرال ديغول، مصدر سابق ، ص : 108-109.

الخاتمة

الخاتمة .

ختاما لهذه الدراسة التي تناولت الجهود الدبلوماسية للدول الأفرو آسيوية اتجاه القضية الجزائرية ما بين 1955-1962م، يمكن استخلاص جملة من النتائج تتمثل في ما يلي:

- أن أدركت جبهة التحرير الوطني منذ اندلاع الثورة أهمية المعركة الدبلوماسية التي ستخوضها أما الدبلوماسية الاستعمارية المضادة في سعيها لتفريغ الثورة من محتواها الوطني. الأمر الذي جعلها تركز على كسب دعم الدول على مستوى المحافل الدولية و الاقليمية حتى تفوز وتتنصر على الادعاءات الاستعمارية .
- كان لنشاط الوفد الخارجي ومن ثم الحكومة المؤقتة الجزائرية دور كبير في تعبئة الرأي العام ودفعه نحو التضامن من أجل نصرته القضية الجزائرية. عن طريق الحملات الدعائية والجولات التمثيلية والمكاتب الخارجية واللقاءات الرسمية مع مختلف الجهات الحكومية .
- وجدت الثورة الجزائرية الصراع الدولي في اطار الحرب الباردة مرحلة انفراج العلاقات بداية الخمسينات القرن 20م؛ حين دعت فيها القوى العظمى إلى حل القضايا العالقة بالطرق السلمية، ونبذ استخدام القوة. ما جعل الجو مناسب لربط مصير الثورة بمبادئ التعايش السلمي والمطالبة بحق تقرير مصير الشعب الجزائري وفق مبادئ وميثاق الأمم المتحدة. على الرغم من أن الثورة لم تكن على صلة مباشرة بالصراع الايديولوجي إلا أن

إيمان الشعب الجزائري وقادة جبهة التحرير أدى بهم إلا استغلال الأوضاع وتحريكها لصالح الثورة

- نتج عن اعلان تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية على الرغم من الصعوبات التي واجهاتها تغير استراتيجية الاستعمار في مواجهة الثورة بانتقاله من قمع الثورة داخل القطر الجزائري إلى محاولة القضاء على حلفائها الطبيعيين إما بالتهديد والمقاطعة أو الاغراء مثل ما فعلت مع تونس وليبيا والمغرب الأقصى أو غيرهم من الدول الافريقية.

- ارتبطت مسألة تحقيق الوحدة العربية بقضية تحرير الأقطار الخاضعة للاستعمار، لهذا شكلت القضية الجزائرية عائقا أمام استكمال المشروع القومي، لأن ما حدث داخل الجزائر قد أثر على السلم والاستقرار بالدول العربية. ما جعل الدول العربية تبذل قصارى جهدها في الدفاع عن الثورة الجزائرية وتطالب الأمم المتحدة بالتدخل عن طريق اصدار قرار أممي يقضي بحل القضية فوريا.

- مثلت كل من مصر، وتونس، والمغرب الأقصى، وليبيا قواعد خلفية خارجية لدعم الثورة الجزائرية فقد سجلت هذه الدول حضورها في أهم المحافل الدولية والإقليمية (مؤتمرات الجامعة العربية - مؤتمرات التضامن الأفرو اسيوي - دورات الأمم المتحدة - مؤتمرات الدول الافريقية المستقلة، التي ساهمت في تدويل القضية الجزائرية .

- شكلت مصر بشخصيتها السياسية منبرا هاما، وجبهة أساسية لاحتضان المسؤولين في الثورة والدبلوماسيين الفرنسيين، وكذلك احتضان المؤتمرات الدولية؛ التي وجد فيها الرئيس المصري "جمال عبد الناصر" والعديد من الشخصيات المصرية ك"فتحي الديب" الفرصة التطرق للقضية الجزائرية سواء لكسب الدعم المادي والمعنوي أو العسكري والدبلوماسي. كما أن الحكومة المصرية بالرغم من أوضاعها الاقتصادية الحرجة وعلاقتها المتوترة مع فرنسا ومن يواليها، إلا أنها أثبتت على مستوى وسائل الإعلام

التي سخرتها لخدمة القضية الجزائرية ومختلف المحطات الإقليمية والدولية أن موقفها ثابت لا يتزعزع بالظروف والمصالح وإن كان جانب من الدوافع التي جعل "عبد الناصر" يمد يده للثورة الجزائرية استكمال مشروعه في توحيد البلاد العربية تحت القومية.

- مثلت تونس والمغرب الأقصى وليبيا أيضا قواعد خلفية للدعم اللوجستي. ما جعل السلطات الاستعمارية تسعى لعزل الثورة عنهما بشتى الطرق. فاشتدت منح الاستقلال سنة 1956 على تونس والمغرب مقابل التخلي عن دعم الثورة ثم لجئت لسياسة القوة عن طريق الهجوم على ساقية سيدي يوسف في شهر فيفري 1958، وفي ذات الوقت اعتمدت على سياسة التهدئة بالاتفاق مع الجهات الحكومية مما أدى لتوتر العلاقات بين الدولتين والجزائر لطلبهما من الحكومة المؤقتة الجزائرية الموافقة على شروط "ديغول" لاستعادة السيادة الوطنية.

- تنفرد حكومة العراق في موقفها من الثورة الجزائرية ونشاطها الدبلوماسي على مستوى المحافل الدولية و الإقليمية كحالة خاصة لأن التمثيل الدبلوماسي لديها عرف مرحلتين : الأولى قبل الثورة العراقية، أين تميز الموقف بالتحفظ نتيجة النفوذ الغربي بها وتحكمه في سياستها الخارجية حيال تدعيم قضايا التحرر بالوطن العربي والقومية العربية. خاصة القضية الجزائرية. على الرغم من الضغط الجماهيري واتحاداته الجماهيرية. أما المرحلة الثانية : فقد كانت أكثر انفراجا في العلاقات نتيجة التخلي عن القاعدة العسكرية الغربية ببغداد وتقارب العلاقات مع الدول العربية بعدما توترت بسبب الحلف العسكري. كل ذلك ساهم في أن تكون العراق سباقة لدعم الثورة الجزائرية في كل مناسبة وأينما وجدت كانت تطرح القضية الجزائرية ووصلت لحد الضغط على الدول الليبرالية من أجل أن تكف فرنسا عن قمع الجزائريين.

- على الرغم من التقارب الجغرافي والمصير المشترك وخضوعها لنفس المستعمر والوحدة السياسية بين توجه سياسة سوريا ولبنان الخارجية، وإيمانها بمبدأ الوحدة العربية، إلا أن موقفهما من الثورة الجزائرية مختلفان، فالحكومة السورية ظهر موقفها حكومة وشعباً من خلال استعدادها ومساعدتها لتدعيم القضية الجزائرية منذ اندلاع الثورة، من خلال وسائل الإعلام والمواقف الرسمية والتمثيل الدبلوماسي والاتحادات الجماهيرية، فعلى حدودها تم عقد عدة لقاءات منها مؤتمر الحقوقيين الأفرو آسيويين والمؤتمر العربي للعلوم الإدارية ومهرجان التسوق الدولي وغيرهم. أما الحكومة اللبنانية بعيداً عن الإرادة الشعبية التي ناصرت الكفاح الجزائري. فإن النظام السياسي كان أكثر تقارباً مع الحكومة الفرنسية وتباعداً مع الثورة الجزائرية وهو ما جعل موقفها متحفظاً إلا أثناء اللقاءات التي شارك فيها الوفد اللبناني وشهدت تأييد الجميع لغاية تأسيس الحكومة المؤقتة أين بدأ الموقف يتضح ويتطور في نصرة القضية الجزائرية.

- ظهر الدعم الدبلوماسي للمملكة العربية السعودية من خلال الموافقة على القرارات واللوائح التي ناصرت من خلالها القضية الجزائرية مثل مؤتمر باندونغ في الوقت الذي لم يشهد أي نشاط دبلوماسي لباقي دول الخليج العربي في دعم لجهة التحرير. إلا التبرعات المالية بين الحين والآخر لأنها كانت خاضعة للوصاية الأمريكية. على عكس ذلك فإن جهود اليمن برزت فقط على صعيد التمثيل الدبلوماسي فقط لظروف قاسية كانت تعيشها.

- انطلق النشاط الدبلوماسي للجامعة العربية تزامناً مع ميلاد الدبلوماسية الثورية أثناء مؤتمر باندونغ وتطور مع نشاط المجموعة الأفرو آسيوية، لأن معظم الدول العربية كانت جزءاً هاماً من نشاط هذه الكتلة مثل: مصر، وسوريا، والمغرب، وتونس، فقد احتضنت عدة مؤتمرات للتضامن الأفرو آسيوي، مما أكسب الثورة دعماً أكثر على

- الصعيد العربي والقاري هذا من جهة، ومن جهة ثانية حضور القضية الجزائرية منذ اندلاعها في جميع المؤتمرات التي ناقشت القضايا العربية العالقة .
- يعود سبب تباين مواقف الدول الإفريقية المستقلة في دعمها لمسألة تدويل القضية الجزائرية نتيجة الظروف الاقتصادية المزرية والسياسية المتوترة، خاصة هيمنة الدول الاستعمارية التقليدية على سياستها الخارجية، ما جعل البعض منها متحفظة أثناء التصويت لصالح القضية الجزائرية بمنظمة الأمم المتحدة. بالتالي انقسموا إلى كتلتين: مجموعة الدار البيضاء، ومجموعة منروفا.
- كان حضور الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أثناء مؤتمر الشعوب الإفريقية المستقلة بـ"أكرا" إلى اكتساب الثورة الجزائرية أكثر وزنا على الصعيد القاري من خلال ارتفاع عدد الدول التي اعترفت بشرعية الحكومة المؤقتة وبالتالي كسبها كطرف حليف بالأمم المتحدة خاصة بعد حصولها على عضوية بالهيئة. وهو من جهة ثانية قد فتح أفق الدعم الدبلوماسي للقضية الجزائرية على مستوى القارة وتطور النشاط فيها.
- اتفقت كل المؤتمرات التي عقدت على مستوى القارة الإفريقية من أجل تحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية على تصفية الاستعمار، وبلوغ الاستقلال كشرط أساسي لتحقيق إرادة الشعوب الإفريقية ومن هنا جاء اقتناع الدول الإفريقية بعدالة القضية الجزائرية في "حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره".
- شكلت الدول الاشتراكية خاصة الصين ويوغسلافيا دورا كبيرا في نصره القضية الجزائرية على مستوى المحافل الدولية التي عقدت على مستوى القارة في الترويج والتعريف برسالة الثورة الجزائرية، وبالتالي كسب دعم الدول الآسيوية سواء الاشتراكية أو الإسلامية كإندونيسيا وباكستان من أجل الضغط على فرنسا، وفضح سياستها لدى الرأي

- العام الآسيوي، وهو ما جعل القضية الجزائرية تكون أحد المحاور الأساسية التي ساهمت الدول الكبرى في آسيا لمعالجتها إلى جانب قضاياها العالقة .
- أعطت الصين بمكانتها الدولية دعما كبيرا للثورة واكسبتها ووزنا اقليميا من خلال دعوة العديد من الدول لنصرة القضية الجزائرية مثل: كوريا الشمالية ومنغوليا وغيرهم، وبالتالي توسيع دائرة التضامن على مستوى القارة الآسيوية. أما أندونيسيا فقد كان لها دور كبير في احتضان القضية الجزائرية في مؤتمر باندونغ للتضامن الأفرو آسيوي على الرغم من مرور وقت قصير لاندلاع الثورة (حوالي ستة أشهر فقط). إلا أنها أمنت منذ البداية بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره. وعلى الرغم من بعد التأثير بين القارة والجزائر نتيجة البعد الجغرافي إلا أنه جمعت بينها وبين الجزائر عدة خصائص مشتركة الدين الإسلامي، المصير المشترك "الاستعمار"، والسعي في مكافحة الاستعمار والدعوة لإرساء مبادئ التعايش السلمي التي جاء بها مؤتمر باندونغ سنة 1955م.
- ساهمت مؤتمرات التضامن الأفرو آسيوي منذ مؤتمر باندونغ سنة 1955 إلى غاية مؤتمر بلغراد لتأسيس حركة عدم الانحياز سنة 1961 من ربط مصير دول الكتلة بمستقبل الثورة، من خلال سعي الدول لاستقلال الجزائر، والتوسط بين جبهة التحرير والحكومة الفرنسية لإنجاح المفاوضات من جهة ، ووصول صدى الثورة إلى جميع قارات العالم خاصة في مرحلتها الأخيرة قبل الاستقلال. والأهم من ذلك هو العمل المشترك للدول العربية - الأفرو آسيوية التي رفعت القضية الجزائرية لهيئة الأمم المتحدة .
- انتصرت مؤتمرات التضامن الأفروآسيوية -العربية في الضغط على الجمعية العامة للأمم المتحدة بقبول طلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمالها بعد بفرضها لها في الدورة العاشرة (10)، مما ساهم في رفع عدد الدول المؤيدة للثورة الجزائرية، وتراجع

الموقف الفرنسي رغم كل المحاولات والتهديدات والضغط الذي مارسته على الدول أو على قرارات الأمم المتحدة إما باستخدام "حق الفيتو أو امتناع ممثل الحكومة الفرنسية عن حضور الجلسات التي تم طرح القضية الجزائرية فيها.

- تميزت الجهود الدبلوماسية لمؤتمرات التضامن الأفرو آسيوي بالصمود في وجه الاستعمار والإصرار على حل القضية الجزائرية، فكلما رفعت دول المجموعة مقترحا للأمم المتحدة رفضته فرنسا، فتعيد دول الكتلة المحاولة. حتى تمكنت في الأخير من اقناع فرنسا التي وجدت في كل مرة حجة في اضعاف الموقف الجزائري وعرقلة مسار المفاوضات، وضغط على الهيئة الدولية لتعترف بشرعية الكفاح وشرعية الحكومة المؤقتة في تمثيل الشعب الجزائري .

- ساهمت المؤتمرات التي عقدت سواء بالدول العربية أو الإفريقية أو الآسيوية في انكسار الدبلوماسية الفرنسية، وجعلها في عزلة دولية بعد إخراجها وفضحها دوليا عبر وسائل الإعلام والدعاية، وفي المؤتمرات نتيجة سياسة الترهيب التي؛ مارستها في حق المدنيين الجزائريين أو المجاهدين الذين لهم الحق في الدفاع عن النفس وفق ما تنص عليه المواثيق الدولية الراحية لحقوق الإنسان. لأن فرنسا حاولت تشويه صورتهم وبالتالي القضاء على الثورة حين وصفتهم بالفلاحة، والمجرمين والخارجين عن القانون وغيرهم .

- بفضل الانتصار الدبلوماسي الذي أحرزته الثورة من تغيير نظرة ومواقف العديد من الدول التي كانت تساند فرنسا ضد الجزائر مثل دول غرب أوروبا أو التي التزمت الحياد السلبي من القضية الجزائرية أو التي كانت خاضعة لهيمنة الدول الغربية إلى الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، ورحبت في النهاية بالاستقلال مثل كوبا ، وتركيا وغيرهم

- ايمان الثورة بالمبادئ التحررية وبميثاق الأمم المتحدة الذي اعتبرته سنداً لها في الضغط على فرنسا وهيئة الأمم المتحدة بدعم من الكتلة الأفرو آسيوية مكنها من اصدار الأمم المتحدة في الدورة السادسة عشر بعد كل المساعي الفرنسية لإخماد الثورة على أنه ((حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه)).

- عملت فرنسا خوفاً من انتقال الثورة لباقي القارة على محاولة عزلها بكل الطرق العسكرية والاقتصادية والسياسية بوضع مشاريع وخطط كـا قانون "الاطار الفرنسي". تضمن لها استمرار هيمنتها على القارة تأثيرها على صياغة مواقفها من الثورة مثل ما وقع مع السنغال وكل قوى الليف الأجنبي. لكن قوة الثورة وصلابتها تمكنت من كسر قيود الاستعمار بالقارة حيث أنه كل ما زاد بطش الاستعمار زاد عدد الدول المؤيدة للجزائر في سعيها لحل القضية الجزائرية بطلبها من الأمم المتحدة التدخل الفوري لحل القضية واصدار قرار أممي يقضي بتقرير مصير الشعب الجزائري بنفسه".

وفي مجمل هذا البحث لا يسعني إلا القول بأن نجاح الثورة وانتصارها كان نتيجة جهود جبهة التحرير وصلابة الإرادة الشعبية على التحرر من ورائها، والمكاسب الدبلوماسية التي حققتها في كسب الجهود التي بذلتها الدول العربية والإفريقية والآسيوية في تحرير الجزائر، وهو ما جعل الجزائر المستقلة تلتزم بسياسة الحياد على نهج حركة عدم الانحياز وتتبنى مبدأ احترام السلم والأمن الدوليين وتكرس جهودها في الدفاع عن قضايا التحرر للدول التي مازالت تحت وطأت الاستعمار مثل: فلسطين والدول الإفريقية .

واستناداً لما تم انجازه في هذا البحث الذي سلط الضوء على موضوع يبرز مساهمة الدول الإفريقية والآسيوية في تحقيق هدف الثورة، الذي يعد من المواضيع التي لازالت تحتاج إلى دراسات أكاديمية، تسلط أكثر عن جهود الدول الأفرو آسيوية في نصرته القضية

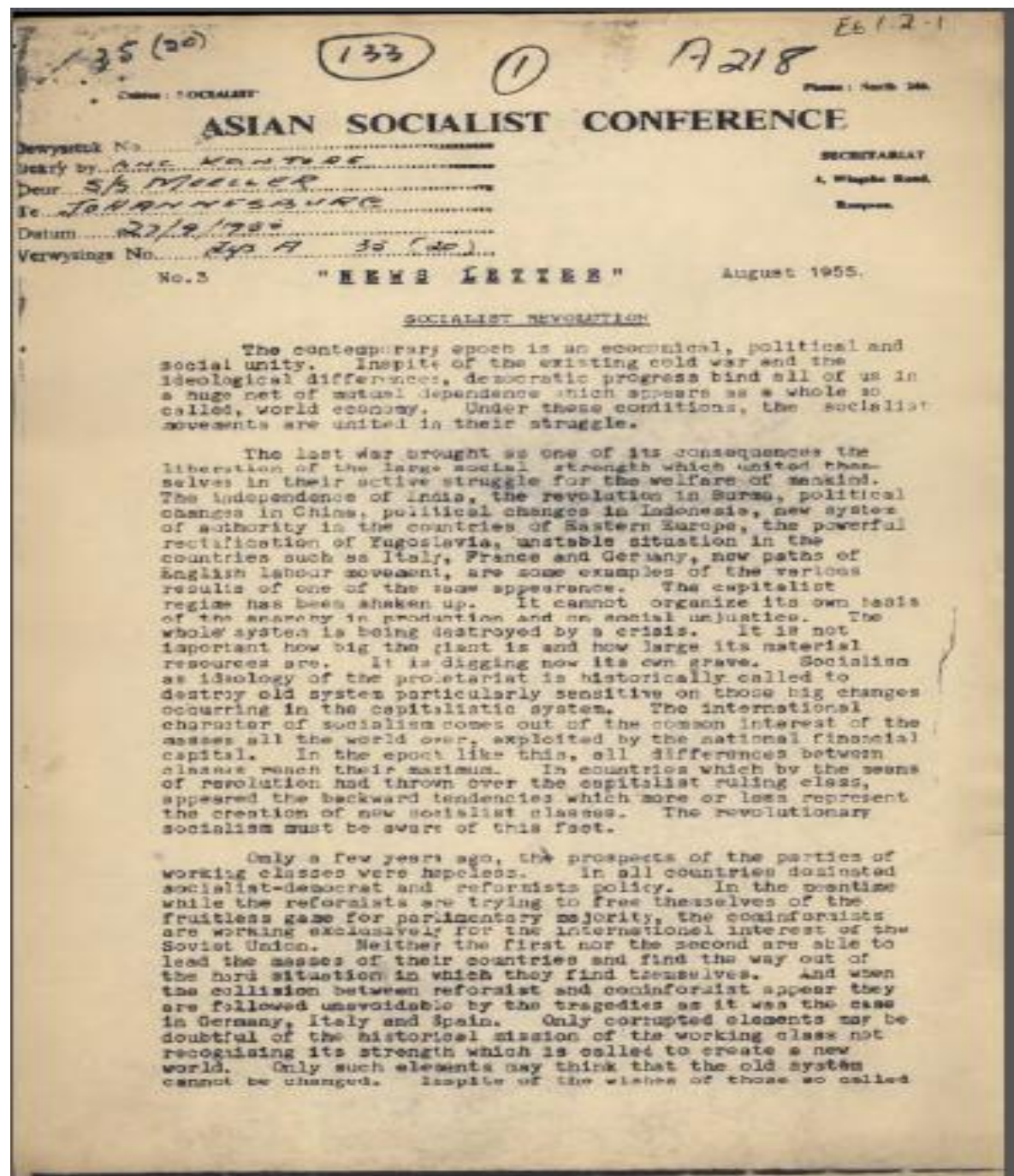
الجزائرية دبلوماسيا، وعليه نرجو أن يتم مستقبلا دراسة ما تم الاغفال عنه في هذا الموضوع والتفرد بدراسة جهود كل دولة على حدى.

الملاحق

ملحق الوثائق.

ملحق رقم (01)¹

وثيقة المؤتمر الاشتراكي الآسيوي



¹ - Socialist Solution For Asia ,op-cit ,p:01.

- 3 -

were assured of election "a priori" by the chief who had selected them. For the citizens had only to say "amen" to those already approved by the regime. In order to express their disapproval of this travesty, the democratic opposition could only call upon their followers to abstain. Although this was also the order which the communists issued to their own followers, it yet does not authorize the present leaders of the country to call the democratic opponents of the regime "disguised agents" of Ho Chi Minh.

Under these circumstances, it is now completely certain that Mr. Dien will not only have a "sufficient" but a massive majority exceeding even that enjoyed by Mr. Syngman Rhee in his Parliament which he created for his own uses and in his own image. He will therefore be able to act without any serious hindrances in implementing his programme and in imposing his will on this "manufactured" Assembly.

In the extraordinary event, of the new Constituent Assembly refusing to accept within 45 days the constitutional proposals of the Government, then it will be automatically dissolved and Mr. Dien will once more call upon the nation to decide in a new referendum the questions under dispute.

The Assembly will also be limited in the range of the issues which it may discuss. The government's newspaper "Tieng Chong" has made it clear that "no deputy will be permitted to ask the government to begin talks with the authorities of the North, regarding nationwide elections as stipulated in the Geneva Agreements". The conscripted members of the Assembly will therefore be advised, if not given strict orders not to raise the question. Mr. Dien is both opposed to the July elections, and is afraid of having to confront the people in a genuine consultation. Because of the government's refusal to carry out this part of the Geneva Agreement, and because of the protests of the Hanoi government against the holding of these separate elections, it is not excluded that the holding of this election may lead to an increase in tension between these two parts of the country.

NEWS FROM THE ASO HEADQUARTERS

Freedom fighters from Algeria, Comrade M'Hamed Yacid and Hussein Laboul have been visiting Burma from 7-18 May after a tour through Pakistan and India to proceed to Indonesia afterwards.

They were guests of the Asian Socialist Conference, but included also meetings with outstanding Burmese leaders as U Ba Swe, U Kyaw Mycin, Thekin Tin, U Tin Hyunt and many others to discuss continuing support of the Freedom struggle in Algeria and generally in North Africa.

When they left Rangoon on the 16th of May, they have issued the enclosed press statement.

PRESS NOTE

Text of statement by Mr. Hassan Labouel and Mr. Mohamed Leila, Members of the Algerian Delegation representing the Front of National Liberation and the Army of National Liberation at a Press Conference at Rangoon, on Monday, 14th May 1958.

The Algerian problem has reached a crucial phase. The French are launching military offensives in order to crush the evergrowing nationalist resistance. 300,000 French soldiers are engaged in very widescale military operations in an unsuccessful attempt to intimidate the population and dislodge the Algerian Army of National Liberation, which is now controlling one third of the Algerian territory. Four fifths of the French NATO forces are now engaged in Algeria with the formal permission of the NATO. On March 27, the Council of the North Atlantic Treaty Organisation in a communique issued in Paris, clearly said that it had "studied the situation arising out of the transfer of French troops from those under the NATO command in Europe to Algeria" and it "recognized the importance for NATO of the security of Algeria." This statement was confirmed on March 28 by General Alfred Gruenther, Supreme Commander of NATO forces in Europe, who said that "the withdrawal of French troops from the European area to be used in North Africa was necessary for the security of the 'free world'".

The facts are that forces belonging to a so-called defence organisation are used for France's war against the Algerians. Member nations of the NATO and especially USA and Great Britain are officially giving their material and moral support not only to French colonialist policy in Algeria but also to crimes and atrocities committed by the French troops in their ruthless military campaign.

الملحق رقم (02)¹

تقرير مقدم من محمد عبد الخالق حسونة إلى مجلس الجامعة العربية حول مؤتمر باندونغ
أوت 1955.



¹ - محمد عبد الخالق حسونة ، مصدر سابق ، ص :

الذين تتخذهم الحكومة الفرنسية بعدة لغسايه الجزائر وتونس
ومراكش +

أولاً - تزعم الحكومة الفرنسية أنه ليس للأمم المتحدة حق
مناقشة مشكفي تونس ومراكش - بسبب أن في ذلك تلسـلاقي
تتوزع فرنسا الداخلية + ولست في حاجة إلى أن أقول لكم أن
مثل ذلك الزعم من جانب الحكومة الفرنسية ليس له ما يبروه +
التزاع بين فرنسا ومراكش - والتزاع بين فرنسا وتونس ، نزاع
بين دولتين تعرفان لمناهما بالقوة على الأخرى معاهدة حدية +
تكتف بزعم الحكومة الفرنسية أن النزاع حول معاهدة دولية
مسألة متعلقة بالاختصاص الداخلي +

ولمّا - تتخذ الحكومة الفرنسية ، فيما يتعلق بالجزائر ،
سلوة أبعاد - تزعم أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا +
وتقيم الحكومة الفرنسية تسق هذا الزعم المعجب على أساس
القانون الفرنسي ولا جبرم أن مثل ذلك القانون الفاسد من
جانب واحد ، هو الحكومة الفرنسية ، لا يلزم شعوب الجزائر
ولا يغير من حقيقة أن الجزائر بلد عربي ، وأن شعب الجزائر
مطاحيها في الحرية وبمحرر الخديو -

وثالثاً - أقرت الحكومة الفرنسية عدم مبالاة بالتقاريف
أن الغلها الجمعية العامة للأمم المتحدة ، اعترفت فيها بالحقوق
الشرعية لشعب تونس ومراكش ، وأعربت عن الأمل في بدء
المفاوضات مع الشعبين ، حية استعادة هذين الشعبين حقوقهما ،
وتحقيق أمانيهما القومية +

إن شعوب شمال أفريقيا ، ومعها الرأي العام العالمي ، اجده
أنه من المتطوّر ليرى حرمانهم من استعانة استقلالهم السياسي أو

تأخيرها ، بينما نالت بلاد أخرى في إفريقيا استقلالها ، أو حق تقرير
المصير خلال فترة محددة من الزمن . وأمثلة ذلك نجدتها في حالة
ليبيا التي أوصلت الأمم المتحدة باستقلالها خلال عامين ، وفي حالة
الصومال التي ستحصل على استقلالها في غضون أربع سنوات .

وتنتيجة لهذه الحقائق ترغب مصر في تقديم الاقتراح التالي إلى
المؤتمر ، راجية أن يوافق عليه ، وهو :

« بالنظر إلى الموقف غير المستقر في شمال إفريقيا ، واستمرار
حرمان شعوب شمال إفريقيا من حقها في تقرير المصير - يعلن
المؤتمر الآسيوي الإفريقي تأييده لحق شعوب الجزائر ومراكش
وتونس في تقرير المصير والاستقلال ، ويعجل الحكومة الفرنسية
في أن تسوى تلك القضية تسوية سلمية عاجلة » .

وفور ذلك قدم مندوب باكستان مشروع اقتراح أطول من
المشروع المصري ، ولكنه لا يختلف في الجوهر عنه . وأعلن
عشرون مندوبا تأييدهم للاقتراح المصري .

وقد أبدت الصين الشعبية الاقتراح المصري تأييدا قويا .
وأشار شو أن لاى إلى أن الصين ، التي عانت آلاما مضية بسبب
الاستعمار ، تقدر الأمم شعوب شمال إفريقيا . وهي لهذا تؤيد
تأييدا قويا اقتراح مصر .

وبعد ذلك تحدث الدكتور شارل مالك مندوب لبنان شارحا
في استفاضة السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا ، ومبيناً في
وضوح كيف أن زعماءها منذ بداية الاحتلال الفرنسي إلى الآن
لم يستطيعوا انكار حق شعوب الشمال الإفريقي في الحرية
والاستقلال . واقبس عبارات لشومان ومنديس فرانس وغيرهما .

د - مشاكل الشعوب التابعة :

(١) ناقش المؤتمر الآسيوي الأفريقي مشاكل الشعوب التابعة والاستعمار ، والتشدد التي تنتج عن إخضاع الشعوب للاستعباد والسيطرة والاستغلال الأجنبي . وافق المؤتمر على ما يلي :

أ - اعلان ان الاستعمار في جميع مظاهره شر يجب وضع نهاية عاجلة له .

ب - تأكيد ان خضوع الشعوب للاستعباد والسيطرة والاستغلال الأجنبي ، انكار لحقوق الإنسان الأساسية ومناقض لميثاق الأمم المتحدة ، ومعرقق لتنمية السلم والتعاون العالمي .

ج - اعلان تأييد قضية الحرية والاستقلال لجميع تلك الشعوب .

د - دعوة الدول المعنية الى منح الحرية والاستقلال لمثل تلك الشعوب .

(٢) بالنظر الى الموقف غير المستقر في شمال افريقيا ، وللامعان في انكار حق شعوب شمال افريقيا في تقرير مصيرها - يعلن المؤتمر الآسيوي الأفريقي تأييد حقوق شعوب الجزائر وتونس ومراكش في تقرير المصير والاستقلال ، ويحث الحكومة الفرنسية على ان تحقق التنمية السليمة للقضية دون تأخير .

هـ - المشاكل الأخرى :

(١) بالنظر الى التوتر القائم في الشرق الاوسط بسبب الموقف

¹ المقاومة ، ع 16 ، 1956-12-20 ، ص 07

الملحق (05)¹

مقتطف من زيارة سعد دحلب إلى الصين .

كانت أول بعثة حكومية هامة للحكومة (م ج ج) تلك التي بعثت بها إلى الصين الشعبية في ديسمبر 1958 .

الرحلة إلى الصين الشعبية :

في ديسمبر 1958 بعثت ال (الحكومة م ج ج) بوفد حكومي إلى الصين و كان هذا الوفد مكونا من ثلاثة أعضاء هم : بن خدة و زير الشؤون الاجتماعية و محمود الشريف و زير التسليح، و كاتب هذه السطور الذي كان يحمل حينذاك اسم مدير الإعلام . كان بن خدة يترأس الوفد و في الحقيقة لم تعين الحكومة رئيس على الوفد، و كان محمود الشريف من حين لآخر يحتج على هذا .

وهو العقيد القديم للولاية الأولى، و عضو سابق في (لجنة ت ت) تم تعيينه في الوقت نفسه الذي كنا بن خدة و أنا بالذات مفصولين عن أول (لجنة ت ت) و قد كان يرى-عاما فقط من قبل - أنه يستحق التقدم على بن خدة، و لكن رزانة و حكمة هذا الأخير، و صرامته غير المتعجرفة، و من جهة أخرى رشد و ذكاء محمود الشريف اللذان سرعان ما هدأ غضبه، عملت على جعلنا نتفق و نتفاهم تماما . و أما أنا فكنت لوحدي أشكل كل « حاشية » للرئيسين، و كان محمود الشريف يرى جيدا أنني كنت - و دون أن أنقص من قيمته - اعتبر أن بن خدة هو رئيس الوفد و أظن أننا نحن الثلاثة كنا على دراية كافية لتحاشي كل ما يدعو إلى السخرية . و قد عملنا كل ما في وسعنا لانجاح مهمتنا .

كان استقبالنا في المطار استقبالا رسميا يخص به عادة الرؤساء فقط . و قد اصغينا للنشيد الوطني الجزائري و الصيني . كانت تلك هي أول مرة يعزف فيها النشيد الوطني الجزائري من قبل جيش، و كان الجيش الصيني أول من عزفه في العالم بأسره .

¹ - سعد دحلب ، مصدر سابق ، ص ص : 85 ومابعدا.

كانت تلك اللحظة مؤثرة للغاية، و كانت أجمل هدية يمكن للصينيين أن يستقبلونا بها و قد بعثت من أعماقي نفسي التحية إلى مؤلفه مفدي زكرياء الشاعر الكبير و الوطني الجزائري و كذلك إلى « صوت العرب » التي يطلب مني إبان الاعداد للرحلة تكلفت بتلحين نشيدنا الوطني (١) .

قام بن خدة باستعراض فرق الجيش الشرفية التي كانت في الاستقبال و قد كان في استقبالنا - أيضا - " تشون لاي " نفسه .

صرح لنا الرئيس "ماو" أننا كنا أول جزائريين يراهم في حياته . و قد كنا فعلا أول و قد لجبهة التحرير الوطني يزور الصين .

بعد الاصغاء المتعمق لبياننا و شكراتنا على الدعم و المساعدة التي كانت تمدنا بها الصين رد علينا الرئيس "ماو" بنبرة طبيعية لم تكن تفارقه أبدا « أننا نشكركم بدورنا على اعترافكم بحكومتنا ، لأن العديد من البلدان لا تعترف بنا ، كما نشكركم على مساعدتكم لأننا و بينما نواجه نحن الاسطول السابع هنا ، محتجزون أنتم الاسطول السادس هناك ، فنحن حلفاء و قد تقاسمنا العمل مع الاتحاد السوفياتي» - كان الرئيس "ماو" يدافع عن و جهة نظر الاتحاد السوفياتي ، التي تكلمنا في سياق الحديث عن عدم اعترافها بعد ب (الحكومة م ح ج) - في الواقع لم يعترف الاتحاد السوفياتي ب (الحكومة م ح ج) إلا بعد و قف إطلاق النار - فهو يعمل في اطار الشرعية الدولية، بينما نحن نعمل في الاتجاه المعاكس . ثم استفسر عن المناطق المحررة في الجزائر و أبدنا بتصانحه فيما كان علينا أن نقوم به من أعمال فيها ... الخ

(١) من العلوم أن واضع اللحن الحالي للنشيد الوطني الجزائري هو المرحوم الموسيقار المصري محمد فوزي، و ذلك بطلب من إناعة « صوت العرب » بطبيعة الحال . . المترجم »

كانت رحلة مشمرة للغاية و قد استفدنا و تعلمنا الكثير من القادة الصينيين و على وجه الخصوص الوزير الأول "تشون لاي" . و لم أشعر أبدا من قبل أمام أي رجل بنفس تلك المشاعر عن الورد الذي كان يكتفها لي هذا الأخير . و لربما فقط من طرف ذلك الرجل الذي كان لا يقابله في القمة، الملك فيصل ؛ فقد كانا يبعثان في النفس الثقة إلى حد أن بعد الحديث إليهما، بحس المرء و كأنه قد بعث إلى الحياة من جديد، و يشعر بطمأنينة و قوة لم يعرفها قط من قبل .

كانت تلك هي الفترة التي عزل فيها "ليو شاوشى" الذي كان آنذاك رئيس للجمهورية، و التي قرر فيها الرئيس "ماو" تخصص كل اهتمامه بالحزب . و بالتالي فقد كانت أمام المسؤولين الصينيين مشاكل داخلية عويصة يجب حلها . و رغم هذا كان اهتمامهم بنا تماما غير منقوص . و مع ذلك فقد حظينا باهتمامهم الكامل و التام .

فلمدة عشرين يوما طاف بنا المسؤولون الصينيون، في كل مكان من أصفر مزرعة و أصفر معمل إلى سور الصين العظيم، مرورا بالقرى و البلدات الشعبية، كانت فترة « القفزة الكبرى » إلى الأمام، و الكل نساء و رجالا كانوا يرتدون نفس البدلة و الجميع بدون استثناء يعملون بنا في يد من اجل بناء، جسر الثلاثة عشر ضريبا .

كانت تعرض علينا صور يشاهد فيها "شون لاي" بنفسه يترأس مجموعة من المتطوعين و في يده قفة مليئة بالتراب، في المزارع كان الناس يحرقون و يقلبون الأرض بكل الوسائل المتوفرة . و في نفس الوقت بالمحراث الآلي و التقليدي، و المجرفة و الفأس، و كانت المضخات تعمل بدون توقف لسقي الأراضي . و يساعدها في ذلك سكان المزارع بدلاتهم . لقد كانت تلك الفترة تصادف القيام بحملة كبيرة للنظافة، فكان الجميع ينظف أمام بيته، و في

الساحات العمومية و الطرقات، فكانت النظافة هي السيدة في كل مكان .، كان الكل يشارك في الحرب المشنة ضد العصافير بقرع الأواني و الدلاء الخ ... مما كان يحدث ضجيجا صاخبا، و من جراء هذا الضجيج قبل لي - كانت العصافير لا تستطيع الحط في أي مكان فتسقط هامة بعد بضع كيلومترات، و كانت حقا جثث هذه العصافير تغطي الأرض في العديد من الأماكن، فكان الصيني الذي طالما شاركته هذه الطيور في أكله يثري و جياته بهذه الطرائد الصغيرة .

كما كان لنا - أيضا - الشرف في أن حضرنا لتدريب - مناورة صغيرة - بعض الوحدات من الجيش الصيني و قد هنا محمود الشريف في تدخل قصير له، الجنود في هيأتهم و قدراتهم .

كانت تلك الفترة - أيضا - فترة الاقران العليا الصغيرة، حيث كان على كل صيني أن ينتج يوميا ما لا يقل عن كلوغرامين من الحديد الصلب . و رغم أننا كنا في بعض الأحيان نحس أننا جد متعبين و مرهقين من جراء كل الزيارات التي كنا نقوم بها فقد كانت لنا - مع ذلك - أوقات للمزاح و الضحك .

ففي أحد أيام، و بتحدثنا عن الزراعة في مجلس ضيق، في غياب الكبار، أعلمني مترجمي، أنهم كانوا يجنون 500 قنطار في الهكتار الواحد بفضل حكمة "ماو" فأجبتة و قد أذهلني تماما هذا التصريح، و مخاطرا بإلحاق الضرر بطلبات المساعدة التي طلبناها ... أجبتة - إذن - أن هذا مستحيلا ! و لكنه ألح علي ما قاله فأصررت على أن أبرهن له أن هذا غير معقول و قلت له : « أصغ لي ! منذ أن حللنا هنا لم أحدثك إلا بالسوء عن المعمرين الفرنسيين، لكن الآن فلتعلم أنه لا يستطيع أحد خدمة الأرض مثلهم، و مع ذلك فلم يتمكنوا أبدا من إنتاج أكثر من 30 قنطارا في الهكتار الواحد، فوق أراض ممتازة

الملحق رقم (06)¹

وثيقة توضح تقرير الأمانة العامة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حول المجموعة الأفرو آسيوية

LES ARCHIVES DE LA REVOLUTION ALGERIENNE

DOCUMENT N° 82 (Inédit)

NOTE DU GPRA AU SECRETARIAT GENERAL SUR SA POLITIQUE DANS LE BLOC AFRO-ASIATIQUE 1

13 mars 1960. AUTEUR : Krim Belkacem SOURCE : archives privées

Le bloc afro-asiatique a été jusqu'ici le principal soutien de notre lutte. Il constitue aux Nations unies notre force.

Les décisions prises à Bandoeng en faveur de l'indépendance de l'Algérie nous ont été d'une aide efficace sur le plan international. Cependant depuis 1955 l'influence occidentale s'est considérablement renforcée dans certains pays notamment à la suite de la conclusion du traité de l'organisation du Sud-Est asiatique, puis le pacte de Bagdad. Les votes aux Nations unies montrent que les pays sous influence occidentale, tels la Turquie, l'Iran, la Thaïlande, le Japon et autres, ne suivent pas l'ensemble du groupe dans la question algérienne.

Il faut reconnaître que notre représentation en Asie a été faible jusqu'à présent et qu'il reste à faire dans cette région un gros travail d'éclaircissement.

Notre politique asiatique doit tendre principalement :

- à mobiliser l'opinion publique en notre faveur ;
- à s'assurer l'appui politique de l'ensemble du bloc ;
- à utiliser cette force comme un moyen de pression sur l'Occident ;
- à utiliser cette force pour amener le bloc de l'Est à nous aider sérieusement ;
- à s'assurer un appui matériel.

Pour cela il faudra :

- renforcer notre représentation en Asie ;
- faire pression sur certains pays par l'intermédiaire du monde arabe ;
- contacts avec les chefs d'Etats tels que l'Indonésie ;
- travailler pour la convocation d'une conférence afro-asiatique sur l'Algérie, ou tout au moins d'une conférence type Brioni².

le 13 mars 1960
Le vice-président du Conseil
ministre des Affaires extérieures
KRIM BELKACEM

NOTES

1. Note signée de Krim Belkacem.

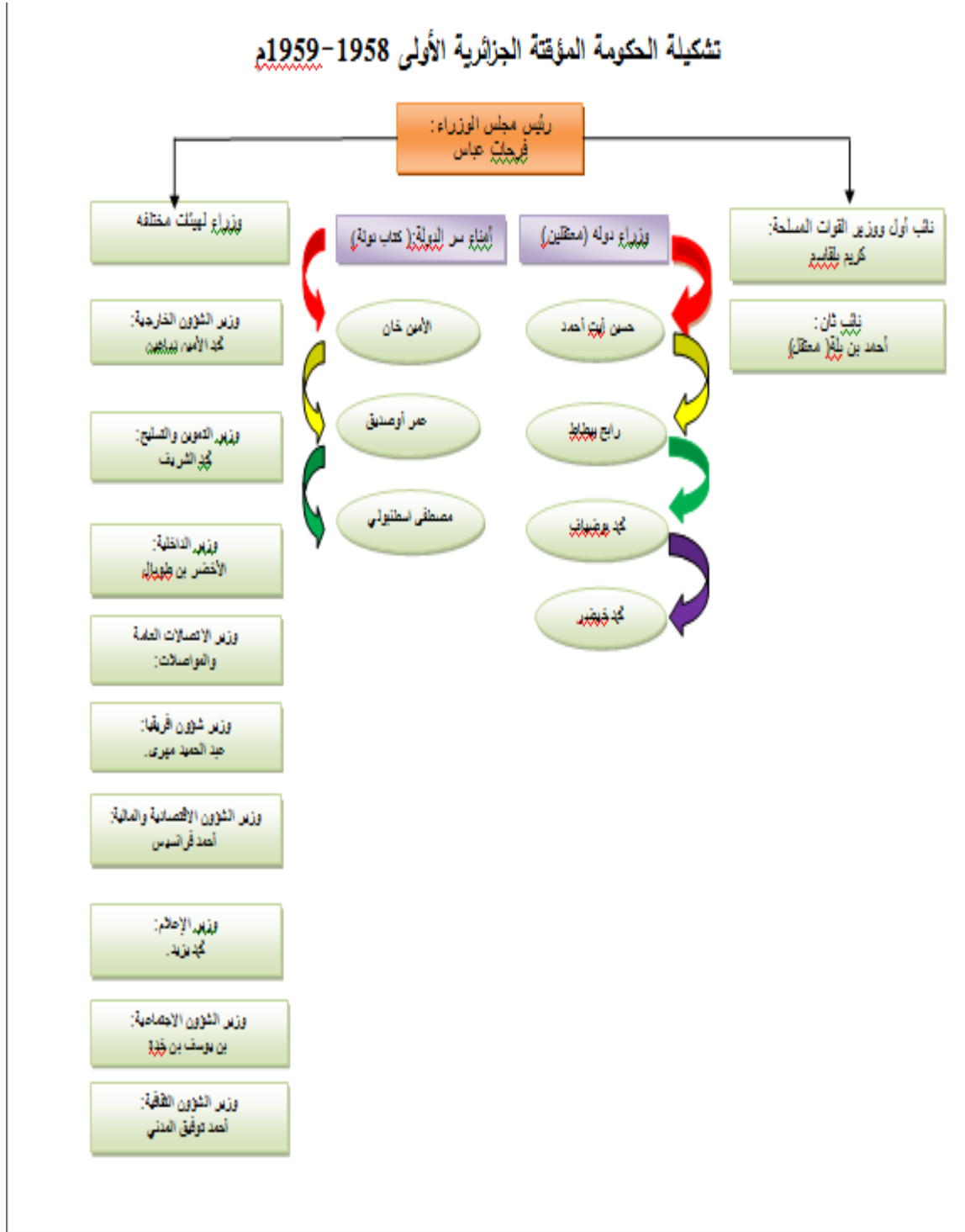
2. Rencontre à Brioni le 18 juillet 1956 entre Tito, Nasser et Nehru, au cours de laquelle fut condamnée la politique française.

¹ -Mohammed Harbi, Op-cit, p388

ملحق الجدول

والمخططات

الملحق رقم (08)¹



¹ - قليل عمار، ج2، مصدر السابق، ص ص: 149-150 (بتصرف)

الملحق رقم (09)¹

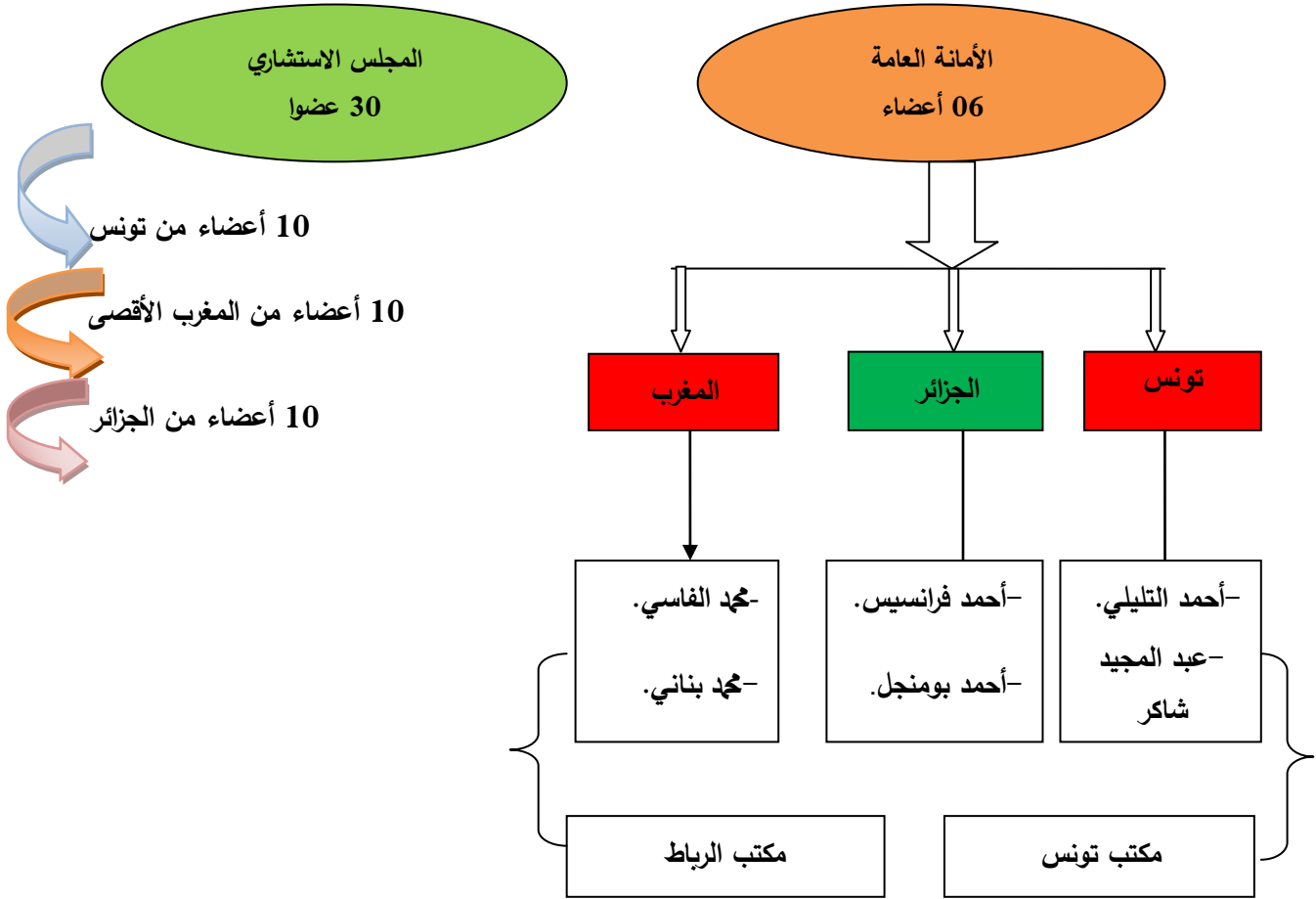
جدول يمثل : كمية الأسلحة المصادرة عبر الحدود التونسية في جوان 1958.

نوع السلاح	بندقية	بندقية رشاشة	مسدسا رشاشا	بازوكا	رشاش	مدفع هاون	خرطيش
الكمية المصادرة	5070	2937	2037	20	75	30	100081

¹- لخضر شريط، مرجع سابق ، ص : 25.

الملحق رقم (10)¹

مخطط يوضح الهيئات المنبثقة عن مؤتمر المهديّة تنفيذًا لقرارات مؤتمر طنجة.



¹ - عبد الوحيد جلامّة ، مرجع سابق، ص ص : 311-312. (بتصرف)

الملحق رقم (11)¹.

جدول يمثل عملية التصويت في الدورة 11 للأمم المتحدة.

المعارضة		الموافقة				المندوبين
أمريكا	أوروبا	أوروبا	آسيا	أفريقيا	العالم العربي	
17	07	10	14	02	11	عدد الأصوات
الأرجنتين البرازيل، كندا الشيلي، كوبا كولومبيا، كوستاريكا ، جمهورية الدومينيكان ،اكوادور ،هايتي الهندوراس نيكارغوا ،بنما ،باراغواي، الولايات المتحدة الأمريكية ،فنزويلا أوروغواي	بلجيكا لكسمبورغ هولندا نيوزلندا ايطاليا البرتغال المملكة المتحدة	ألبانيا ،بوليفيا ،بلغاريا بيلوروسيا تشكوسلوفاك يا اليونان بولندا، رومانيا أوكرانيا يوغسلافيا	أفغانستان بورما، الهند كمبوديا، سيلان اندونيسيا ،ايران ،اليابان نيبال، باكستان الفلبين تايلندا تركيا ،الاتحاد السوفياتي	إثيوبيا ليبيريا	مصر، المملكة السعودية، العراق سوريا ، لبنان تونس، المغرب ليبيا ،السودان اليمن ،الأردن	الأعضاء

¹ - عطاء الله فشار ،مرجع السابق ، ص: 113.(بتصرف)

الملحق (12)¹

تطور عملية التصويت للقضية الجزائرية من الدورة (10) إلى الدورة (16)

قرار التصويت			التاريخ	الدورة
الامتناع	معارضة	قبول		
05	27	28	1955/09/30	العاشرة (10)
02	34	33	1956/11/15.	الحادية عشر (11)
13	27	38	05 فيفري 1957	
07	36	37	1957/12/05.	الثانية عشر (12)
00	13	48	1958/12/13	الثالثة عشر (13)
20	33	39	1959/12/12	الرابعة عشر (14)
08	27	68	1960/07/20	الخامسة عشر (15)
27	08	63	1960/12/20	
38	00	62	1961/12/20	السادسة عشر (16)

¹ - من تصميم الباحثة.

الملحق رقم (13)¹

نتائج الاستفتاء حول تقرير المصير .

النتائج بفرنسا .

نتائج التصويت		عدد الناخبين	عدد المسجلين
لا	نعم		
05 ملايين	15 مليون	21 مليون	27.5 مليون

النتائج بالجزائر

نتائج التصويت		عدد الناخبين	عدد المسجلين
لا	نعم		
790 ألف	01.920 م ألف	02.8 م ألف	4.760 م ألف

¹- الجنرال ديغول ، مصدر سابق ، ص : 109.

قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية.

أولا :المصادر .

أ-الوثائق .

1- الأمم المتحدة ، (الاحتفال الرسمي بالذكرى السنوية العشرين للمؤتمر الأول لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز)، الجمعية العامة ، الدورة 36، البند 131، 1981/10/12.

2- تقرير حسونة محمد عبد الخالق ، المؤتمر الآسيوي الأفريقي الأول ، جامعة الدول العربية، أوت 1955.

3- ميثاق الأمم المتحدة، سان فرانسيسكو، 1945/07/26

ب-المجلات والصحف .

1-أم القرى ، (تبنى جلالة الملك المعظم قضية الجزائر وعمله المتواصل في سبيل تحريرها)، ع 1585، 1955/10/07.

2- أم القرى، (المملكة السعودية تواصل احتفالاتها بيوم النصر في الجزائر)، ع 1927. 13 جوان 1962.

3- المجاهد، (إلى مؤتمر الحرية بالقاهرة شعوب آسيا وافريقيا تعزز معسكر الحرية)، ع 15، 01 جانفي 1958.

4- المجاهد ، (افتتاحية مسؤولية الأمم المتحدة في قضية الجزائر)، ع 14، 15 ديسمبر 1957.

5- المجاهد، (انتصار بريوني الدبلوماسي)، ع 01 جويلية 1956.

- 6- المجاهد، (تطور القضية الجزائرية أمام هيئة الأمم المتحدة)، ع 10، 1957/09/05.
- 7- المجاهد، (ثورتنا واليقظة الافريقية)، ع 11، 01 نوفمبر 1957.
- 8- المجاهد، (دمشق مؤتمر الحقوقيين الاسويين الأفارقة)، ع 13، 1957/12/01
- 9- المجاهد، (سياسة فرنسا تنهزم في الأمم المتحدة رغم حلفائها)، ع 14، 15 ديسمبر 1957.
- 10- المجاهد، (سيكوتوري ينذر العرب)، ع 97، 05-06-1961.
- 11- المجاهد، ع 01، 13 ديسمبر 1957
- 12- المجاهد، ع 11، 1957/11/01.
- 13- المجاهد، ع 12، 1957/11/15
- 14- المجاهد، ع 14، 15 ديسمبر 1957.
- 15-المجاهد، ع 15، 1958/01/ 01
- 16- المجاهد، ع 27، 1958/02/01.
- 18- المجاهد، ع: 19 سبتمبر 1958
- 19- المجاهد، (قضية الجزائر أمام سياسة المعسكرات الدولية)، ع: 01 / 04 / 1958.
- 20- المجاهد، (من حركات التأييد العالمية للجزائر المناضلة)، ع 13، 1957/12/01.
- 21-المجاهد، (من وراء بريوني)، ع 10، جويلية 1956.
- 22-المجاهد، (30 مارس 1958 اليوم التاريخي الذي كسبت فيه الجزائر قوة جديدة لتحقيق انتصاراتها)، ع 15، 1958/04/
- 23- المقاومة الجزائرية، (الطلب بتسجيل القضية الجزائرية لدى هيئة الأمم المتحدة)، ع 11.

24-المقاومة الجزائرية، ع، 21.22.

المذكرات الشخصية .

1-الجنرال ديغول ، مذكرات الأمل التجديد 1958-1962، تر: سموحي فوق العادة ، منشورات عويدات، بيروت، 1971.

2- الشقيري أحمد، قصة الثورة الجزائرية، المؤسسة العربية الدولية، 2005.

3- كافي علي ، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصة، الجزائر، 1999.

4- المدني أحمد توفيق ، حياة كفاح مع ركب الثورة الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، ج 3، 1982.

الكتب .

1-بجاوي محمد، الثورة الجزائرية والقانون، دار الرائد للكتاب، الجزائر، ط2، 2005 .

2-بن حليم مصطفى أحمد، صفحات مطوية في تاريخ ليبيا السياسي، وكالة الأهرام للتوزيع، مصر، 1992.

3- بن خدة بن يوسف، نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات ايفيان ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

4-جامعة الدول العربية ، الوقائع الأساسية في مسيرة جامعة الدول العربية 1945-1995، اليوبيل الذهبي، د م ن، 2018.

5- جورج عزيز، جواهر لال نهرو، دار الهلال، القاهرة، 1953.

6- حربي محمد، جبهة التحرير الأسطورة والواقع 1954-1962، تر: كميل قنصر داغر ، مؤسسة الأبحاث العربية، دار الكلمة للنشر، لبنان، 1980.

- 7-دحلب سعد ، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر ، منشورات دحلب ، الجزائر ، 2007.
- 8- الديق فتحي، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990.
- 9- سكوتوري أحمد، تجربة الثورة في غينيا الحاضر والمستقبل ، تر: نور الدين الزراري . دار التحرير لطباعة والنشر، دم ، دس .
- 10-صلاح صبري، الطريق إلى تحرير الجزائر، الدار القومية، القاهرة، 1961.
- 11- عباس فرحات، تشريح الحرب، تر: أحمد منور، دار المسك، الجزائر، 2010.
- 12- (————) ، ليل الاستعمار، دار القصة للنشر، الجزائر، 2005.
- 13-فرانز فانون، معذبو الأرض، مدارات للأبحاث والنشر، القاهرة، مصر، ط2، 2015.
- 14- قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، ج1، 1991.
- 15- (————) ج2، 1991.
- 16- مالك رضا، الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، تر: فارس غصوب، دار الفاربي المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار ، بيروت ، الجزائر، 2003.
- 17- نايت بلقاسم مولود قاسم ، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر ، دار الأمة، الجزائر، 2007.
- 18-الورثلاني فضيل، الجزائر الثائرة، دار الهدى، الجزائر، 2007.

ثانيا :المراجــــــــع

- 1- أبو لسين بسمة خليفة، الليبيون والثورة الجزائرية، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010.

- 2- أزغيدي محمد لحسن، بوقشور محمد الصالح، أصدقاء الثورة الجزائرية، دار هومة ، الجزائر، 2017.
- 3- أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2005.
- 4- البخاري حمادة، فلسفة الثورة الجزائرية، دار الغرب، وهران، الجزائر، 2010.
- 5- بديدة لزهر، العمل الدبلوماسي للثورة الجزائرية من خلال الوثائق والشهادات، جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر، د.س.
- 6- بشيري أحمد، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، ط2، دار ثالة، دم، 2009.
- 7- بكاي منصف، دور الجزائر في تحرير افريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية، دار الأمة، الجزائر، 2017.
- 8- بلخروبي عبد المجيد، ميلاد الجمهورية الجزائرية والإعتراف بها، موفم للنشر، 2010.
- 9- بلاسي نبيل أحمد، الإتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1990.
- 10- بلوزاع براهيمة، نظرة على الجزائريين 1947-1962 من خلال كتابات الجزائريين في الصحافة التونسية، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012.
- 11- بن خليف عبد الوهاب، تاريخ الحركة الوطنية من الإحتلال إلى استقلال الجزائر، دار دزاير أنفو، الجزائر، 2013.

- 12- بن عطية فاروق، الأعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير 1954-1962، منشورات دحلب، الجزائر، 2010.
- 13- بن نبي مالك، فكرة الإفريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، لبنان، سورية، ط3، 2001.
- 14- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، د س.
- 15- بوضربة عمر، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية (1954-1962)، دار الارشاد، الجزائر، 2013.
- 16- بوضربة عمر، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958-1960، دار الحكمة، الجزائر، 2013.
- 17- جاسم محمد حسن العدول وآخرون، تاريخ الوطن العربي المعاصر، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 2005.
- 18- جفال عمار وآخرون، العلاقات الدولية لثورة التحرير الوطني مع دول أوروبا الغربية وأمريكا الأبعاد والانعكاسات، دار الأمل للطباعة والنشر، الجزائر، 2016.
- 19- جلالة عبد الوحيد، مجزة ساقية سيدي يوسف وتداعياتها على القضية الجزائرية 1958-1962، دار مقيراحي للنشر، الجزائر، 2019.
- 20- الجمل شوقي، عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، دار الزهراء، الرياض، ط2، 2002

- 21- جويبة عبد الكامل، قضايا الثورة الجزائرية في مجلة الأداب البيرومترية (1954-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
- 22- الخوند مسعود، الموسوعة التاريخية الجغرافية، دار رواد النهضة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1994،
- 23- خياطي مصطفى، حقوق الإنسان في الجزائر خلال الإحتلال الفرنسي، منشورات ANEP، الجزائر، 2013.
- 24- خياطي مصطفى، الصليب الأحمر الدولي وحرب الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2015.
- 25- داهش محمد علي، دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، الإتحاد العام للكتاب العرب، دمشق، 2004.
- 26- دروزيل ج ب، التاريخ الدبلوماسي تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلى اليوم ، تر:نور الدين حاطوم، دار الفكر، دمشق، ط2، 1978.
- 27- الذكرى الخمسون لتأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية 19 سبتمبر 1958-19، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، سبتمبر 2008.
- 28- زاهر رياض، استعمار افريقية، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، 1965.
- 29- الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق ، 1999 ،

- 30- الزبيري محمد العربي وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
- 31- سعيدوني بشير، الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي، دار المدانني، الجزائر، ج1، 2013.
- 32- سعيدي وهيبة، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح، دار المعرفة، الجزائر، 2009.
- 33- شاكر محمود، اندونيسيا، مؤسسة الرسالة، ط2، د م، 1974.
- 34- شكري محمد عزيز، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، جانفي 1978.
- 35- الشيخ سليمان، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003.
- 36- الصافي السعيد، بورقيبة سيرة شبه محرمة، رياض الريس للكتب والنشر، د م، 2000.
- 37- الصديق محمد الصالح، الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر، الجزائر: دار الأمة ، 2010.
- 38- صغير مريم، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، دار الحكمة، الجزائر، 2010.
- 39- طشطوش هايل عبد المولى، مقدمة في العلاقات الدولية، د ن ، الأردن، 2010.

- 40- طقوش محمد سهيل، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، دار النفائس، لبنان، 2015.
- 41- عادل عبد الرزاق، افريقيا في اطار منظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الافريقي - رؤية مستقبلية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007.
- 42- العايب معمر، مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية وتقييمية، دار الحكمة، الجزائر، 2010.
- 43- عباس محمد، رواد الوطنية، دار هومة، الجزائر، 2005.
- 44-(—)، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار القصة، الجزائر، 2007.
- 45- عارف جميل، صفحات من المذكرات السرية لأول أمين عام للجامعة العربية عبد الرحمان عزام، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ج1، د س.
- 46- عارف جميل، الوثائق السرية لدور مصر وسوريا والسعودية، الهيئة الدولية للنشر، مصر، 1995.
- 47- عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، شوقي الجمل، دراسات في تاريخ غرب افريقيا الحديث والمعاصر، دن، القاهرة، 1998.
- 48- عدي الخير الله، الجزائر في الذاكرة العراقية، منشورات الإبريز، الجزائر، 2013.
- 49- العسلي بسام، أيام جزائرية خالدة، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986.
- 50- (—)، جبهة التحرير الوطني، ط 3، دار النفائس، لبنان، 1990.
- 51- العقاد صلاح، ليبيا المعاصرة، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، د س

- 52- (—)، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، ط 6، مكتبة الأنجلو
مصرية، مصر، 1993.
- 53- العلواني اياد طارق، سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية 1956-1963، دار سردم
للنشر، السليمانية، العراق، 2016.
- 54- علي المحافظة وأخرون، جامعة الدول العربية الواقع والطموح، مركز دراسات الوحدة
العربية، بيروت، 1983.
- 55- عمراني عبد المجيد، جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي، الجزائر، د
س.
- 56- العمري عمر صالح علي، موقف الأردن من الثورة الجزائرية في الصحافة الأردنية،
منشورات الجامعة الأردنية، الأردن، 1992.
- 57- عودة عبد الملك، الأمم المتحدة وقضايا أفريقيا، دار الطباعة الحديثة، القاهرة،
1967.
- 58- فايز صالح أبو جابر، الاستعمار في جنوب شرقي آسيا في العصر الحديث، دار
البشير، الأردن، 1991.
- 59- فرغلي علي تسن هريدي، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، دار العلم والإيمان
للنشر، مصر، 2008.
- 60- القشاط محمد سعيد، ليبيا والعلاقات التاريخية مع دول الجوار، مكتبة جزيرة الورد،
القاهرة، مصر، 2017.

- 61- القصاب أحمد، تاريخ تونس المعاصر (1881-1956)، الشركة التونسية للتوزيع ،تونس، 1986.
- 62- قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المتحف الوطني للمجاهد،الجزائر، 1994.
- 63- القوزي محمد علي، في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، لبنان، 2006.
- 64- كديدة محمد مبارك، صفحات من تاريخ الجبهة الجنوبية في الثورة الجزائرية 1960-1962، دار عطاء الله للطباعة والنشر، الجزائر، 2019 .
- 65- كمال الديب، تاريخ سوريا المعاصر، دار النهار للنشر، بيروت، لبنان، ط 2، 2012.
- 66- الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الهدى، بيروت، لبنان، ج 1، 1985.
- 67- (—)، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ج 7، د س.
- 68- لخضر شريط، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
- 69- متولي محمود، رأفت الشيخ، أفريقيا في العلاقات الدولية، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1975.

- 70- محمودي أحمد خليل، لبنان في جامعة الدول العربية 1945 - 1958، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، 1994.
- 71- مسعود سيد علي أحمد، التطور السياسي للثورة الجزائرية، دار الحكمة، الجزائر، 2009.
- 72- مقالاتي عبد الله، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر، 2011.
- 73- () ، الثورة الجزائرية وإفريقيا، وزارة الثقافة، الجزائر، 2012.
- 74- () ، دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية 1945-1962، ج1، دار بوسعادة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- 75- مقالاتي عبد الله ، لميش الصالح، تونس والثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013.
- 76- () ، الزعماء العرب والثورة التحريرية الجزائرية، دار سيدي الخير، الجزائر، 2019.
- 77- () ، سوريا والثورة الجزائرية، دار السبيل، الجزائر، 2019.
- 78- () ، مصر والثورة التحريرية، دار السبيل، الجزائر، 2019 .
- 79- منصف بكاي، دور الجزائر في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية، دار الأمة، الجزائر، 2017.

- 80- نام محمد، الثورة الجزائرية في الصحافة التركية، الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
- 81- هريدي فرغلي علي تسن، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، دار العلم والإيمان للنشر ، مصر، 2008.
- 83- ودوع محمد، الدعم الليبي للثورة الجزائرية 1954-1962، دار قرطبة، الجزائر، 2012.
- المجلات والصحف .**
- 1- ((اتحاد الغرف العربية))، مجلة العمران العربي ، بيروت، ع 220، ماي-جوان 2019.
- 2- البزاز سعد توفيق عزيز، ((العلاقات الخارجية للاتحاد العام التونسي للشغل))، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العراق، ع 12، 2013.
- 3- بشيشي الأمين، ((دور الاعلام في معركة التحرير.الملتقى الوطني الثالث -الثورة الجزائرية أحداث و تأملات))، جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس ، الجزائر، 1994.
- 4- بلحاج صالح، ((الثورة الجزائرية والبلدان الاشتراكية : مثال الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية))، مجلة المصادر، دار الكرامة للطباعة والنشر، الجزائر، ع 15، 2007.
- 5- بن بوزيد لخضر ، ((الدعم الأردني للثورة الجزائرية 1954-1962))، مجلة الدراسات التاريخية، م20، ع 1، جامعة الجزائر2، الجزائر، جوان 2019.

- 6- بوضربة عمر ، ((لمحات عن النشاط الثوري لمحمد بوضياف بالخارج 1954-1956))، المجلة التاريخية الجزائرية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة المسيلة، الجزائر، ع02، 2017.
- 7- بوضربة عمر ، ((دور مكاتب جبهة التحرير الوطني في العمل الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1955-1962))، مجلة عصور الجديدة، وهران، الجزائر، ع09، 2013.
- 8- بوعموشة سهام ، ((الإعلام أوصل صوت الجزائر المكافحة وردّ على الدعاية الاستعمارية))، جريدة الشعب الجزائري، الجزائر، ع17476، 29 أكتوبر 2017
- 9- بولجويجة سعاد ، ((صدى الثورة الجزائرية في العالم في ضوء جريدة المقاومة))، منشور في مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، الجزائر، ع5، 2016.
- 10- الجعافرة إخلاص بخيت ، خديجة عبد الكريم النعيمات ، ((موقف المملكة العربية السعودية من الثورة الجزائرية 1954 -1962))، المجلة الأردنية للتاريخ والأثار ، م 6، ع3، 2012.
- 11- حيمر صلاح ، ((القضية الجزائرية في مؤتمرات الكتلة الأفرو آسيوية 1955-1961))، مجلة البحوث التاريخية ، جامعة العربي التبسي ، تبسة،الجزائر، مج 02، ع 01، 2018
- 12- حيمر صلاح، ((النشاط الثوري للاتحاد العام للعمال الجزائريين بالخارج 1956-1962))، مجلة الحوار المتوسطي ، جامعة الجيلالي اليابس ، سيدي بلعباس ، الجزائر، م 12، ع 2، 2012.

- 13- خيشان محمد ، ((تطور موقف الجامعة العربية من القضية الجزائرية خلال فترة 1954-1956))، مجلة المصادر ، ع 14، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2006.
- 14- الزبير سيف الاسلام ، ((الجانب الإعلامي في الثورة الجزائرية))، جريدة أول نوفمبر ، الجزائر، ع 5، 20 أوت 1973.
- 15-الزين محمد، ((التضامن المغاربي في مؤتمر طنجة 1958 ودوره في دعم الثورة التحريرية))، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، م 8، ع 1، 2018/07/10.
- 16- السبعاوي فهد عباس سليمان ، ((موقف المملكة العربية السعودية من القضية الجزائرية 1954-1962))، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية ، الوادي، الجزائر ، ع 03، نوفمبر 2015.
- 17- السبعاوي فهد عباس سليمان ، ((موقف سوريا من القضية الجزائرية 1954-1962، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية))، مج 8، ع 2، العراق، 2013.
- 18-سحولي بشير، ((موقف جامعة الدول العربية من القضية الجزائرية بين 1945-1962))، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية ، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، مج 02، ع 01، 2016.
- 19-سعيدوني بشير، ((القضية الجزائرية في مؤتمر التضامن الإفريقي الآسيوي بالقاهرة))، مجلة الدراسات الافريقية، الجزائر، مج 01، ع 01، 2014-05-15.

- 20- سعيود أحمد ، ((تدويل القضية الجزائرية))، مجلة المصادر، ع 15، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
- 21- سعيود أحمد د، ((الذكرى الخمسون لمؤتمر باندونغ التاريخي))، مجلة المصادر ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ع 12، 2005.
- 22- شعوبوي أمينة ، ((نشاط مكتب جبهة التحرير الوطني بلوزان وموقف سويسرا منه 1956-1959))، منشور في المجلة التاريخية للدراسات التاريخية والاجتماعية ، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، م 09، ع 03، 2018.
- 23- عامر الهادي، ((الحضور الجزائري في المؤتمرات الإفريقية بين رصد الدعم والاعتراف 1958-1962))، مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية ، جامعة عاشور زيان، الجلفة، الجزائر، ع 6، مج 2، د س.
- 24- عربي صلاح ، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة ، مجلة الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، العراق، مج 05، ع 11، 2008.
- 25- عميري عبد القادر ، ((مؤتمر أكرا في غانا 1957 - 1958 ومحاولات الوحدة الإفريقية غانا غينيا أنموذجا))، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، المركز الجامعي، تندوف، الجزائر، ع 04، ج 2، ديسمبر 2017.
- 26- غيلاني السبتي، فالتة فيصل، ((قراءة في النضال النقابي والسياسي للاتحاد العام للعمال الجزائريين على المستويين الداخلي والخارجي إبان الثورة التحريرية 1954-

- 1962))، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، الجزائر، ع 6، ديسمبر 2015.
- 27- قاسمي يوسف ، ((معركة التدويل للقضية الجزائرية بين الحكومة المؤقتة الجزائرية ونظيرتها الفرنسية))، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، ع19، 2017.
- 28- قطوش وهيبية،((القضية الجزائرية في الجرائد التركية 1954-1962 " جريدة أولوس أنموذجا"))، مجلة قضايا تاريخية ،مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة ، الجزائر، ع 09، جوان 2018
- 29- قندل جمال ، ((الثورة الجزائرية والعمق الإفريقي - قراءة في التضامن الإفريقي من خلال مؤتمري أكراسي الرسمي والشعبي خلال سنة 1958))، مجلة البحوث التاريخية ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة المسيلة ، الجزائر، ع 02 ، مج 04، سبتمبر 2020.
- 30- كرليل عبد القادر ، ((القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955-1961))، مجلة أفكار و آفاق .جامعة الجزائر 02، الجزائر، ع 08. 2016،
- 31- اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة ، ط5، 2007.
- 32- اللولب حبيب حسن ، ((الدبلوماسية التونسية والثورة الجزائرية بين 1955-1962))، دفاثر السياسة والقانون،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ع 16، 2017.
- 33- ليتيم عيسى ،((تأثير الثورة الجزائرية على السياسة الفرنسية في افريقيا السوداء 1956-1960))، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية ،جامعة حماة لخضر، الوادي، الجزائر، ع 05، 2016.

- 34- ليتيم عيسى، ((دور نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين في تدويل المشكلة الجزائرية الجامعة العالمية للنقابات الحرة أنموذجا))، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر، م 7، ع 2، د س.
- 35- مزراق مختار ، ((دور حركة عدم الانحياز في تأييد ودعم حركات التحرر الوطني والقومي))، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3، مج1، ع 1، 1984.
- 36- معوشي أمال، ((أحمد توفيق المدني لمحة عن اسهاماته الثقافية ودوره الدبلوماسي في الثورة الجزائرية))، مجلة البحوث التاريخية ،كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة المسيلة، الجزائر، ع1،2019.
- 37- مقلاتي عبد الله، ((الثورة الجزائرية ومؤتمر طنجة المغربي أبريل 1958))، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة عاشور زيان، الجلفة، الجزائر، ع 25، ديسمبر 2016.
- 38- مقنوش كريم ، ((موقف تونس وفرنسا من نشاط جبهة وجيش التحرير الوطني في تونس))، مجلة المصادر ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة ع26، 2012.
- 39- منشورات البعث المجاهد ، ((أصداء الثورة الجزائرية في جريدة البعث))، منشور في جريدة البعث، نماذج لمقالات منشورة عام 1956، مكتبة الطليعة، تونس، د س.
- 40- وهبي محمد، نهرو والعرب، مجلة ثقافة الهند، ع 16، 1965.
- الملتقيات .

- 1- بن صويلح أمال ، ((جبهة التحرير الوطني الجزائري بين المساعي الدبلوماسية والنتائج الايجابية))، الملتقى الدولي الثورة التحريرية الكبرى "دراسة قانونية وسياسية" ، جامعة 08 ماي قالمة 1954، الجزائر، ماي 2012.
- 2- بن مبروك نوي ، ((من اسهامات الدبلوماسية العربية لإظهار القضية الجزائرية إلى التدول الحقيقي في هيئة الأمم المتحدة 1954-1962))، الملتقى الدولي الثورة التحريرية الكبرى "دراسة قانونية وسياسية"، جامعة قالمة، الجزائر، ماي 2012.
- 3- حسن مكي ، ((افريقيا: اشكالات العمران والتحرر من الجوع والخوف))، المؤتمر العلمي ملتقى الجامعات الافريقية-التداخل والتواصل في افريقيا-، الخرطوم، السودان، جانفي 2006.
- 4- قاسمي يوسف ، قراءة فكرية وسياسية في بيان أول نوفمبر 1954، الملتقى الدولي الثورة التحريرية الكبرى دراسة قانونية وسياسية ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ،،الجزائر، ماي 2012.
- 5- مكي حسن ، ((افريقيا: اشكالات العمران والتحرر من الجوع والخوف))، المؤتمر العلمي ملتقى الجامعات الافريقية-التداخل والتواصل في افريقيا ، الخرطوم ، السودان، جانفي 2006.
- 6- منيرة حروش ، ((تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية من 1956-1958))، الملتقى الدولي الثورة التحريرية الكبرى "دراسة قانونية وسياسية" ، الجزائر، قالمة، جامعة 08 ماي 1945، ماي 2012 .

7- نافعة حسن، ((الدور السياسي للجامعة العربية في استقلال بعض الأقطار العربية وفي القضية الفلسطينية))، ندوة حول جامعة الدول العربية الواقع والطموح ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1983.

الدراسات السابقة .

1- ابلاي أسماء، الجمهورية العربية المتحدة ودورها في دعم الثورة الجزائرية ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم العلوم الانسانية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، جوان 2019

2- بلبالي عبد الكريم، الثورة الجزائرية وعلاقتها بالبلدان الافريقية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم العلوم الإنسانية ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية ، جامعة العقيد أحمد دراية ، أدرار، الجزائر، 2016- 2017.

3- تلي رفيق ، محمد الخامس والثورة الجزائرية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ ،كلية العلوم الانسانية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2016.

4- خرنان مسعود بن موسى، العراق والثورة الجزائرية 1954-1962، رسالة لنيل متطلبات شهادة الماجستير، مجلس كلية الاداب، جامعة بغداد، العراق، 1983.

5- سريج محمد ، البعد المغاربي مع الثورة الجزائرية من خلال جريدتي المجاهد الجزائرية والصبح التونسية ، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير ، تخصص التاريخ

المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2009-2010.

6- سعيود أحمد، العلاقات الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958-1962)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية، جامعة الجزائر 2، 2015/2016.

7- صغير مريم، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2003-2004.

8- العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة لحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2010-2011.

9- بن غليمة سهام، الحرب النفسية في الثورة الجزائرية ما بين 1954-1958 بين التخطيط الاستعماري الفرنسي وردود الفعل الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017.

10- غيلاني السبتي، علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الانسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة لحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010-2011.

- 11- فشار عطاء الله ، دور الدبلوماسية في انتصار الثورة الجزائرية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2001.
- 12- بن فليس أحمد ، السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثابت والمتغيرات (1954-1962)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007.
- 13- بن قدور مليكة، البعد الإفريقي للثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر ، 2016-2017.
- 14- بوقريوة لمياء، العلاقات الجزائرية التونسية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة وهران، الجزائر، 2005-2006.
- 15- قناش محمد ، النقابيون الجزائريون والمسألة الوطنية 1946-1956، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ وعلم الآثار ،كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية ، جامعة السانوية وهران،الجزائر، 2011-2012.
- 16-المشهداني إنتصار علي عبد نجم ، جواهر لال نهرو ومواقفه من القضايا العربية ، رسالة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير آداب في التاريخ الحديث ، كلية التربية ، جامعة بغداد، العراق، 2002.

17- مقالاتي عبد الله ، العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ والآثار ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008/2007.

المقالات الالكترونية :

1- شافو رضوان ، موقف تركيا من الثورة الجزائرية بين تنازل الموقف الرسمي والتأييد الشعبي، الملتقى الدولي الثاني حول " العلاقات الجزائرية التركية في ميزان التاريخ ، السياسة، الثقافة والاقتصاد، جامعة محمد خيضر بسكرة، 18-19 فيفري 2014، المتاحة على الرابط : <http://dspace.univ-eloued.dz/handle/123456789/2999>

2- الصلابي علي محمد، الكويت ودعم كفاح الشعب الجزائري واستقلاله، مجلة الحوار، المتاحة على الرابط التالي: <https://elwassat.dz> بتاريخ 11-12-2021 على الساعة 12:45.

3- عبد الكريم بن خالد ، الدبلوماسية الصينية الجزائرية من دعم الحكومة المؤقتة الى الاعتراف بالاستقلال الجزائري، شبكة طريق الحرير الصيني الإخبارية، 06 جويلية 2020، المتاحة على الرابط " <https://alharir.info>

4- كاب فايزة، الثورة الجزائرية بعيون صينية (1954-1962)، صحيفة الشروق اليومية ع. 2016/10/31، المتاحة على الرابط: <http://arabic.people.com.cn/n3/2016/1031/c31660-9135074-3.html> .

5- نعمان محمد جلال ، العلاقات العربية الهندية من التقارب إلى الحياد ، ص 02، المتاحة على الرابط: <https://www.aljazeera.net/2004/10/03>

المصادر والمراجع باللغة الاجنبية .

الوثائق:

1-Michel Rogalski, Les NON-ALIGNÉS D'hier á aujourd'hui, Recherches internationales, N77, 03/2006.

2-Répertoire numérique détaillé de la sous-série 112AJ (112AJ/1-112AJ/88) , Fonds Jacques Soustelle (1912-1990).

3-Socialist Solution For Asia, A Report on the 1965 Asian Socialists' Conference in Bombay, Pi , المتاحة على الرابط (<https://eresources.nlb.gov.sg/printheritage/detail/007cc7e0-20ca-4f75-aa11-dba14f1f5592.aspx>)

4-Tiers-Monde, Conférence de solidarité des peuples d'Asie et d'Afrique , tome 1, n°4, 1960. المتاحة على الرابط: www.persee.fr/doc/tiers_0040-7356_1960_num_1_4_1238

المراجع الأجنبية .

1-Amady Aly Dierng , Mémoires d'un étudiat africain.(1960-1967),codesria , Dakar,2011

2- Botwe-Asamoah Kwame, Kwame Nkrumah's Politico-Cultural Thought and Policies, Edited by Molefi Asant Temple University,.New York-London,2005.

3- Harbi Mohammed, Les archives de la révolution algérienne ,Paris , LES éditions jeune afrique,1981

4-KIOUANE Abderrahmane, Les Débuts D'une Diplomatie De Guerre(1956-1962) ,Maison Dahlab,ALGERIE ,1999.

5- Kharchi Djamal , Colonisation et politique d'assimilation en Algérie (1830-1962), casbah Editions,(Alger), 2005.

- 6- Laubadère André ,Le statut international du Maroc depuis1955,in
Annuaire Fançais de droit international , volume 02,1956 , المتاحة على
الرابط :<http://doi.org/10.3406/afdi-0066-3085-1956-num-2-11228>.

الفهرس

	الإهداء
	الشكر والتقدير.
	قائمة المختصرات
05	مقدمة
14	تمهيد: المساعي الدبلوماسية للجزائريين قبل 1954م
14	أولاً- التحركات الدبلوماسية في القرن التاسع عشر (19) م
18	ثانياً- الجهود الدبلوماسية للحركة الوطنية الجزائرية.
25	الفصل الأول: النشاط الدبلوماسي لثورة الجزائرية ما بين 1955-1962م
25	أولاً- التعريف بالقضية الجزائرية دبلوماسياً.
25	أ- الظروف العامة لتدويل القضية الجزائرية.
25	1-الأوضاع الدولية
28	2- الأوضاع الإقليمية
32	3-الأوضاع الداخلية
37	ب-أهداف النشاط الدبلوماسي
43	ج-الأبعاد العامة لتدويل القضية الجزائرية
43	1-البعد المغربي.
45	2-البعد العربي
47	3-البعد الإفريقي.
49	4-البعد الدولي.
50	ثانياً:النشاط الدبلوماسي لجهة التحرير الوطني 1954-1958
50	أ- مكاتب جبهة التحرير الوطني بالخارج
57	ب- منابر تدويل القضية الجزائرية.

57	1- جامعة الدول العربية.
59	2- المجموعة الأفرو آسيوية.
61	3- مؤتمرات الدول الإفريقية المستقلة.
62	4- منظمة الأمم المتحدة.
64	ج- توجيه الرأي العام اتجاه القضية الجزائرية.
69	ثالثا: المساعي الدبلوماسية لنشاط الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1962م.
70	أ- تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.
77	ب- نشاط الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالدول العربية.
81	ج- نشاط الحكومة المؤقتة بالدول الأفريقية -الآسيوية .
81	1- نشاط الحكومة المؤقتة لدى الدول الآسيوية.
82	2- نشاط الحكومة المؤقتة لدى الدول الإفريقية المستقلة.
83	د- رد فعل فرنسا على نشاط الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.
89	الفصل الثاني: النشاط الدبلوماسي للدول الإفريقية في تدويل القضية الجزائرية 1955-1962م.
90	أولا- الجهود الدبلوماسية للدول العربية الإفريقية.
90	أ- النشاط الدبلوماسي لمصر .
97	ب- النشاط الدبلوماسي لتونس.
105	ج- النشاط الدبلوماسي للمغرب الأقصى.
112	د- النشاط الدبلوماسي لليبيا.
121	هـ- موقف السودان الدبلوماسي.
125	ثانيا- النشاط الدبلوماسي لباقي الدول الإفريقية اتجاه تدويل القضية الجزائرية.
125	أ- موقف غانا وغينيا الدبلوماسي.
125	1 موقف غانا.
127	2 موقف غينيا.

129	ب-موقف جمهورية مالي.
132	ج-موقف جمهورية الكونغو.
133	ثالثا-منابر تدويل القضية الجزائرية على مستوى المؤتمرات المغاربية .
133	أ- مؤتمر نقابات المغرب العربي 1957م.
139	ب- مؤتمر طنجة 27 -30 أفريل 1958م.
145	ج-مؤتمر المهديّة بتونس من 17 إلى 20 جوان 1958م.
148	د- اجتماع الأمانة الدائمة للمغرب العربي بتونس(30 أوت إلى 01 سبتمبر 1958)م.
151	رابعا- القضية الجزائرية على مستوى المحافل الإفريقية.
151	أ-مؤتمر أكرافريل -ديسمبر 1958م
156	ب-مؤتمر منروفيا عام 1959م.
159	ج-مؤتمر أديس أبابا 1960م.
161	د-مؤتمر القاهرة الثاني من 25 -31 مارس 1961.
163	خامسا-الاستراتيجية الاستعمارية في عزل الثورة دبلوماسيا بإفريقيا
163	أ- رد فعل الحكومة الفرنسية على دعم دول إفريقيا العربية للثورة الجزائرية.
166	ب- رد فعل الاستعمار على مناصرة الدول الإفريقية القضية الجزائرية.
172	الفصل الثالث: الجهود الدبلوماسية للدول الآسيوية في تدويل القضية الجزائرية (1955-1962)م.
172	أولا-الجهود الدبلوماسية في دول المشرق العربي لتدويل القضية الجزائرية.
172	أ-النشاط الدبلوماسي للعراق.
178	ب-النشاط الدبلوماسي للمملكة الهاشمية الأردنية.178
184	ج-النشاط الدبلوماسي للحكومة السورية.
189	د-مساعي الحكومة اللبنانية
193	هـ-دول الخليج العربي.
193	1-المملكة العربية السعودية.

198	2-اليمن.
199	3-الكويت.
200	ثانيا- العمل الدبلوماسي في الدول الآسيوية لتدويل القضية الجزائرية.
200	أ-الجهود الدبلوماسية الصينية.
203	ب-الجهود الدبلوماسية الإندونيسية.
207	ج- الجهود الهندية والباكستانية.
207	1-الهند
212	2-باكستان.
214	د-موقف الاتحاد السوفياتي.
220	هـ-المساعي التركية.
222	ثالثا- دور المحافل العربية الآسيوية في تدويل القضية الجزائرية دبلوماسيا.
222	أ- تطور ملف القضية الجزائرية في جامعة الدول العربية:
223	1-على مستوى جامعة الدول العربية.
225	2-مؤتمر الأقطاب الأربعة في 12 مارس 1956م
226	3-مؤتمر القمة العربي للملوك والرؤساء العرب في 13-14 نوفمبر 1956م
227	4-مجلس اتحاد الدول العربية في 03 سبتمبر 1958م.
228	ب- المؤتمر الاشتراكي الآسيوي (بومباي نوفمبر 1956)م.
230	ج- المؤتمر العالمي للهلال والصليب الأحمر (نيودلهي 1957)م.
233	د- اتحاد الغرف التجارة العربية (المؤتمر الاقتصادي العربي القاهرة 1957)م.
236	هـ- رد الفعل الفرنسي على النشاط الدبلوماسي للمؤتمرات العربية.
236	1- دول المشرق العربي.
238	2- الدول الآسيوية الصديقة للثورة الجزائرية.

241	الفصل الرابع: تطور العمل الدبلوماسي للكتلة الأفروآسيوية في تدويل القضية الجزائرية من 1955-1962.
241	أولاً- التعريف بدول الكتلة الأفروآسيوية.
241	أ- نشأة فكرة التضامن الآسيوي الإفريقي.
246	ب-دوافع وأهداف التضامن الأفروآسيوي.
246	1- دوافع التكتل الأفروآسيوي.
249	2-أهداف التكتل الأفروآسيوي.
251	ج-تأسيس حركة عدم الانحياز 1-6سبتمبر 1961م.
255	ثانياً -ملف القضية الجزائرية في مؤتمرات الكتلة الأفرو آسيوية.
256	أ-ميلاد الدبلوماسية الجزائرية "مؤتمر باندونغ 1955م"
261	ب- تطور العمل الدبلوماسي بعد مؤتمر باندونغ
261	1-مؤتمر بريوني 1956م.
264	2-مؤتمر الحقوقيين الأفرو آسيويين(دمشق 1957)م.
265	ج-مؤتمر القاهرة 1957-1958م.
270	د-مؤتمر كوناكري 1960م.
272	هـ-مؤتمر بلغراد 1961م.
275	ثالثاً: جهود الكتلة الأفروآسيوية لدى الأمم المتحدة.
275	أ- رفض طلب التدويل 1955-1956.
275	1-الدورة العاشرة(10) 1955
278	2- الدورة الحادية عشر " 11" ما بين 12 نوفمبر 1956م و 15 فيفري 1957م.
283	ب- تطور تدويل القضية الجزائرية بعد الدورة 12 للأمم المتحدة 05 ديسمبر 1957م.
285	ج- انتكاس تدويل القضية الجزائرية ما بين الدورتين 13 و14.
285	1-الدورة الثالثة عشر . (13) في سبتمبر - ديسمبر 1958م.

288	2-الدورة الرابعة عشر (14) ديسمبر 1959م.
290	ج- الاعتراف بحق تقرير المصير 1960-1962م.
290	1-الدورة الخامسة عشر (15) ما بين 20 سبتمبر -20 ديسمبر 1960م.
292	2-الدورة 16. ما بين سبتمبر 1961- فيفري 1962م.
294	د- رد فعل الحكومة الفرنسية على قرارات الأمم المتحدة.
300	الخاتمة
310	الملاحق
335	قائمة المصادر و المراجع
361	الفهرس